القاعدة النحوية الجائزة و المعنى

دراسة نحوية نظرية تحليليّة

تأليف

د. باكير محمدعلي

Yazar: Dr. Bekir Mehmetali

Editör: Dr. Mohamad Alahmad

ilâhiyât

431

القاعدة النحوية الجائزة و المعنى

د. باكير محمدعلي

Dr. Bekir Mehmetali

ilâhiyât

ISBN 978-625-7992-40-4

9 786257 992404

ilâhiyât

ilāhiyāt 431

القاعدة النحوية الجائزة و المعنى
دراسة نحوية نظرية تحليليّة

el-Kâide en-Nahviyye el-Câize ve'l-Ma'nâ
-Dirâse Nahviyye Nazariyye Tahlîliyye-

Dr. Bekir Mehmetali

Editör: Mohamad Alahmad

ISBN 978-625-7992-40-4

1. Baskı: Mart 2020

Sertifika No: 44396

Mizanpaj: Tavoos
Kapak: MAKGRUP MEDYA PRO. REK. YAY. A.Ş.
Baskı: İvme Tanıtım Tasarım - Sertifika No: 43251

ilāhiyāt
Cinnah Cd. Kırkpınar Sk. 5/4 Çankaya / Ankara
Tel: (0312) 439 01 69 Faks: (0312) 439 01 68
ilahiyatyayin@gmail.com

القاعدة النحوية الجائزة والمعنى

دراسة نحوية نظرية تحليليّة

تأليف

د.باكير محمدعلي

Yazar: Dr.Bekir Mehmetali

Editör: Dr. Mohamad Elahmad

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمدلله ربّ العالمين، والصّلاة و السّلام على خير الخلق والمرسلين سيّدنا محمّد (ص) أفصحِ العرب وأبلغهم، وبعدُ:

يتناول هذا الكتاب بالدّراسة التغييرَ النحويّ الجائز، وما يتركه من أثر في المعنى. و الكتابُ ذو أهميّة جليّة؛ لأنه يتناول القواعدَ الفَرعية المشهورة، والمجمعَ عليها من ناحية الاستعمال، والقياس، والتوليد عليها، ويؤلِّف بين أبواب النحو المختلفة؛ لأنه يختار من كلّ باب القاعدة الجائزة المشهورة، ويوضِّح دلالتها. فمفهومُ الجواز النحويّ يشكّل الرّابط الوثيق بين فصول البحث وموضوعاته، وتأتي أهميّته الأخرى من ربط القاعدة الجائزة بالمعنى؛ لأن النحو هدفُه المعنى، فالمتكلم يركّب العبارات، وينتحي سمْتَ العرب من أجله[1]، فهو الغاية الأساسيّة للكلام، والقواعدُ النحوية عامّة، والجائزة خاصّة انعكاسٌ له[2]، وبظهوره تتحقّق بلاغة الكلام[3]، وتكاد كلُّ المؤلَّفات اللغوية والنحوية والبلاغية تتحدّث عنه، ككتاب الشِّعر للفارسيّ[4]، والخصائص لابن جنّي[5]، ودلائل الإعجاز للجرجاني[6]،ونظام الجملة لمصطفى جطل[7]، والأصول لتمّام حسان[8]، والمعنى في البلاغة العربية لحسن طبل[9]، و ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية لعبد الفتّاح البجّة[10]، والإعراب وأثره في ضبط المعنى

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، تح:عبد الحكيم محمد، المكتبة التوفيقية، 1418هـ ،267/1.
(2)ينظر: الجاسم، محمود الحسن، تعدّد الأوجه في التحليل النحوي، ط1، دارالنمير، دمشق،2007م،154،82.
(3) ينظر: الجرجاني، محمد بن علي، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح:عبدالقادر حسين، دارنهضة مصر، القاهرة ، بلاتاريخ،14.
(4) ينظر: الفارسي، أبوعلي، كتاب الشعر، تح:محمد محمود الطَّنّاحي، ط1، مطبعة المدنيّ، القاهرة، 1408هـ-1988م، ج1 /14،52 .
(5) ينظر: الخصائص، ج98/3.
(6) ينظر: دلائل الإعجاز، 82 - 83.
(7) ينظر: جطل، مصطفى،نظام الجملة عنداللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب،1978- 1979م، ج9/1.
(8)ينظر: حسّان،تمّام، الأصول،عالم الكتب، القاهرة،1420 هـ - 2000م، 310- 313، 329.
(9) ينظر: طبل، حسن، المعنى في البلاغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ - 1998م، 85.
(10) ينظر: البجّة، عبدالفتّاح، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ط1، دار الفكر، عمّان، 1419هـ - 1998م، 215 - 216.

لمنيرة بنت سليمان العلولا[1]،والجملة العربية والمعنى[2] ومعاني النحو لفاضل السّامرّائي[3]، ويسبقها كثير من كتب النحاة المتقدِّمين الذين أصَّلوا النحو، أو صنّفوه، ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول لابن السَّرَّاج، وكتب معاني القرآن، فكلٌّ هذه الكتب تبدأ الباب النحويّ بمعناه النحويّ، ثمّ: "تفصّل الشروط التي ينبغي أن تتحقّق حتّى يتشكّل هذا المعنى"[4]، فالتوصّل إلى المعنى غاية كلّ تحليل نحويّ وصرفيّ[5]، فالتأثير الرئيسيّ للغة إنّما يأتي من المعنى الذي يفصح عن أفكار المتكلم وخوالجه وأحاسيسه ومشاعره وكلّ ما يتّصل به، وقيمة المعنى كبيرة في اللغة لدرجة أنّ اللغة لا وجود لها من دونه، فهو الذي يحدِّد طبيعتها الحقيقيّة[6]. وقد كان الفضل للنحاة في دراسة البلاغة النّاجمة عن بروز المعنى وتأثيره[7].

إنّ الأسباب المتقدِّمة أكسبت الكتاب أهميّته، وكانت المسوِّغ للربط بين الجواز النحوي و المعنى، يُضاف إليها أنّ المعنى مختلَف في تعريفه والمقصودِ به بسبب مناهج البحث[8]؛ ولأنه نقطة أساسيّة في الدّراسات اللغوية المعاصرة، بل هو أساسها كما ذهب فيرث[9]؛ ولأنّ المعاني تختلف باختلاف مقامات الكلام ومناسباته، وهذا الاختلاف يستدعي درجاتٍ متفاوتة من التعبير، فما يقال في موضع التهنئة لا يقال في موضع التعزية، وما يقال في موضع الشّكر يُخالف ما يقال في موضع الشِّكاية[10]، وهذا قد يستدعي أنماطاً تعبيرية منحرِفة ومغيَّرة عن الأنماط الأصليّة، ولاسيَّما إذا كثُر المتكلِّمون في مقام واحد؛ ولأن النحو في

([1]) ينظر: العلولا، منيرة بنت سليمان، الإعراب وأثره في ضبط المعنى دراسة نحوية قرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1993م، 144- 145.

([2]) ينظر: السّامرائي، صالح فاضل، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار الفكر، عمّان، الأردن، 1428هـ - 2007م، 7.

([3]) ينظر: السّامرّائي، صالح فاضل، معاني النحو، ط 3، دار الفكر، عمّان، 1429هـ - 2008م، ج5/1.

([4]) تعدّد الأوجه في التحليل النحوي: 155.

([5]) ينظر: ياقوت، محمود سليمان، علم الجمال اللغوي، دارالمعرفة الجامعية، طنطا، 1995م، ج94/1، ج469/2.

([6]) ينظر: سليمان، أحمد عطيّة، الدلالة اللغوية والاجتماعية للعبارة، مكتبة الشرق، عُمَان، 1995م، 2.

([7]) ينظر: حسين، عبدالقادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ط 2، دار قطريّ بن الفجاءة، الدّوحة، 1986م، 7.

([8]) ينظر: أولمان، ستيفن، دورالكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، ط 12، دارغريب، القاهرة، 1997م، 76، 80.

([9]) ينظر: دورالكلمة في اللغة، 6.

([10]) ينظر: الجويني، مصطفى الصّاوي، المعاني علم الأسلوب، دارالمعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1993م، 13.

أغلب حالاته يقوم على المعنى[1]، وقد تضافرت في الذّهن مجموعةٌ من الأسئلة التي صارت مسوِّغات لتأليف الكتاب، وسعى للإجابة عنها، وهي: لماذا كانت القاعدة الجائزة؟ وهل تختلف المعاني بين استخدام واجب وآخر جائز؟ وهل للتغيير النحوي الجائز علاقة بالاقتصاد اللغوي؟ وهل للتغيير النحوي الجائز أثر في تغيير العلاقات النحوية الداخلية في التركيب؟ وهل له علاقة بالتأويل؟ وهل هو دليل رقيٍّ وتطورٍ للغة العربية؟ وهل قام على الاختيار المطلَق أم على الاختيار المقيَّد؟ وهل استخدامُه في التركيب والتعبير إرادةُ المبدع وقصدُه؟ وهل القاعدة الجائزة خلف القاعدة الواجبة من حيث الترتيب أم هي مقدَّمة عليها إذا اقتضى المعنى ذلك؟.

أمّا منهج البحث في الكتاب، والدّراسة، فقد سار على الشكل الآتي:

1- وصفتُ قواعد التغيير النحوي الجائز المطّرد كما جاءت في كتب النحاة المتقدّمين، و المتأخرين، والمعاصرين، وشفعتُها بشواهدهم، و بيَّنْتُ موضع التغيير ومعناه كما أشاروا إليه، ثمّ ذكرتُ المعاني التي تقف وراءه كما جاءت في كتب البلاغة المتقدّمة، والمتأخِّرة، والمعاصرة.

2- إنْ كان للتغيير دورٌ في تغيير العلاقات السِّياقيّة بين عناصر التركيب، وضَّحْتُ ذلك.

3- سار الكتاب في منهجه في خطّ المستويات النحوية، والبلاغية، والدلالية، فتناول شكل التعبير الجديد الذي أجازته القاعدة النحوية، ثمّ بيّن معناه، ودلالته الجديدة، فاعتمد علم النحو الوصفيّ، والتوليديّ.

4- ضبطْتُ الآيات القرآنيّة والشواهد الشّعرية؛ لتحقيق سلامة قراءتها، وإبعادها عن التأويل من قبل القارىء.

5- ذكرتُ في الحواشي معانيَ بعض المفردات الصّعبة؛ كي يتَّضح المعنى، ويُفهَم المقصود.

وقد أخرجْتُ من الكتاب الضرورةَ الشعرية؛ لأنّها تكون في الشعر دون النثر، ولا تطّرد

([1]) ينظر: الجاسم، محمود الحسن، القاعدة النحوية (تحليل ونقد) ط1، دار الفكر، دمشق، 1428هـ - 2008م، 131.

فيه، ولا يجوز التوليد والقياس عليها، كما استبعدْت الشّاذّ الذي يكون في النثر والشِّعر، ولا يطّرد فيهما، و استبعدْتُ القراءة القرآنية الشاذّة لأنّها لا تنسجم مع عنوان البحث.

ويقع الكتاب في تمهيد، وأربعة فصول، فقد وضّحْتُ في التمهيد المقصودَ بالتغيير النحوي الجائز.

وتناولْتُ في الفصل الأوّل الذي عنوانه (الرّتبة وترْك المطابقة) التغيير الجائز الذي يطرأ على رتبة العناصر النحوية في التركيب، وهي الرتبة غير المحفوظة من ناحية الشكل، فعرضْت المادّة النظريّة النحويّة، فالمادّةَ النظريّة البلاغيّة، ثمّ عرضْتُ المادّة النظريّة النحويّة لِظواهر تَرْك المطابقة بين العناصر النحوية المتلازمة، فالمادّة النظريّة البلاغيّة.

أمّا الفصل الثاني، فعنوانُه (الزّيادة والحذف)، فتناولتُ فيه الزّيادة أوّلاً، فوصفْتُ قواعدها الجائزة المشهورة المطَّردة في كتب النّحاة ثمّ في كتب البلاغة، والمعاني. وتناولتُ الحذفَ بعد الزيادة، فدرسْتُ حذف الاسم، والفعل والجملة متناولاً المادّة النظرية النحويّة، والبلاغيّة المدروسة بالوصف والتحليل بالطريقة ذاتها.

أمّا الفصل الثالث، فعنوانه (التحويل)، وقصدتُ به التغييرَ الذي يكون عن طريق التحويل كتحويل الجملة الاسمية إلى فعليّة، ولم يختلف عرض البحث فيه عن سابِقَيْه، فبدأته بالمادّة النظرية النحوية فالبلاغية.

أمّا الفصل الرابع، فعنوانُه (التعبير عن المعنى بغير لفظه، وظواهر أخرى للتغيير) فعرضتُ أوّلاً المادّة النظرية النحوية، فالبلاغية ذات الصّلة بالتعبير عن المعنى بغير لفظه.

وتأتي الخاتمة في نهاية البحث مُجْمِلةً أبرز نتائج البحث، وبعض مقترحاته، ويليها فهرسُ الموضوعات.

والكتاب مستنبَط من رسالة الدكتوراه التي تناولت فيها أثر التغيير النحوي الجائز في المعنى بدراسة تطبيقية على خمسة شعراء عرب معاصرين.

فهذا هو عمل العبد المقصِّر، فإن كنتُ قد أصبْتُ، فهذا من توفيق الله تعالى وإكرامه لي، وإن كنت قد قصّرْتُ، أو أخطأْتُ، فهذه حالة العبدِ الذي لا يسلمُ من الزّلل والخطأ والتقصير. فعسى الله تعالى يكرمني، ويجعله في دفتر حسناتي.

–تمهيد:

لا بدَّ في بداية الكتاب توضيح المقصود بعنوانه؛ لتحديد مجاله؛ كي يسير في طريق واضح بعيداً عن اللّبس، والغموض، والتأويلات.

فقد جاء في لسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط أنَّ المعنى الجامع لكلمات الجواز هو الإمكانُ، وعدمُ المنع، والإذنُ، والترخيص[1].

–الجَواز في الفكر النحوي:

تعدّد مفهوم الجواز في مستويات اللغة، وورد بصور متنوّعة، فمنه القراءة القرآنية الشاذّة المخالفة لإجماع القُرَّاء السبعة أو العشرة، نحو قراءة أبي طالوت عن أبيه:"وما يُخادَعون" بدل"وما يُخادِعون"[2]، وقراءة زهير الفَرْقَبي:"لاريبٌ"[3] بدل"لاريبَ"[4] وقراءة الحسن البصريّ: "**الحيَّ القيُّومَ**" بدل:"**الحيُّ القيُّومُ**"[5] وقراءة الأعمش:"**نَزَلَ عليكَ الكِتابُ**"[6] بدل:"**نَزَّلَ عليكَ الكِتابَ**"[7] ونحو:"**ويَجْعلَ اللهُ**" بدل "**ويجَعلُ اللهُ**"[8]على اعتبار الواو حاليّة[9]، وهذا ليس ميداناً للبحث. ومنه الضرورة الشعرية التي تقتصر على الشعر دون النّثر، كصرف ما لا ينصرف[10]، نحو صرف (قوَاطِناً) في قول العجَّاج[11]:

قَواطِناً مَكَّةَ من وُرْقِ الحِمَى

([1]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف خيّاط، ونديم مرعشلي، ط 6، دارلسان العرب، بيروت، 1389هـ - 1970م، مادة (جوز)، ج532/1، ج533/1، والشّيرازي، الفيروزأبادي، القاموس المحيط، تص: مصطفى عنّاني، ط2، المطبعة الحسينيّة المصريّة، 1344هـ، مادة (جوز) ج170/2، وينظر:مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف:عبد السلام هارون، ط3، مكتبة النُّوري، دمشق،1392هـ -1972م ، مادة (جاز)، ج152/1.

([2]) البقرة: 9.

([3]) ينظر: ابن خالَويه، المختصر في شواذّ القرآن، نشر: برجشتراسّر، المطبعة المدنيّة، مصر، 1934م، 2.

([4]) البقرة: 2.

([5]) آل عمران: 2.

([6]) ينظر: المختصر في شواذّ القرآن: 19.

([7]) آل عمران: 3.

([8]) النساء: 19.

([9]) ينظر: العكبريّ، أبو البقاء، إعراب القراءات الشّواذّ، تح: محمّد السّيّد أحمد عزّوز، ط 1،عالم الكتب، بيروت، 1417هـ -1996م، ج377/1

([10]) ينظر: سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، ط1 ، دارالجيل، بيروت، 1966م، ج26/1.

([11]) العجّاج، الديوان، غير موجود في الديوان، الكتاب:ج26/1.

والجزم بـ (إذا) الشرطية، نحو قول الفرزدق[1]:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي   ناراً إذا خَبَتْ نِيرانُهُمْ تَقِدِ

فجزم المضارع (تَقِدِ) جواباً لـ (إذا) الشرطية[2]، وهذا ليس ميداناً للبحث.

ومنه الشّاذُّ الذي ورد في النّثر والشّعر، ولم يجز القياس عليه، نحو ورود خبر (عسى) اسماً صريحاً في قولهم: "عسى الغُوَيْرُ أَبْؤساً"[3] ونحو نداء المعرَّف بـ (ال) في مثل: (ياالله، اغفرْ لنا) فهذا يُحْفَظ، ولا يجوز القياس عليه، فلا يجوز (يا الرّجلُ)[4] وهذا ليس ميداناً للبحث.

ويخرج من الكتاب ما جاء على لغة قبيلة، أو ما كان لبعض العرب دون غيرهم ممّا لا يصحّ القياس عليه.

فالجواز النحوي الذي يدرسه الكتاب، هو:"أحدُ الأحكام التي تَعتري وجوهَ الكلام، وطرقَ الانتحاء بها، وهو قَسِيمُ الشُّذوذ، والامتناع، والاضطرار.

ومفهومُ الجواز إباحةُ النحويّ، أو الصّرفيّ، أو اللُّغوي بعامّة دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائيةَ الوجوه أو تعدّدَها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعدّاه. ومن أمثلة الجواز ما في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط من إمكان جزمه أو نصبه أو رفعه دون أنْ يمنع أيّاً من هذه الوجوهِ، وجهٌ آخر منها. والجوازُ النحوي في عمومه كأيّ حكم من الأحكام من حيثُ الإجماعُ عليه، أو مخالفتُه"[5].

إذاً، فهو الجواز النحوي الذي اطّرد في الاستعمال، وأقرّه النحاة، وجاز القياس والتوليد عليه، وهو العربيّ الكثير، أو الجيِّد كتقديم المفعول به على الفاعل، نحو (ضربَ زيداً

([1]) الفرزدق، الديوان، تح:عبدالله الصّاوي، ط1،المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1354هـ - 1936م، ج216/1.
([2]) ينظر: المبرِّد، أبو العباس، المقتضب، تح:محمد عبدالخالق عضيمة، ط2، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ -1994م، ج55/2، وينظر: الدُّجنّي، عبد الفتّاح، ظاهرة الشّذوذ في النحو العربيّ، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م 152.
([3]) ينظر: الخصائص: ج99/1 – 100.
([4]) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 164.
([5]) اللّبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط 2، دارالفرقان، بيروت، 1406هـ - 1986م، 59 -60.

عبدُالله)[1]، وتركِ المطابقة بين المتعاطفين في سياق النفي، نحو (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً)[2]، وزيادةِ الباء في المبتدأ(حسبُ)، نحو(حسبُكَ هذا، وبحسبِكَ هذا)[3]، وتنازعِ عاملين على معمول واحد، نحو (ضربني، وضربْتُ قومَكَ)[4]، وحذفِ الفعل بعد أدوات التحضيض، نحو (ألَا زيداً، وهلّا زيداً)[5].

فهو الجواز الذي يقوم على الدليل والقرينة[6]، ويحتاج إلى التعليل؛ لأنه خروج مشروع على الأصل، وما جاء على الأصل لا يُعلَّل[7]. وهو أحدُ أنماط ترشيد استعمال المباني النحوية[8]، وهو التغيير المطّرِد عن الأصل، والذي خضع للاعتبارات الآتية:

1- الفائدة أو أمن اللّبس.

2- الخضوع لقواعد معيّنة يَتمُّ هذا العدول، ويطَّرد في ضوئها.

3- الإطار العامُّ لصناعة النحو كما يبدو من قواعد التوجيه. ويقتضي العدولُ أو التغيير عن الأصل أن يُسنَد بالتفسير والتعليل[9].

ويرى البلاغيّون: "أنّ الصورة النحوية الصّحيحة، هي "الأصل" أو "مقتضى الظاهر"، أمّا الصورة البلاغية، فهي تجاوز للأصل، أو خروج على مقتضى الظاهر"[10]. فالجواز النحوي في عُرْف البلاغة أحدُ أشكال الصورة البلاغية التي تركت الأصل، أو خرجت على ظاهر التعبير، أي القاعدة الأصل.

فالجواز النحوي الذي يدرسه الكتاب، هو التغيير عن الأصل المستعمل، وليس التغيير عن الأصل المفترض؛ لذلك لا يُعَدُّ الاستثناء النّاقص المنفيّ، وأمثاله ميداناً للبحث.

([1]) ينظر: الكتاب: ج34/1.
([2]) المصدر السابق: ج66/1.
([3]) المصدر السابق: ج67/1.
([4]) المصدر السابق: ج79/1 - 80.
([5]) المصدر السابق: ج98/1.
([6]) ينظر: القياس في اللغة العربية: 88.
([7]) ينظر:عبدالغني، أحمدعبدالعظيم، المصطلح النحوي، دارالثقافة، القاهرة،1410هـ - 1990م، 143.
([8]) ينظر: الأصول:324 - 325.
([9]) المصدر السابق: 130- 131.
([10]) المعنى في البلاغة العربية:90.

ويتّضح ممّا سبق عرضُه، أنّ التغيير النحوي الجائز الذي يدرسه الكتاب، هو الذي اطّرد في الاستعمال، وأقرّه النحاة، وأجازوا القياس، والتوليد عليه في ضوء قواعد مضبوطة معلَّلة، بعيداً عن اللّبس، وهو ما قام على الدّليل والقرينة لِتحقيق معنى لا يحقّقه الأصلُ المستعمل.

والجوازُ النحوي الذي يدرسه الكتاب، ظاهرةٌ لغويّة محوَّلة عن الأصل، ومغيَّرَة عنه تغييراً مشروعاً، ولا تتشكّل قيمته إلّا في التركيب. فالكتاب يرصد هذه الظاهرة النحوية التركيبية، ويحلّلها، ويفسّرها، ويعلّلها، ويقف على المعاني، والإيحاءات و الدلالات التي تقف وراءها.

الفصل الأوّل: الرتبة وترك المطابقة.

أ- الرتبة.

ب- ترك المطابقة.

أ- الرتبة.

-تمهيد:

يتناول هذا الفصل أثر التغيير النحوي الجائز في المعنى في ظاهرتين من الظواهر النحوية العامة للتركيب، وهما الرتبة أو التقديم والتأخير، وتركُ المطابقة، ويبدأ بالرتبة. فالرتبةُ في اللغة هي المنزلة والمكانة، وفي الاصطلاح هي الترتيب الإعرابي لعناصر التركيب النحوي(1).

وقد أجاز النحاة والبلاغيون على حدٍّ سواء تغييرَ رتبة بعض العناصر النحوية بالتقديم والتأخير بحسب ما يقتضيه المعنى؛ لأنّ فوائده كثيرة، ومحاسنَه وفيرة، وغايتَه بعيدة، فهو ما يزال يكشف للمتكلم معاني بديعةً تُطرِب سامعه، وتجذبه إليه، وتربطه بالكلام المُلقَى على أسماعه، وتُوصله إلى لطائفَ رقيقةٍ تأخذ بتلابيب عقله، وشغاف قلبه، فيرتاح سمعُ مخاطَبِهِ، وتهدأ نفسه، وقد تثور، وتنفعل، وقد يحرِّكها الشوقُ، ويعصف بها الحنين، وقد يُطرِق متأمِّلاً، ومستحسِناً ما أُلقِي عليه من الكلام شعراً كان أم نثراً، فإذا تمعَّن في الكلام، وتأمّل العبارة، وبحث في السبب، علِم أنّ ذلك سببُه تصرُّف المنشىء في الخطاب المُلقَى، في تغيير ترتيب عناصر التركيب عن الأصل الذي هُوَ لها في علم النحو، ولولا تحويلُ اللفظِ عن مكانه الأصليّ الذي هُوَ لهُ، لَمَا تحقّقت هذه البلاغةُ، ولَمَا تولَّد هذا المعنى الجديدُ الّذي أيقظ الأذهان، وشدّ الأسماع، ولفت الانتباه، وحرّك الأحاسيس والمشاعر(2) .

والتقديم والتأخير أحدُ أساليب البلاغة، وسُلَّمٌ من سلالمها، وطريقٌ لطيف من طرقها، ومَرْقَىً من مراقيها إلى الفصاحة، وقد أجازه العرب والنحاةُ والبلاغيون، وطرقوا أبوابه، وفتحوها أمامهم، وأمام كلِّ متكلِّم باللغة العربية دلالةً على تمكُّنهم في الفصاحة، وتفنُّنهم في الوصول إليها بطرائقَ مختلفةٍ؛ ولاعتقادهم أنّ وَقْعَ الكلامِ في القلوب يكون أحسنَ، وتأثيرَهُ في العقول والنفوس أقوى، ومذاقَهُ أعذبُ عن طريق هذا التصرُّفِ(3). وهو فنٌّ رفيعٌ يحتاج إلى بصيرة وفَهْمٍ ودراية وعناية بقواعد اللغة والمعنى المقصود، فليس لمتكلم أن يدَّعيه ادِّعاءً، أو يتملّقَهُ تملُّقاً، فهو من اختصاص أهل البصر بالتعبير الّذين وُهِبوا حظّاً وافراً من معرفة مواقع

(1) ينظر: معجم مصطلحات النحو العربي: 228 - 229 .
(2) ينظر: دلائل الإعجاز: 106.
(3) ينظر: الزركشي، بدرالدّين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصريّة، بيروت ، 1425هـ - 2004م، ج149/3.

الكلام[1]. وهو قسمان، الأوّلُ تقديمُ المعمولِ على عامله، نحوُ تقديم المفعول به على الفعل والخبر على المبتدأ، والثاني تقديمُ بعض المعمولات على بعضها بعضٍ، كتقديم المفعول به على الفاعل، والظرف أو الجارّ والمجرور على المفعول به، أو على الفاعل[2].

ويُقسّمه آخرون إلى قسمين آخرين، الأوّلُ تقديمٌ على نيّة التأخير؛ لأنّ المتقدِّمَ والمتأخِّر يحافظ كلٌّ واحدٍ منهما على مكانته الإعرابية، فتظلُّ العلاقاتُ النحويّة بينهما كما هي قبل التغيير كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول به على الفاعل، والثاني تقديمٌ ليست له نيّةُ التأخير؛ لأنّ المتقدِّمَ يَفقِد حكمَه الإعرابيّ الأصليّ، ويكون له إعرابٌ جديد فرضهُ عليه التغييرُ كتقديم الفاعل على الفعل، فيترك الفاعليّة إلى الابتدائيّة[3].

ويتناول البحثُ التقديمَ والتأخير الذي أجازته القاعدة النحوية لا ما أوجبته، ولا يكون تغييرُ الرتبةِ للعناصر النحوية اعتباطيّاً، فهو عمل مقصودٌ واعٍ يقتضيه غرضٌ بلاغيٌّ، أو داعٍ من دواعيها، ويكون في ضوء شروطٍ محدَّدة[4].

- شروطه وأغراضه:

الأصلُ في الكلام والتركيب أن يُوضَع كلُّ عنصر نحويٍّ في موضعه الأصل الذي هُوَ له، فالمبتدأُ رتبتُه قبل الخبر، ورتبةُ المفعول به الذي يتعدّى إليه الفعلُ بنفسه قبل رتبة المفعول به الذي يتعدّى إليه بوساطة حرف الجرّ، ورتبةُ الفاعل قبل المفعول به، ورتبةُ المفعول الثاني بعد الأوّل، فإذا وضع المتكلمُ العنصرَ النحويَّ في موضعه الذي هُوَ له، جرى على الأصل، وإذا غيَّر الترتيبَ، دخل في باب التقديم والتأخير ما لم يكن ذلك مُخِلّاً بالمعنى، فإذا أصاب المعنى ضررٌ من تغيير الرتبة النحويّة للعنصر النحويّ، امتنع على المتكلم وُلُوجُ هذا الباب كقولك: (جاء رجلٌ من القرية) فهذا يحتمل أنّ مجيئه بدأ من القرية دون أن يكون من أهلها، ويحتمل أنّه من أهلها، وأنّ مجيئه بدأ منها. ومن شروط استخدامه أن يُؤمَنَ اللبسُ، نحوُ: (ضربَ عيسى موسى) فعدَمُ أَمْنِ اللبس في مثل هذا التركيب لعدم

---

(1) ينظر: السامرائي، صالح فاضل، التعبيرالقرآني، ط1، دارالفجر، بغداد، العراق، 1429هـ - 2008م، 58 - 59 .
(2) ينظر: المرجع السابق: 55.
(3) ينظر: أبوالفتوح، محمد حسين، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1995م، 247.
(4) ينظر: عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دارالنهضة العربيّة، بيروت، 1405هـ - 1985م، 145 ، 154.

وُضوح الحركة الإعرابية في آخر كلمتَي (عيسى وموسى) يمنع الإفادة من التقديم والتأخير[1]. ويمتنع التقديم والتأخير إذا كان فيه مخالفةٌ صريحةٌ لقاعدة نحويّة مقرَّرةٍ بناءً على ما استُنْبِط من كلام العرب الفصحاء، فلا يجوز تقديم الصلة أو جزء منها على الموصول الاسميّ أو الحرفيّ أو المصدريّ، ولا يجوز تقديم التابع أو شيءٍ ممّا يتّصل به على المتبوع، ولا يجوز تقديم المضاف إليه ولا ما اتّصل به على المضاف، وغير ذلك من القواعد النحويّة المقرَّرة[2]. وكذلك إذا كان في الكلام قصرٌ، نحو (ما زيدٌ إلّا قائمٌ) فقد قصرتَ الموصوف (زيدٌ) على صفة القيام دون غيرها من دون أن تمنع أحداً مشاركته في هذه الصفة، ولو قدَّمْتَ، فقلْت: (ما قائمٌ إلّا زيدٌ) قلبْتَ المعنى، فقصرْتَ صفة القيام على (زيد) من دون أنْ تُشركَ غيره فيها[3]. ففي قولك الأوّل القيامُ لزيد ولغيره، وفي قولك الثاني القيامُ لزيد دون الآخرين.

فالتقديم والتأخير غرضُهُ المعنى، وهو معنىً جديد يُريده المتكلم، وهذا المعنى الجديد ليس محصوراً أو مقصوراً على معانٍ عدَّةٍ تُذكَرُ من دون التوسُّع فيها، فالغرضُ العامُّ له، هو الاهتمام بالمتقدِّم لأهميّته. وأعرضُ أغراضَه مفصَّلةً حين دراسة تغيير الرتبة في الأبواب النحوية.

وليس للباحث– وهو يدرس هذه الظاهرة – أنْ يكتفي بالقول: إنّه قدّم هذه الكلمةَ، وأخَّر تلك للعناية والاهتمام بها دون أن يوضِّحَ أسباب ذلك وأغراضه، فعليه أنْ يوضِّح الفرق بين الاستخدام المعهود الذي هو الأصل، والاستخدامِ الجديد الذي هو الفرع، وإلّا كانت الدراسة ضرْباً من العبث ونوعاً من تعميم الأحكام التي لا تضع النّقاط على الحروف، وهو بذلك يساوي بين العبارات المختلفة ذات المعاني المتعدّدة المختلفة، ويُدخل الجملة أو النّص في دائرة الغموض والإبهام، وقد يزيده تعقيداً بدل أنْ يَجلوَه توضيحاً، وبذلك يضيع التَّمايزُ بين الأساليب، فلا نعرف الأسلوبَ العالي الرفيع من الأسلوب المهلهل الضّعيف؛ لأنّه بمقدور أيِّ شخصٍ أنْ يقول: إنّ عنايتي بهذه اللفظة هنا أكبر دون البصر بما يستحقُّه المقام، وما يقتضيه السياق، وما يتطلبه المعنى[4].

(1) ينظر: السامرائي، صالح فاضل، الجملة العربية والمعنى تأليفها وأقسامها، ط2، دار الفكر، عمّان، الأردن، 1427هـ -2007م، 55- 56.
(2) ينظر:الجملة العربية و المعنى تأليفها وأقسامها: 57 - 65.
(3)المرجع السابق: 56.
(4) ينظر: التعبير القرآني: 58 - 59.

1- تقديم الخبر أو ما أصله الخبر:

الأصلُ أنْ يتقدّم المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، ويتأخّر الخبر أو ما أصله الخبر، ويجوز تغيير هذا الترتيب، فيتقدّم الخبر أو ما في حكمه، ويتأخّر المبتدأ أو ما في حكمه كقولك: (منطلقٌ زيدٌ، وغلامٌ لك عبدُ الله، وظريفان أخواك، وحِسانٌ قومُكَ)[1] فقدّمْتَ الأخبار (منطلقٌ، وغلامٌ، وظريفان، وحِسانٌ) والأصلُ فيها التأخيرُ، وذلك من باب الجواز الذي أباحته القاعدةُ النحويّة والاستعمال اللغويُّ. وهذا التقديم والتأخير لا يكون اعتباطياً، فهو يتحقّقُ، ويجوز إذا كان الخبر اسماً نحو (قائمٌ زيدٌ، وتميميٌّ أنا) وكقوله تعالى:"**وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**"[2] فقدّم الخبر (سواءٌ)على المبتدأ (أأنذرتهم) وهو مصدرٌ مؤوَّل، أو شبهَ جملة كقولك: (خلفَكَ زيدٌ)[3]، أو كان جملةً اسميّة، نحوُ (أبوه قائمٌ زيدٌ) والأصل (زيدٌ أبوه قائمٌ)[4] أمّا إذا كان الخبرُ جملةً فعليّة، فقد امتنع؛ لأنه يُوقِع في اللبس[5]، ويجوز ذلك إذا كان المبتدأ معرفةً، والخبرُ نكرةً، أو كانا معرفتين، وكان في الكلام ما يدفع الالتباس بينهما كقولك: (المنطلقُ زيدٌ) وأصلُه (زيدٌ المنطلقُ)، وقول أبي تمّام[6]:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعَابُهُ وأرْيُ الجَنَى اشْتارَتْهُ أَيْدٍ عَواسِلُ[7]

فـ (لعابُ) خبرٌ مقدَّم، و(لعابُه) مبتدأ مؤخَّر، وكلاهما معرفة[8]، وجاز هذا التغييرُ بينهما؛ لأنّ اللّبس مأمون، والمعنى يتطلَّب ذلك، فهو يريد المبالغة، فقلب التشبيهَ، والأصلُ أنْ يشبِّه لعابَه بلعاب الأفاعي القاتلات، ولو فعل ذلك، لجَاء بالعبارة على ترتيبها الأصليّ النمطيّ، لكنَّه قصد التأثيرَ في السامع، والمبالغةَ في إظهار خطر الممدوح محمَّدِ بنِ عبد الملك

---

(1) ينظر: المقتضب، ج127/4، وابن السرَّاج، أبوبكرالأصول في النحو، تح: عبد الجليل الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ - 1988م، ج59/4، والعكبري، أبوالبقاءالمتَّبَع في شرح اللّمع، تح: عبد الحميد محمود الزّوّي، ط 1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1994م، ج237/1 - 238، وابن عصفورالإشبيليّ، شرح جمل الزجّاجي، تح: صاحب أبو جناح، ط 1، مطبعة عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1999م، ج360/1، والغلاييني، مصططفى، جامع الدروس العربية، ط 10، المطبعة العصريّة، بيروت، 1388هـ - 1968م، ج270/2 - 271.

(2) يس: 10.

(3) ينظر: المتبع في شرح اللمع: ج237/1.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، المجلس الأعلى للأزهر، عالم الكتب، بيروت، مطبعة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ، ج92/1-93.

(5) ينظر: الأصول في النحو: ج59/4.

(6) أبو تمّام، الديوان، شرح التبريزي، تح: محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، 1957م، ج123/3.

(7) يشبِّهُ مداد الممدوح بلعاب الأفاعي، ويُشبِّهُ نفعَه بالعسل المتجمِّع في الشُّورة (موضع العسل).

(8) ينظر: دلائل الإعجاز: 186، وشرح المفصَّل: ج99/1.

الزّيّات، فغيَّر في مواضع العناصر النحويّة، فجاءت العبارةُ على ما هي عليه في البيت الشعريِّ، فأراد معنىً جديداً لا يظهر، ولا يتشكَّل عن طريق الترتيب النمطيِّ.

فإذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، وقدّمْتَ الخبر، وأخَّرت المبتدأ، وقلْتَ: (المنطلقُ زيدٌ) فإنّ من تحدِّثه يكون في هذه الحالة على علم بحدث الانطلاق، لكنّه يجهل القائم به، ويكون الحدَثُ في الغالب أمامك وأمامه، والفرقُ بينكما أنّك تعرف الحدث والقائم به، ومخاطبَك يعلم الحدث، ويجهل القائم به، ولو جئْتَ بالعبارة على ترتيبها الأصليِّ، وقلتَ: (زيدٌ المنطلقُ) عُرِفَ أنّ مَنْ تحدِّثه خالي الذّهن، لا يعرف حدثَ الانطلاق، ولا مَنْ قام به، وهذه العبارةُ تُستخدَمُ إذا كان الحدثُ قد وقع، وانقضى[1].

ويجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ سواءٌ أكان المبتدأ اسماً ظاهراً، نحوُ (قائمٌ زيدٌ) أم ضميراً منفصلاً، نحوُ (تميميٌّ أنا) أم مصدراً مؤوّلاً كقوله تعالى: "**وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**"[2] فكلُّ ذلك أصلُهُ (زيدٌ قائمٌ، وأنا تميميٌّ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم سواءٌ عليهم)[2].

ولابدَّ أن يكون هذا التغييرُ لمواضع العنصر النحويّ الخبرِ، وقرينِه المبتدأ بالتقديم والتأخير لمعنىً قصده المتكلمُ، فهو ليس قائماً على الهوى والمزاج، وإلّا صار ضرباً من العبث الذي لا فائدة فيه، فإذا أراد المتكلمُ أنْ يَقصِر المبتدأ على الخبر، قدَّم الثاني على الأوّل، نحوُ (تميميٌّ أنا، وعربيٌّ أنا، ومسلمٌ أنا) وهو قد فعل ذلك؛ لأنّ مخاطَبَهُ متردِّدٌ في قبول الخبر؛ لأنّه يشكُّ فيه، فيريد المتكلمُ إقناعَه بمضمونِ الخبر، وانتسابِه إلى تميم دون غيرها، وإلى العربية والإسلام، وإثباتَه في ذهنه، فالمخاطَبُ في هذه الحالة ليس خاليَ الذّهنِ، ومن هنا احتاج المتكلم إلى هذا التغيير في رتبة العناصر النحويّة في الجملة الاسميّة[3]. وقد يرغب المتكلم أن يُخصِّص الخبرَ بالمبتدأ، وينفيَه عن غيره، فيُقدِّم الخبر، ويُؤخِّر المبتدأ، كقوله تعالى: "**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِي**"[4] وقوله تعالى: "**لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ**"[5] ويكون هذا إذا كان المتكلم متردِّداً في قبول الخبر، ويشكُّ في مضمونه، فلو جاء بالجملة على ترتيبها الأصليّ، وقال:"دينُكم لكم وديني لي" وقال: "الملكُ له والحمدُ له" احتمل هذا أنّ

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 186.
(2) يس: 10.
(3) ينظر: مفتاح العلوم: 158، والدِّراية لقُرَّاء النهاية، حاشية مفتاح العلوم: 142.
(4) الكافرون: 6.
(5) التغابن: 1.

غيره يشركه في دينه، وأنّ الملك والحمد له من غير أنْ يَمنع مانعٌ من أن يكون لغيره أيضاً، أمّا التقديم والتأخير، فقد نفى ذلك، ونقل الجملة من المعنى الاحتمالي المتعدِّد الدّلالات إلى المعنى القطعيِّ، فتقديمُ الخبر (له) في سورة التَّغابُن حصر الملكيّةَ في الله تعالى، وخصّصها به، ونفاها عن غيره، وكذلك الحمدُ يكون له دون سواه[1]. ويلجأ المتكلمُ إلى تقديم الخبر، وإلى تأخير المبتدأ، إذا أراد أن يُنبِّه المخاطَب من أوّل الأمر على أنّه خبرٌ للمبتدأ لا صفةٌ له كقوله تعالى: "**وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**"[2] فقدّم الخبرَ شبهَ الجملةِ (لكم) وأخّر المبتدأ (مستقرٌّ)؛ ليدفع الالتباس بين معنَيَيْ الخبرية والوصفية، ويدفع الاحتمال عن إرادة المعنيين، وقول حسّان بن ثابت في مدح الرسول (ص)[3]:

لهُ هِمَمٌ لا مُنتهَى لِكِبَارِها   وهِمَّتُهُ الصُّغرى أَجَلُّ من الدَّهْرِ

فالغرضُ من تقديم الخبر (له) وتأخيرِ المبتدأ (هممٌ) الإفادةُ والتنبيهُ من أوّل الأمر أنّه خبر للمبتدأ (هممٌ) وليس صفةً[4]، وهو بذلك يُبْعِدُ من الذهن التشتُّتَ، ويحصرُه في معنىً واحد، و يحصر العلاقة بين هذين العنصرين في الإسناديّة، ويُزيل احتمالَ التبعيّة.

ولعلَّ المتكلم أراد أن يُشوِّق السامعَ إلى المبتدأ، فيؤخِّره، ويقدّم خبره، ويُضمِّنه ما يُشوِّقُ السَّامعَ إلى المبتدأ، ويرغِّبه في انتظاره وسماعه لِغَرابته[5] كقول أبي العلاء المعرّي[6]:

وكالنّار الحياةُ فمِنْ رَمَادٍ   أواخرُها، وأوَّلُها دُخَانُ

فقدّم الخبرين (كالنّار، ومن رماد) وأخَّر المبتدأين (الحياةُ، وأواخرُها)؛ ليُشوِّق السامع إلى المبتدأين؛ لغرابة الخبرين المُسنَدِ إليهما، فمن المُثير للعجب والغرابة والدّهشة أن تكون الحياة محرِقةً كالنار، ويكون آخرها هباءً منثوراً، وبقايا لا تثبتُ، وتتطايرُ، وتتفرّقُ لِأَوْهَى سببٍ كما هو حالُ الرّماد الذي تُخلِّفه النّارُ.

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 118، والجرجاني، محمد بن علي، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح: عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت، 78، و العاكوب، عيسى، المفصَّل في علوم البلاغة، منشورات جامعة حلب، 1421هـ -2000م ،204، ومعاني النحو: ج139/1- 145.

(2) البقرة: 36.

(3) ابن ثابت، حسّان، الديوان، غير موجود في الديوان. علم المعاني: 152- 154، و المفصل في علوم البلاغة، 205.

(4) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 78، والمفصل في علوم البلاغة: 205.

(5) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 78، والمفصل في علوم البلاغة: 205.

(6) المعري، أبوالعلاء، الديوان، تح: شاكر شقير اللبناني، المطبعة الأدبية، بيروت، 12.

وقد يكون الغرضُ منه التفاؤلَ بالخبر، إذا كان سماعُه يسُرُّ، ويُفرِحُ، نحوُ (ناجحٌ محمدٌ) فقدَّمْتَ الخبر (ناجحٌ)؛ لأنّ سماعه يسرُّ مَنْ تخاطبه(1)، أو التشاؤمَ منه، والتّطيّرَ به، أو المساءةَ بالمخاطَب والنِّكايةَ به إذا كان ينتظر خبراً سيِّئاً لا يريد وقوعَه، وأنت تريد النكاية به، فتقدِّم الخبر؛ لتزيد الإساءةَ إليه وقهرَه نحوُ (راسبٌ أنت، ومهزومٌ جيشُكم أمام جيشنا)(2).

ويجوز تقديمُ الخبر إذا قصد المتكلم الافتخارَ لا مجرَّدَ الإخبار، نحوُ (تميميٌّ أنا) فأنت لا تُخبر عن انتسابك إلى تميم، وإنّما تفتخر بالانتساب إليها، ولولا تقديمُ الخبر (تميميٌّ) لَمَا أفدْتَ هذا المعنى(3). وقد يكون تقديمُ الخبر ذا أغراض بلاغيّة متعدّدة كقولك: (تميميٌّ أنا) تريد به دفع الشكِّ من ذهن مَنْ تخاطبه، وتفيده أنّك من هذه القبيلة دون سواها، وتريد الافتخار بانتسابك إليها، فأفدْتَ معاني القصر، والتخصيص والافتخار، والسِّياقُ هو الذي يُوضِّح ذلك، ويُعيِّنه، أو ينفيه.

والأصلُ عدمُ تقديم خبر الأحرف المشبهة بالفعل على أسمائها، وأجازوا تقديمه إذا كان شبهَ جملة ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو (إنّ خلفك عمراً، وإنّ في الدار زيداً) ومنعوا تقديمه إذا كان اسماً؛ لأنّ الأحرف المشبهة بالفعل غيرُ متصرِّفةٍ، فليست لها قوّةُ الأفعال، وأجازوا تقديمه إذا كان شبه جملة؛ لأنّهم توسّعوا في الظروف والجارّ والمجرور لكثرة الاستعمال؛ ولأنّ الحرف المشبه بالفعل لا يعمل في شبه الجملة(4)، قال ابن السرّاج: "ومن ذلك (إنّ وأخواتها) لا يجوز أن تُقدِّم عليهنّ ما عملن فيه، ولا يجوز أن تفرِّق بينهنّ وبين ما عملن فيه بفعل، ولا تقدّم أخبارهنّ على أسمائهنّ إلّا أن تكون الأخبار ظروفاً، فإذا كان الخبر ظرفاً، قلْتَ: إنّ في الدّار زيداً، وإنّ خلفك عَمْراً، والظروفُ يُتَّسَع فيهنّ خاصّةً، ولكنْ لا يجوز أن تُقدّم الظرف على (إنّ)"(5).

وليس للمتكلم أن يقدّم خبرَ الحرف المشبه بالفعل عليه سواءٌ أكان اسماً أم شبه جملة؛ لأنه غير متصرِّفٍ، وعدمُ التصرف منعه قوَّةَ الفعل، وتقديمُهُ إذا كان شبهَ جملة على الاسم،

---

(1) ينظر: المفصل في علوم البلاغة: 205.
(2) ينظر: المرجع السابق: 206، و معاني النحو: ج139/1 - 145.
(3) ينظر: معاني النحو: ج139/1- 145.
(4) ينظر: المقتضب: ج109/4، الأصول في النحو: ج231/2. وينظر: المتبع في شرح اللمع، ج278/1-279، وشرح المفصل: ج103/1، والأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، تح: رمضان عبد التوّاب و رجب عثمان محمد، ط 1، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م، ج1244/3.
(5) الأصول في النحو: ج231/2.

لابدّ أن يكون لمعنىً يقصده المتكلمُ، فالقاعدةُ النحوية لم تجزْ تقديمَه في هذه الحالة لمجرَّد تغيير ترتيب العناصر النحوية في الجملة، وإنّما أباحته؛ لِتُمَكِّن المتكلمَ من معنىً يريده، ولا يمكنه الوصولُ إليه إذا جاء بالجملة الاسمية على ترتيبها المعهود، ويُمكِنُ أن يكونَ هذا المعنى أحدَ تلك المعاني التي ذُكِرتْ في تقديم الخبر على المبتدأ كالحصر والتخصيص والافتخار والتشاؤم والتفاؤل، وغيرها من المعاني التي تخطر في ذهن المتكلم، وتجول في نفسه لحظةَ تأليف الكلامِ.

والأصلُ أن يليَ الفعلَ النّاقصَ اسمُه، ثمّ يجيء الخبرُ بعده(1)، وتجيز القاعدةُ النحوية مخالفةَ هذا الترتيبِ الأصلِ وتغييرَه بالتقديم والتأخير، وتبديلَ مواضعِ العناصر النحوية فيه من دون تغيير العلاقات النحوية النمطية الشكلية بين المفردات التي تتركّب منها الجملةُ، فيجوز (كان أخاك عبدُ الله، وكان منطلقاً عبدُ الله، وليس منطلقاً زيدٌ)(2) والأصلُ (كان عبدُ الله أخاك، وكان عبدُ الله منطلقاً، وليس زيدٌ منطلقاً) ويجوز ذلك سواءٌ أكان الخبرُ اسماً كقوله تعالى: "**وَكَانَ حَقَّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**"(3) بتقديم الخبر (حقّاً) على الاسم (نصرُ) أمْ شبهَ جملةٍ، نحوُ (كان خلفك زيدٌ، وليس في الدار عمروٌ)، وسواءٌ أكان الخبر نكرةً كقول الشاعر(4):

لا طِيْبَ لِلْعَيْشِ ما دامتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّكار الشَّيبِ والـهَرَمِ

بتقديم الخبر (منغصةً) على الاسم (لذّاتُه)، أم كان معرفةً كقوله تعالى: "**لَيْسَ الِبرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ**"(5) بتقديم الخبر (البرَّ) على الاسم (أن تولُّوا وجوهكم)، وسواءٌ أكان الاسم معرفة كقوله تعالى: "وكان حقّاً علينا نصرُ المؤمنين" أم مصدراً مؤوَّلاً كقوله تعالى: "و ليس البرَّ أن تولّوا وجوهكم" أم نكرة كقول السَّمَوْءَل(6):

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عنّا وعنْهم فَلَيْسَ سَواءً عالمٌ وجَهُولُ

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية، ج282/2 - 283، ومعاني النحو، ج224/1 - 225.
(2) ينظر: الكتاب، ج45/1، والمقتضب، ج87/4، والأصول، ج86/1، والزمخشري، محمود بن عمر، المفصَّل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيّل، ط 1، دارالجيل، بيروت،1424هـ - 2003م، 347-348، و شرح المفصل، ج112/7-113.
(3) الروم: 47.
(4) مجهول. ينظر: شرح ابن عقيل، ج274/1،و شرح الأشموني، ج349/1.
(5) البقرة: 177.
(6)السّمَوْءَل، الديوان، تح: عيسى سابا، مكتبة صادر، بيروت، 1951م، 14.

بتقديم الخبر (سواءً) على الاسم (عالمٌ).

ومنعوا تقديمَ الخبر إذا كان جملة فعلية(1). وإنّما أجازوا تقديم الخبر على الاسم في باب الفعل الناقص؛ لأنّه يشبه الفعلَ الحقيقيّ؛ ولأنّ خبره المنصوب يشبه مفعولَ الفعل الحقيقيّ، فحُمِل عليه في التقديم(2) قال سيبويه: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمت، وأخّرتَ، كما فعلْتَ في (ضرب)؛ لأنّه فعلٌ مثلُه، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله، إلّا أنّ الفاعل و المفعول فيه لشيء واحد"(3).

ويجوز تقديمُ خبر (كاد) وأخواتها على اسمها، فيتوسّط بينها وبين الاسم كقولك: (يكاد ينقضي الوقتُ، وطفق ينصرفون الناسُ)(4) ويجوز كذلك تقديمُ خبر (ما) النافية العاملة عمل (ليس) على اسمها، فتفقدُ عملها، ويبقى لها معنى النّفي فحسبُ، نحو (ما مسيءٌ مَنْ أعْتَبَ)(5) والظنُّ أنّ تقديمه في باب (كاد) و(ما) النافية يدور في فلك معاني تقديمه في باب (كان) وأخواتها.

ويجوز تقديمُ الخبر على الأفعال الناقصة، ما عدا المبدوءة بـ (ما) النافية، أو (ما) المصدريّة نحو (قائماً كان زيدٌ، وصاحيةً كانت السماءُ، وغزيراً أمسى المطرُ) وإنّما أجازوا تقديمَه؛ لأنّ الفعل الناقص يُشْبِهُ الفعلَ الحقيقي، وخبره يشبه مفعولَه، ومنعوه إذا كان مسبوقاً بالنفي أو بالمصدرية؛ لأنّ التقديم يخرجه من حيّز النّفي والمصدريّة، وهذا غيرُ المقصود، فيضرُّ تقديمُه بالمعنى الأساسيّ(6). واختلفوا في تقديمه على (ليس)؛ لأنّ تقديمه يخرجه من حيّز النفي، ولأن (ليس) فعل جامدٌ ليست له قوّةُ الفعل المتصرف، وأجازه بعضُهم مستدِلّين بقوله تعالى: "**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**"(7) فدلّ تقديم معمول خبرها (يومَ) عليها على جواز ذلك(8).

---

(1) ينظر:الأصول في النحو،ج86/1.
(2) ينظر: الكتاب، ج45/1 -47، و شرح المفصل، ج97/7.
(3) الكتاب، ج45/1.
(4) ينظر: جامع الدروس العربية، ج291/2.
(5) المرجع السابق، ج296/2.
(6) ينظر: المفصل، 347 - 348، وشرح المفصل، ج112/7- 113، و شرح جمل الزجاجي، ج397/1، والأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد عزّ الدين السعيدي، ط 1، دار إحياء العلوم، بيروت، 1419هـ - 1999م، 139.
(7) هود، 8.
(8) ينظر: شرح المفصل، ج112/7 - 113، و المتبع في شرح اللمع، ج263/1.

ويمتنع التقديمُ إذا كان الفعل مسبوقاً بأداة لا يجوز الفصلُ بينها وبين الفعل كأدوات الشرط أو أحرف النصب أو الجزم أو لام الابتداء؛ لأن ذلك يؤدّي إلى خرق قاعدة نحوية مقرَّرة، والخروجِ عليها خروجاً سافراً، فلا يجوز التقديم في نحو (يعجبني أنْ قائماً يكونَ زيدٌ) لأنّ الخبر يفصل بين الحرف الناصب ومنصوبه، وهذا لا تجيزه القاعدة، ولا يجوز (إنْ قائماً كان زيدٌ أكرمتُه) لأن الخبر يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط، وهذا لا تجيزه القاعدة، ولا يجوز (لَقائماً يكونَنَّ زيدٌ) لأن الخبر يفصل بين لام الابتداء والمضارع المؤكَّد به(1). فالتقديم الذي أجازته القاعدةُ النحوية في هذا الباب ينبغي ألّا يتعارض مع قاعدة نحوية أخرى مقرَّرَة؛ لأن التعارضَ يكون بين أصل وفَرْع، والأصل أولى، ومن هنا امتنع تغيير التقديم والتأخير. ولا يذهبَنَّ الظَّنُّ أنَّ التغيير النحويّ في هذا الباب بالتقديم والتأخير، وإعادةِ توزيع العناصر النحويـة يكون لتغيير ترتيب الجملة أو التركيب فحسبُ، بل يكون لمعنىً يقصده المتكلم الذي يَعِي تماماً أنّ التركيب النمطيّ المعهود لا يحقِّق له غرضَه، ولا يشكِّل المعنى الذي يريده، وهو إذا أراد معنىً، و لم يُؤلِّف العبارة المناسبة التي تؤدِّيه، كان جهدُه سُدىً؛ لأنه ألَّف خطاباً عاجزاً عن حمل المعنى الذي شُكِّل من أجله، ويكون بذلك التغييرُ النحويُّ في هذا الباب الطريقَ إلى المعنى.

فإذا كان المتلقّي خاليَ الذهن من الخبر لا يعلمه، ولا يعرف وقوعه، ويجهل فاعله، أورد المتكلمُ العبارةَ بترتيبها الطبيعيّ، فقال: (كان محمدٌ قائماً) وإذا قلت: (كان قائماً محمدٌ) فقدّمت الخبرَ (قائماً) وأخّرتَ الاسمَ (محمدٌ) أفدْت عنايتك بالخبر واهتمامَك به؛ لعلمك أنّ مَنْ تحدّثه ينتظره، ويترقّبه، ويتشوّق إليه؛ لأنه أولى من الاسم، ويكون هذا إذا كان الاسمُ (محمدٌ) مريضاً على سبيل المثال لا يستطيع القيام والوقوف، فتعجِّل بالخبر قبله لأغراض التفاؤل والاستبشار وتعجيل المسرّة، ومثلُه (كان نائماً خالدٌ) إذا كان قبل الخبر في حالة لا يستطيع النوم فيها.

أمّا إذا قدّمْت الخبر على الفعل الناقص، فقلت: (قائماً كان محمدٌ) كنتَ قد خصصْتَ الاسمَ (محمدٌ) بصفة القيام دون صفة أخرى، فأثبتَّ له هذه الصفةَ، ونفيتَ عنه الصّفات الأخرى؛ لأن مَنْ تحدّثه كان يظنُّ أنّ (محمدٌ) في حالة قعود أو غيرها(2)، فصحّحْتَ له بتقديم الخبر وَهْمَهُ، وأزلْتَ شكَّهُ، ونقلْتَه من الشكِّ إلى اليقين، ومن التخمين إلى الانقياد

---

(1) ينظر: المتبع في شرح اللمع، ج397/1.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز، 187- 189، ومعاني النحو، ج224/1 - 225، 229.

والتسليم، ونقلت الجملةَ من الدّلالة الاحتمالية إلى الدلالة القطعية، يُضاف إلى ذلك كلُّ الأغراض التي يجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ من أجلها.

ويدخل في هذا الباب تقديمُ معمول الخبر، إذْ أجازوا تقديمه على المبتدأ سواءٌ أكان الخبرُ جملةً فعلية، نحوُ (زيداً عمروٌ يضربُ) فـ (زيداً) معمول لـ (يضرب) و (يضرب) خبر للمبتدأ (عمروٌ) أم اسماً مشتقّاً نكرةً نحو (زيداً عمروٌ ضاربٌ)؛ لأنّ(ضارِبٌ) محمول على الفعل (يضرب) في المعنى والدلالة والزمن، ومنعوه إذا كان الخبر معرَّفاً بـ (ال) لأنّ المعمول يكون جزءاً من الصلة، ويمتنع أن يتقدّم شيءٌ من جملة الصلة على الموصول [1].

ويجوز تقديم معمول خبر الحرف المشبه بالفعل إذا كان شبه جملة على اسمه، وخبره نحو (إنَّ في الدار زيداً قائمٌ) فقدّم الجارّ والمجرور (في الدار) وهو معمولُ الخبرِ (قائمٌ) عليه وعلى اسمه (زيداً) ونحو (إنَّ اليومَ زيداً منطلقٌ) فالظرفُ (اليومَ) معمولٌ للخبر (منطلقٌ) فقُدِّم عليه وعلى الاسم (زيداً)[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

فلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلابِلِهْ

فقدّم الجارّ والمجرور (بحبّها) وهو معمول الخبر (مُصابُ) عليه وعلى الاسم (أخاك).

ويجوز تقديمُ معمول الخبر على الخبر نفسه سواءٌ أكان شبهَ جملة أم غير ذلك، فمن تقديم المعمول الظرف، نحو (إنك عندنا مقيمٌ) ومن تقديم المعمولِ الجارِّ والمجرورِ نحوُ (إنّك في المدرسة تتعلّم) ومن تقديم المعمولِ المفعولِ نحو (إنّ سعيداً درسَه يكتب)[4].

ويجوز تقديمُ معمول خبر الفعل الناقص إذا كان شبهَ جملةٍ عليه وعلى الاسم معاً؛ لاتِّساع العرب فيهما، نحو (كان في الدار زيدٌ قائماً، وكان يومَ الجمعة زيدٌ خارجاً) بتقديم الجارّ والمجرور (في الدار) وهو معمول الخبر (قائماً) عليه وعلى الاسم (زيدٌ) وبتقديم الظّرف (اليومَ) وهو معمول الخبر (خارجاً) عليه وعلى الاسم (زيدٌ)[5].

---

(1) ينظر: المقتضب، ج164/4.
(2) المرجع السابق: ج109/4، وارتشاف الضرَب: ج1244/3.
(3) غير معروف، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يعرف قائلها في كتاب سيبويه: ج133/2، و شرح الأشموني: ج75/1.
(4) ينظر: جامع الدروس العربية، ج306/2.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج399/1، وأوضح المسالك: 139- 140.

ويجوزُ تقديمُ المعمولِ شبهِ الجملة على الفعل الناقص مع عامله الخبرِ، نحوُ (في الدار قائماً كان زيدٌ) بتقديم الخبر (قائماً) ومعمولِه شبهِ الجملة (في الدار) على الفعل الناقص (كان)[1].

وأجاز ابن السرّاج والفارسيّ وابن عصفور تقدُّمَ معمول الخبر إذا لم يكن شبهَ جملة على الاسم شريطة أنْ يتقدّم عاملُه الخبرُ معه، نحو (كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ) بتقديم المفعول به (طعامَك) على الاسم (زيدٌ) لأن عاملَه الخبرَ تقدّم معه[2]، والظّاهرُ من قوله تعالى: "**وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ**"[3] وقوله تعالى: "**أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ**"[4] أنه يجوز تقديمُ معمول الخبر على الفعل الناقص، وإن لم يكن شبهَ جملة، فالمفعولُ به (أنفسَهم) معمولٌ للخبر (يظلمون) وقد تقدّم على (كان) الناقصة، والمفعولُ به (إيّاكم) معمول للخبر (يعبدون) وقد تقدّم عليه[5]، والرّأيُ أنه جائز لوروده في القرآن الكريم الذي هو أوّل مصادر الاحتجاج في اللغة العربية، وهو الكلام العربيُّ الفصيح الذي لا لبس فيه، ولا شكَّ.

ويجوز تقديم معمول خبر (ما) النافيةِ العاملةِ عَمَلَ (ليس) على الخبر فقط، فيتوسّطُ بينه وبين الاسم دون أن يبطل تقدّمُه عَمَلَ (ما) النافية سواءٌ أكان ظرفاً أم جارّاً ومجروراً أم غيرهما نحو (ما أنا أمرَك عاصياً)[6] بتقديم المفعول به (أمرَك) على عامله (عاصياً).

2- **تقديم المفعول به:**

الأصلُ في الجملة التي تحتوي مفعولاً به أن يُؤتَى بالفعل فالفاعل فالمفعول به[7]. وتجوز مخالفةُ هذا الترتيب، فيتقدّم المفعولُ به على الفاعل نحو (ضرب عبدَ الله زيدٌ) والأصلُ (ضرب زيدٌ عبدَ الله) وتغييرُ الرتبة للمفعول به بتقديمه على الفاعل لا يسلبهما الوظيفةَ النحوية الشكليّة والمعنويّة التي لهما، فيحافظ الفاعلُ على معنى الفاعليّة، والمفعولُ به على معنى المفعوليّة، فلا تتغيّرُ علاقتا الإسناد والتعدية في الجملة، وهو عربيٌّ جيّد وكثير[8]

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج400/1.
(2) ينظر: أوضح المسالك:140.
(3) الأعراف: 177.
(4) سبأ: 40.
(5) ينظر: جامع الدروس العربية: ج283/2.
(6) المرجع السابق: ج269/2.
(7) ينظر: جامع الدروس العربية: ج6/3، ومعاني النحو: ج74/2.
(8) ينظر: الكتاب: ج34/1، والمقتضب: ج95/3 - 96، والأصول في النحو: ج174/1، و شرح المفصل: ج99/1.

كقوله تعالى: "**وَلَقَدْ جَاءَ آَلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ**"[1] بتقديم المفعول به (آلَ) على الفاعل (النُّذُرُ)، وقول جرير[2]:

جَاءَ الخِلافةَ أو كانَتْ لَهُ قَدَرَاً كَمَا أَتَى ربَّهُ مُوسَى على قَدَرِ

بتقديم المفعول به (ربَّه) على الفاعل (موسى).

ويجوز تقديمُ المفعول الثاني على نائب الفاعل كجواز تقديم المفعول به على الفاعل، نحوُ (كُسِيَ الثوبَ زيدٌ) وأصلُه (كُسِيَ زيدٌ الثوبَ) وجاز هذا التقديمُ قياساً على (ضرب عبدَ الله زيدٌ)[3]. ويجوز في هذا السياق تقديمُ المفعول الثاني على المفعول الأوّل، والأصلُ أن يُؤتَى بالمفعول الأوّل، فالثاني؛ لأنه في الأصل مبتدأٌ في باب (ظنّ) وفاعلٌ في المعنى في باب (أعطى) فيجوز (ظننْتُ زيداً أخاك، وأعطيْتُ درهماً زيداً) وأنت تريد (ظننْتُ أخاك زيداً، و أعطيْتُ زيداً درهماً)[4] .

ويجوز تقديمُ المفعول به على فعله المتصرِّف إذا كان مجرَّداً من العوامل، نحوُ (خالداً أعانَ محمدٌ) بتقديم المفعول به (خالداً) على فعله المتصرِّف المجرَّد من العوامل (أعان) و كقوله تعالى: "**فَفَرِيقَاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقَاً تَقْتُلُونَ**"[5] بتقديم المفعول به (فريقاً) على فعله (كذّب) أو كان مسبوقاً بـ (قد) نحوُ (زيداً قد ضربْتُ، وزيداً قد أضربُ) أو مسبوقاً بـ (لن) نحو (زيداً لن أضربَ، وأمّا زيداً فلن أضرب) أو مسبوقاً بلام الأمر نحوُ(زيداً لِيضربْ خالدٌ) قياساً على جواز تقديم معمول فعل الأمر عليه، أو مسبوقاً بـ (لم، ولمّا) الجازمتين، نحوُ (زيداً لم يضربْ عمروٌ، وزيداً لمّا يضربْ عمروٌ)[6].

ويجوز تقديمُ المفعول الأول أو الثاني أو كليهما على فعل الظنّ نحوُ (محمداً ظننْتُ قائماً) بتقديم المفعول الأوّل (محمداً) و (قائماً ظننْتُ محمداً) بتقديم المفعول الثاني (قائماً) و

---

(1) القمر: 41.
(2) جرير، الديوان، تح: محمد إسماعيل الصّاوي، دارالأندلس، بيروت، 1353هـ، 275.
(3) ينظر: الكتاب: ج42/1.
(4) ينظر: المقتضب: ج95/3 - 96، والأصول في النحو: ج246/2، وجامع الدروس العربية: ج10/3.
(5) البقرة: 87.
(6) ينظر: الأصول في النحو: ج174/1، وارتشاف الضّرَب: ج1645/4، 1875، ج2364/5، وأوضح المسالك: 273.

(محمداً قائماً ظننْتُ) بتقديم المفعولين[1]. ويجوز تقديمُ المفعول به على فعل القول المتضمِّن معنى الظنّ؛ ليكون فاصلاً بينه وبين الاستفهام[2]كقول الكُميت[3]:

أجُهّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينا

بتقديم المفعول به الثاني (جهّالاً) على الفعل (تقول) المتضمِّنِ معنى الظنِّ، والأصلُ (أتقولُ بني لؤيٍّ جُهّالاً).

ويجوز تقديمُ المفعول به في الحالات السابقة إذا كان اللبسُ مأموناً، والمعنى مفهوماً واضحاً، وليس في الكلام ثمّة ما يمنعُ تقديمه، وكان في الكلام دليلٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ، فمن الدليل اللفظيّ دلالةُ حركة الإعراب عليه نحوُ (ضرب زيداً عمرٌو) ففتحةُ (زيداً) دلالةٌ على مفعوليّته، وضمّةُ (عمرٌو) على فاعليّته، ومن الدليل المعنويّ نحوُ (أكل كمّثرى موسى) فـ (كُمّثرى) مفعولٌ به، و(موسى) فاعلٌ؛ لأنه من غير المعقول من جهة المعنى والمنطق أن يكون العكسُ[4].

ولا يُعدَل عن التعبير الطبيعيّ، ولا يكون تغييرُ مكان المفعول به في الجملة إلّا لغرض يقصدُه المتكلم، ومعنىً يريد إظهاره؛ لأنه يرى أن إيراد العبارة بترتيبها المعهود لا يحقِّقُ له غرضَه، وهو في اللغة عموماً يدور حول الاهتمام والعناية، قال سيبويه: "فإن قدّمْتَ المفعولَ، وأخّرْتَ الفاعلَ، جرى اللفظُ فيه كما جرى في الأوّل، وذلك قولُك: (ضرب زيداً عبدُ الله) لأنك إنّما أردْتَ به مؤخَّراً ما أردْت به مقدَّماً، ولم تُردْ أن تشغل الفعل بأوّلَ منه، وإنْ كان مؤخَّراً في اللفظ، فمن ثمّ كان حدُّ اللفظِ فيه مقدَّماً، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثير، كأنهم إنّما يقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[5]. وموطنُ الاهتمام بالمفعول به وغرضُه يختلف بحسب المقام والسياق، فإذا كان المخاطَبُ خالي الذهن، ألْقى إليه المتكلمُ العبارةَ بترتيبها الطبيعيّ دون تقديم المفعول به، فقال: (أكرمَ خالدٌ سعيداً) أمّا إذا كانت غايةُ كلٍّ من المتكلم والمخاطَب متوجِّهةً إلى المفعول به؛ لأن أهميّته تفوقُ أهميّة الفاعل، فيتقدّمُ المفعولُ به على الفاعل نحوُ (أعان خالداً محمدٌ) بتقديم المفعول

(1) ينظر: معاني النحو: ج30/2.
(2) ينظر: الكتاب، ج123/1، و جامع الدروس العربية: ج11/3.
(3) الكميت، الديوان، تح: داوود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969م، ج39/3.
(4) ينظر: الكتاب: ج123/1، وجامع الدروس: ج11/3.
(5) الكتاب: ج34/1.

به (خالداً) على الفاعل (محمدٌ) لأنه مدارُ العناية والاهتمام من المتكلم والمخاطَب اللذين يترقّبان حصول الإعانة لخالد دون أن يعنيهما الفاعلُ، ومثلُه قوله تعالى يُواسي المسلمين بعد معركة أحد: "**إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ**" [1] فقدّم المفعول به (القومَ) على الفاعل (قرحٌ) لأنه يهمُّ المسلمين ويعنيهم، فليس المهمُّ بالنسبة للمسلمين وقوعُ القرح على أيٍّ كان، بل المهمُّ مَنْ أصاب، وهم الأعداءُ، وهذا يواسيهم.[2].

فالمتكلم لايهجر الترتيب الطبيعيّ للتركيب النحوي إلى تركيب جديد تُبِيحُه له القاعدةُ النحويةُ إلّا لمعنى مقصود، فهو يقدّم المفعولَ به على فعله إذا قصد به التعجُّبَ؛ لأن صدور الفعل من فاعل معيَّن ووقوعَهُ على المفعول به لم يكن متوقَّعاً نحوُ (ديناراً أعطى خالدٌ) إذا كان فعل الإعطاء للدينار ليس معهوداً من خالد، كأنْ يكون أكبرَ من أن يعطيه خالدٌ أو أقلَّ، وقد يريد المتكلم مدحَ المفعول به والثناءَ عليه، فيقدِّمه على فعله كقوله تعالى: "**وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ**"[3] فقدّم المفعول به (نوحاً) على الفعل (هدينا) لأنه أراد مدحَه والثّناءَ عليه وإظهارَ منزلته، وقد يقدّمه للعناية والاهتمام به كقوله تعالى: "**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**"[4] بتقديم المفعول به (ثيابَ) على فعله (طهِّرْ) أو للحذر منه كقوله تعالى: "**وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**"[5] بتقديم المفعول به (الرجزَ) على فعله (اهجرْ) أو للتوجيه والإرشاد كقوله تعالى: "**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**"[6] أو للتخصيص والقصر إذا كان المخاطَب يظنُّ أنّ الفعل من الفاعل يمكن أن يقع على كلِّ مفعول كقولك: (خالداً أعان محمدٌ) إذا كان مَنْ تحدّثه يظنّ أن فعل الإعانة من محمد وقع لخالد ولغيره، فقدّمْتَ المفعول به (خالداً) لتفيده أنَّ فعل الإعانة من محمد لخالد دون غيره، وبذلك نقلتَ الجملةَ من الدّلالة الاحتمالية إلى الدّلالة القطعية. وقد يتقدم المفعول به لغرض التقرير ودفع الخطأ نحو (زيداً عرفْتُ) لمَنِ اعتقد أنك عرفت إنساناً غيرَ زيدٍ، فقدمْتَ المفعولَ به (زيداً) لإزالة خطئه، وتقريرِ الصَّحيحِ في ذهنه.

والأمرُ ذاتُه في السؤال، فإذا شكّ المخاطب في الفاعل، قُدِّم على الفعل، وإذا شكّ في المفعول به، قُدِّم على الفعل نحو (أزيداً ضربت؟) إذا علمت أنه ضرب شخصاً ما، لكنك

---

(1) آل عمران: 140.
(2) ينظر: معاني النحو: ج47/2 - 51.
(3) الأنعام: 84.
(4) المدَّثِّر: 4.
(5) المدّثّر: 5.
(6) الضحى: 9.

تشكّ أن يقع الضربُ منه على (زيد) وقد تريد إنكار وقوع الفعل من الفاعل على مفعول معيَّن بعينه، فتقدّمه كقولك: (أزيداً ضربت؟) فأنت لا تنكر وقوع الضرب من الفاعل، لكنّك تنكر وقوعه على المفعول به (زيداً) ولهذا المعنى قدّمته، وأوليْته همزةَ الاستفهام، وكذلك الأمرُ في بقيّة المعاني والأغراض التي يخرج إليها الاستفهام[1]. فإيلاءُ الفعل همزةَ الاستفهام يفيد الشكَّ في وقوع الفعل من الفاعل أو نفيَه أو إنكارَه أو التعجُّبَ منه على وجه الإطلاق، أمّا إذا أوليْتَها المفعولَ به، فقد أفدْتَ أنك تشكّ في وقوع الفعل من الفاعل على المفعول المتقدِّم على وجه التخصيص والتحديد والحصْر، والشّأنُ ذاتُهُ في بقيّة الأغراض و المعاني.

وإذا أراد المتكلمُ أن ينفي وقوع الفعل من الفاعل على مفعول معيَّن، جاء بالمفعول به قبل الفعل بينه وبين أداة النفي، نحوُ (ما زيداً ضربْتُ) فأنت تنفي وقوع الضربِ منك على المفعول (زيداً) ولا تنفي وقوعَه على غيره، فالنفيُ ليس على سبيل الإطلاق، وهذا يختلف في معناه عن (ما ضربتُ زيداً) لأنك تنفي ضرْبَك زيداً من دون أن تثبت، أو تنفي ضربَك غيرَه، وأبقيت المعنى على الغموض والاحتمال، أمّا بتقديم المفعول به على الفعل، فقد نفيتَ، وأثبتَّ بآنٍ واحد فأدَّيْتَ معنيَيْن بعبارة واحدة، و نقلت الجملة من الدلالة الاحتماليّة إلى الدلالة القطعيّة.[2]

3- تقديم شبه الجملة:

يجوز تقديم شبه الجملة سواءٌ أكانت ظرفاً أم جارّاً ومجروراً على عاملها سواء أكان فعلاً أم مشتقّاً أم كان فيه معنى الفعل ما لم يكن مانعٌ من ذلك، فمن تقديمها على فعلها قولُك: (خلفَك قعدْتُ، ويومَ الجمعة جئتُ، وإلى دمشق ذهبتُ) وقوله تعالى: "**وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ**"[3] ومن تقديمها على عاملها المشتق قوله تعالى: "**وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**"[4] ومن تقديمها على عاملها الذي يحمل معنى الفعل قولُ الراجز[5]:

وبعضَ الأحْيَان أنا أَبُو المِنْهَالْ

(1) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح:ياسين الأيوبيّ، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1428هـ -2007م ،158، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 104، ومفتاح العلوم: 170.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز: 124-127، والبرهان في علوم القرآن: ج233/2، ومعاني النحو: ج74/2 -77، ج190/4- 191.
(3) آل عمران: 122.
(4) يوسف: 20.
(5) مجهول، ينظر: شرح جمل الزجاجي: 341/1.

فقدّم نائب ظرف الزمان (بعضَ) على عامله الضمير (أنا) لأن فيه معنى الفعل. ويجوز تقديمها على عاملها المنفي، والأصلُ عدمُ تقديم معمول الفعل المنفي عليه، كقول الصحابي عبد الله بن رَواَحَة[1]:

ونحنُ عَنْ فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنَا

والأصل (ونحن ما استغنينا عن فضلك)[2].

وتقديمُ شبهِ الجملة على الفعل أو الفاعل أو المفعول به، إنما يكون لغرض بلاغيّ، ومعنى جديد إضافيّ يريده المتكلمُ، فتغييرُ الترتيبِ، وإعادةُ التوزيع، الغرضُ منه دلالةٌ جديدة لا يؤدّيها التركيبُ النمطيّ، فقد يقدّمها المتكلم؛ لأنه أراد التنبيهَ عليها، والاهتمامَ بها، ورفْعَ احتمالاتِ المعنى، وتركيزَ الذهن، وحصرَه في معنى مخصوص بعيداً عن المعنى الذي من شأنه تشتيتُ الأذهانِ كقوله تعالى:"**وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا**""[3] فقدّم الجارّ والمجرور على الصفة (الذين) حتّى لا يشتبهَ الأمرُ في القائلين أهُمْ من قومه أم لا[4]؟ وقد يقدِّمه لإفادة الحصر والاختصاص كقوله تعالى:"**قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ بِهِ آمَنَّا وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا**"[5] فلم يقدّم الجارّ والمجرور (به) على الفعل (آمن) لأن الإيمان ليس منحصراً في الإيمان بالله، بل لا بدّ من الإيمان بالملائكة والكتب والرّسل السماوية واليوم الآخر، وقدّم الجارّ والمجرور (عليه) على الفعل (توكّل) مع فاعله (نا) لأن التوكُّلَ محصورٌ في الله دون غيره، فأراد بتقديمه معنيين، معنى إثباتِ التوكُّل لله تعالى وحصرِه في ذاته دون غيره، ومعنى نفي التوكُّلِ على غيره، فقامت الجملة الواحدة مقام جملتين، وانتقلت من المعنى الاحتمالي إلى المعنى القطعيّ[6]. ويجوز تقديمه لأغراض التعظيم أو التحقير أو التعجيل بالمسرّة أوالمساءة أوغيرِ ذلك من ضروب الاهتمام كقولِه تعالى: "**وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ**" [7] فقدّم الجارّ والمجرور (على صلاتهم) على فعله (يحافظون) دلالةً على تعظيمه وأهميّته بالنسبة للأعمال والعبادات الأخرى التي يحافظ عليها المؤمنون، وقد يُقدَّم لِغرض التخويف كقوله

---

(1) ابن رواحة، عبد الله، الديوان، تح:محمد حسن باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1972م، حاشية 106.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج341/1، والأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، منشورات جامعة حلب، بلا تاريخ، 910.

(3) المؤمنون: 33.

(4) ينظر: مفتاح العلوم: 128- 129.

(5) الملك: 29.

(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج255/2، وعلم المعاني: 155، ومعاني النحو: ج91/3 - 94.

(7) المعارج: 34.

تعالى:"**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**"(1) فقدّم الجارّ والمجرور (عليكم) على عامله (رقيباً) لأنه قصد تخويفهم، فالله تعالى رقيبٌ علينا وعلى غيرنا فلا تختصّ رقابته بنا(2).

ويجوز تقديمه على عامله في سياق الاستفهام، فتُولي شبهَ الجملة أداةَ الاستفهام، وذلك إذا كنْتَ تشكّ، أو تنكر، أو تتعجّب، أو تريد أن يُقِرَّ المخاطَبُ بزمن الحدث أو مكانِه أو بتقيُّدِه بالجارّ والمجرور دون سواه نحو (أيومَ الجمعة سافر محمدٌ؟) إذا كنت تعلم سَفَرَ محمّدٍ، لكنك تشكّ في يوم السفر، أو تنكر سفرَه في هذا اليوم، أو تتعجّب من سفره يوم الجمعة؛ لأنه ليس من عادته أن يفعل ذلك، أو كنت تريد تقريرَه بذلك؛ لأنه ينكره، ويريد تضليلَكَ، ونحو (أَقُبِضَ على محمدٍ في داركَ؟) وأنت تعلم أن القبض على شخص ما قد تمَّ في دار المتلقيّ، لكنك تشكّ في المقبوض عليه، أو تنكر القبض على محمد في داره، أو تتعجّب من القبض على محمد في دار المتلقيّ، أو تريد منه أن يُقِرَّ بذلك(3).

ويجوز تقديمه على متعلَّقه المنفيّ؛ ليفيد نفْيَ وقوع الفعل عليه، وإثباتَ وقوعه على غيره، فلو أوردْت التعبيرَ على طبيعته دون تقديم وتأخير، وقلْتَ: (ما ذهبْتُ إلى سعيد) ظلّت جملتُك احتماليّةَ المعنى تتطلّب التفسيرَ والتأويلَ، فالتعبيرُ نمطيٌّ تفيد فيه نفْيَ ذهابك إلى سعيد دون أن تنفي، أو تثبت ذهابك إلى غيره؛ لأن الذي تتحدّث معه خالي الذّهن من مضمون الخبر، فلا يعلم وقوعَ الذهابِ منك، أمّا إذا كان مخاطبك يعلم وقوعَ الذّهاب منك، ويظنّ أنّك ذهبْت إلى سعيد، وأنت لم تذهب إليه، وإنّما ذهبْت إلى غيره، قدّمت الجارّ والمجرور (إلى سعيد) على الفعل (ذهبْت) فقلْت: (ما إلى سعيد ذهبْت) لتنفي ذهابك إليه، وتثبتَه إلى غيره، وبذلك تكون قد عبّرْتَ عن معنيين بعبارة واحدة، وأزلْتَ الشكَّ والظنّ من ذهنِ المخاطب، واختصرْتَ الكلام، فجملتُك دلالتُها قطعيّة(4).

ومَردُّ ذلك كلّه إلى السياق والمقام، والمتكلم بما قدّمه أعنى، فإذا قلْتَ: (مررْتُ بخالد على القائد) أوضحْتَ اهتمامك بمرورك على القائد بصحبة خالد، ولو قلْتَ: (مررْتُ على القائد بخالد) أوضحْتَ اهتمامك بمرورك على القائد فحسبُ، ونحوُه قوله تعالى: "**وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ**"(5) بتقديم الجارّ والمجرور (به) على الفاعل (قلوبُكم) و أصلُهُ

(1) النساء: 1.
(2) ينظر: معاني النحو، ج91/3 - 94.
(3) المرجع السابق: ج233/4 - 234.
(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 160، ومعاني النحو: ج94/3.
(5)الأنفال: 10.

التأخيرُ؛ لأن المقام تذكيرُ المسلمين بموقعة بدْرٍ وانتصارِهم فيها ودور الإمداد السماويّ في هذا النصر[1] .

والنتيجةُ أن التغييرَ الذي يصيب شبهَ الجملةِ بالتقديم والتأخير سواءٌ على الفعل أم على بقيّة متعلّقاته لا يكون إلّا لمعنىً جديد يعجز الترتيبُ النمطيُّ للعناصر النحويّة عن إظهاره ونقلِه إلى المتلقيّ.

4- تقديمُ المفعول لأجله:

الأصلُ في المفعول لأجله أن يتأخّر عن عاملِهِ الفعلِ وعن الفاعل والمفعول به، ويجوز تقدُّمُه عليها إذا لم يكنْ مانعٌ من تغيير رتبته اللفظيّة في التركيب، وكان اللّبسُ مأموناً. ولا فرْقَ في تقديمه سواءٌ أكان منصوباً نحوُ (رغبةً في العلم أتيتُ) بتقديم المفعول لأجله (رغبةً) على عامله (أتيتُ) أم مجروراً نحوُ (للطمعِ جئْتُكَ) بتقديم (للطمع) وهو مفعول لأجله في المعنى على عامله (جئتُك)[2].

5- تقديم المستثنى:

الأصل في الاستثناء أن يأتي المستثنى منه، فالأداةُ، فالمستثنى، ويجوز في النحو تغييرُ هذا الترتيبِ بتقديم المستثنى على المستثنى منه كقولك: (ما فيها إلّا أباك رجلٌ، ومالي إلّا أباك صديقٌ) والأصلُ (ما فيها رجلٌ إلّا أباك، وما لي صديقٌ إلّا أباك) ومنه قولُ كعب ابن مالك[3]:

النّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ولَيْسَ لنا   إلّا السُّيوفَ وإلّا أَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ[4]

بتقديم المستثنى (السيوفَ) وحقُّه التأخيرُ على المستثنى منه (وَزَرٌ) وحقُّه التقديمُ.

ومعلومٌ أنه يجوز في المستثنى إذا كان الاستثناء تامّاً منفيّاً، النّصبُ على الاستثناء والإبدالُ من المستثنى منه، والتقديمُ للمستثنى يمنعه علاقةَ البدليّةِ من المستثنى منه؛ لأنه لم

---

(1) ينظر: معاني النحو: ج94/3 - 97.
(2)ينظر: ارتشاف الضّرَب: ج1388/3، وحسن، عبّاس النحوالوافي، ط 3، دارالمعارف، القاهرة، 1966م، ج197/2.
(3) ابن مالك، كعب، الديوان، تح: سامي مكّي العاني، ط1، مطبعة المعارف، مصر، 1957م، 209.
(4) أَلْبٌ: بفتح الهمزة وكسرها: جَمْعٌ، وَالوزَر: الملجأ، والقنا: الرِّماح.

يُذكَر قبله؛ ولأنه لا يجوز تقديمُ البدل على المبدَل منه[1].

ويجوز تقديمُهُ سواءٌ أكان المستثنى منه فاعلاً نحوُ (قام إلّا زيداً القومُ) والأصل (قام القومُ إلّا زيداً) أم كان مبتدأً نحوُ (القومُ إلّا زيداً ذاهبون) والقصدُ (القومُ ذاهبون إلّا زيداً) ولافرْقَ في ذلك سواءٌ أكان الخبر اسماً ظاهراً كما مرّ، أم شبهَ جملةٍ نحوُ (في الدّار إلّا عمراً أصحابُك) والأصلُ (في الدّار أصحابُك إلّا عمراً) ونحوُ (ها هنا إلّا زيداً قومُك) والأصلُ (هاهنا قومُك إلّا زيداً) والأمرُ سواءٌ إذا كان التقديمُ في سياق الإخبار في نحو الأمثلة السابقة، أم في سياق الاستفهام نحو (أين إلّا زيداً قومُك؟) والأصلُ (أين قومُك إلّا زيداً؟) بإيلاء المستثنى أداةَ الاستفهام بدلَ المستثنى منه، ونحوُ (كيف إلّا زيداً قومُك؟) والأصلُ (كيف قومُك إلّا زيداً؟)[2]. ويجوز تقديمُه على المستثنى منه إذا كان مفعولاً به، نحوُ (ضربْتُ إلّا زيداً القومَ) بتقديم المستثنى (زيداً) على المستثنى (القومَ) وهو مفعول به[3]. ويجوز تقديمُه على صفة المستثنى منه؛ ليكون فاصلاً بينهما، وذلك في الاستثناء التامّ المنفيّ، وهذا التقديمُ لا يمنعه الإبدالَ من المستثنى منه؛ لأنه لا يتقدّم عليه، نحوُ (ما أتاني أحدٌ إلّا أبوك خيرٌ منه) أو (ما أتاني أحدٌ إلّا أباك خيرٌ منه) بتقديم المستثنى (أبوك، وأباك) على (خيرٌ) وهو صفة للمستثنى منه (أحدٌ) من دون أن تتغيّر العلاقاتُ النحويةُ الداخليّةُ والشكليّةُ بينهما[4].

6- تقديم الحال:

إنّ التعبير الطبيعيّ هو أن يتقدّم الفعلُ، فصاحبُ الحال، فالحالُ نحوُ (جاء زيدٌ راكباً) ويكون هذا في مقام يكون فيه المخاطبُ خالي الذِهن من مضمون الخبر، ويجوز تقديمُها على صاحبها وعاملِها إذا كان فعلاً متصرِّفاً، أو وَصْفَاً يُشبِهُهُ، فمن الأوّل قوله تعالى: "**خُشَّعَاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**"[5] فقدّم الحال (خشّعاً) على صاحبِها واوِ الجماعة، وعلى

---

(1) ينظر: الكتاب: ج377/2، والمقتضب: ج397/4، والفارسيّ، أبوعليّ، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، ط 1، مطبعة دارالمعارف، القاهرة، 1990 - 1992م، ج65/2 - 66، و المفصل: 87، وشرح المفصل: ج79/2، وشرح جمل الزجّاجي: ج268/2، وأوضح المسالك: 335.

(2) ينظر: ارتشاف الضّرَب، ج1518/3.

(3) ينظر: ارتشاف الضّرَب، ج1518/3.

(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج66/2-67، والمفصّل: 91-92، وشرح المفصّل: ج92/2، وشرح جمل الزّجّاجي: ج268/2.

(5) القمر: 7.

فعلها المتصرّف (يخرج) ومنه قولُ سُوَيْد بن أبي كاهل اليشكريّ[1]:

مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لم يَرَني　　وإذا يَخْلُو له لَحْمِي رَتَعْ

فقدّم الحالَ (مزبداً) على صاحبِها الضّميرِ المستترِ (هو) وعلى عاملِها المتصرّفِ (يخطر) ومن الثّاني نحوُ (مسرعاً زيدٌ منطلقٌ) بتقديم الحال (مسرعاً) على عاملها المشتقّ (منطلقٌ). ويُشترَط في عاملها إذا تقدمّت عليه ألّا يكون جامداً كفعل التعجُّب، ولا مشتقّاً يشبهُ الجامدَ كأفعلَ التفضيل، ولا معنويّاً كأسماء الاستفهام والإشارة والتشبيه، وأحرف التمنّي، ولا مسبوقاً بلام الابتداء ولا القسم، وليس صلة لحرف مصدريّ[2].

ويجوز تقديمُها على عاملها لغرض من الأغراض البلاغية، ولمعنى خاصّ يريده المتكلمُ الذي يرى أن هذا المعنى لا يُفهَم إلّا إذا قدّم الحال، فإذا كان مخاطبه يشكّ في الحال، قدّمها المتكلمُ؛ ليرفع شكَّه، وينقلَه إلى الاطمئنان نحوُ (ماشياً جاء محمدٌ) فخصصْتَ (محمدٌ) وهو صاحب الحال، بالمجيء في حالة المشي دون غيرها؛ لأنّ مَنْ تحدِّثه يعلم مجيءَ محمدٍ، لكنّه يشكّ في حالته، أو لايعلمُها، فأزلْتَ وَهْمَه، وأثبتَّ لمحمد حالةَ المشيِ في مجيئه، ونفيتَ عنه الحالاتِ الأخرى، فأدَّيْتَ معنيين بعبارة واحدة، وهذا بخلاف ما إذا أوردْتَ التعبيرَ الطبيعيّ، وقلْتَ: (جاء محمدٌ ماشياً) فتكون قد أثبتَّ له حالةَ المشيِ دون أن تنفيَ الحالاتِ الأخرى[3]. ولا ينحصر تقديمُها على عاملها في هذا الغرض، فقد يقدّمها المتكلمُ لأغراض التعجّب والتفاؤلِ والتشاؤمِ والتهويلِ والفخرِ والمدحِ والذمِّ وغيرِها من الأغراض و المعاني التي يتطلّبها المقامُ، ويستدعيها السّياقُ، وتستوجبها حالةُ المتكلم[4]، نحوُ (منتصِراً عاد الجنديُّ) فقدّمت الحالَ (منتصراً) على عاملها (عاد) للتعجيل بالمسرّةِ والفرحِ والتفاؤلِ و للفخرِ؛ لأن مَنْ تحدِّثه ينتظرُ عودتَه بهذه الحالة، ويترقّبها.

ويجوز تقديمُها على صاحبها معرفةً كان أم نكرةً، فمن تقديمها على صاحبِها المعرفةِ نحوُ (جاء ضاحكاً زيدٌ) بتقديم الحال (ضاحكاً) على صاحبها المعرفة (زيدٌ) ونحوُ قول طرفة ابن

---

(1) الضّبّيّ، المفضَل، المفضَّليَّات، تح:أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون، ط 3، دارالمعارف، القاهرة، 1964م، 198.

(2) ينظر: المقتضب: ج168/4، 170، 300، والأصول في النحو: ج215/1، وشرح جمل الزجاجي: ج341/1، وارتشاف الضّرَب: ج1581/3 - 1582، وأوضح المسالك: 353، ومغني اللبيب: 602، وجامع الدروس العربية: ج87/3-88، والنحو الوافي: ج300/2.

(3) ينظر: معاني النحو: ج254/2 - 256.

(4) ينظر: معاني النحو: ج254/2 - 256، وعلم المعاني: 155.

العبد[1]:

فَسَقَى دِيارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرّبيعِ ودِيمَةٌ تَهْمِي

فقدّم الحال (غيرَ) على صاحبها المعرفة (صوبُ) ومن تقديمها على صاحبها النكرة نحوُ (جاء ضاحكاً رجلٌ) بتقديم الحال (ضاحكاً) على صاحبها النكرة (رجلٌ). ويجوز تقديمُها عليه إذا كان مجروراً بحرف جرٍّ زائدٍ نحوُ (ما جاءني عاقلاً من أحدٍ) والأصلُ (ما جاءني من أحدٍ عاقلاً) فقدّم الحالَ (عاقلاً) وأخّر صاحبَها (أحدٍ) وهو مجرورٌ بحرف الجرّ الزائد (من). واشترطوا في تقديمها على صاحبها ألّا يكون مضافاً إليه، والعاملُ فيه هو عاملُ الحالِ، نحوُ (عرفْتُ قيامَ هندٍ ضاحكةً) فلا يجوز تقديمُ الحال (ضاحكةً) على صاحبِها (هندٍ) لأنه مضافٌ إليه، والمضافُ (قيامَ) هو العاملُ في الحال، وألّا يكون مجروراً بحرف جرٍّ أصليٍّ، ويمتنع تقديمُها عليه إذا كانت محصورةً، نحوُ (ما جاء عليٌّ إلّا راكباً) أو كان صاحبُها محصوراً نحوُ (ما مسرِعاً إلّا عليٌّ)[2].

وتقديمُها على صاحبها يكون لمعنى من المعاني، فالعُدولُ من تركيب إلى تركيب، وتغييرُ ترتيب العناصر النحوية لا يكون إلّا جَرْياً وراء معنى خاصٍّ يريده المتكلمُ؛ لِئلّا يَفقدَ الخطابُ قيمَتَه، ولِيظلّ التّواصلُ قائماً مع المخاطب، فهو يقدّمُ الحالَ إذا كانت أهمَّ من صاحبها، وعنايتُهُ بها أكبرَ؛ لأن مخاطبه يشكّ فيها، أو يترقّبُها؛ لِيُسَرَّ، أو يُساء بها، أو أراد المتكلمُ تخويفَ المخاطبِ من صاحبها، أو استغربَ، وتعجّبَ من اقتران صاحبها بالحدَث في هذه الحالة. وعلى العموم فإنّ غرضَ تقديمها على صاحبها لا يخرج من دائرة الأغراض العامّةِ لتقديم عنصرٍ نحويّ، وتغييرِ رتبتِه في التركيب.

7- تقديم التمييز:

الرتبةُ الأصلية للتمييز أن يأتي بعد العامل، وبعد المُمَيَّز، ويجوز تقديمُه على عامله إذا كان فعلاً متصرِّفاً، وكان التمييز ملحوظاً نحوُ (شَحْماً تفقَّأَتُ) ونحوُ قول المُخَبَّل السَّعْديّ[3]:

---

(1) ابن العبد، طرفة، الديوان، تح: دريّة الخطيب ولطفي الصّقّال، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1395هـ - 1975م، 97.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج346/1، وارتشاف الضّرَب، ج1578/3- 1580، وأوضح المسالك، 358.

(3) ينظر: المقتضب، ج36/3، والمفصل: 85، والإنصاف: ج828/2، وشرح ابن عقيل: ج670/1، وشرح الأشموني: ج164/3.

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وما كانَ نَفْسَاً بالفراقِ تَطِيبُ

بتقديم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وجاز ذلك؛ لأن الفعل (تطيب) متصرّف؛ ولأنّ التمييز (نفساً) تمييزُ جملةٍ ملحوظٌ[1].

ويجوز تقديمُه وتوسيطُه بين الفعل وما أُسنِد إليه نحوُ (طاب نفساً زيدٌ، وحسُن وجهاً عمروٌ)[2]. الفعل العاملِ فيه وما أُسنِد إليه.

8- تقديم الضمير على الاسم العائد إليه:

الأصلُ في الضمير أن يعود إلى اسم يتقدّمه في اللفظ والرتبة[3] نحوُ (الكتابُ أخذته) فهاءُ الغائب عائدةٌ إلى الاسم (الكتابُ) الذي يتقدّمها في اللفظ والرتبة النحويّة. ويجوز في النحو مخالفةُ هذا الترتيب من قبل المتكلم بتقديم الضمير على الاسم إذا كان متّصلاً بالمفعول به المتقدِّم على الفاعل، نحو (ضرب غلامَه زيدٌ) والأصلُ (ضرب زيدٌ غلامَه) فقدّم الضميرَ هاءَ الغائب على الاسم (زيدٌ) وجاز ذلك؛ لأنه اتّصل بالمفعول به (غلامَه) المتقدّمِ على الفاعل (زيدٌ) أو اتّصل بالمجرور المتقدّمِ على فعله وفاعله أو نائب فاعله نحو (في بيته يُؤتَى الحكَمُ) والأصل (يُؤْتَى الحكمُ في بيته) فجاز تقديمُ الضميرِ هاءِ الغائب على الفعل (يُؤْتَى) وعلى نائب الفاعل (الحكمُ) لأنه اتّصل بالمجرور (بيتِ) المتقدّمِ على فعله (يُؤْتَى) ونائب الفاعل (الحكمُ) أو اتّصل بالمجرور المتقدّم على المفعول به كقول زهير بن أبي سُلْمى[4]:

إنْ تَلْقَ يَوْمَاً على عِلاّتِه هَرِماً   تَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلُقَا

والأصل (إن تلقَ هرماً على علاّته) فغيّر ترتيبَ العناصرِ النحويّةِ، فقَدَّم الضّميرَ هاءَ الغائب على الاسم العائد إليه (هرماً) لأنه اتّصل بالمجرور (علاّتِ) المتقدّمِ على المفعول به (هرماً) ومعلومٌ أن رتبة المفعول به قبل المجرور بحرف الجرّ[5]، أو اتّصل بالمفعول الثاني

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج229/2، والمفصّل: 85، وشرح المفصّل: ج74/2، وأوضح المسالك: 370.
(2) ينظر: ارتشاف الضّرَب: ج1633/4.
(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج30/4، والتعريفات: 29، و معاني النحو: ج57/1.
(4) ابن أبي سلمى، زهير، الديوان، تح: فخرالدين قباوة، ط 3، دارالآفاق الجديدة، بيروت، 1400هـ - 1980م، 76.
(5) ينظر: المقتضب: ج102/4، والأصول: ج87/1، ج238/2، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث، حمص، 1988- 1989م، ج65/1 - 69، و

المتقدّم على المفعول الأوّل نحو (أعطيتُ درهمَه زيداً) والأصلُ (أعطيتُ زيداً درهمَه) فقدّم الضميرَ هاءَ الغائب؛ لأنه اتّصل بالمفعول الثاني (درهمَ) المتقدّمِ على المفعول الأوّل (زيداً) أو اتَّصل بمفعول به هو معمولٌ لخبر (كان) ومتقدّمٌ عليها نحو (غلامَه كان يضرب زيدٌ) فقدّم الضميرَ هاءَ الغائب على الاسم (زيداً) لأنه مفعول به لـ (يضرب) خبرِ (كان) وتقدّم على (كان) أو اتّصل بالمجرور المتقدّمِ على الفاعل كقوله تعالى: "**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**"[1] فقدّم الضميرَ هاءَ الغائب على الاسم (موسى) لأنه اتّصل بالمجرور (نفس) المتقدّم على الفاعل (موسى)[2] ومثلُه قوله تعالى: "**وَلا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ**"[3] والأصلُ (ولا يُسأَلُ المجرمون عن ذنوبهم) أو اتّصل بالمجرور المتعلّق بخبر محذوف متقدّمٍ على المبتدأ، نحو (في داره عبدُ الله) والأصلُ (عبدُ الله في داره) وجاز تغييرُ الترتيب بتقديم الضمير هاء الغائبِ على الاسم (عبدُ الله) لأنه اتّصل بالمجرور (دارِ) المتعلّقِ بخبر محذوف متقدّمٍ على المبتدأ (عبدُ الله) [4]. وقد جاز تقديمُ الضمير على الاسم في الحالات المذكورة؛ لأن اللبسَ مأمون، والمعنى مفهومٌ واضحٌ؛ ولأن الرُّتَبَ النحوية الأصليّة محفوظةٌ، وهو تقديمٌ على نيّة التأخير. ولا يكون هذا التغييرُ إلّا لمعنى يقصده المتكلمُ، وهو لا يخرج عن دائرة الأغراض العامّة للتقديم والتأخير؛ لذلك لا أُعيدُ القول فيها.

ويجوز تقديمُه على الاسم إذا اتّصل بفعل التعجُّب المعطوفِ على فعل تعجُّب آخر، فيكون مع الفعل الذي اتّصل به فاصلاً بين فعل التعجّب الأوّل والمتعجَّب منه الذي هو الاسمُ الذي يعود عليه، نحو (ما أَحْسنَ وأَجْمَلَهُ زيداً) والأصلُ (ما أَحْسَنَ زيداً وأَجْمَلَهُ) فجاز تغييرُ الترتيب بتقديم الضميرِ هاءِ الغائبِ؛ لأنه متعجّب منه متّصلٌ بفعل التعجّب (أَجْملَ) المعطوفِ على فعل التعجب (أحسن)[5].

ويجوز تقديمُه عليه في أسلوب التنازع نحو(قاما وقعد أخواك) فقدّم الضميرَ ألفَ التثنية على الاسم (أخواك)لأنه ورد في أسلوب التنازع، وهذا التقديمُ يكون على شريطة التفسير،

شرح جمل الزجاجي: ج10/2، و البرهان في علوم القرآن: ج4/19-21، وجامع الدروس العربية: ج1/125 - 126، ومعاني النحو: ج1/57.

(1) طه: 67.

(2) ينظر: المقتضب، ج4/102، والأصول في النحو: ج1/87، ج2/238، وشرح جمل الزجاجي: ج2/10، والبرهان في علوم القرآن: ج4 /19-21، والنحو الوافي: ج1/232، ومعاني النحو: ج1/57.

(3) القصص: 78.

(4) المصادر والمراجع والصفحات نفسها في الإحالة رقم (3).

(5) ينظر: المقتضب: ج4/184، والأصول: ج1/106.

ويجوز (قام وقعدا أخواك) والأصل (قام أخواك وقعدا)[1]. ويبدو أن التقديم هنا غرضُه التشويقُ، وإثارةُ النفوس، وتهيئتُها لمعرفة الاسم الذي يعود الضمير عليه.

9- تقديم الصفة على الموصوف:

الأصلُ في التابع أن يلي المتبوعَ، فالصفةُ ترتيبُها النحويُّ في التركيب بعد الموصوف نحو (جاء رجلٌ قائمٌ) ويجوز تغييرُ هذا الترتيبِ، فتتقدّمُ الصّفةُ على الموصوف، فإذا كانت الصفةُ المتقدّمةُ نكرةً، انتقلت من الوصفيّة إلى الحاليّة نحوُ (هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ) بتقديم الصفة (قائماً) على الموصوف (رجلٌ) والتقديمُ في هذا السياق منعها الإتباعَ والوصفيةَ، وأكسبها علاقةً نحويّةً جديدةً، هي الحاليّةُ، فقد صار الموصوفُ صاحبَ الحال، والصفةُ حالاً، ومنه قولُ ذي الرِّمَّة[2]:

وتَحْتَ القَنَا العَوالِيَ مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ

فلمّا قدّم الصفةَ (مستظلّة) على الموصوف (ظباءٌ) تغيَّرت العلاقةُ النحوية بينهما من الوصفيّة والإتباع إلى الحاليّة، ومن الرّفع إلى النّصب.

وإذا كان الموصوفُ معرفةً، وكانت الصفةُ صالحةً لأن تحلَّ محلَّه، صار الموصوفُ المتأخِّرُ عن صفته بدلاً[3]، فالعلاقةُ بينهما ظلّت تبعيّةً، لكنها انتقلت من الوصفيّة إلى البدليّة، فصار التابعُ في الأصل متبوعاً، والمتبوعُ في الأصل تابعاً، كقوله تعالى: "**إِلَى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ**"[8] بتقديم الصّفتين (العزيزِ والحميدِ) على الموصوف لفظ الجلالة (اللهِ) فصار لفظ الجلالة الموصوف (اللهِ) المتأخِّر عن صفتيه (العزيزِ والحميدِ) بدلاً منهما. ولا يجوز أن يكون الموصوفُ مجروراً؛ لأن ذلك سيضطرّ المتكلمُ إلى أن يضع الصفةَ التي أراد تقديمَها قبل حرف الجرّ، وهذا لا يجوز؛ لأنها صارت العاملَ في الموصوف، وهذا العاملُ ليس فعلاً، أو يفصل بين الجارّ والمجرور بالصّفة التي قدّمها على موصوفها، ولا يُفصَل بين الجارّ والمجرور، فلا يجوز (مررْت قائماً برجلٍ، أو مررْت بقائماً رجلٍ) وهذا التغييرُ لا يكون إلّا لمعنى يبغيه المتكلمُ؛ لأنه يعتقد أنّ الترتيب الطبيعيّ للصفة والموصوف لايوصله إلى ما يريد من معنىً، فإذا قدّم، وأخّر، تحقّقت البلاغةُ، وانجلى المعنى، وحصل

---

(1) ينظر: المقتضب: ج77/4، والبرهان في علوم القرآن: ج30/4.
(2) ذي الرِّمَّة، الديوان، تح: مطيع ببيلي، ط 2، المكتب الإسلاميّ، دمشق، 1384هـ - 1964م، 332.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب، ج1929/4.

التَّواصُلُ المرادُ، ويكون ذلك إذا أراد المتكلمُ أن يُعلي شأنَ الصفةِ، ويظهر شِدّةَ التصاقها بالموصوف، وأنها لا تفارقه؛ لأن المخاطب ربّما يشكّ في ذلك، ويعتقد غيره. فإيرادُ الصفة بعد الموصوف يكون في حالة المخاطب الخالي الذّهن، وأمّا التقديمُ للصفة، فيكون إذا كان المخاطب يعلم اتِّصافَ الموصوف بصفة ما، لكنه يشكّ في نوعها، فيقدّمها المتكلمُ؛ لإزالة وهمه، ورَفْع شكّه، فهو يُثبِتُ، وينفي بعبارة واحدة، نحو (ما فيها قائماً رجلٌ) لمخاطب يظنُّ أنّ المكان فيه رجلٌ يتّصف بالقيام وغيرِه، فقدّم الصفةَ (قائماً) على الموصوف (رجلٌ) لِيُعْلِمَهُ أنّ كلّ الرّجال الذين في ذلك المكان لا يتّصفون بحالة القيام، بل بغيرها، يُضاف إلى ذلك كلُّ المعاني والأغراض العامّةِ للتقديم والتأخير مِمّا يحدِّده السِّياقُ والمقامُ.

10- تقديم المخصوص بالمدح أو الذّمِّ:

الأصلُ في المخصوص بالمدح أو الذمّ أن يأتي بعد فعلهما وفاعلهما، نحو (نعم الرجلُ عبدُ الله، وبئس الخُلُقُ الكذبُ) ويجوز تقديمُه على (نعم وبئس) نحوُ (عبدُ الله نعم الرجلُ) بتقديم الممدوح (عبدُ الله) على فعل المدح (نعم) وذلك لاختلاف المقام، فإذا أوْردْت التركيبَ على طبيعته، وقلْت: (نعم الرّجلُ عبدُ الله) كنتَ قد قلتَ لمخاطبك: (نِعم الرجلُ) فبدأْتَ بالمدح العامّ، فلمّا لم يتبيّن مَنْ تمدح، وكأنه سألك: (مَنْ هو؟) وَضَّحْتَ، وخصّصْتَ، فقلْتَ: (عبدُ الله) أمّا إذا غيَّرتَ الترتيبَ، فأوردْتَ الممدوحَ أوّلاً، وأخَّرْتَ فعلَ المدح (نعم)، فقلت: (عبدُ الله نعم الرجلُ) كنت قد قلت لمخاطبك: (عبدُ الله) فلمّا لم يفهم ما تريد، سألك: (ما شأنُه؟) فمدحْتَه، وقلت: (نعم الرجلُ) والحالُ نفسُه مع (بئس)[1]. وتقديمُه يدور في دائرة الأغراض والمعاني العامّة للتقديم والتأخير.

11- تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

المعطوفُ عنصرٌ نحويّ يأتي بعد حرف العطف، ويتبع المعطوفَ عليه الذي حقُّه في التركيب والترتيب أن يتقدّم المعطوفَ نحوُ (زيدٌ وعمرٌو قائمان). وتجوز في النحو مخالفةُ هذا الترتيب، فيتقدّم المعطوفُ مع حرف العطف على المعطوف عليه شريطة ألّا يؤدّي إلى وقوع حرف العطف في صدر الكلام، فلا يجوز (وعمرٌو وزيدٌ قائمان) وألّا يوقعه بعد عامل غيرِ متصرّف، فلا يجوز (إنّ وعمراً زيداً قائمان) تريد (إنّ زيداً وعمراً قائمان) وألّا يكون

(1) ينظر: الكتاب: ج2/175، وشرح جمل الزجاجي: ج1/615، وارتشاف الضرب: ج4/2053.

المعطوفُ مجروراً، فلا يجوز (مررْت وعمرِو بزيدٍ) تريد (مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو) لأنّ التقديم يُوقعه قبل حرف الجرّ، وألّا يدلّ الفعلُ على المشاركة، فلا يجوز (اختصمَ وعمرٌو زيدٌ) تريد (اختَصمَ زيدٌ وعمرٌو) وأن يكون العطفُ بالواو دون سواها[1]. وهذا تقديمٌ نيَّتُه التأخيرُ، فتظلُّ العلاقةُ النحوية بينهما قائمةً على الإتباع بالعطف، لكنّه يكون لغرض معنويٍّ ما، اعتقد المتكلم أنّه لا يتحقّقُ، ولا يُفْهَم إلّا بهذا التقديم، ومنه قولُ يزيد بن الحكم الثّقَفيّ[2]:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَميمةً   ثَلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عنها بمُرْعَوِي

يريد (جمعتَ غيبةً ونميمة وفحشاً) فقدّم المعطوفَ (فحشاً) مع الواو العاطفة على المعطوف عليه (غيبةً) لعدم وجود مانعٍ نحويّ، فالشّروطُ متوفِّرة، واللبسُ مأمون، والمعنى مفهومٌ، وقدَّمه للمبالغة في ذمِّه، ولِبيان انحدارِ شأنه أكثرَ من الغيبة؛ للتنفير منه. وعليه قولُ الأحوص[3]:

ألَا يا نخْلةً في ذاتِ عِرْقٍ   عليكِ ورحمةُ الله السّلامُ

يريد (عليك السلام ورحمةُ الله)[4] فقدّم المعطوفَ (رحمةُ) مع الواوالعاطفة؛ للتفاؤل بها والتنبيه عليها، ولحاجةِ كلٍّ من المتكلم والمخاطب إلى الرّحمة أكثرَ من السلام؛ لأنها إذا كانت، حدَثَ السلامُ. فوقوعُ الرّحمة في القلب يوجِبُ السلامَ، أمّا السلامُ، فلا يُوجِبُ الرحمة؛ لأن الإنسان قد يسلّم على الآخرين مُكْرَهاً أو مُلاطَفَةً أو مُسايَرَةً، لكنّه لا يرحمُ إلّا إذا شعر بذلك.

ويجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه، فيأخذُ كلٌّ منهما حكمَ الآخر في الإعراب كقوله تعالى: "**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً**"[5] والأصلُ (وكم من قرية جاءها بأسُنا بَياتاً فأهلكناها) لأن مجيء البأس في الواقع كان قبل الإهلاك، فقدّم المعطوفَ (أهلكناها) وأخّر المعطوفَ عليه (جاءها بأسُنا بَياتاً) وأعطى كلّاً منهما حكمَ الآخر، فصار التابعُ متبوعاً، والمتبوعُ تابعاً؛ لأن معناهما متقاربٌ، فغيّر ترتيبَ الأحداث؛ لِلَفْت العنايةِ

(1)ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج248/1-249، وارتشاف الضرب: ج2018/4-2019.
(2)شرح جمل الزّجاجي: 249/1.
(3) الأحوص، الديوان،تح: إبراهيم السامرّائيّ، مطبعة النعمان، النجف،1388هـ-1969م، في حاشية 185.
(4) ينظر: شرح جمل الزّجّاجي: ج459/1،249.
(5) الأعراف: 4.

والانتباهِ إلى ما هو أشدُّ وأهمُّ، فبدأ من النّهاية، وعاد إلى البداية[1]

والخلاصة أنّ التغيير في رتبة العناصر النحوية بالتقديم والتأخير يجري في سياق يقتضيه المعنى الذي تُركَّب الألفاظُ من أجله في جملة، ويكون في ضوء القواعد النحوية المقرّرة بشكل واعٍ ومقصود من قبل المتكلم؛ لأنّ تأليف الجملة على الترتيب المعهود في علم النحو لا يؤدّي المعنى الذي يدور في ذهنه.

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج182/4.

ب–ترك المطابقة

الأصلُ في اللغة المطابَقةُ بين العناصر النحوية المتلازمة في الجنس والعدد والحركة الإعرابية والتعريف والتنكير، وقد يكون التطابقُ في بعضها فقط، فالخبرُ يطابق المبتدأَ في الجنس والعدد، والصفةُ تطابق الموصوفَ في الجنس والعدد والتعريف والتنكير والإعراب، ويجوز تركُ المطابقةِ النحويةِ في حالة من الحالات السابقة بين العنصرين المتلازمين من العناصر النحوية[1]، ويسعى البحثُ وراء تفسير هذا التغييرِ النحوي بترك التركيب النمطيّ، والتحوُّلِ عنه إلى تركيب جديد.

1– تركُ المطابقة بين المبتدأ والخبر:

الأصلُ التطابقُ بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ويجوز تركُ هذه المطابقةِ، فيُذَكَّر الخبرُ إذا كان المبتدأ مؤنَّثاً تأنيثاً مجازيّاً كقول طُفَيلٍ الغَنَوِيِّ[2]:

إذْ هِيَ أَحْوَى من الرَّبْعيِّ حاجبُهُ والْعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ[3]

والأصل (العينُ مكحولةٌ) فترك المطابقةَ بين المبتدأ (العين) والخبر (مكحولٌ) في التذكير والتأنيث؛ لأن المبتدأ (العينُ) تأنيثُه مجازيٌّ. والظاهرُ أنه لجأ إلى هذا التغيير؛ لأنه حمل (العينُ) على معنى (العضو) و (العضو) مذكَّر.

ويجوز تركُ المطابقة بينهما إذا كان المبتدأُ مضافاً قد اكتسب التذكيرَ أو التأنيثَ من المضاف إليه، وجاز أن يقوم المضافُ إليه مقامَ المضافِ في الإعراب وتأديةِ المعنى إذا حُذِف، وكان المضافُ جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه كقول أحدِ المُوَلَّدين[4]:

إنارةُ العَقْلِ مَكْسوفٌ بطَوْعِ هَوىً وعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يزْدادُ تَنْوِيْرا

فذكَّر الخبرَ (مكسوفٌ) وحقُّه التأنيثُ؛ لأن المبتدأ (إنارةُ) مؤنّث، فترك المطابقةَ بينهما، وجاز ذلك؛ لأن المبتدأ (إنارةُ) مضافٌ إلى (العقلِ) و (العقلِ) مذكَّر، وقد اكتسب منه معنى

([1]) ينظر: الرفايعة، حسين، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ط1، دار جرير، عمّان، 1426هـ، 2006م، 27.
(2) الغنويّ، طفيل، الديوان، تح: محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1967م، 55.
(3) أحوى: فيه سفْعَةٌ وسَوَاد، والرّبعيّ: ما نتج في الرّبيع.
(4) مغني اللبيب: 665، وشرح الأشموني: ج403/3.

التذكيرِ ؛ لأنه يجوز حذفهُ وإقامةُ المضاف إليه مقامَه، فيصير التركيبُ (العقلُ مكسوفٌ) فلمّا توهَّم هذا المعنى وأراده، ترك المطابقةَ بينهما، فغيّر نمطَ تركيبِه اعتماداً على المعنى، وكقول جميل بُثَيْنَة[1]:

أَلَا ليتَ أيّامَ الصَّفاءِ جَدِيدُ   وَعَهْداً تَوَلَّى يا بُثَيْنُ يَعُودُ

فذكَّر الخبرَ (جديدٌ) وحقُّه التأنيثُ؛ لأن (أيّامَ) وهو اسم (ليت) مؤنثٌ، فترك المطابقةَ بينهما؛ لأن اسمَ (ليت) وهو (أيّامَ) مضافٌ اكتسب معنى التذكيرِ من المضاف إليه (الصّفاءِ) فتوهّم عدمَ وجوده، وكأنه قال: (الصّفاءُ جديدٌ) وهو يريدُ جِدَّةَ الصّفاء لا جِدّةَ الأيّامِ، فلا قيمةَ للأيّام التي يتمنّى عودَتها إنْ لم يكن الصفاءُ جديداً بينه وبين بثينة، وكأنه أضافَ، وترك المطابقةَ؛ لِيصرف الأنظارَ إلى جِدّة الصفاء، وكقوله تعالى: "**إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**"[1] فذكّر الخبرَ (قريب) وحقُّه التأنيثُ؛ لأن اسم (إنّ) وهو (رحمةَ) مضافٌ اكتسب معنى التذكيرِ من المضاف إليه لفظِ الجلالة (اللهِ) وكأنه أراد (إنّ اللهَ قريبٌ من المحسنين).

ويجوز تركُ المطابقةِ بينهما إذا قُصِد التشبيهُ أو المبالغةُ، فيجوز تأنيثُ المبتدأِ وتذكيرُ الخبرِ، والعكسُ، نحوُ (هندٌ قمرٌ) فأخبرْتَ عن المبتدأ المؤنّث (هندٌ) بالخبر المذكّر (قمرٌ) فتركتَ المطابقةَ بينهما؛ لأنك قصدْتَ التشبيهَ والمبالغةَ فيه، والكلامُ على المجاز لاعلى الحقيقة؛ لأنك إنّما أردْت (هندٌ جميلةٌ كالقمر) فتركتَ الخبرَ الحقيقيَّ (جميلةٌ) الذي هو وجْهُ الشّبَه، وأداةَ التشبيه، وجعلْتَ علاقةَ الإسناد قائمةً مباشرة بين طرفي التشبيه (هندٌ وقمرٌ) لِقصْد المبالغة في عقْد الشّبَهِ بينهما، وهذا أعْمقُ تأثيراً من النّمط الطبيعيّ للتركيب. وترْكُ المطابقة يجعل المعنى متعدِّداً، فيُؤدَّى بالتركيب الواحد أكْثرُ من معنىً، فقد قصد في قوله: (إنارةُ العقلِ مكسوفٌ) كَسْفَ الإنارةِ والعقلِ معاً، وقصد بقوله تعالى: "**إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**"[2] قُرْبَ الله تعالى ورحمتَه معاً من المحسنين[3].

ويجوز تركُ المطابقة بينهما في الإفراد والتثنية والجمع إذا كان المبتدأُ لفظتي (كِلا وكِلْتا)

---

(1) جميل بثينة، الديوان، تح: حسين نصّار، ط2، دارمصر للطباعة، 1967م، 61.

(2) الأعراف: 56.
(3) ينظر: الكتاب: ج2/45-46، وشرح المفصّل: ج5/95، وأوضح المسالك: 409-410، والبرهان في علوم القرآن: ج3/223-230، والحسيني، هلال عبد الله، تذكيرالمؤنث بين القياس والسماع، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة،1410هـ-1990م،22 -27، والنحوالوافي: ج1/415-416، ومعاني النحو: ج3/116-117.

فيجوزُ إيرادُ الخبر بعدهما مفرداً حملاً على لفظيهما، ويجوز إيرادُه مثنّىً حملاً على معناهما، فمن الأوّل قولُ الشاعر[1]:

كِلا يَوْمَيْ أُمامةَ يَوْمُ صَدٍّ   وإنْ لم نَأْتِها إلّا لِمَاما

فأخبر عن المبتدأ المثنّى (كلانا) بالخبر المفردِ (يومُ) وحقُّه أن يُخْبَر عنه بالمثنّى، فتركَ ذلك؛ لأن المبتدأ هو لفظةُ (كلا) فترك المطابقة مراعاةً للفظ المبتدأ، ومن الثاني قولُ الشاعر[2]:

كلاهما حين جدَّ الجَرْيُ بينَهُما   قَدْ أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيهِما رَابي

فطابقَ بين المبتدأ (كلاهما) وخبرِه (قد أقلعا) في التثنية مراعاة لمعنى المبتدأ (كلاهما). ويجوز تركُ المطابقةِ بينهما إذا كان المبتدأُ لفظةَ (كلّ) أو (بعض) أو (مَنْ)الموصولة، فيجوزفي خبره الإفرادُ حمْلاً على اللفظ، ويجوز الجمعُ حملاً على المعنى كقوله تعالى: "**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدَاً**"[3] فأفرد الخبرَ (آتِيه) مراعاةً للفظ المبتدأ (كلّ) كقوله تعالى: "**وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**" [4].

ويجوز تركُ المطابقةِ بينهما إذا كان المبتدأُ مثنّىً يدلُّ على شيئين متلازمين كاليدين والعينين والأذنين، فيجوز أن يُخبَر عنه بالمفرد كقول امرئ القيس[5] :

لِمَنْ زُحْلوفَةٌ زُلُّ   بها الْعَيْنانِ تَنْهَلُّ[6]

فأفردَ الخبرَ (تنهلّ) وحقُّه التثنيةُ؛ لأن المبتدأ (العينان) يدلُّ على شيئين متلازمين. ويجوز ألّا يطابق الخبرُ المبتدأَ في العدد إذا دلّ على تقسيم أو تنويع، نحوُ (الصّديقُ صديقان، فقيِّمٌ على الوُدّ والولاء، وتاركٌ لهما) أو إذا نُزِّل المبتدأُ الجمعُ منزلةَ المفردِ بقصْد التشبيهِ أو المبالغةِ أو غيرِهما، نحوُ (المقاتلون حِصْنُ البلدِ) فتركْتَ المطابقةَ بين المبتدأ (المقاتلون) والخبرِ (حصنُ) فأخبرتَ بالمفرد عن الجمع، وفعلْتَ ذلك؛ لأنك قصدْتَ التشبيهَ، وأردْتَ

(1) شرح المفصل: ج54/1.
(2) المصدر السابق.
(3) مريم: 95.
(4) الأنعام: 25،ومحمد: 16.
(5) امرؤالقيس، الديوان، تح: حسن السندوبيّ، ط 3، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1373هـ - 1953م، 198.
(6) آثار تزلُّج الصّبيان من أعالي التلّ إلى أسفله، وهي الزّلاّقة التي يترجّح عليها الصبيان.

المبالغةَ في عقْده وتحقيقِه بين طرفيه، وكلامُك على سبيل المجاز لا الحقيقةِ، فغيّرْتَ نمطَ التركيبِ، وأنشأْتَ علاقةً نحويةً جديدةً بين عناصره؛ لتحرِّك خيالَ المتلقّي، وتستأثرَ بلبِّه وسمعِه، وتؤثِّر فيه، فتجعله يزداد احتراماً للمشبَّه (المقاتلون) الذي أعْلَيْتَ شأْنَه(1).

2- تركُ المطابقة بين الفعل والفاعل:

الأصلُ أنْ يُذكَّر الفعلُ مع الفاعل المذكَّر، ويُؤَنَّث مع الفاعل المؤنَّث، وتجوز مخالفةُ هذا الأصل بترك المطابقةِ بينهما. فيجوز تذكيرُ الفعل إذا كان فاعلُه المؤنَّثُ كنايةً، نحوُ (قال فلانةُ) فذكّر الفعلَ (قال) مع فاعلِه المؤنثِ (فلانةُ) لأنه كنايةٌ، أو كان فاعلُه مؤنّثاً تأنيثاً حقيقيّاً قد فصل بينهما فاصلٌ غيرُ (إلّا) نحو (حضر القاضيَ امرأةٌ) فذكّر الفعلَ (حضر) وحقُّه التأنيثُ، وإنّما جاز ذلك؛ لوجود فاصل بينه وبين فاعله ذي التأنيثِ الحقيقيِّ (امرأةٌ) وكقوله تعالى: "**إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ**"(2) فذكّر الفعلَ (جاء) وحقُّه التأنيثُ؛ لأن فاعله (المؤمناتُ) لم يأتِ بعده مباشرةً، وكأنّ وجود الفاصل بينهما صار عوضاً من المطابقة، وكقول جرير(3):

لقدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سوءٍ   على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ (4)

والأصل (ولدتْ) فترك تأنيثَه، ولم يطابقه مع فاعله المؤنّثِ (أُمُّ) لوجود فاصل بينهما.

ويجوز ألّا يطابق الفعلُ فاعلَه المؤنّثَ إذا كان تأنيثُهُ مجازيّاً سواءٌ أوُجِد الفاصلُ أمْ لم يوجَد، نحو قوله تعالى: "**فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ**"(5) فذكّر الفعلَ (جاء) وحقُّه التأنيثُ؛ لأن فاعله (موعظةٌ) تأنيثُه مجازيّ، ونحو (حسُنَ دارُك) والأصلُ (حسُنَتْ دارُك) فلم يطابق بين الفعل (حسُنَ) والفاعل (دارُك) لأنّ تأنيثَه مجازيّ، ولاعِبْرةَ للفاصل في هذا الموضع. ويجوز تذكيرُ الفعل إذا كان الفاعلُ المؤنَّثُ جمعَ تكسير نحوُ (جاء جواريك) والقصدُ (جاءتْ جواريك) فلم يُلتفَتْ إلى التطابق بين الفعل (جاء) وفاعله المؤنّث (جواريك) لأنه جمع تكسير، وكقوله تعالى: "**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِيْنَةِ**"(6) فذكّر الفعلَ (قال) وحقُّه التأنيثُ؛ لأن

(1) ينظر، شرح المفصّل: ج54/1، وارتشاف الضرب: ج1112/3-1113، والنحو الوافي: ج414/1، ومعاني النحو: ج268/2-269.
(2) الممتحنة: 12.
(3) الديوان: 515.
(4) صُلُبٌ: ج: صليب، وشام: ج:شامة: وهي نُقَطٌ سُودٌ في الجسم.
(5) البقرة: 275.
(6) يوسف: 30.

فاعله (نسوةٌ) جمعُ تكسير، أو كان الفاعلُ المؤنّثُ ضميراً مستتراً عائداً على مؤنّث مجازيّ، وإنّما أجازوا في هذا الموضعِ تذكيرَ الفعل وترْكَ المطابقة؛ لأنهم أوَّلوا الاسمَ المؤنّثَ الذي يعود عليه الضميرُ بمذكَّر، فحملوه على معناه، وأهملوا لفظَه كقول عامر بن جُوَيْنٍ الطّائيّ[1]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها

والأصل (ولا أرضَ أبقلتْ إبقالها) فذكّر الفعلَ (أبقل) وانصرف عن تأنيثه؛ لأن فاعله المؤنّثَ (هي) ضميرٌ مستترٌ يعود على (أرضَ) و (أرضَ) مؤنّثةٌ تأنيثاً مجازيّاً، فجعلها بمعنى (المكان) و (المكان) مذكّرٌ، فكأنه قال: (ولامكانَ أبقل إبقالها) فلمّا كان هذا هوالمعنى الذي قصدَه، لجأَ إلى تغيير تركيبِه، فترك المطابقةَ، وغيّرَ تعبيرَه النمطيّ، وعدل عن التركيب المألوف.

ويجوز ألّا يطابق الفعلُ فاعلَه في باب (نعم، وبئس) فيجوز تذكيرُ (نعم، وبئس) إذا كان فاعلُهما مؤنّثاً؛ لأن الفاعل بعدهما يدلّ على الجنس لا على فاعل معيَّنٍ، والجنسُ لفظُه مذكّر، فتُتْرَكُ المطابقةُ حملاً على معنى الفاعلِ المذكّرِ لا على لفظِه المؤنثِ، نحوُ (نعم المرأةُ هندٌ) فذكّر الفعلَ (نعم) وعدل عن مطابقته في التأنيث مع فاعلِه المؤنثِ (المرأةُ) لأنه جنسٌ، فبنى التركيبَ الإسنادي، وأقام العلاقةَ بين الفعل (نعم) وفاعلِه المؤنثِ (المرأة) على معنى الفاعل لا على لفظه. ويجوز في باب (نعم، وبئس) أن يُؤنَّثَ الفعلُ إذا حُمِل فاعلُه المذكّر على معنى المؤنث نحو (هذه الدارُ نعمتِ البلدُ) فلم يطابق الفعلُ (نعمت) فاعلَه المذكّر (البلدُ) لأنه قُصِد به (الدارُ) وبذلك قامت العلاقةُ الإسنادية بينهما على أساس المعنى لا على أساس اللفظِ، وكقول ذي الرّمة[2]:

أوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفِرَةٌ دَعَائمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ الْبَلَدِ[3]

والأصل (نعمَ زورقُ البلدِ) فأنَّثَ الفعلَ (نعمتْ) وحقُّه التذكيرُ؛ لأنه عَنَى بزورق البلد النّاقةَ، فلمّا أراد معنى الفاعل دون لفظه، وكان كلامُه على المجاز لا على الحقيقة، عدل

(1) الكتاب: ج45/2، وشرح المفصل: ج94/5.
(2) الديوان: 203.
(3) حرّة: كريمة، وعَيْطَل: طويلة العنق، وثَبْجاء: عظيمة السنام، ومُجْفِرَة: عظيمة الجَنْب، ودعائم: قوائم الناقة.

عن المطابقة، وهو بذلك جَرَى في بناء العلاقات بين العناصر النحوية لتركيبه استناداً إلى المعنى دون اللفظ.

ويجوز ألّايطابق الفعلُ فاعلَه إذا كان ملحقاً بجمع المذكّر السالم أو بجمع المؤنث السالم، فمن الأوّل كقوله تعالى: "**قَالَ آَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آَمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**"(1) فأنّث الفعلَ (آمنتْ) وحقُّه التذكيرُ، وتركَ المطابقةَ بينه وبين فاعله (بنو) لأنه ملحقٌ بجمع المذكّر السالم، ومن الثاني قولُ عبدة بن الطبيب(6):

فَبَكَى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي والظَّاعِنُونَ إليَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا(2)

فذكّر الفعلَ (بكى) وحقُّه التأنيثُ، ولم يحقِّق المطابقةَ بينه وبين فاعله المؤنثِ (بنات) لأنه ملحق بجمع المؤنَّث السالم، وكأنّ خروجَه عن الأصل أجاز تغييراً آخر فيه. وكذلك يجوز تركُ المطابقة بينهما إذا كان الفاعلُ اسمَ جمعٍ أو اسمَ جنس جمعيّاً، فالأوّلُ نحوُ (جاء النساءُ، وجاءت القومُ) فتركْتَ تحقيقَ المطابقةِ بين الفعل (جاء) وفاعله المؤنثِ (النساءُ) لأنه اسم جنس، وبين الفعل (جاءتْ) وفاعله المذكّرِ (القومُ) للسبب نفسِه، والثاني نحوُ (قالت العربُ أو الرُّومُ أو الفرسُ أو التُّرْكُ) فتركْتَ المطابقة بين الفعل (قالتْ) وفاعله المذكر (العربُ) لأنه اسم جنسٍ جمعيٍّ، ومثلُه (أَوْرَقَتِ الشّجرُ).

ويجوز ألّايطابق الفعلُ فاعلَه المذكّرَ إذا كان مضافاً إلى مؤنث قد اكتسب منه معنى التأنيث، نحوُ قول جرير(6):

لمّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

والأصل (تواضعَ سورُ المدينةِ) لأن الفاعل (سورُ) مذكّرٌ، لكنّه ترك المطابقةَ، ولجأَ إلى تغيير بنيةِ الفعلِ، فألحق به تاءَ التأنيث دلالةً على تأنيثه، لأن الفاعل (سورُ) أُضِيف إلى (المدينةِ) و (المدينةِ) مؤنثٌ، فاكتسب منه معنى التأنيث، فحمل العلاقةَ الإسناديةَ بين الفعل وفاعله على المعنى لا على اللفظ، ومثلُه قوله تعالى: "**يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**"(3)ويكون هذا

(1) يونس: 90.
(6) ابن الطبيب، عبدة، الديوان، تح: يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد،1971-1972م، 50
(2)الشَّجْوُ: الحزن، تصدّعوا: تفرّقوا.
(6) الديوان: 345
(3) يوسف: 10.

إذا جاز حذفُ المضاف، وجاز أن يقوم المضافُ إليه مقامَه في الإعراب وتأديةِ المعنى، وكأن العلاقة النحوية الإسنادية مبنيّةٌ على توَهُّمِ حذفِ المضاف[1].

ولا يكون تركُ المطابقة بين الفعل وفاعلِه على إطلاقه دونما قيدٍ، ولا يلجأ المتكلمُ إليه؛ لأن القاعدة النحويةَ أجازتْ له ذلك فحسبُ، وإنّما يكون لمعنى، فالمعنى وحده يُقرِّر هذا التغييرَ الذي من شأنه أن يُغيِّر العلاقاتِ النحوية بين طرفي الإسناد في الجملة الفعليّة، فالقصْدُ والسياقُ هما اللذان يقرِّران ذلك، والاستخدامُ القرآنيُّ دليلُ ذلك، فقد يكون المتكلّمُ قصدَ باللفظ المؤنث معنى مذكراً، فيؤنِّث الفعلَ، وقد يكون بسبب تنزيل المذكر بمنزلة المؤنث أو بالعكس، أو لغير ذلك من الأغراض والمعاني، ومن أمثلته في القرآن الكريم قولُه تعالى: "**فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ**"[2] فذكَّر الفعلَ (جاء) لأنه حمل فاعلَه المؤنّثَ (موعظةٌ) على معنى (النّهي) وكأنّ القصدَ (فمن جاءه نهيٌ) و (النهيُ) مذكّرٌ، فلمّا قصد هذا المعنى، التفتَ إليه، وأهملَ اللفظَ؛ لأنّ الغاية من تأليف الكلمات إلى جانب بعضها بعضٍ في جمل، هو المعنى فحسب كقوله تعالى: "**فَرِيْقَاً هَدَى وَفَرِيْقَاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ**"[3] والقياسُ الذي يتطلّبُه اللفظُ هو (حقَّتْ عليهم الضلالةُ) لأن الفاعل (الضلالةُ) مؤنثٌ، لكنه تركَ المطابقةَ، فذكّر الفعلَ (حقَّ) لأنه أراد بالضلالة معنى (العذاب) و (العذاب) مذكّرٌ، فبنى التركيبَ بناءً على متطلّبات المعنى لا على اللفظ، وقد يكون تركُ المطابقة بينهما للدلالة على قلّة الفاعل إذا كان جمعاً كقوله تعالى: "**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِيْنَةِ**"[4] فذكّر الفعلَ (قال) ولم يطابقه مع فاعله المؤنث (نسوةٌ) لِيدلَّ على قِلَّتهنَّ، ولو طابق، لَما تحقَّق هذا المعنى، وكقوله تعالى: "**فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ**"[5] فذكّر الفعلَ (انسلخ) للدلالة على قلّة الأشهر الحرم. وتركُ المطابقةِ بينهما من باب التوسُّع في المعنى، ففي قول جرير: (تواضعتْ سورُ المدينةِ)[6] تركَ المطابقةَ، وعقدَ العلاقةَ الإسناديةَ بين الفعل (تواضعت) ومعنى الفاعلِ (سورُ) لِيدلّ على أن المدينةَ كلَّها تواضعتْ، وليس السّورُ وحده،

---

(1) ينظر: الكتاب، ج38/2 - 45، والمقتضب: ج144/2 - 146، ج197/4 - 199، والأصول في النحو: ج114/1، 173-174، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج325/1، والخصائص: ج411/2 - 418، ، وشرح المفصّل: ج92/5 - 94، 136/7-137، وارتشاف الضرب: ج734/2-738، ج2028/4،1838 ، ومغني اللبيب: 666، ومعاني النحو: ج116/3-117.
(2) البقرة: 275.
(3) الأعراف: 29- 30.
(4) يوسف: 30.
(5) التوبة: 5.
(6) الديوان: 345.

فذكَّر السّورَ؛ لأنه حصنُ المدينةِ وحِماها، فأنّثَ الفعلَ لإرادة المدينة أيضاً، فجمع بين المعنيين، ويكون بذلك قد عبَّرَ بتركيب واحد عن أكثر من معنى[1].

3- ترك المطابقة بين الصفة والموصوف:

الأصلُ أنْ تتبع الصفةُ الموصوفَ في التذكير والتأنيثِ والإفرادِ والتثنية والجمع والتعريف والتنكير وحركةِ الإعرابِ، ويجوز تركُ المطابقة بينهما في الحركة الإعرابيةِ إذا كان الموصوفُ منادىً مفرداً علماً، وكانت الصفةُ مفردةً غيرَ مضافةٍ، فيجوز في الصفة الضمُّ إتباعاً للفظ الموصوفِ، ويجوز النصبُ إتباعاً لمحلِّه نحو (يا زيدُ العاقلَ) فنصبتَ الصفةَ (العاقلَ) وأتبعتها لمحلّ الموصوفِ (زيدُ) وجاز لك ذلك؛ لأن الموصوف (زيدُ) منادى مفرد علم وصفتَه (العاقلَ) مفردةٌ، و كقول جرير[2]:

فما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بأجْوَدَ منكَ يا عُمَرُ الجَوَادَا

فنصب الصفةَ (الجوادَ) وترك المطابقةَ في الحركة الإعرابية بينها وبين الموصوفِ (عمرُ) لأنه منادى مفرد علمٍ، والصفةُ (الجواد) مفردةٌ. وثمّةَ موضعٌ آخر يجوز فيه تركُ المطابقة بينهما، وذلك إذا كان الموصوفُ مجروراً بـ (منْ) الزائدة، فيجوز في صفته الجرُّ إتباعاً للفظ الموصوفِ، ويجوز فيه الرّفعُ أو النّصبُ إتباعاً لِمحلِّه نحوُ (ما ضُرِب من رجلٍ عاقلٌ) فرفعْتَ الصفةَ (عاقلٌ) وتركْتَ المطابقةَ بينها وبين موصوفها المجرورِ (رجلٍ) في اللفظ، وإنّما فعلْتَ ذلك؛ لأنك اخترْتَ الإتباعَ على المحلِّ، وأهملْتَ اللفظَ، فالموصوفُ (رجلٍ) محلُّه الرّفعُ؛ لأنه نائبُ فاعل، وجاز ذلك؛ لأن الموصوف (رجلٍ) مجرور بـ (من) الزائدة، فتبعْتَ ما أتاحتْه لك القاعدةُ النحوية، وكقوله تعالى: "**مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**"[3] فيجوز أن تُرفَع الصفةُ (غيرُ) إتباعاً لمحلّ الموصوف (إلهٍ) لأن محلّه الرّفعُ بالابتداء، وإنّما جاز ذلك؛ لأن الموصوف (إلهٍ) مجرورٌ بـ (من) الزّائدة. ويجوز ألّا تتبعَ الصفةُ الموصوفَ في الحركة الإعرابية إذا كان الموصوفُ اسمَ (لا) النافية للجنس مبنيّاً غيرَ مفصولٍ بينهما بفاصل، والصفةُ مفردةٌ غيرُ مضافةٍ نحوُ (لا رجلَ ظريفٌ في الدار) فرفعْتَ الصفةَ (ظريفٌ) لأنك أتبعتَها لمحلّ (لا) النافية للجنس مع اسمها (رجلَ) ومحلُّهما الرفعُ على الابتداء، وتكونُ بذلك

---

(1) ينظر: معاني النحو:ج52/2 - 60 ،ج116/3- 117.
(2) الديوان: 135.
(3) الأعراف: 59.

قد تبعْتَ المعنى، وأهملْتَ اللفظَ، ويجوز (لا رجلَ ظريفاً في الدار) فنصبْتَ الصفةَ (ظريفاً) ونوَّنْتَها؛ لأنك أتبعتها لمحلِّ اسمِ (لا) النافية للجنس (رجلَ) وإنّما جاز ذلك من الناحية النحويةِ؛ لأن الموصوف (رجلَ) اسمُ (لا) النافية للجنس، وهو في حالة بناءٍ، ولا فاصلَ بينه وبين صفته (ظريفٌ أو ظريفاً) وكقول حاتم الطائيّ[1]:

وردَّ جازرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً   ولا كَرِيْمَ مِنَ الْوِلْدان مَصْبُوحُ

فرفعَ الصفةَ (مصبوحُ) على الابتداء إتباعاً لِمحلّ (لا) النافية للجنس مع اسمها (كريمَ) لأن محلَّهما الرّفعُ على الابتداء.

ويجوز ترْكُ المطابقةِ بينهما في الحركة الإعرابيةِ إذا كان الموصوفُ مجروراً بالإضافة، وهو في الأصل فاعلٌ لعامله الذي أُضيفَ إليه، فيجوز في هذه الحالةِ أن ترفع الصفةَ، وتترك المطابقة بينها وبين الموصوف؛ لأنك اتّبعْتَ المحلَّ، وأهملْتَ لفظَ الموصوف المجرورِ، ويجوز أن تجرّها إذا اتّبعْت لفظَ الموصوف المجرورِ، ومنه قولُ لَبيد[2]:

حتّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَهُ   طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلومُ[3]

فرفع الصفةَ (المظلومُ) وترك جرَّها، وكأنه قال: (كما يطلب المعقِّبُ المظلومُ حقَّه) وإنّما جاز أن يفعل ذلك؛ لأن الموصوف (المعقّبِ) محلُّهُ الرّفعُ؛ لأنّه في الأصل فاعلٌ للمصدر (طَلَبَ) الذي أُضِيف إليه، فتبع الشاعرُ المعنى، وأهملَ اللّفظَ، ومِنْ هنا أقام العلاقةَ الوصفيّةَ بين الصفة (المظلومُ) وبين معنى الموصوف (المعقّب). وهذا يُبرزُ بوضوح أثرَ المعنى في التغيير النحويّ، وأثرَ التغيير النحويّ في المعنى، وكأنّ العلاقةَ بينهما متبادلة[4].

وليس تركُ المطابقةِ بينهما يجري متى شاءه المتكلمُ دون أن يسعى وراء معنىً ما، فالمعنى والسياقُ يقرّران ذلك، وإلّا فلاحاجةَ للمتكلم في أنْ يسلك هذا الطريقَ الذي أجازته القاعدةُ النحويةُ، وأباحَهُ الاستعمالُ اللغويُّ السليمُ، فهو يتركُ المطابقةَ بينهما إذا كان

---

(1)الطائي، حاتم، الديوان ، تح: عادل سليمان جمَال، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت،311.
(2) ابن ربيعة العامريّ، لبيد، الديوان، دار صادر، بيروت، 1386هـ - 1966م، 155.
(3) يصف الأتن وقد حرّكها الحمار لطلب الماء طلباً حثيثاً، وتهَجَّر: عجّل الرّواحَ إلى الماء، وهاجَه: حرّكه، والمعقِّب: صاحب المال يطلب حقَّه مرَّةً بعد مرَّة.
(4) ينظر: المقتضب: ج207/4 - 208، 369 - 370، والأصول في النحو: ج94/1، 333 - 334، 385، وشرح المفصل: ج129/1، ج108/2-109، وارتشاف الضرب: ج1336/3، وأوضح المسالك: 457، وجامع الدروس العربية: ج153/3، 280، 283.

الموصوفُ مجروراً بالإضافةِ؛ لإضافة عاملِهِ المصدرِ إليه؛ لِيُميِّز بين معنيي الفاعليّة والمفعوليّة اللذين يحتملهما الموصوفُ، وتَرْكُ المطابقةِ ينقل التركيبَ من الدلالة الاحتماليّةِ للموصوف إلى الدلالة القطعيةِ التي تتوضّحُ بحسب الحركة الإعرابيةِ للموصوف التي تظهر على آخر الصفة، فلو قال لبيدٌ: (طَلَبَ المعقّبِ حقَّه المظلومِ) بجرّ الصفة (المظلومِ) لَظلّ معنى الموصوف (المعقِّبِ) في ذهن المتلقّي قائماً بين معنيي الفاعلية والمفعولية، ولمّا لم يكُن غرضُه من إقامة العلاقةِ بين طرفي الإتباع إيقاعُ المتلقّي في الاحتمالات، تركَ المطابقةَ بينهما، فرفع الصفةَ (المظلومُ) ليتبيَّن أنّ موصوفَه (المعقّبِ) فاعلٌ في المعنى لا مفعولٌ به[1]. فثمّةَ فَرْقٌ في المعنى بين الاستعمالاتِ المختلفةِ للصّفة في هذا السّياقِ، فإذا رفعْتَ الصّفةَ، وقلْتَ:(لا رجلَ ظريفٌ في الدار) دلَّ الرفْعُ على تقدير أن الصفة جزءٌ من جملة اسميّةٍ (هو ظريفٌ) وهذا إخبارٌ ثانٍ، وإذا نصبتَ، فقلتَ: (لا رجلَ ظريفاً في الدار) دلَّ التقديرُ على أن الصفة جملة فعلية هي (أعني ظريفاً) وهذا إخبارٌ ثانٍ، فنفيتَ أولاً جنسَ الرّجالِ على العموم، ثمّ اتّضح لك أن تبيِّن للمخاطب أنّ النفي ليس على سبيل العموم، فاستأنفتَ إخباراً ثانياً، فكأنك قلت: (أعني ظريفاً) والأمرُ كذلك إذا رفعت الصفةَ، وإذا بنيتَ، وقلتَ: (لارجلَ ظريفَ في الدار) وأتبعتَ الصفةَ لِلَفظ الموصوف (رجلَ) كان كلامُك على تقدير (مِنْ) الاستغراقية، فوقع النفيُ على الصفة والموصوفِ معاً على وجه العموم، فنفيت جنسَ الرجالِ وجنسَ صفةِ الظّرافةِ، فكأنك قلتَ: (لارجلَ لا ظريفَ في الدار)[2] فقد أدّيتَ بترك المطابقة معنيين بتركيب واحد، فأخبرتَ، ونفيتَ، واستدركتَ، والظاهرُ أنّ تَرْكَ المطابقةِ، الغرضُ منه توجيهُ الأنظار إلى الصفة، وهو يقع في المواطن المستغربةِ التي تثيرُ الدّهشةَ والمدحَ الاستغرابَ والفخرَ والتعجّبَ وغيرَها من المعاني التي يريد المتكلمُ لفْتَ الأنظار إليها، فإذا قلتَ: (يا زيدُ الطويلَ) وتركتَ المطابقةَ بين الصفة (الطويلَ) و الموصوفِ (زيدُ) فإنّما أردتَ أن تلفت الأنظارَ إلى طُولِه الذي غدا صفةً بارزةً من صفاته بين أشخاصٍ لم يتّصفوا بها.

ويجوز ألّا تطابقَ الصفةُ موصوفَها في التعريف والتنكير، فيجوزُ وصفُ النكرة بالمعرفة إذا كانت الصفةُ ذاتَ تعريفٍ لفظيّ، وذلك إذا كانت مشتقّاً اسمَ فاعل أو اسم مفعول أو صفةً مشبَّهة باسم الفاعل فيه معنى الحال أو الاستقبال، وقد أُضِيف إلى معموله الفاعلِ أو المفعولِ؛ لأن الإضافة إلى المعمول لم تُكسِبه المعرفةَ المعنويّةَ، فإضافتُهُ شكليّةٌ فحسب،

---

(1) ينظر: معاني النحو: ج145/3- 146، 151 - 152.
(2) ينظر: معاني النحو: ج355/1.

ولمّا ظلّ محافظاً على معنى التنكير، جاز أن يكون صفةً للنكرة كقوله تعالى:"**هَدْيَاً بَالِغَ الْكَعْبَةِ**"[(1)] فترك المطابقةَ الشكليّةَ في التعريف والتنكير بين الموصوفِ النكرةِ (هَدْياً) والصفةِ المعرفةِ (بالِغَ) وإنّما جاز ذلك؛ لأن الصّفة (بالِغَ) مشتقٌّ، فهو اسمُ فاعل أُضِيف إلى مفعوله، والتقديرُ (هدياً بالغاً الكعبة) وهذه الإضافةُ ظلّت شكليّةً دون أن تبلغ المعنى، فـ (بالِغَ) ظلّ يحمل معنى التنكير، وهذا ما جعله صالحاً لأن توصَف به النكرةُ، فالعلاقةُ الوصفيّةُ قائمةٌ بينه وبين موصوفه على المعنى، وفي هذا دليلٌ آخرُ على أن النّحو معنى لا ألفاظٌ تُرَكَّبُ إلى جانب بعضها بعضٍ في السياق والتركيب، ومنه قوله تعالى:"**هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**"[(2)] فلمّا كانت الصفةُ (ممطرُنا) مشتقّاً، فهي اسمُ فاعل أُضِيف إلى معموله (نا) ترك المطابقةَ بينها وبين موصوفها النكرةِ (عارضٌ) لأن الإضافة شكليّةٌ لم تغيِّر معنى التنكير فيها[(3)].

ويجوز تركُ المطابقةِ بينهما في التعريف والتنكيرِ إذا كانت الصفةُ من الألفاظ المبهَمَةِ المُوغِلَةِ في التنكير نحو (مثل، وشبه، ونحو، وغير) لأن إضافتها إلى ما بعدها يظلّ في دائرة الشكلِ، ولا يُفقِدها معنى التنكيرِ، فتعريفُها – وإن أُضِيفت – لفظيٌّ لا معنويٌّ، ومن هنا جاز أن توصَف بها النكرةُ بالنظر إلى معناها لا إلى لفظها نحو (مررْتُ برجلٍ مثلِك) فقد وصفت النكرةَ (رجلٍ) بالمعرفة (مثلِك) وهذا يعني أنك تركتَ شرطاً من شروط المطابقةِ بين الصفة والموصوفِ، وإنّما جاز ذلك؛ لأن الصفة (مثلِ) لم تكتسب التعريفَ المعنويَّ من إضافتها إلى كاف الخطاب، فظلّت في دائرة التعريفِ اللفظيِّ، ودليلُ ذلك أن المعنى ما زال مبهماً، فلم يتبيَّنْ وجهُ الشّبهِ بين (رجلٍ) وبينك، ونحو (سلّمْتُ على رجلٍ شِبْهِك) فتركتَ المطابقةَ بين الموصوف النكرة (رجلٍ) وصفتِه المعرفةِ (شبهِكَ) وفعلتَ ذلك؛ لأن الصفة (شبهِ) من الألفاظ الموغلةِ في التنكير، وهي لم تكتسب معنى التعريف من المضاف إليه كافِ الخطاب، ودليلُ ذلك أن المعنى مازال غامضاً وعامّاً؛ إذْ لم يتبيَّن وجهُ الشبهِ بين الرجلِ الذي سلّمتَ عليه وبينك، فقد يكون شبهَك في الطّول، أو اللّون، أو العِلْمِ أو في كلِّ ذلك، وهذه الألفاظُ تُؤَوَّل باسم فاعل نحو (مُماثِلٌ ومشابِهٌ ومُغايِرٌ) [(4)]. وفي هذا الموضع

---

(1) المائدة: 95.
(2) الأحقاف: 24.
(3) ينظر: المقتضب: ج149/4 - 150، والأصول في النحو: ج126/1- 127، 132 - 133، والمفصل: 105 - 107، وشرح المفصل: ج119/2- 120.
(4) ينظر: المقتضب: ج287/4 - 289، والأصول في النحو: ج153/1، والمفصّل: 109، وشرح المفصّل: ج125/2.

النحويّ دليلٌ آخر على أن العربيَّ يسعى في تأليف كلامه وراء المعاني، وهو إذْ يركِّب ألفاظَه في تركيب إنّما يفعل ذلك لمعنى.

ويجوز تركُ المطابقةِ بينهما في الإفراد والجمع، فيجوز أن يوصَف المفردُ بالجمع إذا كان جنساً، فيُرادُ معناه لا لفظُه، نحوُ قول مُزاحِم العقيليّ[1]:

لَظَلَّ رَهيناً خَاشِعَ الطَّرْفِ حَطَّهُ   تَخَلُّبُ جَدْوَى والْكَلامُ الطَّرائفُ

فلم يطابق بين الموصوف (الكلامُ) والصفةِ (الطرائفُ) فوصف المفردَ بالجمع، وجاز ذلك؛ لأن الموصوف (الكلامُ) جنسٌ، لفظُه مفردٌ، ومعناه جمعٌ، فأقام العلاقةَ الوصفيّةَ بينهما على معناهما لا على اللفظ، ومثلُه (ذهب به الدّينارُ الحُمرُ، والدّرهمُ البِيضُ) فتركتَ المطابقةَ بين الموصوف (الدينارُ) وصفتِه (الحُمْرُ) لأن (الدّينار) جنسٌ، فتبعتَ معناه، وأهملتَ لفظَه، ويجوز وصفُ الجمع بالمفرد، إذا كان الموصوفُ جمعاً لغير العاقل كقوله تعالى: "**وَلِلّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**"[2] فوصفَ (الأسماءُ) وهي جمع بـ (الحسنى) وهي مفردٌ، فترك المطابقةَ بينهما في العدد، وجاز ذلك؛ لأن الموصوف (الأسماءُ) جمعٌ لـ (اسم) و (اسم) غير عاقل [3].

ويجوز ألّا تطابقَ الصفةُ الموصوفَ في العدد إذا كان الموصوفُ تمييزاً بعد عدد مركَّب أو معطوفٍ أو لفظٍ من ألفاظ العقود، وإنّما جاز تركُ المطابقة باعتبار معنى التمييزِ الموصوفِ لا باعتبار لفظه؛ لأن معناه يكون جمعاً نحو (عشرون طالباً أذكياءَ في الصّفّ) فوصفتَ بالجمع (أذكياءَ) المفردَ (طالباً) وجاز ذلك؛ لأن الموصوف (طالباً) تمييزٌ بعد لفظٍ من ألفاظ العقود (عشرون) فتبعتَ معنى الموصوفِ في إقامة العلاقةِ الوصفيّةِ بينه وبين صفتِه (أذكياءَ) وأهملْتَ لفظَه[4].

وترْكُ المطابقةِ بين الصفة والموصوفِ، إنّما يكون لمعنى لا يتشكّلُ إذا تحقّقتِ المطابقةُ، فالوصفُ بالمفرد يدلّ على الكثرة، والوصفُ بالجمع يدلُّ على القِلَّة، فإذا قلت: (شجراتٌ مثمراتٌ) دللْتَ على عدد قليلٍ بخلاف قولك: (أشجارٌ مثمرةٌ) فقد دللْتَ على عدد كثيرٍ من

---

(1) الخصائص: ج25/1 - 26.
(2) الأعراف: 180.
(3) ينظر: الخصائص: ج25/1 - 26، والبرهان في علوم القرآن: ج278/2، والنحو الوافي: ج362/3 - 363.
(4) ينظر: النحو الوافي: ج397/4.

الأشجار، فظهر بين التعبيرينِ الفرقُ في المعنى. وإيضاحُ ذلك أن المفرد المؤنّثَ إذا وُصِفَ به الجمعُ، دلّ على كثرة الموصوفِ، وهذا معنى لا يتحقّق إذا وصفتَه بجمع المؤنّث السّالم، فإذا قلتَ: (في بلدنا جبالٌ شاهقةٌ) دللْتَ على كثرةِ الجبالِ المتّصفةِ بهذه الصّفةِ في بلدك، وإذا قلتَ: (في بلدنا جبالٌ شاهقاتٌ) وطابقْتَ بين الصّفة والموصوفِ، دللْت على قِلَّة الجبالِ المتّصفةِ بهذه الصفةِ في بلدك، وعلى هذا فالأيّامُ المعدودةُ في قوله تعالى: "**وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامَاً مَعْدُودَةً**"[1] أكثرُ من الأيّام المعدودةِ في قوله تعالى: "**ذَلِكَ بِأَنَّـهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ**"[2] للسبب نفسِه[3].

ويجوز تركُ المطابقة بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث، فيجوز وصفُ المؤنّث بالمذكّر إذا كان الموصوف المؤنّث بمعنى المذكّر كقول الأعشى[4]:

أَرَى رَجُلاً مِنْكُمْ أَسِيْفاً كأنَّمَا يضُمُّ إلى كَشْحَيه كَفّاً مُخَضَّبا[5]

والقياس (كفّاً مخضّبةً) فترك المطابقةَ بينهما؛ لأنه حمل الموصوفَ المؤنّث (كفّاً) على معنى (العضو) و (العضو) مذكّر[6].

4- ترك المطابقة بين المتعاطفين:

الأصلُ أن يُعطَف العنصرُ النحويُّ على اللفظ، ويجوز تركُ ذلك، فيُعطَفُ على معنى المعطوف عليه، وهذا ما يسمّيه النحاةُ العطفَ على التوهُّم، والعطفَ على المحلِّ. واشترط ابنُ هشام للعطف على محلّ المعطوف عليه ثلاثة شروط، الأوّلُ إمكانُ ظهورِ محلِّ المعطوفِ عليه في الكلام الفصيحِ، أيْ إذا رُدَّ الكلامُ إلى أصله، ظهرَ الموضعُ الأصليُّ للمعطوف عليه نحوُ (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً) فجازَ عطفُ (قاعداً) على محلّ (بقائمٍ) لأنه يجوزُ إسقاطُ الباءِ، فيصير التركيبُ (ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً) والثاني أن يكون الموضعُ بحقِّ الأصالةِ، والثالثُ وُجودُ المُحرِز، أيْ الطالبُ لذلك المحلِّ المعطوفِ عليه[7].

---

(1) البقرة: 80.
(2) آل عمران: 24.
(3) ينظر: التعبير القرآني: 12، 44 - 45.
(4) الديوان: 165.
(5) الأسيفُ: الحزين الغضبان الذي لا يسمن؛ لأن الحقد يأكله.
(6) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 227 - 228.
(7) ينظر: مغني اللبيب، 616-617.

ويجوز العطفُ على المحلّ، إذا كان المعطوفُ عليه (إنّ) مع اسمها بشرط أن يُذكَر الخبرُ قبل العطفِ نحوُ (إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو) فعطفتَ (عمرٌو) بالرفع على محلّ (إنّ) مع اسمها (زيداً) لأن محلّهما الرفعُ بالابتداء، والابتداءُ رفعٌ، ويجوز أن تنصبَ، وتقول: (إنّ زيداً ظريفٌ وعمراً) فتعطف على لفظ (زيداً) وكقول جرير[1]:

إنّ الخلافةَ والنُّبُوَّةَ فيهمُ والمَكْرُماتُ وسادةٌ أطْهارُ

فأهملَ عطفَ (المكرماتُ) على لفظ المعطوفِ عليه (الخلافةَ) واختارَ العطفَ بالرفع على محلّ (إنّ) مع اسمها. ويجوز كذلك العطفُ بالرفع على محلّ (أنّ) مع اسمها كقوله تعالى: "**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**" [2] فعطف (رسولُه) بالرفع على محلّ (أنّ) مع اسمها لفظِ الجلالة (اللهَ). ويجوز كذلك العطفُ بالرّفع على محلّ (لكنّ) مع اسمها، واللافتُ ذكرُه أنّ إهمال العطفِ على لفظ المعطوفِ عليه في هذه المواضعِ ينبغي أن تكون الأداةُ العاطفةُ فيه (الواو) أو (بل) أو (لا) أو (لابل) وإنّما جاز العطفُ على محلّ هذه الأدواتِ مع أسمائها دون (ليت، ولعلّ، وكأنّ) لأن محلَّها ومعناها الابتداءُ، أمّا (لعلّ، وليت، وكأنّ) فتُخرِج الابتداءَ إلى معاني الترجّي والتمنّي والاستدراكِ.

والحقيقةُ أنّ تركَ المطابقة على لفظ المعطوفِ عليه في هذه المواضعِ يزيدُ في بنية التركيبِ جملةً اسميّةً جديدةً محذوفةَ الخبرِ؛ لأنه معلومٌ من الجمل السابقة، ويلغي علاقةَ التبعيّةِ بالعطف بين اسمِ (إنّ) والاسم بعد حرف العطف كمفردين، ويجعل العلاقةَ التبعيّةَ العطفيّةَ بين ما قبل حرف العطف وما بعده بين جملتين[3].

ويجوز تركُ العطف على لفظ المعطوف عليه إذا كان (لا) النافية للجنس مع اسمها نحو (لا حولَ ولا قُوَّةٌ إلاّ باللهِ) فتركْتَ العطفَ بالبناء على لفظ المعطوف عليه (حولَ) وعطفْتَ (قُوَّةٌ) بالرفع على محلّ (لا) النافية مع اسمها (حولَ) لأنّ محلّهما الابتداءُ، ونحوُ[4] :

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعَيْنِهِ لا أُمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

---

(1) الديوان، غير موجود في الديوان، الكتاب: ج145/2، والمفصل: 384.
(2) التوبة: 3.
(3) ينظر: الكتاب: ج144/2- 146، والمقتضب: ج111/4 - 114، والأصول في النحو: ج240/1، 250، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج293/1- 294، وشرح المفصل: ج66/8 - 68، وشرح جمل الزجاجي: ج256/1- 257، والنحو الوافي: ج602/1 - 609.
(4) رجل من مذحج، ينظر: الأصول في النحو: ج386/1، ومعاني الحروف: 82، وأوضح المسالك: 213.

فعطف (أبُ) بالرفع على محلّ (لا) النافيةِ للجنس مع اسمها؛ لأن محلَّهما الابتداءُ، كما يجوز العطفُ على محلّ اسم (لا) النافيةِ للجنس بالتنوين نحو (لا غلامَ وجاريةً لك) فعطفت (جاريةً) بالنصب على محلّ اسمِ (لا) النافية للجنس(1).

ويجوز تركُ المطابقةِ إذا كان المعطوفُ عليه خبر (ليس) وكان مجروراً بالباء الزائدة، فيجوز العطفُ بالنصب على محلّه نحو (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً) فنصبت (بخيلاً) لأنك عطفته على محلّ (جبانٍ) لأنّ محلّه النصبُ، والأصلُ (ليس زيدٌ جباناً ولا بخيلاً) وكقول عُقيبةَ الأسديّ(2):

مُعاويَ إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلسْنا بالجبالِ ولا الحَدِيدَا

فعطف (الحديدَ) على محلّ (الجبالِ) لأن محلّه النصبُ، فهو خبرُ (ليس) والجرُّ طارئٌ عليه؛ لدخول الباء الزائدةِ، والأصلُ (فلسنا الجبالَ ولا الحديدَ) ويجوز إذا كان المعطوفُ عليه خبرَ (ما) النافيةِ المحمولةِ على (ليس) نحوُ (مازيدٌ بأخيك ولا صاحبَك) فنصبت (صاحبَك) وعطفته على محلّ (أخيك) لأن محلّه النصبُ، فهو خبر (ما) والأصلُ (ما زيدٌ أخاك ولا صاحبَك) والقولُ فيه كالقول في باب (ليس) (3).

ويجوز العطفُ على المحلّ إذا كان المعطوفُ عليه فاعلَ (كفى) فيجوز العطفُ بالرَّفع على محلّه نحو (كفى باللهِ والرسولُ شاهدين عليك) فرفعت (الرسولُ) وعطفته على محل لفظ الجلالة (اللهِ) لأن محلّه الرفعُ، والجرُّ طارئٌ عليه، والأصلُ (كفى اللهُ والرسولُ شاهدين عليكم)(4).

ويجوز العطفُ على المحلّ إذا كان المعطوفُ عليه مجروراً بـ (من) الزائدة، فيجوز العطفُ بالرَّفع على محلِّه، نحو (هل من رجلٍ وامرأةٌ في الدار؟) فرفعتَ (امرأةٌ) وعطفتَه على محلّ (رجلٍ) لأن محلَّه الرَّفعُ بالابتداء، والجرُّ طارئٌ عليه، والأصلُ (هل رجلٌ وامرأةٌ في الدار؟) ونحوُ(لا تقطع من زيتونةٍ ولا نخلةً) فنصبت (نخلةً) وعطفتَه على محلّ (زيتونةٍ) لأن

---

(1) ينظر:الأصول في النحو: ج386/1، ج61/2-62، ومعاني الحروف: 81-82، وشرح المفصل، ج110/2،ومغني اللبيب:3
(2) ينظر: الكتاب، ج66/1.
(3) ينظر: الكتاب، ج66/1 - 67، والأصول في النحو: ج63/2، والمتبع في شرح اللمع: ج271/1، وشرح جمل الزجاجي: ج25/1، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 236، 299، ومعاني النحو: ج243/1- 244، ج229/3.
(4) ينظر: الأصول في النحو: ج63/2 - 64.

محلّه النصبُ، فهو مفعول به، والأصلُ (لا تقطعْ زيتونةً ولا نخلةً)[1]. ويجوز العطفُ على المحلّ إذا كان المعطوفُ عليه مجروراً بـ (رُبَّ) كقولِ امرئ‌القيس[2]:

وسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَناءً وسُنَّماً ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ[3]

فنصب (سُنَّماً) وعطفه على محلّ (سِنٍّ) لأنه مفعول به لـ (ذعرتُ) ونحو (ربّ فقيرٍ ساعدْتُه ومحتاجٌ) فرفعت (محتاجٌ) وعطفتَه على محلّ (فقيرٍ) لأنه في الأصل مبتدأ[4].

ويجوز العطف على المحل إذا كان المعطوفُ عليه مجروراً بحرف جرّ أصليّ، وموضعُه الأصليُّ قبل الجرّ هو النصبُ، كأن يكون ظرفاً أو غيرَ ذلك، والجرُّ لا يُفقده معناه[5] كقول لبيد[6]:

فإنْ لم تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَاً ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[7]

فنصبَ (دونَ) في الشطر الثاني، وعطفَه على محلّ (دونِ) في الشطرالأوّل؛ لأن (دونِ) في الشطر الأوّل في الأصل منصوبةٌ؛ لأنها ظرفٌ، ودخولُ (من) الجارّة عليها لم يفقدها هذا المعنى، و كقول كعْبِ بن جُعَيل[8]:

أَلَا حَيِّ نَدْمانِي عُمَيْرَ بنَ عَامرٍ إذا مَا تَلاقَيْنا مِنَ الْيَوْمِ أوْ غَدَا

فنصبَ الظرفَ (غدًا) وعطفَه على محل (اليومِ) لأنه ظرفٌ، والظرفُ في الأصل منصوبٌ، ودخولُ (من) الجارّة عليهِ لم يُفقده هذا المعنى.

ويجوز تركُ المطابقةِ إذا كان المعطوفُ عليه في محلّ نصب خبرِ (ما) التي تعمل عمل (ليس) واسمُ (ما) مخصوصٌ بالمدح أو الذمّ، وقد تقدّم على فعل المدحِ أو الذمّ، وجملةُ فعل المدح أو الذمّ مع فاعله في محلّ نصب خبر (ما) وهي الجملةُ المعطوفُ عليها، نحوُ (ما

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج64/2، والنحو الوافي: ج359/2.
(2) الديوان: 129.
(3) السّنّ: الثور الوحشيّ، والسُّنَّيْق: الجبل، وسناء: رفعة، وسُنُّماً: البقرة الوحشيّة، وذَعَرتُ: أفزعت، ومِدْلاج الهَجِير: فرس كثير العَدْوِ في الهاجرة.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ج1742/4.
(5) ينظر: الكتاب، ج68/1، والمقتضب: ج152/4 - 154
(6) الديوان:131.
(7) تَزَع: تكفي، والعواذل: حوادث الدّهرأوالنساء العاذلات.
(8) ينظر: الكتاب، ج68/1، والمقتضب: ج15/4.

عبدُ الله نعم الرجلُ ولا قريباً من ذلك) فنصبتَ (قريباً) وعطفتَه على محل جملة (نعم الرجلُ) لأنها خبرٌ لـ (ما) النافية المحمولة على (ليس) في العمل[1].

ويجوز ترك المطابقةِ إذا كان المعطوفُ عليه معمولاً لمشتقّ أُضِيف إليه، فيجوز العطفُ بالرفع أو النصب على محلّه كقول الشاعر[2]:

هلْ أنتَ باعِثُ دِيْنارٍ لِحَاجَتِنَا أوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْراقِ

فنصب (عبدَ) وعطفَه على محلّ (دينارٍ) لأنه في الأصل مفعولٌ به لاسم الفاعل (باعثُ) وجاءه الجرُّ من إضافة عاملِه المشتقِّ إليه، فجاء العطفُ على المعنى لا على اللفظ، ونحو قول زيادةَ العَنْبَرِيّ[3]:

قد كُنْتُ دايَنْتُ بها حَسَّانا مَخافَةَ الإفلاسِ واللّيَّانا

فعطفَ (اللّيّانا) بالنصب على محلّ (الإفلاسِ) لأنه في الأصل مفعولٌ به للمصدر (مخافةَ) وجاءه الجرُّ من إضافة عاملِه المصدرِ (مخافة) إليه، فاختارَ العطفَ على المعنى والمحلّ، وأهملَ اللّفظَ.

ويجوز العطفُ على المحلّ إذا كان المعطوفُ عليه في الأصل مفعولاً به لفعل قلبيّ معلَّقٍ عن العمل في اللفظ لا في المحلّ، نحو (علمْتُ لَخالدٌ شجاعٌ وسعيداً كريماً) فنصبتَ (سعيداً وكريماً)[4] وعطفتَهما على محل (خالدٌ وشجاعٌ) لأنهما في الأصل مفعولان للفعل القلبيّ (علم) المعلَّق عن عمله في لفظي مفعوليه لوقوع لام الابتداء بعده، وكقول كُثَيِّر عزَّة[5]:

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فنصبَ (موجعاتِ) وعطفَهُ على محل جملة (ما البكا) لأنها مفعول به للفعل القلبيّ (أدري) المعلَّقِ عن عمله في اللفظ لمجيء الاستفهام بعده. ويجوز تركُ المطابقةِ إذا كان

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج117/1.
(2) ينظر: الأصول في النحو: ج126/1 - 127.
(3) ينظر: المفصل: 287، وأوضح المسالك: 457.
(4) ينظر: جامع الدروس العربية: ج27/3 - 28، ومعاني النحو: ج36/2.
(5) كثيِّرعزَّة، الديوان، تح: إحسان عبّاس،، دارالثقافة، بيروت، 1391هـ - 1971م، 95.

المعطوفُ عليه منادىً مفرداً علماً أو نكرةً مقصودةً، فالأوّلُ نحوُ (يا زيدُ والحارثَ) فنصبتَ (الحارثَ) وعطفتَه على محلّ (زيدُ) لأنه منادى، والمنادى محلُّه النصبُ(1)، و كقول الشاعر(2):

أَلَا يا قَيْسُ والضَّحَّاكَ سِيرَا وقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

فنصبَ (الضّحّاكَ) وعطفَه على محلّ (قيسُ)لأنه منادى، والمنادى محلُّه النصبُ، والثاني كقوله تعالى: "**يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**" (3) فنصبَ (الطّيرَ) وعطفَه على محلّ (جبالُ) لأنه منادى، والمنادى محلُّه النصبُ.

والواقعُ أنّ ترك المطابقةِ في العطف على اللفظ في المواضع المتقدّمةِ، والتّحوُّلَ عنه إلى العطف على المحلّ الذي هو في الحقيقة العطفُ على المعنى إنّما يكون لمعنى يريده المتكلم، وثمّةَ فرقٌ بين التعبيرين، فليس المعنى إذا عُطِف على اللفظ كالمعنى إذا عُطِف على المحلّ، وتوضيحُ ذلك أنك إذا قلت: (إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) فرفعتَ (عمرٌو) لأنك أخرجتَه من حكم التوكيد بـ (إنّ) فاخترْتَ العطفَ على معنى الابتداء لا على معنى التوكيد، وإذا قلتَ: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ) فرفعتَ المعطوفَ (امرأةٌ) كنتَ قد أخرجتَه من النفي القاطعِ، وأدخلْتَه في النفي المحْتَمَل، وهذا معنى لا يتحصّل إذا عطفْتَه على لفظ المعطوفِ عليه (رجلَ) فالنفيُ للرجل أقوى وآكَدُ من النفي للمرأة، وإذا قلت: (ما محمدٌ بشاعرٍ ولا كاتباً) فنصبتَ المعطوفَ (كاتباً) فهو لأنك أردْتَ إخراجَه من حكم التوكيدِ بالباء، فقد نفيتَ بـ (ما) صفةَ الشاعريةِ عن المعطوف عليه (محمدٌ) وأكّدْتَ ذلك بالباء؛ لأنك لمسْتَ ممّن تحدّثه الإنكارَ أو الشكَّ والتردُّد، ولم تُدخل الباءَ الزائدةَ على المعطوف (كاتباً) لأنك لسْتَ في حاجة إلى ذلك، وكأنك لمّا نفيتَ صفةَ الكتابة عن محمد، وجدْتَ أنّ مخاطبَك قَبِلَ منك ذلك، وسلَّمَ به، فلم تحتجْ إلى توكيده، فصار المعطوفُ عليه (شاعرٍ) محمولاً على توكيد النّفي، والمعطوفُ المنصوب (كاتباً) محمولاً على معنى النّفي دون التوكيد ، وهذا هو الفرقُ بين ما تقدّم وبين قولك: (ما محمدٌ بشاعرٍ ولا كاتبٍ) بجرِّ المعطوف (كاتبٍ) لأنه على معنيي النفي والتوكيد. وإذا قلْتَ: (علمْتُ لَمحمدٌ مسافرٌ وخالداً راجعاً) فتركتَ العطفَ على اللفظ، وعطفتَ على المعنى والمحلّ، أخرجْتَ المعطوفَين (خالداً وراجعاً) من حكم التوكيدِ باللام، فكأنّ مَنْ

---

(1) ينظر: الإيضاح العضديّ: 231 - 232، وشرح المفصل: ج129/1، وأسرار النحو: 122، وجامع الدروس العربية: ج153/3.
(2) مجهول، ينظر: شرح المفصل: ج129/1.
(3) سبأ: 10.

تحدِّثُه يشكُّ في علمك بسفر محمدٍ، فأكّدْتَ له ذلك باللام، ولمّا علمتَ أنه لا يشكّ في علمك برجوع خالدٍ، عطفتَ بالنصب على المعنى والمحلّ، ولم تُدخل اللامَ، فتبعتَ المعنى، فمخاطبُك متردِّدٌ في قبول علمِك بحالة المعطوفِ عليه، ومُسلِّمٌ بقبول علمِك بحالة المعطوفِ، وقد عطفَ كُثَيِّر عَزَّة (موجعاتِ) بالنصب على محلّ المعطوف عليه (ما البكا) لأنه أخرجَه من حكم التّشريكِ معه، فتركيبُ العبارةِ يُوحي أنّ الشاعر ينفي دِرايتَه بالبكاء قبل أن يحبَّ عزّةَ، ولمّا كانتْ حالتُه أنه عرفَ ما يُوجِع قلبَه بسبب أمورٍ أخرى، هَجَرَ العطفَ على اللفظ، ومالَ إلى عطف المعنى والمحلّ(1).

ويجوز تركُ المطابقةِ بين المتعاطفين في الحركة الإعرابيةِ إذا كان المعطوفُ عليه في موضع تكثرُ فيه زيادةُ الباءِ الجارّةِ، وذلك في خبر (ليس) أو (ما) النافيةِ المحمولةِ على (ليس) في العمل، فيجوز جرُّ المعطوفِ على اعتبار أن المتكلم توهَّمَ دخولَ الباءِ على المعطوف عليه(2)كقول زهير بن أبي سُلْمى(3):

بَدَا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولاسَابقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا

فَجَرَّ المعطوفَ (سابقٍ) والأصلُ أن ينصبَه، وإنّما فعل ذلك؛ لأنه توهّمَ دخولَ الباءِ الزائدةِ على المعطوف عليه (مدركَ) لأنه خبرُ (ليس) وهذا موضعٌ تكثرُ فيه زيادتُها، وكقول الأحوص الرِّياحيّ(4):

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُها

فعطفَ (ناعبٍ) بالجرِّ على توهُّم دخول الباء الزائدةِ على المعطوف عليه (مصلحين) وهذا ما يُسمِّيه النّحاةُ العطفَ على التوهُّم، ويبدو أنّ لكلّ تركيبٍ معنى مغايِراً، فإذا تغيَّرَ التركيبُ النحويُّ، تغيَّرَ المعنى الذي يؤدّيه، فإذا قلت: (ما زيدٌ قائماً ولا مسافرٍ) بترك المطابقةِ في الحركة الإعرابيةِ بين المعطوف عليه المنصوبِ (قائماً) والمعطوفِ المجرورِ (مسافرٍ) كنتَ قد أردْتَ معنىً مغايراً عمَّا لو أوردتَ التعبيرَ نمطيّاً بالمطابقة بينهما، فقد

(1) ينظر: معاني النحو: ج239/1 - 244، 315، 347 - 355، ج34/2 - 36.
(2) ينظر: الكتاب: ج100/3، والخصائص: ج422/2، وشرح المفصل: ج52/2، ج56/7 - 57، ومغني اللبيب: 619، وجامع الدروس العربية: ج201/3، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 23، ومعاني النحو: ج243/1 - 244، ج229/3.
(3) الديوان: 169.
(4) الكتاب: ج165/1، والإنصاف: ج193/1، والأشموني، شرح الأشموني، تح:محمد عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1358هـ - 1939م، ج356/3.

نفيتَ صفةَ القيامِ عن زيدٍ، ولم تؤكِّده، وجئتَ بالخبر المعطوفِ عليه (قائماً) منصوباً؛ لأنك لاحظْتَ أنّ مَنْ تحدِّثه غيرُ متردِّدٍ في قبول النفيِ منك، وكأنه يُقِرُّ به، ولمّا لاحظْتَ أنه متردِّدٌ في قبول نفيِ السّفرِ عن زيدٍ، احتجْتَ إلى توكيده بترك المطابقةِ بينه وبين المعطوف عليه، فجررْتَه، وكأنّك أردْت بالجرّ دخولَ الباءِ عليه، ومن هنا اختلف المعنى لاختلاف بنية التركيبين[1].

ويجوز عطفُ الفعل على محلّ الفعل إذا اتّحدا في الزمن، وذلك إذا كان المعطوفُ عليه في موضع يصحُّ فيه جزمُه، كأن يقع جواباً للطّلب، فيُشبهِ بذلك الشّرطَ كقوله تعالى: "**فَيَقُولُ رَبِّ لَولَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**"[2]فجزم الفعلَ المضارعَ (أكنْ) وعطفَه على معنى الفعلِ (أصّدّق) المنصوبِ بـ (أنْ) المضمرةِ بعد فاءِ السّببيةِ، وجاز ذلك؛ لأن المعطوف عليه (أصّدّقَ) وَرَدَ بعد الطّلبِ بـ (لولا) التحضيضيّةِ، وسُبِق بالفاء، فأشْبهَ الشّرطَ، فحُمِل العطفُ على هذا المعنى[3]، وكقول عمرو بن معديكرب[4]:

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً   يَوْماً وَأَكْفِكَ جَانِبا

فجزمَ المضارعَ (أكفِ) وعطفَه على المضارع المنصوبِ (أذهبَ) ومعناه؛ لأنه في جواب الطّلبِ بالأمر (دعْ) وهذا موضعٌ يُجزَمُ فيه الفعلُ المضارع، ولمّا دخلتْه الفاءُ، أَشْبَهَ الشّرطَ، فحُمِل العطفُ على المعنى.

ويجوز تركُ المطابقةِ بين الفعلين المتعاطفين في باب الشرط إذا كانا مختلفين في الزّمن، فيجوز جزمُ المعطوفِ إذا كان مضارعاً، وكان المعطوفُ عليه في موقع جواب الشرطِ، وكان ماضياً، وإنّما جاز ذلك؛ لأن أداةَ الشرط أكسبَتِ الماضيَ زمنَ المستقبلِ ومعناه، ولأنّه في موقعٍ هو للمضارع في الأصل[5] كقوله تعالى: "**تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرَاً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْـهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً**"[6] فجزم المضارعَ (يجعلْ) وعطفَه على محلّ الماضي (جعَلَ) فاختارَ العطفَ على المحلّ والمعنى دون اللفظِ، وإنّما جاز ذلك؛ لأن

---

(1) ينظر: معاني النحو: ج248/1.
(2) المنافقون: 10.
(3) ينظر: الكتاب: ج101/3، والمقتضب: ج111/4، وشرح المفصل: ج55/7، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 314- 315.
(4) ابن معديكرب، عمرو، الديوان، تح: مطاع الطرابيشي، ط2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ - 1985م، 197.
(5) ينظر: النحو الوافي: ج516/3.
(6) الفرقان: 10.

الفعل (جعلَ) لفظُه ماضٍ، ومعناه المستقبلُ، وقد اكتسبَهُ من وقوعه في موضع الشرطِ الذي هو للمستقبل في الأصل، والشرطُ بابُه الجزمُ، فلمّا كان الأمرُ كذلك، بنى التركيبَ بهذا الشكل.

ويجوز تركُ المطابقةِ بين الفعلين المتعاطفين إذا اختلفا في الزمن في غير العطفِ على المحلّ أو التوهّم، فيجوزُ عطفُ الفعلِ الماضي على المضارع مراعاةً لمعناه كقوله تعالى: "**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**"(1) فعطف الماضي (أوردَ) على المضارع (يقدمُ) لأن العطف على المعنى، فالماضي (أوردَ) معناه المستقبلُ (يوردُ) لأن الحدثَ سيقع في المستقبل، وأوردَهُ بصيغة الماضي؛ لأنه متحقِّقُ الوُقُوعِ، وهذا لايجعل شكّاً في القبول به، ويجوز عطفُ المضارعِ على الماضي إذا قصدَ المتكلمُ استحضارَ الحالِ الماضيةِ كقوله تعالى: "**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**"(2) فعطفَ المضارعَ (تقتل) على الماضي (كذّب) وكِلاهما حدثَ في الماضي، لكنّه عبَّر عن القتل بصيغة المضارعِ لِفظاعته واستحضارِ صورتِه البغيضةِ المتجدِّدةِ في النفوس؛ لِحثِّها على مَزيدٍ من النفور، فغيَّرَ أصلَ التركيبِ لمعنى أرادَهُ، والتركيبُ على نمطه لا يُساعدُ في إظهار المعنى الذي شُكِّلَ التركيبُ من أجله.

ويجوز عطفُ فعلِ الأمرِ على المضارع لمعنى يريده المتكلمُ، ويرى أنّ تحقيقَ التناسبِ والتّطابقِ بين الفعلين المتعاطفين يُعيقُه عن الوصول إلى هذا المعنى، كقوله تعالى على لسان سيّدنا هود عليه السلامُ وهو يُحاور قومَه: "**قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيْءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ**"(3) فعطفَ الأمرَ (اشْهدوا) على المضارع (أُشهِدُ) لأن في أمرهم شهادةً ببراءته من دينهم استخفافاً بهم وبدينهم وتحدِّياً مُغيظاً لهم(4)، ولو جاء بالتركيب على أصله وطبيعتِه، لَمَا تحقّقَ هذا المعنى الذي أرادَهُ، وهذا يدلّ على أن التغيير النحويَّ الجائزَ لايكون إلّا لمعنى، فإذا تغيّر شكلُ التعبيرِ، وتغيّرتِ العلاقاتُ بين العناصر النحويَّةِ، أو تغيَّرَ شكلُ العنصرِ النَّحويّ، دلَّ على تغيُّر المعنى عمّا كان عليه.

والأصلُ في العطف أن يُعطَف الاسمُ على الاسم، والفعلُ على الفعل، ويجوز الخروجُ عليه، فيُعطَفُ الفعلُ على الاسم إذا جاز أن يقع الفعلُ موقع الاسم، وذلك إذا كان الاسمُ اسمَ

---

(1) هود: 98.
(2) البقرة: 87.
(3) هود: 53 - 54.
(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج253/1 - 254، والمفصل في علوم البلاغة: 162 - 163، 309-310.

فاعل أو مفعول دخلتْ عليه (ال) أو لم تدخل؛ لأنه في قوّة الفعل في الدلالة على الحدث والزمن كقوله تعالى: "**أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**"[1] فعطفَ المضارعَ (يقبضْنَ) على الاسم (صافّاتٍ) والتقديرُ (صافّاتٍ وقابضاتٍ) وإنّما جازَ ذلك؛ لأن اسم الفاعل (صافّاتٍ) بمعنى المضارعِ (يصُفّ) وزمنِه وقوّتِه في الدلالة عليهما، وكقوله تعالى: "**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً**"[2] فعطفَ الماضي (أقرض) على الاسم (المصّدّقين) والتقدير (إنّ المصّدّقين والمُقرِضين). ويجوز عطفُ الاسم على الفعل كقوله تعالى: "**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ**"[3] فعطف (مخرجُ) وهو اسمُ فاعل على المضارع (يخرجُ) فتركَ العطفَ على اللفظ، وعطفَ على معنى (يُخرجُ). والاسمُ الذي يجوز أن يُعطَف عليه الفعلُ يكون مشتقّاً اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول، ويجوز أن يكون مصدراً كقوله تعالى: "**قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ**"[4] فعطفَ فعلَ الأمرِ (أقيمُوا) على المصدر (القسطِ) والتركيبُ النمطيُّ يقتضي (قلْ أمرَ ربّي بالقسطِ وبإقامةِ وجوهكم) فغيَّر التركيبَ؛ لأنه من جنس الطلب، وهو أَدْعَى إلى الإيقاظ وإثارةِ الاهتمامِ بالمطلوب، ووجوبِ تنفيذِه، ففي توجيه الأمرِ إليهم بإقامة الصلاةِ عنايةٌ زائدةٌ بها[5]. والحقيقةُ على ما يبدو أنّ هذه المغايرةَ بين المتعاطفين بترك المطابقةِ بينهما سببُها المعنى واختلافُ الدلالةِ، فدلالةُ الفعلِ غيرُ دلالةِ الاسمِ، فالفعلُ يدلّ على التجدُّد والحدوثِ، والاسمُ يدلّ على الثبوت، فإذا اقتضى المقامُ والمعنى التجدّدَ والحدوثَ جِيء بالفعل، وإذا اقتضى المقامُ الثبوتَ في المعنى جِيءَ بالاسم، فعبَّر بـ (صافّاتٍ) عن حالة ثابتةٍ تُلازمُ الطيرَ عند الطّيرانِ، فهو يَصُفُّ جناحَه، ولمّا كانت حركةُ القبضِ غيرَ ثابتةٍ، فهي تتجدّد، عبَّرَ عن الحدث بلفظ الفعلِ، فاختارَ للحدث الثابتِ الاسمَ، وللحدث المتجدِّدِ الفعلَ[6].

5- تركُ المطابقة بين الضمير وبين ما عاد إليه:

الأصلُ أن يطابق الضميرُ لفظَ الاسمِ الذي يعود إليه، ويجوز تركُ المطابقةِ بينهما في

---

(1) الملك: 19.
(2) الحديد: 18.
(3) الأنعام: 95.
(4) الأعراف: 29.
(5) ينظر: كتاب الشعر: ج426/2 - 427، وشرح جمل الزجاجي: ج226/1، 252- 253، وأوضح المسالك: 53، وجامع الدروس العربية: ج156/1، والنحو الوافي: ج520/3-521، والمفصل في علوم البلاغة: 163، ومعاني النحو: ج245/1، ج232/3- 233.
(6) ينظر:معاني النحو: ج233/3.

اللفظ مراعاةً لمعنى الاسمِ، ويجوز هذا إذا كان الاسمُ الذي عاد إليه الضميرُ (كمْ) كقوله تعالى: "**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئَاً**"(1) فترك المطابقةَ، وأعاد الضميرَ في (شفاعتهم) بصيغة الجمعِ، والأصلُ أن يعود بصيغة المفرد المذكَّرِ؛ لأن (كم) لفظُها مفردٌ مذكَّر، فأهملَ اللّفظَ، وأقامَ العلاقةَ بين (كم) والضميرِ على المعنى؛ لأن (كم) في سياق الآية الكريمة معناها الجمعُ، وكأنه قال: (وملائكةٌ كثيرون لاتغني شفاعتُهم) وكقوله تعالى: "**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا**"(4) فترك المطابقةَ، وأقام العلاقةَ بين (كم) الخبرية والضميرِ (ها) على معنى (كم) لأن معناها التأنيثُ بدليل تمييزها (قريةٍ)(2).

ويجوز تركُ المطابقةِ بين لفظةِ (كلّ) والضميرِ الذي يعود إليها مراعاةً لمعناها كقوله تعالى: "**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ**"(3) فترك المطابقةَ، وأعاد الضميرَ المستترَ في (داخرين) بصيغة الجمعِ مراعاةً لمعنى (كلٌّ). ويجوز تركُ المطابقةِ بين (كلا، وكلتا) والضميرِ الذي يعود إليهما مراعاةً لمعناهما؛ إذِ الأصلُ أن يعود الضميرُ إليهما مفرداً؛ لأن لفظيهما مفردٌ، ومعناهما مثنّى، وعودةُ الضمير إلى معناهما دون لفظهما جائزٌ من باب التوسُّع كقول الشاعر(4):

كلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فأعاد الضميرَ في (أقلعا) بصيغة التثنيةِ على (كلاهما) مراعاةً لمعناه، فأهملَ اللّفظَ، وتبعَ المعنى، وهذا توسُّعٌ في إقامة العلاقةِ بين العناصرِ النّحويةِ على أساس المعنى(5).

ويجوز تركُ المطابقةِ بين اسمي الموصولِ (مَنْ، وما) والضميرِ الذي يعود عليهما مراعاةً لمعناهما، فيجوز تثنيتُه وجمعُه، فمن الأوَّل قولُ الفرزدق(6):

---

(1) النجم: 26.
(4) الأعراف: 4.
(2) ينظر: التعليقة: ج83/1، والفارسي، أبوعلي، الإيضاح العضدي، تح: حسن فرهود، دار التأليف، مصر، 1389هـ - 1969م، 219، وشرح المفصل: ج132/4- 133، والبرهان في علوم القرآن: ج202/4، والنحو الوافي: ج240/1، ج428/4.
(3) النمل: 87.
(4) شرح المفصل: ج54/1، وجامع الدروس العربية: ج232/2.
(5) ينظر: الإيضاح العضدي: 219، وشرح المفصل: ج54/1، والبرهان في علوم القرآن: ج200/4-201، وجامع الدروس العربية: ج232/2، والنحو الوافي: ج240/1، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 238- 239.
(6)الديوان: ج870/2.

تَعَشَّ فإنْ واثَقْتَني لا تَخُونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

فَتَرَكَ المطابقةَ، وأعاد الضميرَ في (يصطحبان) بصيغة المثنّى على اسم الموصولِ (مَنْ) مراعاةً لمعناه، ومن الثاني قولُه تعالى: "**وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**"[1] فترك المطابقةَ، وأعاد الضميرَ في (يستمعون) بصيغة الجمعِ على اسم الموصولِ (مَنْ) مراعاةً لمعناه، وكقوله تعالى: "**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً وَلَا يَسْتَطِيعُونَ**"[2] فترك المطابقةَ، وأعاد الضميرَ في (لا يستطيعون) بصيغة الجمع على اسم الموصول (ما) مراعاةً لمعناه[3]. وهذا وجهٌ من أوجه التغييرِ النحويِّ في الاستخدام اقتضاه المعنى، والأَوْلَى والأَحْسنُ مراعاةُ اللفظِ، فإذا اجتمعتِ المراعاتان، قُدِّم اللفظُ إلّا إذا كان المقامُ يقتضي مراعاةَ المعنى، وهذا مَتروكٌ لِتقديرِ المتكلمِ الخبيرِ بمواضع العناصرِ النحويّةِ في التركيب الذي يُنشِئُه، وحُسْنِ تصرُّفه بحسب المناسباتِ التي قد تدعوه إلى تفضيل مراعاةِ اللفظِ أو مراعاةِ المعنى عند المطابقةِ على الرَّغْم من صِحَّة الآخرِ[4].

ويجوز تركُ المطابقةِ بين اسمِ الجنسِ الذي لفظُه لفظُ المفردِ، ومعناهُ الجمعُ، وبين الضميرِ الذي يعود إليه[5] كقوله تعالى: "**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ**"[6] فترك المطابقةَ، وأعاد الضميرَ في (يلوون) بصيغة الجمعِ إلى (فريقاً) لأنه اسمُ جنس، فترك اللفظَ، وتَبِعَ المعنى، وهذا توسُّعٌ في استخدام قواعدِ اللغةِ ويبدو أنّه تبع المعنى؛ لإظهار كثرةِ الذين يفعلون هذا الفعلَ القبيحَ، وهذا أدْعى لاستنكار ما يفعلون.

---

(1) يونس: 42.
(2) النحل: 73.
(3) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج1/82-83، والخصائص: ج2/419، وشرح المفصل: ج1/54، ج2/132،ج4/13، والبرهان في علوم القرآن: ج4/197 - 199، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 239.
(4) ينظر: النحو الوافي: ج1/240، ومعاني النحو: ج1/128.
(5) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: 240.
(6) آل عمران: 78.

الفصل الثاني: الزيادة والحذف

أ- الزيادة

الزّيادةُ في اللغة مصدرٌ، وزادَ الشيءَ يزيدُه زيادةً، وجعله يزيد، وهي في علم العربية ثلاثةُ أنواعٍ، فالأوّلُ أن يُضاف إلى حروف الكلمة الأصليةِ حرفٌ أو أكثرُ نحوُ (أكْرمَ وكرّمَ) والثاني إحدى العللِ التي تمنع الاسمَ من الصّرف إذا اقترنتْ بالعَلَميّة، وهي عِلّةٌ معنويّةٌ نحو (مروان) أو بالوصفيةِ، نحو (عطشان) وهذان القِسمان لا يدخلان في دائرة البحثِ، والثالثُ أن تكون الكلمةُ لا محلّ لها من الإعراب إن كانت قبل زيادتها ممّا يُعرَب، ويُؤتَى بها توكيداً للمعنى، نحوُ زيادةِ (كان) في (ما كان أعْدلَ عمرَ) وهذا موضوعُ البحث، ويُسمَّى الإلغاءَ[1].

وينكر أكثرُهم إطلاقَ هذه العبارة في كتاب الله تعالى، ويسمّونها التأكيدَ، ومنهم مَنْ يسمّيها صلةً، ومنهم مَنْ يسمّيها مُقْحَماً[2]، والأَوْلى اجتنابُ هذه العبارةِ في كتاب اللهِ تعالى؛ لأن النّحاةَ أرادوا بالزائد من ناحية الإعراب لا من ناحية المعنى، فمعنى كونه زائداً أنّ المعنى الأصليّ للتركيب يتحصّل من دون الزيادة التي بوجودها يتحصّل التوكيدُ؛ لأن الواضعَ الحكيمَ لا يضع الشيءَ، ولا يزيده إلّا لمعنى يريدُهُ أن يظهر[3]. والزيادةُ من حقّها أن تكون في الأحرف والأفعالِ، ونَصَّ أكثرُ النَّحويين على أن الأسماء لا تُزادُ، وهي تكون في الحشو والآخر لإمكان الاستغناء عنها؛ ولذلك منعوا الزيادةَ في أوّل الكلامِ؛ لأن التصدير يعني الاهتمامَ، وهو يتناقض مع إمكان الاستغناءِ عن الزائد؛ ولذلك ضعَّفُوا الزيادةَ في قوله تعالى: "**لَاأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**"[4] وعدُّوه جواباً على كلام محذوف[5].

والزيادةُ تكون لمعنى جديد يريده المتكلمُ، أو لتوكيد أصلِ المعنى وتقويتِه، وذلك نظراً لظروف الكلامِ وحال المتكلمِ مع المخاطب، فقد يسعى المتكلمُ إلى إزالة الالتباسِ ورفعِ الشّكّ من نفس المتلقّي، أو يريد لفْتَ انتباهِه وجلْبَ عنايتِه إلى معنى يريده، ويرى أنه لا يتحصّل إلّا بالزيادة، وقد يزيد عنصراً نحوياً لِضرْب من ضروب الاتّساعِ والتّصرُّفِ في الكلام سعياً

(1) ينظر، عبدالمسيح، جورج متري، معجم مصطلحات النحو العربيّ، ط1، مكتبة لبنان، بيروت،1410هـ - 1990م، 232.
(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج47/3، الكلام للزمخشري الذي ذكر ابن جنّي والرّمّاني وابن عصفور والمبرّد وثعلب.
(3) المصدر السابق: ج49/3.
(4) القيامة: 1.
(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج49/3.

وراء توسيعِ مساحةِ المعنى، وقد يؤكِّد ردّاً على منكِرٍ، أو تقريراً لمعنى دون آخر[1]. وليس هذا موضعَ التفصيلِ وضربَ الأمثلة، وإنّما يأتي ذلك في تفصيلات البحث عند تناول زيادة العناصر النحوية في مواضعها، وأبدأ من زيادة (كان).

1- زيادة (كان):

الأصلُ في (كان) أنْ تكون فعلاً ناقصاً متصرّفاً يدخل على الجملة الاسميةِ، فيرفع الاسمَ، وينصب الخبرَ، وتجوز زيادتُها بلفظ الماضي بين عنصرين نحويين متلازمين كزيادتها بين المبتدأ والخبرِ لغرض التوكيدِ نحو (زيدٌ كان منطلقٌ) بزيادة (كان) بين المبتدأ (زيدٌ) والخبر (منطلقٌ) لأنه قصد توكيدَ العلاقةِ القائمةِ بين (زيدٌ) وحدثِ الانطلاقِ، قال ابن السرّاج في حديثه عن (كان): "والثالثُ أن تكون توكيداً زائدةً كقولك: (زيدٌ كان منطلقٌ) إنّما معناه (زيدٌ منطلقٌ) وجاز إلغاؤها؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر"[2] وتجوز زيادتُها بين اسم (إنّ) وخبرِها لتوكيد العلاقةِ المعنويّةِ القائمةِ بينهما نحوُ (إنّ زيداً كان منطلقٌ) ويجوز في هذه الحالةِ عدُّها فعلاً ناقصاً، واسمها ضميرٌ مستترٌ يعود على اسم (إنّ) وتنصب (منطلقاً) خبراً لها، وتكون مع اسمها وخبرها خبراً لـ (إنّ)[3]. فعبارةُ (زيدٌ منطلقٌ) خبرٌ ابتدائيٌّ، والمتلقّي لا يعرف مضمونه، فهو في حالةِ تلقٍّ لا غيرُ، وعبارةُ (زيدٌ كان منطلق) خبرٌ طلبيٌّ؛ لأن المتلقيَّ يعلم حدثَ الانطلاقِ أو يعلم أنّ (زيدٌ) قد صدرَ منه حدثٌ ما، لكنه لا يعرفه، ويشكُّ أن يكون (زيدٌ) قد فعله لِظَرْفٍ ما يحيط به، فاحتاج المتكلمُ إلى زيادة (كان) بين طرفي الإسنادِ في الجملة الاسميةِ؛ لِتوكيد العلاقةِ النحويّةِ والمعنويّةِ القائمةِ بين المبتدأِ (زيدٌ) والخبرِ (منطلقٌ) ولِيُقنع المتلقّيَ أنّ الانطلاق لزيد دون غيره، أو أنّ زيداً قام بحدث الانطلاقِ فحسبُ، وتركيبُ (إنّ زيداً كان منطلقٌ) لمتلقٍّ يُنكِر أن يكون (زيدٌ) يتّصفُ بصفة الانطلاقِ، ولا يريد الاقتناعَ مع أنّ الجملة مؤكَّدةٌ بـ (إنّ) قبل زيادةِ (كان)، فلمّا أمْعَنَ في الإنكار، زادَ المتكلمُ (كان) بين طرفي الإسناد (زيداً ومنطلقٌ) لِيُزيل إنكارَه.

وتجوز زيادتُها بين (ما) التعجبيّة وفعل التعجّب (أَفْعلَ) للدلالة على أنّ التعجّب قد وقع في الماضي لا في الحاضر نحوُ (ما كان أَحْسنَ زيداً، وما كان أَظْرفَ أباكَ) فـ (كان) زائدةٌ

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج2/258- 259، والخصائص: ج1/316، والمفصل: 144، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 32.
(2) الأصول في النحو: ج1/92، وينظر: الأزهية في علم الحروف: 187.
(3) ينظر:المقتضب: ج4/116، والأزهية في علم الحروف: 187، والمفصل: 342.

بين (ما) التعجبية وفعلي التعجّب (أحسن، وأظرف) للدلالة على أن التعجّب من حُسْن زيدٍ وظُرْفِ الأب قد وقع من المتكلم في الماضي المنقطع[1]. وتجوز زيادتُها بين الفعل والفاعل كقول الشاعر[2]:

وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبَابِ أَزُورُها وَلَنِعْمَ كانَ شَبِيبةُ المُحْتالِ

بزيادة (كان) بين الفعل (نعم) وفاعله (شبيبةُ) وبين الفعلِ المجهولِ ونائب الفاعل كقولهم: (لم يُوجَد كانَ مثلُهُم) والأصلُ (لم يوجَد مثلُهم) بزيادة (كان) بين الفعل المجهولِ (يوجَد) ونائبِ الفاعل (مثلُهم) وبين الموصوف والصفةِ، ومنه قولُ الفرزدق[3]:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ

بزيادة (كانوا) بين الموصوف (جيرانٍ) وصفتِه (كرامٍ) وبين المتعاطفين كقول الشاعر[4]:

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحورُها في الجاهليَّةِ كانَ والإسلامِ

فزاد (كان) بين المعطوف عليه (الجاهليةِ) والمعطوف (الإسلامِ) وبين الجارِ والمجرور كقول الشاعر[5]:

سَرَاةُ بَنِي أَبي بَكْرٍ تَسَامَى على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

بزيادة (كان) بين حرف الجرّ (على) ومجرورِ (المسوَّمةِ)[6].

والنتيجةُ أنها تُزاد في الكلام لِغرضين، الأوّلُ الدلالةُ على الزمن الماضي، وذلك في زيادتها بين (ما) التعجبيةِ وفعلِ التعجّبِ، والثاني الدلالةُ على التوكيد، وذلك في زيادتها في المواضع الأخرى، ويكون ذلك مع متلقٍّ يشكّ في مضمون الكلامِ وفي العلاقة القائمةِ بين

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج1/106، والأزهية في علم الحروف: 187، وشرح المفصل: ج7م150، وارتشاف الضرب: ج4/2073، ومعاني النحو: ج4/241- 243، وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم:ج2/1409- 1423.
(2) ينظر: شرح الأشموني: ج1/370.
(3) الديوان: ج2/835.
(4) شرح الأشموني: ج1/374.
(5) المفصل: 342، ورصف المباني: 141، وأوضح المسالك: 145، وشرح ابن عقيل: ج1/290.
(6) ينظر: المقتضب: ج4/116- 117، والأزهية في علم الحروف: 187، والمفصل: 342، والمتبع في شرح اللمع: ج1/269، وشرح جمل الزجاجي: ج1/415، وأوضح المسالك: 144- 145، ومعاني النحو: ج1/199، 202- 203.

المتلازمين، فيأتي المتكلم بـ (كان) زائدةً؛ لِطَمْأَنَتِهِ وتقريرِ المعنى الذي يشكُّ فيه، أو يُنكِرُه.

2- زيادة (إنْ):

تجوز زيادة (إنْ) بعد (ما) النافية للجملتين الاسميةِ والفعليةِ، فإذا زِيدتْ بعد (ما) النافيةِ العاملةِ عملَ (ليس) أبْطلَتْ عملَها، فيرتفع ما بعد (ما) على الابتداء والخبرِ، نحوُ (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) بزيادة (إنْ) بعد (ما) النافية العاملةِ عَمَلَ (ليس) فارتفع (زيدٌ) على الابتداء، و (قائمٌ) على الخبر، وكقول فَرْوَةَ بن مُسَيكٍ[1]:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مَنايَانا ودَوْلةُ آخَرِينا

فزاد (إنْ) بعد (ما) النافية العاملة عمل (ليس) ورفعَ (طبُّنا) على الابتداء، و(جبنٌ) على الخبر، ومن زيادتها بعد (ما) النافية للجملة الفعليةِ التي فعلُها ماضٍ نحو (ما إنْ قامَ زيدٌ) وكقول النابغة[2]:

ما إنْ أَتَيْتُ بِشَيءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلا رفَعَتْ سَوْطِي إليَّ يَدِي

والأصل (ما أتيتُ بشيءٍ) فزاد (إنْ) بعد (ما) النافية للفعل الماضي (أتى) ومن زيادتها بعد (ما) النافية للفعل المضارعِ نحوُ (ما إنْ يقومُ زيدٌ) وكقول زهير[3]:

ما إنْ يكادُ يُخَلِّيهمْ لِوِجْهَتِهِمْ تَخالُجُ الأمْرِ إنّ الأمْرَ مُشْتَرَكُ

والأصل (ما يكادُ) فزاد (إنْ) بعد(ما) النافية للفعل المضارعِ (يكاد) وتجوز زيادتُها بعد (ما) الموصولةِ حملاً على جواز زيادتها بعد (ما) النافية؛ لأن (ما) الموصولةَ تُشبِهُ في اللفظ (ما) النافية كقولِ الشّاعر[4]:

يُرَجِّي المَرْءُ ما إنْ لايراهُ وتَعْرِضُ دُونَ أَدْناهُ الْخُطوبُ

---

(1) ينظر: الكتاب: ج224/2، والمقتضب: ج360/2، وشرح جمل الزجاجي: ج497/2، وشرح المفصل: ج113/8.
(2) الذبيانيّ، النابغة، الديوان، تح: عبّاس عبد السّاتر، ط 2، دارالكتب العلمية، بيروت، 1406هـ - 1986م، 15.
(3) الديوان: 66.
(4) مغني اللبيب: 38.

والأصلُ (يُرجِّي الفتى ما لايراه) فزاد (إنْ) بعد (ما) الموصولةِ حملاً على زيادتها بعد (ما) النافيةِ، وتجوز زيادتُها بعد (ما) المصدريّةِ للسبب نفسِه كقول المُعلَوِّط القريعيّ[1]:

ورجِّ الفَتَى للخيرِ ما إنْ رأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد (إنْ) بعد (ما) المصدرية؛ لأنها تشبه (ما) النافية في اللفظ[2]، وتجوز زيادتُها بعد (ألَا) الاستفتاحيّة كقول الشاعر[3]:

ألَا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيْبَا   أُحَاذِرُ أنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا

فـ (إنْ) زائدةٌ؛ لوقوعها بعد (ألَا) الاستفتاحيّة[4]. وليس للمتكلم أن يزيدها إلّا لغرض توكيدِ المعنى فإذا زِيدتْ بعد (ما) النافية، أكَّدتْ معنى النفيِ فيها، وإذا زِيدتْ بعد (ما) الموصولةِ، قوَّتْ معناها، والأمرُ كذلك مع (ما) المصدريةِ، و (ألَا) الاستفتاحيّةِ، ويكون ذلك كلُّه مراعاةً لظروف المقام والسياقِ وحالةِ المخاطبِ، فإذا كان المخاطبُ يشكّ في مضمون الكلامِ، احتاجَ المتكلمُ إلى توكيده، فقولك: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) لمخاطب يشكُّ في نفي إسنادِ القيامِ إلى (زيد) وقولُ النابغة: (ما إنْ أتيتُ بشيءٍ) إزالةٌ للشكِّ من نفس النعمانِ، وتقويةٌ لعدم الإتيانِ بشيءٍ يكرهُهُ النّعمانُ، وقولُ الشاعر: (ألَا إنْ سرى ليلي) مبالغةٌ في التنبيه وتوكيدٌ له، وإعلامٌ للمخاطب أن المتكلم يريد منه أن يلتفت، ويتنبّهَ إلى حالة الشاعرِ الذي يقضي ليلَهُ في حزن وكآبةٍ.

3- زيادة (أنْ):

تجوز زيادتُها لغرض التوكيدِ، وذلك بعد (لمّا) الظرفية كقوله تعالى:"**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ**" [5] فزاد (أنْ) بعد (لمّا) الظرفية؛ لِيُؤكِّدَ مجيءَ البشيرِ و وقوعَ ذلك منه؛ لأن المخاطب في موضع تردّدٍ وتجوز زيادتُها بين فعلِ القسمِ الظّاهرِ و (لو) كقول المسيَّب بن علس[1]:

---

(1) الكتاب: ج222/4، وأوضح المسالك: 139، وشرح الأشموني: ج352/1.
(2) ينظر: الكتاب: ج421/2، ج153/3، ج220/4-222، والمقتضب: ج189/1، ج360/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج265/2، والخصائص: ج110/1، ج108/3-109، والأزهية في علم الحروف: 51، وشرح المفصل: ج113/8، 128- 130، وشرح جمل الزجاجيّ: ج497/2، ومغني اللبيب: 38،401، والبرهان في علوم القرآن: ج50/3-51، والنحو الوافي: ج328/4.
(3) مجهول: مغني اللبيب، 38.
(4) ينظر: مغني اللبيب، 38.
(5) يوسف: 96.

فأُقْسِمُ أنْ لوِ الْتَقَيْنا وأنتمُ   لَكان لكُمْ يومٌ من الشَّرِّ مُظْلِمُ

فزاد (أنْ) بين فعل القسمِ الظّاهرِ (أقسمُ) و (لو) لغرض توكيد وقوعِ الشّرّ الشّديدِ بين الطّرفين إذا التقيا، أو بين فعل القسمِ المقدَّر و (لو) كقول الشّاعر[2]:

أمَا واللهِ أنْ لو كُنْتَ حُرّاً   وما بالحُرِّ أنتَ ولا الْعَتيقِ

فزاد (أنْ) بين فعل القسمِ المقدَّر (أقسمُ) و (لو) لِيُؤكِّد نفيَ الحريَّةِ عن المخاطب، وتجوز زيادتُها قليلاً بين الكافِ الجارَّةِ ومجرورِها كقول الشاعر[3]:

ويوماً تُوَافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِق السَّلْمِ[4]

والأصل (توافينا بوجه مُقَسّمٍ كظبية) فقوَّتْ (أنْ) الزائدةُ معنى التشبيهِ في الكاف، وأظهرتْ قُرْبَ الشّبهِ بين الفتاةِ التي يتغزَّل بها وبين الظّبيةِ. وتجوز زيادتُها بعد (إذا) ومنه قول أوْسِ ابن حجر[7]:

فأمْهَلَهُ حَتَّى إذا أنْ كَأَنَّهُ   مُعاطِي يدٍ في لُجَّة الماءِ غامِرُ

فزاد (أنْ) بعد (إذا)[5] .

كما تجوز زيادتُها بعد (حتّى) نحو (لأَسيرَنَّ حتّى أنْ أُصبحَ القادسيّةَ) ونحو (قد كان ذلك حتّى أنْ كان كذا وكذا) فالنّصبُ للمضارع (أصبحَ) بـ (حتّى) و (أنْ) توكيدٌ لها[6]. وليس للمتكلم أن يزيدها في المواضع السالفةِ متى أراد دون أن يحتاج إلى التوكيد، فإذا كان مخاطبُه خاليَ الذّهنِ من الخبر، اكتفى بإلقاء الكلامِ دونما توكيدٍ، وإذا كان مخاطبُه يشكّ في

---

(1) غير موجود في الديوان، ينظر:الكتاب: ج107/3، ومغني اللبيب: 50.
(2) الإنصاف: ج200/1، ومغني اللبيب: 50.
(3) مجهول، ينظر، ارتشاف الضرب: ج1691/4، وشرح جمل الزجاجي: ج176/2، وأوضح المسالك: 620، ومغني اللبيب:50-51.
(4) المقسَّم: الجميل، تعطو:تتناول أطراف الشجر، والبيت كما ذكر ابن هشام لباغت أوعلباء أوأرقم اليشكري، المغني، 51.
(7) غير موجود في الديوان، مغني اللبيب:51.
(5) ينظر: الكتاب: ج107/3، ج222/4، والمقتضب: ج188/1، ج359/2، والأصول في النحو: ج237/1-238، ومعاني الحروف: 73، والأزهية: 68، وشرح المفصل: ج130/8-131، وارتشاف الضرب: ج1897/4،1691، والبرهان في علوم القرآن: ج51/3.
(6) شرح المفصل: ج20/7، وارتشاف الضرب: ج1691/4.

الكلام أو يُنكِره، زاد المتكلمُ في تركيبه (أنْ) فلو قلت: (لمّا أنْ جاءني زيدٌ أكرمته) عُلِم أنّ مَنْ تحدّثه يشكّ، أو يُنكِر أنّ الإكرام منك لزيد قد وقع حين جاءك في الماضي.

4- زيادة الباء:

الباءُ حرفُ جرٍّ أصليٍّ يجرُّ الظاهرَ والمضمرَ، وتجوز زيادتُها لغرض التوكيدِ في مواضع متعدِّدةٍ، منها المبتدأُ (حسبُ) نحو (بحسبك أنْ تفعل) والأصل (حسبُك أن تفعل) وقولُ الأشعر الرقبانيّ الأسديّ(1):

بِحسْبِكَ في القوْم أنْ يَعْلَمُوا   بأنّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرْ

فزاد الباءَ في المبتدأ (حسب) ليؤكّد للمخاطب أنه يكفيه من قومه أن يعلموا منه أنه يملك المالَ، وأنه ليس في حاجة إليهم، وأنه يستطيع أن يضرّهم، وفي المبتدأ بعد (إذا) الفجائيّة لتوكيد معنى المفاجأةِ فيها، نحو (خرجتُ فإذا بزيدٍ) والأصلُ (فإذا زيدٌ) توكيداً أنّك تفاجأتَ بوجود زيدٍ لدى خروجِك، ومنها اسمُ (ليس) إذا كان مصدراً مؤوّلاً؛ لأن أصله مبتدأ كقول محمود بن حسن الورّاق(2):

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأنَّ الْفَتَى   يُصابُ بِبَعْضِ الّذِي في يَدَيهِ

فالباءُ زائدةٌ في (أنّ الفتى يصاب) لأنه اسمُ (ليس) وهو مصدرٌ مؤوّلٌ أصلُه المبتدأُ، وزادها ليؤكِّد معنى العجبِ من أن يلحق الضّررُ بالإنسان من الأشياء التي يفعلها بيديه. ومنها خبرُ (ليس) لتوكيد معنى النفيِ نحو (ليس زيدٌ بقائمٍ) فنفيتَ صفةَ القيامِ عن زيدٍ، ولمّا رأيتَ من مخاطبك علاماتِ الشكّ، أكَّدْتَ له نفيَك القيامَ عن زيدٍ بزيادة الباء في الخبر (قائم) ومنها قولُه تعالى: "**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**"(3) فزاد الباءَ في الخبر (بربّكم) لينفي الشكَّ، ويحملَهم على التقرير والاعترافِ بأنه ربُّهم. ومنها خبرُ (ما) النافية التي تعمل عملَ (ليس) وذلك حملاً على زيادتها في خبر (ليس) لتوكيد معنى النفي، نحو (ما زيدٌ بقائمٍ) وكقوله تعالى: "**وَمَا**

---

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج48/1، والخصائص: ج28/2، وشرح المفصل: ج114/2- 115.
(2) ينظر: مغني اللبيب: 148.
(3) الأعراف: 172.

أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا"[1] فنفى على لسانهم أن يكون مؤمناً، فلمّا ظهرتْ علاماتُ الشكّ والتَّردّدِ على وجه المخاطبِ، زاد الباءَ في الخبر (بمؤمن) توكيداً لعدم الإيمان.

ومنها خبرُ (أنّ) إذا سبقها نفيٌ، وكان الخبرُ بعيداً عنها؛ لأنهم يجعلونها في معنى (ليس)[2] نحو قوله تعالى: "**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**"[3] فزاد الباءَ في الخبر (بقادرٍ) وهو خبرُ (أنّ) المسبوقة بنفي في صدر الآية، وذلك توكيداً لقدرة اللهِ تعالى على أنه يستطيع إحياء الموتى مرّةً أخرى كما كان في قدرته خلقُ السماوات والأرض، أو غيرُ المسبوقة بنفي كقول امرىء القيس[4]:

فإنْ تنْأَ عَنْها حِقْبةً لا تُلاقِها فإنّكَ ممّا أَحْدثْتَ بالمُجَرِّبِ

فالأصلُ (فإنّك المجرِّبُ) فزاد الباءَ في الخبر (بالمجرِّبِ) توكيداً اتِّصافَ الاسمِ كافِ الخطاب بصفة المجرِّبِ. ومنها خبرُ (كان) المنفيّة كقول الشّنفرى الأزْديّ[5]:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزَّاد لم أَكُنْ بأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ الْقَوْمِ أعْجَلُ

فزاد الباءَ في الخبر (بأعجلهم) ليؤكِّد أنّ العجلة منه إلى الطعام لا تكون. ومنها الحالُ المنفيّةُ، كقول القحيف العقيليّ[6]:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكابٌ حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

فزاد الباءَ في الحال (بخائبةٍ) لأنه نفى رجوعَ الرِّكابِ التي تقصد حكيمَ بن المسيَّب خائبةً، ثمَّ أكَّد هذا المعنى، وقوّاه بزيادة الباءِ، وكأنه لمس شكَّاً من السّامع فيما يقول، وقول رجل من طيِّىء[7]:

---

(1) يوسف: 17.
(2) ينظر: الكتاب: ج225/4، والخصائص: ج282/2، والمفصل: 104، وشرح المفصل: ج114/2-116، ج23/8- 25، 138- 139، وارتشاف الضرب: ج1215/3-1219، ومغني اللبيب: 144- 150، والبرهان في علوم القرآن: ج55/3- 56.
(3) الأحقاف: 33.
(4) الديوان: 48.
(5) الشنفرى، لاميّة العرب، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1985م، 89،70.
(6) ينظر: ارتشاف الضرب، ج1219/3، ومغني اللبيب: 149.
(7) ينظر: ارتشاف الضرب: ج1219/3، ومغني اللبيب: 149.

كَائنْ دُعِيْتُ إلى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ   مَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكَلِ

أراد (فما انبعثْت مزؤوداً) فزاد الباءَ في الحال (بمزؤود) لِيؤكِّد، ويُقوِّي عدمَ انبعاثه في هذه الحالة، فلجأ إلى التغيير وإلى زيادة عنصر الباء في التركيب؛ لأنّ التركيب الطبيعيّ عجزَ عن أن يوصله إلى المعنى الذي يريد.

ومنها فاعلُ (كفى) كقوله تعالى: "**قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدَاً**"[(1)] والدليلُ على أنها زائدة في هذا الموضعِ عدمُ زيادتها في قول سحيم[(2)]:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تجهَّزْتَ غازياً   كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

ومنها الفاعلُ إذا كان مصدراً مؤوّلاً كقول امرىء القيس[(3)]:

ألاَ هَلْ أَتَاهَا والْحَوَادِثُ جَمَّةٌ   بأنَّ امْرأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرا[(4)]

والأصلُ (هل أتاها أنّ امرأ القيس...) فزاد الباءَ؛ لأن الفاعل (أنّ امرأ...بيقرا) مصدرٌ مؤوّلٌ؛ ولأنه أراد توكيدَ معنى وقوعِ الفاعلِ في البيقرة. ومنها فاعلُ فعلِ التعجبِ المُحوَّلِ إلى صيغة (فَعُلَ) نحو (ضَرُب بزيدٍ، وحَسُن بخالدٍ) والأصلُ (ضرُبَ زيدٌ، وحسُن خالدٌ) إذا قُصِد معنى التعجّبِ، وذلك توكيداً لمعنى التعجّب في المتعجّب منه[(5)]. ومنها المفعولُ به سواءٌ أكان اسماً صريحاً كقوله تعالى: "**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**"[(6)] فزاد الباء في المفعول به (أيديكم) لِيقوِّي معنى النهيِ والتّعديةِ بين الإلقاءِ والأيدي، وقول النابغة الجعديّ[(7)]:

نحنُ بنو جَعْدَةَ أرْبابُ الْفَلَجْ   نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ

فزاد الباءَ في المفعول به (الفرج) توكيداً لمعنى رجائهم الفرجَ، وكأنّ المخاطب لا يتوقَّع منهم ذلك، أو يشكّ فيه، أم كان مصدراً مؤوّلاً كقوله تعالى: "**أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى**"[(8)] فزاد الباء

---

(1) الرعد: 43.
(2) عبد بني الحسحاس، سحيم،الديوان، تح:عبد العزيز الميمني، دارالكتب المصرية، القاهرة، 1369هـ - 1950م، 16.
(3) الديوان: 86.
(4) بيقرا: أقام بالحضر وترك البادية.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج601/1.
(6) البقرة: 195.
(7) الديوان، الجعدي، النابغة، تح:عبد العزيز رباح، ط1، المكتب الإسلامي، دمشق، 1384هـ - 1964م، 215- 216.
(8) العلق: 14.

في المفعول به (أنّ الله يرى) لأنه مصدرٌ مؤوّل؛ ولأنه أراد تقويةَ تعديةِ فعلِ العلمِ إليه. ومنها التوكيدُ المعنويُّ إذا كان كلمتي (نفس، وعين) نحو (جاء زيدٌ بنفسِه، وجاء زيدٌ بعينِه) والأصل (جاء زيدٌ نفسُه، وجاء زيدٌ عينُه) فزاد الباءَ تقويةً لمعنى التوكيدِ فيهما، فزاد توكيداً على التوكيد، وكأنه لمس من المخاطب إنكاراً، فاحتاج إلى التوكيد بالباء[1].

5- زيادة الفاء:

تجوز زيادةُ الفاء في خبر المبتدأِ إذا تضمّن معنى الشرط، وذلك إذا كان اسماً موصولاً صلتُه جملةٌ فعليةٌ نحو (الذي يأتيني فله درهمٌ) وكقوله تعالى: "**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**"[2] وجازت زيادتُها؛ لأن المبتدأ (الذين) اسمٌ موصولٌ تضمّن معنى الشرط، وصلتُه (ينفقون أموالهم) جملةٌ فعليةٌ، وتجوز زيادتُها في هذا السياقِ إذا كانت الصلةُ شبهَ جملةٍ كقوله تعالى: "**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ**" [3] فزاد الفاءَ في الخبر (فمن الله) لأن المبتدأ (ما) اسمٌ موصولٌ تضمّن معنى الشرط، وصلتُه (بكم من نعمة) شبهُ جملةٍ. وتجوز زيادتُها إذا كان المبتدأُ نكرةً دالَّةً على عموم موصوفةً بجملة فعليةٍ أو شبهِ جملةٍ نحو (كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ) فجازت زيادةُ الفاءِ في الخبر (فله درهمٌ) لأن المبتدأ (كلُّ) نكرةٌ دالّةٌ على عموم، وصفتُها (يأتيني) جملةٌ فعلية، و نحو (كلُّ رجلٍ في الدّار فله درهمٌ) فزاد الفاءَ في الخبر (فله درهمٌ) لأن المبتدأ (كلُّ) نكرةٌ دالَّةٌ على عموم، وصفتُها (في الدّار) شبهُ جملةٍ[4].

وتكون الزيادةُ للفاء في هذا الموضعِ لمعنى يريده المتكلمُ، ولا يستطيع التركيبُ النمطيُّ تأديتَه، فلو قال: (الذي يأتيني له درهمٌ) احتمل كلامُه معنيين، الأوّلُ أنّ الآتي يملك الدّرهمَ قبل أن يأتي، والثاني أن الآتي لا يملك الدرهمَ، ويحصل عليه من المتكلم إذا أتاه، فالتركيبُ ذو معنى احتماليّ ودلالتُه ليست قطعيةً، وإذا قال: (الذي يأتيني فله درهمٌ) بزيادة الفاء في الخبر، نقل الكلامَ إلى الدلالة القطعيّةِ، وحصرَهُ في معنى واحدٍ، هو أن الآتي يحصل على الدرهم إذا أتى المتكلمَ، وهو لا يملكه قبل ذلك، فقد اشترطه المتكلمُ عليه لَمّا شَبَّهَ اسمَ

---

(1) ينظر: الكتاب: ج225/4، والخصائص: ج282/2، وشرح المفصل: ج2/ 114- 116، ج23/8-25،138- 139، وارتشاف الضرب: ج1215/3-1219، ومغني اللبيب:144- 150، والبرهان في علوم القرآن: ج55/3- 56، وجامع الدروس العربية: ج288/2.
(2) البقرة: 274.
(3) النحل: 53.
(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج84/1، وشرح المفصل: ج99/1، وجامع الدروس العربية: ج270/2.

الموصولِ بأداة الشرط، وجاز له هذا التشبيهُ؛ لأن الاسمَ الموصولَ والنكرةَ الموصوفةَ في هذا السياقِ يتضمّنان الإبهامَ، وبابُ الشرط مبنيٌّ على الإبهام، والأمرُ كذلك في الآية الكريمةِ، فنيْلُ الأجرِ من الله يتوقَّف على إنفاق الأموالِ في الليل والنهارِ في حالتي السرّ والعلنِ. وتجوز زيادتُها في خبر (إنّ) إذا كان اسمُها موصوفاً باسمٍ موصول، صلتُه جملةٌ فعليةٌ أو شبهُ جملة[1]كقوله تعالى: "**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**"[2] جازت زيادةُ الفاء في (فإنه ملاقيكم) خبرِ (إنّ) لأن اسمَها (الموتَ) موصوفٌ باسم الموصول (الذي) وصلتُه (تفرّون منه) جملةٌ فعليةٌ؛ ولأنه أَشْبَهَ الشرطَ من ناحية أخرى، فالغرضُ هو توكيدُ اتِّصافِ الاسمِ بالخبر، ويكون ذلك إذا لمس المتكلمُ شكَّ المتلقِّي فيما يقول، أو أراد الإمعانَ في تخويفه أوترغيبِه. وتجوز زيادتُها في جواب (إذا، ولمّا) الشرطيتين، فمن زيادتها في جواب (إذا) الشرطية قولُ النّمر بن تَوْلب[3]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ   فَإِذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

فإحدى الفاءين زائدةٌ، وجازت زيادتُها؛ لأنها في حيِّز (إذا) الشرطية، والرَّأْيُ أنهم أجازوا زيادتَها في هذا الموضعِ حملاً لـ (إذا) على (إنْ) الشرطية، فكلتاهما من باب الشرط، و كلتاهما تُخلِّصان فعلَ الشّرطِ وجوابَه للمستقبل، ومن زيادتها بعد (لمّا) الشرطية قولُ الشاعر[4]:

لَمّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُها   فتَرَكْتُ ضاحيَ كَفِّهِ يتَذَبْذَبُ

فالفاءُ زائدةٌ في الجواب (فتركتُ) وهو جوابُ (لمّا) الشرطية، وذلك لغرض توكيدِ معنى التَّرْكِ من الفاعل التاءِ المتحرِّكةِ لضاحي كفِّ الخصمِ. وتجوز زيادتُها في صدر جملةِ القولِ كقول حاتم الطّائيّ[5]:

وحتّى تركْتُ العائداتِ يَعُدْنَهُ   يقُلْنَ: فلا يَبْعَدْ وقلْتُ له: ابْعَدِ

---

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج84/1، وكتاب الشعر: ج77/1- 78، ومعاني الحروف: 45- 46، والأزهية: 247، والمتبع في شرح اللمع: ج248/2، وشرح المفصل: ج99/1، ج92/2، وجامع الدروس العربية: ج270/2، ج219/3.
(2) الجمعة: 8.
(3) ابن تولب، النمر، الديوان، تح: نوري حمّودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، 1388هـ - 1968م، 72.
(4) مجهول القائل، ينظر، الأزهية: 247.
(5) الديوان: 227.

فزاد الفاءَ في صدر جملةِ القولِ لغرض التوكيد[1]، وأصلُ التركيبِ(يقلنَ: لا يبعد) فالتركيبُ (لا يبعد) من دون زيادة الفاءِ مقولٌ جرى في سياقه الطبيعيِّ النمطيِّ لمخاطب خالي الذّهنِ، وتركيبُ (فلا يبعد) بزيادة الفاءِ لمخاطب لا يريد تصديقَ النّهي، ويشكُّ في جِدِّيَّة القائلِ.

6- زيادة الكاف:

تجوز زيادةُ الكاف بعد أسماء الإشارة نحو (ذاك، وذانك، وذينك، وتاك، وتيك، وتينك، وأولئك) كقوله تعالى: "**فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ**" [2] فالكافُ زائدةٌ في اسم الإشارةِ (ذانك) وقوله تعالى: "**ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي**"[3] فالكافُ زائدةٌ في اسم الإشارةِ (ذلكما) وقوله تعالى:"**ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ**" [4] فزاد الكافَ في اسم الإشارة (ذلكم) وقوله تعالى: "**قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**" [5] بزيادة الكافِ في اسم الإشارة (ذلكنّ). وتأتي الزيادةُ في هذا الموضعِ؛ لِيُنبِّه المتكلمُ المخاطبَ أنه المقصودُ بالإشارة دون غيره، ولِيلفت عنايتَه إلى أنّ المشارَ إليه ليس قريباً منه، ولولا زيادتُها، لاعتقد المخاطبُ أنّ المشارَ إليه قريبٌ منه، وهذا لايحتاج منه إلى جهد وعنايةٍ وانتباه كثير[6].

وتجوز زيادتُها بعد اسمِ فعلِ الأمرِ المحوَّلِ عن المصدر؛ لغرض المخاطبةِ وتنبيهِ المتلقي إلى مضمون الكلامِ نحو (رويدَكَ زيداً) والدليلُ على أنها زائدةٌ في هذا الموضعِ زيادتُها في نحو (النَّجاءكَ يا فتى) المعرَّفة بالألف واللامِ؛ لأنه لاتجوز إضافةُ المعرَّف بالألف واللام، وتقول في الجمع: (رويدَكمْ) ولا يجوز أن تكون الكافُ ههنا في موضع الفاعل[7]. كما تجوز زيادتُها في فعل الأمرِ المتعدِّي إلى مفعول به واحدٍ نحو (أبْصِرْكَ زيداً) والأصلُ (أبْصِرْ زيداً) وزادها؛ لينبِّه المخاطبَ إلى علاقة التعدّي بين فعل الإبصارِ والمفعولِ به (زيداً) وليؤكِّد الطلبَ، فلو أورده على طبيعته، وقال: (أبصِرْ زيداً) ظنَّ المخاطبُ أنّ طلبَ الإبصار إلى زيدٍ طبيعيٌّ، وقد لايهتمُّ بالأمر، فلمّا كان من الضروريّ أن يُبصِرَ

---

(1) ينظر: الأزهية: 247.
(2) القصص: 32.
(3) يوسف: 37.
(4) الأنعام: 102.
(5) يوسف: 32.
(6) ينظر: الأصول في النحو: ج2م/127، وشرح المفصل: ج134/3، ج126/8- 127، وأوضح المسالك: 86، والنحو الوافي: ج292/1 - 293.
(7) ينظر: المقتضب: ج209/3، 277، 279، والأصول في النحو: ج130/2.

المخاطبُ زيداً، زاد المتكلمُ الكافَ حتّى لا يتركَ للمخاطب مجالاً للشكّ والتّردّدِ والاحتمالِ. وتجوز زيادتُها في الفعل الماضي (رأى) المتَّصل بالتّاء المتحرِّكةِ والمسبوقِ بهمزة الاستفهامِ[1] كقوله تعالى:"**قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ**"[2] فزاد الكافَ ليؤكِّد معنى الرّؤية والطّلبِ، و كقولك: (أرأيتُك زيداً فافعلْ) تريد أن يرى المخاطبُ ما يفعل زيدٌ إذا كان أمراً عظيماً يستحقُّ الاهتمامَ والعنايةَ، أو كان المخاطبُ لايصدِّق ما فعلَ زيدٌ، وما صدرَ عنه؛ لأنه لم يُعهَدْ عنه أن يفعل ذلك، قال المبرِّدُ: "اِعلمْ أنّ هذه الكافَ زائدةٌ زِيدتْ لمعنى المخاطبةِ، والدليلُ على ذلك أنك لو قلتَ: (أرأيتُك زيداً) فإنّما هي (أرأيْتَ زيداً) لأن الكافَ لو كانت اسماً، استحالَ أن تُعدِّي الفعلَ إلى مفعولين، الأوَّلُ والثاني هو الأوّلُ...وكذلك (أبْصِرْكَ زيداً يا فلانُ) إنّما هو (أبْصِرْ زيداً) ودخلتِ الكافُ للإغراء توكيداً لمعنى المخاطبةِ. وكذلك (رويدَ) يدلّك أنك إذا قلتَ: (رويدك زيداً) إنّما تريد (أروِدْ زيداً) والكافُ للمخاطبة"[3] وقال: "واعلمْ أنّ الكافَ في قولك: (النّجاءَكَ) إنّما هي للمخاطبة بمنزلة كافِ (رويدكَ) والدليلُ على ذلك لحاقُها بالألف واللام، ولو كانت اسماً، كان هذا مُحالاً، لأنك لا تُضيف ما فيه الألفُ واللام، فهذا بيِّنٌ جِدّاً"[4].

وتجوز زيادتُها بعد أداة التشبيهِ؛ لتوكيد معنى التشبيهِ وتقويةِ العلاقةِ الشبهيّةِ بين طرفي التشبيهِ، ومنه قولُ رؤبة[5]:

فصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكولِ

فشبَّه القومَ (واوالجماعة) بالعصف المأكول، وربط بين طرفي التشبيه بالأداة (مثلَ) وكأنه أحسَّ ممَّن يتوجّه بالكلام إليه تردّداً أو شكّاً، فزاد الكافَ في المشبَّه به (عصفٍ) ليؤكِّد أن مصير القوم كان كالعصف المأكول، وأنهم صاروا إلى هذه الحالة التي لا ينبغي للمخاطب أن يشكَّ فيها، بل عليه أن يقبل، ويسلِّم، ويقتنع[6].

(1) ينظر: المقتضب: ج209/3، 277، 279، والأصول في النحو: ج130/2.
(2) الإسراء: 62.
(3) المقتضب: ج277/3، والأصول في النحو: ج130/2.
(4) المقتضب: ج279/3، وينظر: الأصول في النحو: ج130/2.
(5) الديوان: 132.
(6)ينظر: معاني الحروف: 48 - 50، 381، وارتشاف الضرب: ج1716/4، وأوضح المسالك: 387.

7- زيادة اللام:

تجوز زيادةُ لام الابتداء المفتوحة في المبتدأ المتقدّم على خبره، وهذا هو الموضع الأصلُ في زيادتها كقوله تعالى: "**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ**"(1)فزاد اللامَ في المبتدأ (لَعبدٌ) وجازت زيادتُها فيه؛ لتقدّمه على خبره، ولتوكيدِ معنى التفضيل الذي شُكِّل من أجله التركيبُ الإسناديّ، فالعبدُ المتَّصفُ بصفة الإيمان منزلتُه أرقى وأعلى عند الله من السّيِّد المشرك، فأكَّد المبتدأ (عبدٌ) بزيادة لام الابتداء؛ لأن مثل هذا التفضيل لم يكن معهوداً عندهم. ثمَّ أجازوا زيادتَها في الخبر؛ لأنه عينُ المبتدأ وذاتُه نحو (أنت لَمجتهدٌ) لتأكيد اتِّصاف المبتدأ (أنت) بصفة الاجتهاد، وكأنّ المخاطب فاقدُ الثِّقة بنفسه، وهو في حالة عدم التوازن، ويظنُّ أنّ المتكلم يُسايِرُه، فزاد اللامَ في الخبر (لمجتهدٌ) لينفي عنه كلَّ ذلك، ويؤكِّد له اتِّصافَه بالاجتهاد، وأنّه الحقيقة لا غيرُها، وعليه الاقتناعُ بها. ثمّ أجازوا زيادتَها في اسم (إنّ) المتأخِّر عن خبره شبهِ الجملة كقوله تعالى: "**وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ**"(2)فزاد لامَ الابتداء في (لَحُسْنَ) وهو اسمُ (إنّ) المتأخِّر عن خبره شبهِ الجملة (للمتقين) فعدل عن التركيب الطبيعي، وزاد عنصراً نحوياً، هو لامُ الابتداء؛ ليؤكّد أنّ المتّقين مصيرُهم ومآبُهم حسنٌ، وليس للمخاطب أن يشكّ في ذلك. كما تجوز زيادتُها في خبر (إنّ) المتأخِّر عن اسمها إذا لم يُسبَق بأداة شرط أو نفيٍ، وليس ماضياً متصرِّفاً، ومجرَّداً من (قد) كقوله تعالى: "**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**"(3) وكان حقُّها أن تدخل على الاسم في أوّل الكلام، لكنّهم زحلقوها، وأخّروها إلى الاسم؛ لاجتماعها مع (إنّ) وكلتاهما الغرضُ منه توكيدُ معنى الجملة، ولم يؤخِّروا (إنّ) حتّى لا يقع اسمُها قبلها، فيمتنعُ حينَها عملُها فيه؛ لأنّ لامَ الابتداء قوَّت المبتدأ بتقديم سبب الابتداء فيه، وحَمَتْهُ من العوامل، يُضافُ إلى ذلك أنّ (إنّ) لا تعمل فيما قبلها؛ لأنها محمولةٌ في العمل على الأفعال، ولا يضُرُّ اللامَ تأخيرُها بشيءٍ؛ لأنها غيرُ عاملة، وكلُّ ذلك من أجل الحفاظ على قوّة التوكيد الذي أضافه الحرفان إلى الجملة التي دخلا عليها، وهو من باب إصلاح اللفظ حفاظاً على المعنى(4). وهذا يُظهِر جليّاً اهتمامَ العرب بالألفاظ وقواعد النحو من أجل المعاني مدرِكين العلاقةَ الوثيقة بينهما. وتفيد زيادتُها في خبر

---

(1) البقرة: 221.
(2) ص: 49.
(3) إبراهيم: 39.
(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج1/18- 19، ومعاني الحروف: 51 - 53، والخصائص: ج1/312 - 314، وأوضح المسالك: 189- 191، والبرهان في علوم القرآن: ج2/252، ج3/57 - 58، ج4/205، ومعاني النحو: ج1/292-299.

(إنّ) المبالغةَ في التوكيد، وتُغني المتكلم عن تكرار الجملة مرَّة أخرى، فإذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) أخبرت عن قيامه فحسبُ. وإذا قلت: (إنّ زيداً قائمٌ) أخبرت عن قيامه مرّتين، فأكَّدت بـ (إنّ) لأن مخاطبك يشكّ في قيامه، وإذا قلت: (إنّ زيداً لَقائمٌ) أخبرت عن قيامه ثلاث مرَّات، وبالغتَ في التوكيد بزيادة لام الابتداء، واستغنيتَ بزيادتها عن تكرار الجملة مرّة ثالثة، فكأنك قلت: (زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ) ويكون في هذه الحالة مَنْ تخاطبه مُنكراً قيامَ زيدٍ أو كالمنكر قيامَه. وأجازوا زيادتَها في خبر (إنّ) دون أخواتها؛ لاتِّفاقها معها في إضافة معنى التوكيد إلى الجملة الاسمية، و (إنّ) لا تغيِّر معنى الابتداءِ في الجملة الاسمية، أمّا أخواتُها، فتغيِّره، وتنقلُه إلى معاني الترجّي والتشبيه والاستدراك والتمنِّي. وتجوز زيادتُها في خبر (إنّ) سواءٌ أكان اسماً مفرداً كقوله تعالى: "**إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ**"(1) بزيادة لام الابتداء في الخبر (لَشديدٌ) وهو اسمٌ مفرد، أم جملةً اسميّةً كقوله تعالى: "**وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ**"(2) فزاد لامَ الابتداء في (لنحن نحيي ونميت) وهو جملة اسمية، وخبرٌ لـِ (إنّ) أم جملةً فعليّةً فعلُها مضارعٌ كقوله تعالى: "**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ**"(3) فاللامُ زائدةٌ في (لَيعلم) وهو خبر (إنّ) وهو جملة فعلية فعلُها مضارعٌ، أم جملةً فعليّةً فعلُها ماضٍ جامدٌ، نحو (إنّك لَنعم الرجلُ) أم ماضٍ متصرِّفٌ مقترنٌ بـ (قد) نحو (إنّ الفرجَ لَقد دنا). وإذا حُذِف الخبرُ، جازت زيادتُها في الظرف أو الجارّ والمجرور المتعلّقين به كقوله تعالى: "**إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ**"(4) فزاد لامَ الابتداء في الجارّ والمجرور (لبالمرصاد) وهما متعلّقان بخبر (إنّ) المحذوف، وكقولك: (إنّ أخاك لَعندي). وتجوز زيادتُها في معمول خبر (إنّ) بشرط توسُّطه بين اسمها وخبرها، وأن يكون الخبرُ ممّا يصلح لزيادتها فيه كقولك: (إنّ زيداً لَعمراً ضاربٌ) فزِدْتَ لامَ الابتداء في (لَعمراً) وهو معمول الخبر (ضاربٌ) ومتوسِّطٌ بينه وبين (زيداً) وهو اسمُ (إن) ونحو (إنّه لَيومَ الجمعة آتٍ، وإنه لَأمرَكَ طائعٌ). كما تجوز زيادتُها في ضمير الفصل للمبالغة في التوكيد والزّيادة فيه بالنظر إلى السياق ومقتضى الحال كقوله تعالى: "**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**"(5)فزاد لامَ الابتداء في ضمير الفصل (هو) المتوسِّطِ بين المبتدأ (هذا) والخبر (القصصُ) لِيزيدَ توكيدَ الإسناد بينهما، ويقوِّيه حتّى لايدعَ مجالاً للشكّ والتخمين من قبل المخاطب، وليوجِّه المعنى إلى الاتِّجاه القطْعيِّ الدلالةِ، ويبعده عن الاتِّجاه الاحتماليّ الدلالة،

---

(1) البروج: 12.
(2) الحجر: 23.
(3) النمل: 74.
(4) الفجر: 14.
(5) آل عمران: 62.

فيكون للمعنى اتِّجاهٌ واحدٌ بدل الاتِّجاهات المتعدّدة[1] .

وتجوز زيادتُها في الفعل إذا كان مضارعاً نحو (لَتنهض الأمةُ مقتفيةً آثارَ جدودها) أو ماضياً جامداً كقوله تعالى: "**لَبِئْسَ مَاكَانُوا يَعْمَلُونَ**"[2] أو ماضياً متصرِّفاً مقروناً بـ (قد) كقوله تعالى: "**لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ**"[3] وإذا زِيدت في أوّل المضارع، خلّصته للحال، ودفعتْ عنه زمن الاستقبال، ولافرْقَ في ذلك سواءٌ أسُبِق بعلامة استقبال كقوله تعالى: "**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**"[4] أم لم يُسبَق.

والنتيجةُ أنّ لامَ الابتداء تُزاد في التركيب في المواضع النحوية السابقة لغرض التوكيد، أو لتخليص الفعل والخبر للحال؛ ولذلك كان المضارعُ بعدها خالصاً للزمان الحاضر بعد أن كان محتملاً الحالَ والمستقبل، وقد تزاد في الفعل المضارع الذي يقع في المستقبل إذا نُزِّل بمنزلة الحاضر، وكان وقوعُه مؤكَّداً لاشكَّ فيه كقوله تعالى: "**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"[5] فزاد لامَ الابتداء في المضارع (يحكمُ) مع دلالته على المستقبل؛ لأنّه في حكم الحاضر، ولأنّ الحكم بين العباد يوم القيامة من قبل الله تعالى واقعٌ لاشكَّ فيه، وهي بذلك تَنْقُلُ المضارعَ من الدلالة الاحتماليّةِ إلى الدلالة القطعية، وتجعل المعنى يسير في اتِّجاه واحد، و كأنّه أثبت بزيادتها معنى، ونفى المعاني الأخرى، وأغلق البابَ أمام التأويل[6].

وتجوز زيادتُها في خبر المبتدأ إذا توهّم المتكلم وجود (إنّ) في صدر الجملة كقول رؤبة[7]:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضى من اللّحْمِ بعظمِ الرّقَبهْ[8]

فزاد اللامَ في الخبر (لَعجوزٌ) لأنه توهَّم وجودَ (إنّ) في صدر الجملة، وكأنّه حمل زيادتَها في

---

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج1/18- 19، ومعاني الحروف: 51- 53، والخصائص: ج1/312-314، وأوضح المسالك: 18 -191، والبرهان في علوم القرآن: ج2/252، ج3/57 - 58، ج4/205، ومعاني النحو: ج1/292 - 299.
(2) المائدة: 62.
(3) يوسف: 7.
(4) الضحى: 5.
(5) النحل: 124.
(6) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج1/18- 19، ومعاني الحروف: 51 - 53، والخصائص: ج1/312 - 314، وأوضح المسالك: 189-191، والبرهان في علوم القرآن: ج2/252، ج3/57 - 58، ج4/205، ومعاني النحو: ج1/292 - 299.
(7) رؤبة، الديوان، غيرموجود في الديوان، وينسب لعنترة بن عروس ،شرح المفصل: ج3/30، ج7/57.
(8) أمُّ الحُلَيْس: امرأته.

خبر المبتدأ على جواز زيادتها في خبر (إنّ). ويبدو أنه أراد بزيادتها التوكيدَ؛ لأنّه لا يريد أن يتبادر إلى ذهن المتلقي أنّ أُمَّ الحليس ليست كذلك، فلمَّا لمس شكَّه وتردُّدَه، أراد أن يدفع عنه ذلك، ويجعله في دائرةِ معنى واحد وحالة واحدة لأمِّ الحليس، زاد اللامَ في الخبر (لعجوزٌ) توكيداً أنّها كبيرة السّنِّ[1].

وقد تجوز زيادتُها في (ما) النافية لِشَبهها في اللفظ (ما) الموصولة الواقعة مبتدأً كقولِ النابغة[2]:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْني فكيفَ ومِنْ عطائكَ جُلُّ مالي

فزاد لامَ الابتداء في (ما) النافية؛ لشبهها في اللفظ بـ (ما) الموصولة الواقعة مبتدأً[3]، ولأنه أراد توكيدَ معنى النفيِ، فلو قال: (ما أغفلتُ شكرك) كان التركيبُ طبيعيّاً، والنفيُ عاديّاً، والسامعُ له أن يصدِّق، أو يكذِّب بأنّ النابغة لم يُغفل شكرَه، وهو لا يريد هذا الاحتمالَ، بل يريد أن يصدِّقه، ولاشيءَ غيرُ هذا المعنى الذي كوَّن التركيبَ من أجله، فزاد لامَ الابتداء توكيداً لنفيِ إغفالِ الشّكر منه للسامع.

– زيادةُ اللام في جواب (لو) و (لولا) الشرطيتين:

تجوز زيادةُ اللام في جواب (لو) و (لولا)الشرطيتين؛ لتوكيد ارتباط جملة جواب الشرط بجملة فعل الشرط، فمن زيادتها في جواب (لو) قوله تعالى: "**لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً**"[4] وقوله تعالى: "**وَلَوْ يَشَاءُ اللهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ**"[5] ومن زيادتها في جواب (لولا) الشرطية قوله تعالى: "**لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**"[6] وقوله تعالى:"**لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ**"[7] والدليلُ على زيادتها في هذه المواضع جوازُ سقوطها[8]. ويزيد المتكلمُ اللامَ في هذين الموضعين النحويين؛ ليقوِّي الصّلةَ والارتباطَ بين ركني الشّرط، وذلك بحسب ما

(1) ينظر: شرح المفصل: ج30/3، ج57/7.
(2) الديوان: 61.
(3) ينظر: مغني اللبيب:891.
(4) الفتح: 25.
(5) محمد: 4.
(6) سبأ: 31.
(7) الأنفال: 68.
(8) ينظر: الأزهية: 167، وشرح المفصل: ج22/9-23، والبرهان في علوم القرآن: ج59/3، وجامع الدروس العربية: ج259/3.

يقتضيه المقامُ والسياق ومقتضى الحالِ فقد يكون المخاطب منكراً العلاقةَ بينهما أو بمنزلة المنكر، أو متردِّداً، أو بمنزلة المتردِّد، فيحملُه المتكلمُ إلى اتِّجاه واحد يسير فيه المعنى، ففي قوله تعالى: "ولو يشاء لانتصر منهم" زاد اللامَ في الجواب (لانتصر) توكيداً أنّ الانتصارَ منهم مرتبطٌ بمشيئة الله تعالى، وأنّ الانتصارَ واقعٌ منهم في اللحظة التي يُقرُّها اللهُ تعالى ويريدها، ولمّا كانوا في موضع شكٍّ وعدم تسليمٍ بهذه الحقيقة، زاد اللامَ في الجواب، وكذلك الأمرُ في قوله تعالى: "لولا أنتم لَكنّا مؤمنين" فانتفى كونُهم مؤمنين لوجود المخاطبين (أنتم) ولمّا أرادوا تثبيتَ هذه الحقيقةِ التي يزعمونها ودَفْعَ غيرها؛ لأنها تتناسبُ مع حالتهم، زاد اللامَ في الجواب (لَكنّا) ومثلُه قوله تعالى: "**وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيّاً**"[1] فامتنع مسخُهم لامتناع المشيئة من الله تعالى، وليس لسبب آخر، فلمّا كانوا في موضع شكٍّ وعدم تصديق وإنكار، زاد اللامَ في الجواب (لمسخناهم) توكيداً أنّ المسْخَ يقع إذا شاء اللهُ تعالى، وهو ممتنعٌ لامتناع مشيئته عن ذلك.

– زيادةُ لام الجرّ:

تجوز زيادتُها في المفعول به المتقدِّم على فعله المتأخِّر عنه؛ لتقوِّي وصوله إليه، وتُسمَّى لامَ التقوية، وتأخُّرُ الفعل جعله ضعيفاً كقوله تعالى: "**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**"[2] فلمّا قدّم المفعولَ به (الرؤيا) على فعله (تعبُر) ضعُف عمله، فزاد اللامَ؛ ليقوِّي علاقةَ التعدية بينهما ،أو في المفعول به إذا كان عاملُه فَرْعاً في العمل، أيْ مشتقّاً عمِلَ عملَ فعله، كقوله تعالى:" نَزَّاعَةً لِلشَّوَى"[4] فاللامُ زائدة في المفعول به (للشّوى) وجازت زيادتُها؛ لأن العاملَ (نزّاعةً) فَرْعٌ في العمل، فهو مبالغة اسم الفاعل، وقوله تعالى:"**فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**"[3] وقول عمرو بن كلثوم[4]:

ونحنُ التّاركونَ لِمَا سَخِطْنا ونحنُ الآخِذونَ لِمَا رَضِينا

والأصل (مصدِّقاً ما معهم، وفعّالٌ ما يريد، والتاركون ما سخطنا، والآخذون ما رضينا)[5] والحقُّ أنها تزاد لتقوية معنى الاختصاص وتوكيده لا لتقوية العامل، وهو يشبه تقديمَ المفعول

---

(1) يس: 67.
(2) يوسف: 43.
(3) البروج: 16.
(4) ابن كلثوم، عمرو، الديوان، تح: طلال حرب، ط 1، الدار العالمية، بيروت، 1423هـ - 1993م، 35.
(5) ينظر: شرح المفصل: ج6/78- 79، ومغني اللبيب: 286- 287، وأوضح المسالك: 380، ومعاني النحو: ج3/60 - 64.

به على الفعل في نحو (محمداً أكرمتُ) إذا أردت تخصيص الإكرام بمحمد دون غيره، فإذا أردتَ تقوية معنى الاختصاص للإكرام وتوكيده في المفعول به (محمداً) دون غيره، زِدْتَ اللامَ فيه، وكذلك القولُ في الآيات الكريمة[1].

وتجوز زيادتُها في المفعول به غيرِ المتقدِّم على فعله؛ لتقوِّي اختصاصه به، وتؤكِّده كقول ابن ميّادة الرَّمّاح بن أَبْرد[2]:

وملكْتَ ما بين العراقِ ويثرِبٍ مُلْكاً أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ

والأصل (أجار مسلماً ومعاهداً) فاللامُ زائدةٌ في المفعول به (مسلماً) لأنه أراد تقوية اختصاص الفعل به، وكقول كثيِّر عَزَّة[3]:

أُريدُ لِأنْسَى ذِكْرَها فكأنّما تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بكلِّ سبيلِ

فزاد اللامَ في المفعول به (لأنسى ذكرها) لتقوية فعل الإرادة وتوكيد اختصاصه بنسيان الحبيبة.

وتجوز زيادتُها بين المتضايفين، وتُسمَّى المُقْحَمَة؛ تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة بينهما، وذلك إذا كان المضافُ منادى، والمضافُ إليه اسماً ظاهراً، أو كان المضافُ اسمَ (لا) النافية للجنس، والمضافُ إليه كافَ الخطاب، فمن الأوّل قولُ النابغة الذبيانيّ[4]:

قالتْ بنوعامرٍ خالُوا بني أسَدٍ يا بُؤْسَ للجهْلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

والأصل (يا بؤسَ الجهلِ) فزاد اللامَ بين المتضايفين لتقوية معنى الإضافة، والبؤسِ الذي يسببه الجهلُ للأقوام، ومن الثاني قولُ جرير[5]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمْ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

---

(1) ينظر: معاني النحو: ج60/3 - 64.
(2) ينظر: أوضح المسالك: 380، وجامع الدروس العربية: ج183/3، والنحو الوافي: ج367/2، ومعاني النحو: ج60/3 - 61.
(3) الديوان: 523.
(4) الديوان: 133.
(5) الديوان: 285.
(8) المصادر والمراجع والصفحا نفسها في الإحالة رقم (5).

والأصل (لاأباكُم) وجازت زيادةُ لامِ الجرِّ في هذا الموضع النحوي؛ لأنّ المضافَ (أبا) اسمُ (لا) النافية للجنس، والكاف خبرٌ لها، وجاءت زيادتُها؛ لتقوية معنى الإضافة في نفي جنس الأب لـ (تيمَ عديّ) وهو من باب الدّعاء عليهم إن تبعوا عُمَرَ في المساوىء[8].

- زيادة لام البُعْد:

إذا كان المشارُ إليه قريباً من المتكلم أو المخاطب، أُشِير إليه من دون لام البعد أو كاف الخطاب. وتجوز زيادةُ لام البعد بعد أسماء الإشارة؛ للدلالة على أن المشار إليه بعيدٌ في المسافة أو في المكانة والمنزلة أو أنّ شأنَه عظيمٌ ممّا لا يستطيع المخاطب بلوغَه، أو أنّ شأنَه منحدرٌ ممّا لا يليقُ به أن يقترن، ويمتزج به قال تعالى: "**كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ**"[1] فزاد لامَ البعد بعد اسم الإشارة (ذلك) للدلالة على أن الأمرَ – وهو المشارُ إليه – عظيمٌ؛ لأنه من قول الله تعالى، فلا ينبغي التعجّبُ منه، وأنه ليس من فعل البشر الذين لا يستطيعون مثلَه، وقال تعالى: "**ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ**" [2] فزاد لامَ البعد بعد اسم الإشارة (ذلكم) دلالةً على أن المشارَ إليه (اللهُ) قدْره كبيرٌ، ومكانتُه عظيمةٌ، وقال تعالى: "**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**"[3] فزاد لامَ البعد دلالةً على أنّ حبَّ يوسف عليه السّلام لم يكن قريباً منها، بل هو بعيدٌ، فهي لا تستطيع الوصولَ إليه مع محاولتها[4]، وبذلك تكون الزيادةُ قد جاءت لمعنى، قال ابنُ السَّرَّاج: "واللامُ في (ذلك) زائد ةٌ، والأصلُ (ذا) والكافُ للخطاب فقط، ومحالٌ أن تكون هُنا ضميراً لِمَا بيَّنْتُ لكَ، فإنّما زِدْتَ الكافَ على (ذا) وكانت (ذا) لِمَا يُومِي إليه بالقُرْب، فإذا قلْت (ذلك) دلَّتْ على أنّ الذي يُومي إليه بعيدٌ"[5].

8- زيادة (لا):

تجوز زيادةُ (لا) بعد الواو المسبوقة بنفي أو نهي كقوله تعالى: "**ومَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ**" [6] وقوله تعالى: "**مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ولَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ**"[7] ومن زيادتها بعد

---

(1) مريم: 9.
(2) الأنعام: 102.
(3) يوسف: 32.
(4) ينظر: الأصول في النحو: ج127/2، والمفصل: 181، وشرح المفصل: ج135/3- 136، وأوضح المسالك: 86.
(5) الأصول في النحو: ج127/2.
(6) سبأ: 37.
(7) المائدة: 103.

الواو المسبوقة بنهي قولُه تعالى: "**لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ**"(1). وزِيدت في هذا الموضع؛ لتؤ كِّد معنى النفي أو النهي في المعطوف، فلو قلتَ: (ما جاء محمدٌ وخالدٌ) نفيْتَ مجيءَ محمدٍ وخالدٍ، واحتمل أن يكون النفيُ لمجيئهما معاً، أو أن يكون النفيُ لمجيئهما متفرِّقين، وبذلك يكون التركيبُ ذا دلالات متعدِّدة، وإذا قلتَ: (ما جاء محمدٌ ولا خالدٌ) نفيتَ وقوعَ المجيء من كليهما، وأدخلت المعطوفَ (خالدٌ) في نفي المجيء عنه مع المعطوف عليه (محمدٌ) وأكّدتَ ذلك، فنقلتَ المعنى بزيادة (لا) من الاتِّجاهات المتعدِّدة المحتملَة إلى الاتِّجاه الواحد القطعيّ الدلالة. ومثلُه قولُك: (لا رجلَ ولا امرأةَ في المجلس) فقد نفيتَ بزيادة (لا) بعد الواو العاطفة وجودَ جنس الرجال ووجودَ جنس النّساء على حدٍّ سواءٍ في المجلس، ولو أسقطْتَها، وقلتَ: (لا رجلَ وامرأةَ في المجلس) احتملَ نفيُك المعنى الأوّلَ، واحتمل أنك تنفي وجودَ الجنسين مجتمعين في المجلس، ولا تنفي وجودَ أحدهما بمعزل عن الآخر. وتجوز زيادتُها بين (أنْ) المصدريّة الناصبة للفعل المضارع، وبين المضارع المنصوب بها كقوله تعالى: "**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**"(2) فزادها لغرض التوكيد، ومنه قولُ الأحْوَص(3):

مَخافَةَ أنْ لا يجمعَ اللهُ بيننا ولا بينَها أُخْرَى اللّيالي الْغَوابِرِ

فـ (لا) زائدةٌ بين (أنْ) الناصبة وبين الفعل المضارع المنصوب (يجمعَ) لغرض التوكيد.

وتجوز زيادتُها قبل خبر (أنّ) إذا كان مضارعاً مرفوعاً كقوله تعالى: "**وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَايَرْجِعُونَ**"(4) فزاد (لا) قبل الخبر (يرجعون) لأنه خبرُ (أنّ) وهو مضارع مرفوع، وزيادتُها لغرض توكيدِ عدمِ رجوعِ القوم المُهلَكين بعد إهلاكهم، وهذا إمعانٌ في تخويفهم من عواقب العصيان، وقوله تعالى: "**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَايُؤْمِنُونَ**"(5). وتجوز زيادتُها قبل فعل القسم المضارع كقوله تعالى: "**لاأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**"(6) وزادها؛ لتوكيد معنى القسم، والمرادُ "أُقسم بيوم القيامة"(7) فزيادتُها أغْنتْ عن تكرار القسم، وأظهرت عَظَمةَ

---

(1) المائدة: 2.
(2) الحديد: 29.
(3) الديوان، الأحوص، غير موجود في الديوان، الأزهية في علم الحروف: 155.
(4) الأنبياء: 95.
(5) الأنعام: 109.
(6) القيامة: 1.
(7) ينظر: الكتاب: ج222/4، والمقتضب: ج186/1، والأصول في النحو: ج401/1، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج32/2، ومعاني الحروف: 84، والخصائص: ج2/ وارتشاف الضرب 283، والأزهية: 151-

اليمين والقسم وشأنَ الْمُقْسَم من أجله، وجازت زيادتُها في هذا الموضع؛ لأن القرآن كلّه جملةٌ واحدةٌ، فهي ليست في صدر الكلام كما احتجَّ بعضُهم. وتجوز زيادتُها قبل المفعول به لغرض التوكيد كقول الشاعر[1]:

أبى جودُه لا البُخلَ واسْتعجلَتْ به نَعَمْ مَنْ فَتَىً لا يَمْنَعُ الجُودَ قاتلُهْ

فزاد (لا) قبل المفعول به (البخلَ). وتجوز زيادتُها بين الجارّ والمجرور، نحوُ قولك: (جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ) تريد أن تؤكِّد، والحقيقةُ أنها تتضمّن معنى النفي، وهي في هذا الموضع في الأصل نافيةٌ للجنس، فلمّا دخل حرفُ الجرِّ عليها، انتقلتْ إلى الزّيادة؛ لأنها صارت متوسِّطةً بين شيئين متلازمين، وتجوز زيادتُها بين المتضايفين كقول العجّاج[2]:

قد يكسبُ المالَ الْهِدابُ الجافي[3]

بغير لا عَصْفٍ ولا اصْطِرافِ[4]

فزاد (لا) بين المضاف (غير) والمضاف إليه (عصفٍ)[5].

وتجوز زيادتُها قبل (بل) لتوكيد معنى الإضراب فيها، سواءٌ أكانت في كلام مثبت أم منفيّ، فمن الأوّل قولُ الشاعر[6]:

وجهُكِ البدرُ لا بلِ الشّمسُ لو لمْ يُقْضَ للشّمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ

فأثبت للحبيبة وجهَ البدر، ثمَّ أضْربَ عن ذلك، وأراد أن يثبت لوجهها ضياءَ الشّمس، فزاد

154، وشرح المفصل: ج109/8، 136- 137،: ج1984/4، والبرهان في علوم القرآن: ج217/4-219، ومعاني النحو: ج300/3- 301، ج4/ 179.

(1) مجهول القائل، ينظر، معاني الحروف: 85.

(2)العجّاج، الديوان، رواية الأصمعيّ، تح، عَزَّة حسن، دار الشرق العربيّ، بيروت، 1416هـ-1995م، 147.

(3) الهِداب: الخَمول.

(4) العَصفُ: الكسب، والاصطراف: التقلّب في الأمور والتصرّف في المعيشة.

(5) ينظر: الكتاب، ج222/4، والمقتضب: ج186/1، والأصول في النحو: ج401/1، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج32/2، ومعاني الحروف: 84، والخصائص: ج283/2، والأزهية: 151- 154، وشرح المفصل: ج109/8، 136- 137،وارتشاف الضرب: ج1984/4، والبرهان في علوم القرآن: ج217/4 - 219، ومعاني النحو: ج300/3 - 301، ج4/ 179.

(6) مجهول. ينظر، مغني اللبيب: 153، وجامع الدروس العربية: ج250/3، والنحو الوافي: ج504/3.

(لا) قبل (بل) ليؤكِّد أنّها كذلك، ومن الثاني قولك: (ما قام زيدٌ لا بل قام عمرٌو). وتجوز زيادتُها قبل (بل) التي تأتي بين الجمل لمعنى الإضراب؛ لِتقوِّي معنى الإضراب فيها، وتؤكِّدَه كقول الشاعر[1]:

وماهَجَرْتُكِ لا بلْ زادني شَغَفاً هَجْرٌ ويُعْدٌ تراخَى لا إلى أجَلِ

فزاد (لا) قبل (بل) التي أفادت الإضرابَ عن عدم هَجْرِه الحبيبةَ، وتأكيدَ أنه ازداد بهجرها غير المعلوم أجَلُه حُبّاً وتعلُّقاً بها، ولمّا أراد أن يؤكِّد هذا المعنى، زاد (لا) قبل (بل)[2].

9- زيادة (ما):

تجوز زيادتُها في مواضع عدّةٍ من التركيب النحويّ، فتجوز زيادتُها بعد الأحرف المشبّهة بالفعل، فإذا زِيدت بعد (إنّ) كفّتها عن عملي النّصب والرّفع، وهيّأتْها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، فمن دخولها، وهي مكفوفة على الجملة الاسمية قوله تعالى: "**إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلهِ**"[3] وقوله تعالى:"**إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**"[4] ومن دخولها وهي مكفوفة على الجملة الفعلية قوله تعالى: "**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**"[5]. وتزاد بعد (أنّ) فتكفها عن العمل، فتهيّئها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية كقوله تعالى: "**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**"[6]وتجوز زيادتُها بعد (كأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وليت) فتكفها عن العمل، وتهيّئها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، ماعدا (ليت) فيجوز فيها الإعمالُ والإهمالُ، فمن زيادتها بعد (كأنّ) قوله تعالى: "**كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعَاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمَاً**"[7] ومن زيادتها بعد (لكنّ) قولُ امرىء القيس[8]:

لكنّما أسْعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمْثالي

---

(1) مجهول. ينظر: مغني اللبيب: 153، وجامع الدروس العربية: ج250/3، والنحو الوافي: ج504/3.
(2) ينظر: ارتشاف الضرب: ج1995/4- 1996، ومغني اللبيب: 153، وجامع الدروس العربية: ج250/3، والنحوالوافي :ج3/ 504، وسعد، محمود، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،1988م، 95.
(3) يونس: 20.
(4) النساء: 171.
(5) فاطر: 28.
(6) الأنبياء: 108.
(7) يونس: 27.
(8) الديوان: 167.

ومن زيادتها بعد (لعلّ) قول الفرزدق[1]:

أَعِدْ نَظَراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما أضاءَت لك النّارُ الحِمارَ المقيَّدا

ومن زيادتها بعد (ليت) قول النابغة الذبيانيّ[2]:

ألَا لَيْتَمَا هذا الحَمامَ لَنا إلى حَمامتنا أوْ نصفَه فقدِ

بنصب (الحمامَ) على إعمال (ليت) ورفعِه على إهمالها. وهي في كلِّ الشواهد السابقة ألغت عملَ الحرف المشبّه بالفعل، وأزالت اختصاصه بالدخول على الجملة الاسمية، وهيّأته للدخول على الجملة الفعلية، وهذا من باب التوسُّع في استخدام العناصر النحوية في غير أبوابها الأصلية بتغيير يُجريه العربيُّ في تركيبه[3]. وتأتي هذه الزيادةُ لـ (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل لمعنى خاصّ يريده المتكلمُ، ويرى أن التعبير الطبيعيّ يكون حائلاً بينه وبين معناه، فإذا أوردت التعبير طبيعياً، وقلت: (إنّ زيداً منطلقٌ) رددت على سؤال سائل لا يعلم انطلاقَه، وإذا زدت (ما) بعد (إنّ) وقلت: (إنّما زيدٌ منطلقٌ) أخبرته عن شيء يعلمه لكنه يشكّ فيه، أو ينكره، أو يريد أن يتثبّت، ويتحقّق من وقوعه؛ لأن صورة المعنى والخبر ليست واضحةً في ذهنه، ومنه قول المتنبّي لكافور[11]:

إنَّما أنتَ والدٌ والأبُ القا طعُ أحْنى من واصلِ الأولادِ

فلا يريد المتنبي أن يخبر كافوراً أنه أبٌ؛ لأنه يعلم ذلك، وإنّما أراد أن يذكّره بهذا الأمر المعلوم عنده؛ ليدخل إلى حاجته بعد أن يستدرّ عطفَه، فزاد (ما) بعد (إنّ) لتقوية هذا المعنى وللتأثير في نفس كافور، ومثلُه كثيرٌ في القرآن الكريم كقوله تعالى:"**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**"[4] وقوله تعالى:"**إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا**"[5] وكلُّ ذلك تذكيرٌ بأمر ثابت معلوم،

---

(1) الديوان: ج213/1.
(2) الديوان: 14.
(3) ينظر: الكتاب: ج221/1، والمقتضب: ج53/2، والأصول في النحو: ج232/1 - 233، والإيضاح العضدي: 127، والأزهية: 88 - 89، وشرح المفصل: ج376/8 - 378، 404، والجملة العربية والمعنى: 244، ومعاني النحو: ج301/1 - 306.
(11) المتنبي، الديوان، تص: مصطفى السّقّا وآخرون، ط 2، مطبعة السعادة، مصر، 1376هـ - 1956م، ج33/2.

(4) الأنعام: 36.
(5) النازعات: 45.

هذا إذا كان الكلامُ على سبيل الحقيقة، وإذا زدتَ (ما) بعد (إنّ) في سياق المجاز والتشبيه، كنت إنّما أردت أن تنزّله بمنزلة الظاهر المعلوم الذي لايُنكَر، ولايُدفَع، وليس للسامع سوى أن يسلِّم به كقولك: (إنّما خالدٌ سيفٌ، وإنّما زيدٌ نارٌ) ومنه قول عبيد الله بن قيسٍ الرُّقيّات[1]:

إنّما مصْعبٌ شِهابٌ من اللهِ تجلَّتْ عن وجهه الظّلْماءُ

فشبّه مصعباً بالشهاب، وأكّده بـ (إنّ) ولمّا أراد أبعدَ من هذا المعنى، وأن يجعل شَبَهَ مصعبٍ بالشّهاب في حكم الظّاهر الواقع الذي لا يمكن ردَّه، زاد (ما) بعد (إنّ) واستخدم (إنّما) مبالغةً في التوكيد وزيادةً فيه؛ لأنّ المخاطب ليس ممّن يقبل ذلك ويصدّقه بسهولة.

وإذا جاءت بعدها جملةٌ فعلية، أفادت حصرَ الفعل في الفاعل، ونفته عن سواه، وبذلك يكون المتكلمُ أدّى معنى عبارتين بعبارة واحدة، نحو (إنّما جاءني زيدٌ) فحصرتَ المجيء بزيدٍ، وقصرته عليه، ونفيته عن سواه لمخاطب يعتقد أنه جاءك زيدٌ وغيره، فأنت تثبت وتنفي في آنٍ واحد، وتجعل المعنى يسير في اتِّجاه واحد، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف، فتكون قد قصرْت صفةَ المجيء على زيد دون غيره[2]، ومنه قوله تعالى:"**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**"[3] فزاد (ما) بعد (إنّ) لقصر خشية الله على العلماء، ويحصرها فيهم، فلو قلت: (يضرب زيدٌ عمراً) أفدتَ أن الضّربَ من زيدٍ واقع على عمروٍ وغيره، وإذا قلت: (إنّما يضرب زيدٌ عمراً) أفدْتَ وقوع الضربِ من زيد على عمروٍ دون سواه، وإذا قلت: (يضرب زيدٌ عمراً في السوق) كان المعنى يحتمل أنه يضربه في السوق دون أن يمنع احتمال ضربه في مكان آخر، وإذا قلت: (إنّما يضرب زيدٌ عمراً في السوق) حصرت وقوع الضرب من زيد على عمروٍ في السوق دون الأماكن الأخرى، وإذا قلت: (يضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة) أخبرت عن وقوع الضرب من زيدٍ على عمرٍو في هذا اليوم دون أن تنفي وقوعه منه عليه في الأزمنة الأخرى، وإذا قلت: (إنّما يضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعة) حصرت وقوع الضرب في هذا الزمن دون غيره، فتغييرُ التعبير النمطيّ بزيادة (ما) يدفع الاحتمالات،

(1)ابن قيس الرّقيّات، عبيد الله الديوان، تح،محمد يوسف نجم، دارا بيروت وصادر، 1378هـ - 1958م، 91.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز: 315، 335، 354، ومفتاح العلوم، 159- 163، والإيضاح في علوم البلاغة، القزويني الخطيب، دارالجيل، بيروت، بلا تاريخ، 72- 74، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 95-96، والمعنى في البلاغة العربية: 92-93.
(3) فاطر: 28.

ويجعل الدلالة قطعية بعد أن كانت احتماليّة، وقد أوردتُ هذه التعبيرات المختلفة؛ لِيَظْهَرَ فضلُ زيادةِ (ما) في إظهار المعنى في هذا الموضع الذي لا يؤدِّيه التركيبُ الأصلُ.

وقد يزيدها المتكلم بعد (إنّ) لأنه يريد التعريض بالمخاطب، فيكون مضمونُ الجملة شيئاً،

والمرادُ شيئاً آخر، وهذا يحتاج إلى عناية أكبر من السامع؛ ليفهم المعنى كقوله تعالى: "**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**"[1] فيعرِّض بالكفّار الذين لا يتذكّرون، ويذمُّهم؛ لأنهم عطّلوا عقولَهم، وعاندوا، فصاروا بمنزلة مَنْ لا عقلَ له، وقوله تعالى: "**إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ**"[2] تعريضٌ بالذين رأوا الآيات الواضحة، ولم يؤمنوا بها فصار إنذارهم وعدمه سواءً، ومنه قول الشاعر العبّاس بن الأحنف[3]:

أنا لم أُرْزَقْ مَحَبَّتَها   إنّما للعبد ما رُزِقا

يعرِّض بنفسه، وينصحها ألّا تطمع في وصال الحبيبة؛ لأنه لم يرزَق محبّتَها، ولا يستطيع المرءُ أن يصل إلى شيءٍ ليس له، كما أنّ زيادتها في هذا الموضع تفيد قصرَ الموصوف على صفة معيّنة دون غيرها، أو قصرَ الصفة على موصوف معيّن دون غيره نحو (إنّما أنا تميميٌّ) فقصرتَ المبتدأ (أنا) وهوالموصوف على الخبر (تميميٌّ) وهو الصفةُ، وأكّدتَ نسبة الإسناد القائمة بينهما، ونفيتَ عمّن تخاطبه اعتقادَه أنك من قبيلة أخرى، وفي قولك: (إنّما شاعرٌ زيدٌ، وإنّما شجاعٌ محمدٌ) قصرتَ صفةَ الشاعرية على زيدٍ، ونفيتها عمّن سواه، و قصرتَ صفة الشجاعة على محمدٍ، ونفيتها عمّن سواه، وذلك على سبيل المبالغة والتعظيم و إعلاء شأن الموصوف على سبيل الحقيقة أو الادِّعاء[4]. فزيادةُ (ما) بعد (إنّ) تمكّن المتكلمَ من تأدية معان متعدّدة بتعبير واحد. وهو تغييرٌ يجري وراء المعنى، فالقصرُ الذي تفيده (إنّما) ضربٌ من الإيجاز وطريقة لتكثيف المعنى والدلالة، والتعبير باللفظ القليل عن الكثير من المعنى، وتُعادل جملةُ القصر جملتين تقريباً، فقولُنا: (لاهاديَ إلّا الله) يوازي قولَنا:(الهدايةُ من الله، وليس هادياً غيره سبحانه) ويُستعان بهذا الأسلوب في تحديد المعاني

(1) الرعد: 19.
(2) فاطر: 18.
(3)ابن الأحنف، العبّاس، الديوان، تح: عاتكة الخزرجي، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1397هـ - 1977م، 217.
(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 315، 335، 354، ومفتاح العلوم، 159 - 163، والإيضاح في علوم البلاغة: 72-74، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 95- 96، والمعنى في البلاغة العربية: 92- 93، والمفصل في علوم البلاغة: 237- 238.

تحديداً كاملاً في المسائل العلمية، وما هو قريبٌ منها(1).

وإذا زيدت (ما) بعد (كأنّ) وسّعت دائرة التشبيه بها بعد أن كانت مقصورة على الجملة الاسمية، فتدخل على الجملة الفعلية كقوله تعالى: "**كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعَاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمَاً**"(2) وذلك بحسب غرض المتكلم، فقد يكون غرضُه الاهتمامَ بالمشبّه أو بذكر وجه الشّبه دون الاهتمام بالمشبه به؛ لأنه لاغرضَ ولامعنى في ذكره، فإذا قلت: (كأنّ محمداً شُدَّ في قَرْنٍ) فقدّمت (محمداً) المشبَّه في المعنى على الفعل (شُدَّ) كان اهتمامُك بالمشبَّه (محمّداً) لأنه أهمُّ منه، وإذا قلت: (كأنّما شُدَّ محمدٌ في قَرْنٍ) فزدت (ما) وقدّمت الفعلَ، كان اهتمامُك بالحالة الفعلية، وهي الشّدُّ لا المشبّه، ومنه قوله تعالى: "**أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَاً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعَاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعَاً**"(3) فزاد (ما) بعد (كأنّ) ليبيّن شَناعةَ فعل القتل وقُبحَه، وإذا وليتها الجملةُ الاسمية، كان القصدُ قصرَ المشبّه على مشبّه به معيّن، وهو مقتضَى قول النّحاة، فإذا قلت: (كأنّما خالدٌ أسدٌ) قصرْتَ شَبَهَ خالدٍ بالأسد دون سواه، وأنت تفعل ذلك، وتقوله لمخاطب يدّعي، ويزعمُ أنه كالنّمر مثلاً، فزيادتُها تقوّي التشبيهَ، وتؤكِّده(4).

وإذا زيدت بعد (لكنّ) كفّتها عن العمل، وهيّأتها للدخول على الجملة الفعلية، ووسّعت دائرةَ الاستدراك بها، وصارت العنايةُ موجّهةً إلى استدراك الفعل بعد أن كانت موجّهةً إلى استدراك الاسم، فإذا قلت: (أنا لا أسعى إلى إيذائك، وإنّما أسعى إلى المجد) دفعت عن مخاطبك معنى كان يدور في ذهنه، واستدركت ذلك المعنى عليه، ونبّهته إلى أن يحصر ذهنَه، ويوجّه عنايتَه إلى سعيِك إلى المجد، ويصرفه عن غيره؛ لأنك تريد ذلك فحسبُ(5).

وإذا زيدت بعد (لعلّ) كفّتها عن العمل، وهيّأتها للدخول على الجملة الفعلية، ووسّعت دائرةَ الترجّي بها، وحصرتْه بالفعل الذي يليها كقولك: (لعلّما يحضر زيدٌ) فحصرتَ الترجّي في حدوث فعل الحضور من زيدٍ دون الأفعال الأخرى، وإذا وليتها جملةٌ اسميّة، حصرَت الترجّي، وقصرَتْه على هذه الحالة دون سواها، نحو (لعلّما زيدٌ مسافرٌ) فحصرْتَ ترجِّيَك على

---

(1) ينظر: المفصل في علوم البلاغة: 237- 238.
(2) يونس: 27.
(3) المائدة: 32.
(4) ينظر: معاني النحو: ج309/1.
(5) ينظر: معاني النحو: ج310/1.

أن يكون زيدٌ في حالة السّفر فحسب[1].

وإذا زيدت بعد (ليت) كفّتها عن العمل أو لم تكفّها، هيّأتها للدخول على الجملة الفعلية، ووسّعتْ دائرةَ التمنّي بها، فإذا وليتها جملةٌ فعلية، قصرت حدوثَ التمنّي على هذا الفعل دون سواه، فإذا قلت: (ليتما ينتصر جيشُنا) قصرْت تمنّيَك على حدوث فعل الانتصار من الجيش دون سواه من الأفعال الأخرى، وإذا وليتها جملةٌ اسمية نحو (ليتما الشّباب يعود) أفدْتَ أنّ تمنّيَك مقصورٌ على عودة الشّباب إليك دون غيره[2].

والنتيجةُ أنّ زيادةَ (ما) بعد الأحرف المشبّهة بالفعل لها حالتان، الأولى كفُّها عن العمل، وله غرضان، الأوّلُ تهيِئتُها للدخول على الجملة الفعلية وإزالةُ اختصاصها بالجملة الاسمية، فيُطلَق التشبيهُ والاستدراك والترجّي والتمنّي بعد أن كان مقيَّداً، والثاني الحصرُ الذي لا يقتصر على (إنّما وأنّما) بل قد يكون في التشبيه والاستدراك والترجّي والتمنّي، والثانيةُ عدمُ كفّها عن العمل، فيبقى كلُّ حرف على معناه واستعماله، ويكون الغرضُ توكيدَ معنى ذلك الحرف وتقويته، وإذا ظلّت الجملةُ على ما هي عليه دون تغيير بعد زيادة (ما) بقي المعنى دون تغيير، لكنّه تقوّى بالتوكيد[3]..

والنتيجة أنّ زيادة (ما) بعد الحرف المشبّه بالفعل تنقله إلى باب الأدوات المهملة، ويحافظ كلُّ حرف على المعنى الأساسيّ الذي يؤدّيه، غير أنّ (ما) الزّائدة تقوّي المعاني الأساسية، وتؤكّدها، وتؤدّي معانيَ إضافيةً، وتنقل عناية المتلقّي وانتباهه إلى الاتّجاه الذي يريده منشيءُ التركيب.

- زيادة (ما) بين الرافع والمرفوع:

تجوز زيادة (ما) بين الرافع والمرفوع، ومن ذلك زيادتُها بعد الفعل (قلّ) وأشباهه نحو (طال، وكثر، وشدّ) فتكفّها عن عمل الرفع، وتهيِّئها للدخول على الجملة الفعلية نحو (قلّما يقوم زيدٌ) وقول المرّار الأسديّ[4]:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما   وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَدومُ

---

(1) المرجع السابق: ج310/1.
(2) معاني النحو: ج310/1.
(3) المرجع السابق: ج311/1.
(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج43/1 - 54، والأزهية: 91.

بزيادة (ما) بعد الفعل (قلّ) لتوكيد معنى القلّة فيه ولتقليل فُرَص وقوع الحدث الذي بعدها، وهو دَوامُ الوِصالِ بين الحبيبن في حالة صَدِّ أحدهما الآخرَ. وزيادتُها في هذا الموضع ينجم عنها إلغاءُ علاقة نحوية هي علاقةُ الإسناد بين الفعل الذي زيدت بعده، والفاعلِ، ومن ذلك

زيادتُها بين الفعل المجهول ونائب الفاعل كقول المهلهل(1):

لو بأبانَينِ جاء يخْطبُها　　　رُمِّلَ ما أَنْفُ خاطبٍ بدمِ

فـ (رُمِّل) فعلٌ مجهولٌ، و(أنفُ) نائب فاعل، و(ما) بينهما زائدةٌ لغرض توكيد ترميل أنف الخاطب بالدّم، وكأنّ السامع يشكّ فيه أن يفعل ذلك، فهو يؤكِّد التهديد، ويزيده قوّةً، لكنّ زيادتَها في هذا الموضع لم تلغ علاقة الإسناد بين الفعل ونائب الفاعل. ومن ذلك زيادتُها بين اسم الفعل و فاعله نحو (شتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو) فزدت (ما) بين اسم الفعل الماضي (شتّان) وفاعلِه (زيدٌ) لأن مخاطبك ليس في حالة تسليم واقتناع بما تلقي إليه من كلام، فاحتجت إلى توكيد المعنى معنى البعد بين (زيدٌ وعمروٌ) لتجعل انتباهَه يسير في الاتّجاه الذي قد شكّلْت تركيبك من أجله، وزيادتُها لا تضرُّ علاقة الإسناد القائمة بين اسم الفعل وفاعله(2).

- زيادة (ما) بعد أدوات الشرط:

تجوز زيادة (ما) بعد أدوات الشرط، فتتوسّط بين أداة الشرط وفعل الشرط نحو (متى ما تقمْ أقمْ) وكقوله تعالى: "**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ**"(3) فزاد (ما) بعد (إن) الشرطية، وكقوله تعالى: "**أَيّاً مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**"(4) فزاد (ما) بعد (أيّاً) الشرطية، وكقول امرىء القيس(5)

ورُحْنا يكادُ الطّرْفُ يَقْصُرُ دونه　　　متى ما تَرِقُّ العَيْنُ فيه تَسْتَهِلِّ

فزاد (ما) بعد (متى) الشرطية.

---

(1) غير موجود في الديوان. ينظر: المقتضب: ج324/4، ومغني اللبيب: 411، والأبانان: جبلان، أحدهما: أبان.
(2) ينظر: المقتضب: ج54/2، وشرح المفصل: ج131/8- 133، والأزهية: 88، ومغني اللبيب: 403 ،410 - 411.
(3) البقرة: 38.
(4) الإسراء: 110.
(5) الديوان: 156.

وزيادتُها في هذا الموضع تغيير نحوي يقصده المتكلم؛ ليفيد معنى الإبهام والغموض في الشرط، فإذا قلت: (إذا جنّ الليل فسأزورك) كنت قد قصدت ليلَ اليوم الذي أنت فيه، فحدّدتَ، ولم تطلق زمنَ الزيارة، وجعلتَه محصوراً، وإذا قلت: (إذا ما جنّ الليلُ فسأزورك) بزيادة (ما) بعد (إذا) الشرطية، كنت قد أطلقت العنانَ لزمن الزيارة، ولم تحدّده، بل جعلته مطلقاً مفتوحاً، وعلى المخاطب أن يتوقّع زيارتك في كلّ ليلة تحلُّ عليه، وبذلك نقلت المعنى في التركيب الشرطي من الدلالة القطعية إلى الدلالة الاحتمالية، وجعلتَ انتباهَ المتلقي يسير في اتّجاهات متعدّدة سعياً وراء المعنى بعد أن كان يسير في اتّجاه واحد؛ لأنك تريد تشويقه إلى زيارتك أو تخويفه أو تحذيره منها، وذلك وفقاً للظروف التي بينك وبينه، وإذا زيدت بعد أداة شرطية مبهمة في الأصل، زادت إبهامها وغموضها وعمومها كزيادتها بعد (متى) الشرطية، ومثلُها (أيّان). والغالبُ أنها تزاد للمبالغة في الشرط وتوكيده وتقوية العلاقة بين الشرط إذا وقع، وبين جواب الشرط كقوله تعالى: "**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ**"[(1)] فزاد (ما) بعد (إنْ) الشرطية؛ لأن المعنى يتطلّب أن ينبذ إلى القوم الخائنين فورَ شعوره بالخوف منهم حتّى لا يتردّد في ذلك[(2)]. وقد يقصد المتكلمُ من زيادتها المعنيين معاً كقولك: (إذا ما جنّ الليلُ فسأزورك) فزدت (ما) بعد (إذا) لأنك أردت أن تبهم وقتَ الزيارة، وتؤكّد تحقّقَ وقوعها؛ حتّى لا يظنّ المتلقي أنّ إبهامَ وقتها قد يعني عدمَ وقوعها منك[(3)]. قال السامرائي: "ومعنى التوكيد أنها أظهرُ من الإبهام في الاستعمال العربيّ فأنا لا أرى إبهاماً في قوله تعالى: "**حَتَّى إِذَا مَاجَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ**"[(4)] وتخصيصاً في قوله تعالى: "**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**" [(5)] فالكلامُ في الحالتين على أهل النّار ومجيئهم إيّاها، فلِمَ كانت (إذا) الأولى مبهمة، والثانيةُ غيرَ مبهمة"[(6)]

- زيادة (ما) بعد حروف الجر:

تجوز زيادةُ (ما) بعد حرف الجرّ، فتتوسّط بين الجارّ والمجرور، فمن زيادتها بعد (من) الجارّة قوله تعالى: "**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً**"[(7)] ومن زيادتها بعد (عن) قوله تعالى:

---

(1) الأنفال: 58.
(2) ينظر: المفصل، 221، 417، ومفتاح العلوم: 131، والبرهان في علوم القرآن: ج222/2، ومعاني النحو: ج81/4 - 87
(3) ينظر: معاني النحو: ج84/4.
(4) فصلت: 20.
(5)الزمر: 71.
(6) معاني النحو: ج84/4.
(7) نوح: 25.

"**قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**"[1] ومن زيادتها بعد الباء الجارّة قوله تعالى: "**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ**"[2].

وتجوز زيادتُها بعد الكاف الجارّة، فيجوز إعمالُها وإهمالُها، فمن إعمالها، و (ما) زائدةٌ بعدها قولُ عمرو بن بُراقَة الهمدانيّ[3]:

ونَنْصُرُ مَوْلانا ونعْلمُ أنّه   كما النّاسِ مَجْرومٌ عليه وجارِمُ

فزاد (ما) بعد الكاف الجارّة دون أن يلغي عملها في المجرور (النّاسِ) ومن إهمالها لزيادة (ما) بعدها قولُ نَهْشَل بن حَرَّى يرثي أخاه مالكاً[4]:

أخٌ ماجدٌ لم يَخْزُنِي يومَ مَشْهَدٍ   كما سيفُ عمروٍ لم تخُنْهُ مَضارِبُهْ

فزاد (ما) بعد الكاف الجارّة، وألغى عملها في المجرور، فلم تعد جارّةً[5]. والغرضُ من زيادتها توكيدُ معنى حرف الجرّ حتّى لا يدع مجالاً للشّكّ في وقوع المعنى الذي يريده المتكلم[6]. ففي قوله تعالى: "**عمّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمين**" أخبر عن ندمهم الذي لابُدّ واقعٌ منهم بعد زمنٍ قليل، ثمّ زاد (ما) ليؤكّد شعورهم بالندم، وفي قوله تعالى: "**فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم**" أكّدت (ما) معنى السببيّة في الباء الجارّة، فقد أخبر الله تعالى أن اللّعنة منه قد وقعت على القوم بسبب نقضهم العهودَ والمواثيق، وليس لسبب آخر، ثمّ أكّد هذا المعنى بزيادة (ما) بعد الباء الجارّة؛ ليسير انتباهُ المتلقي في اتّجاه واحد بدل الاتّجاهات المتعدّدة، ويتنبّه إلى حقيقة الأمر بدل أنْ يتخبّط في حبائل الشّكوك والظّنون. وإذا زيدت (ما) بعد الكاف الجارّة، وسّعتْ دائرةَ التشبيه، ووجّهت الأنظارَ والانتباهَ، إذا دخلت على الجملة، إلى الحدث، وهو وجهُ الشّبه بدل توجيهها إلى المشبه به كقول الشاعر: (كما سيفُ عمروٍ لم تخنه مضاربه) فزاد (ما) بعد الكاف الجارّة، وأهملها؛ لأن الغايةَ هي التركيزُ على عدم خذلان سيف عمروٍ له وقتَ القتال، فليس المهمُّ عند الشاعر أن يتنبّه المتلقّي إلى سيف

---

(1) المؤمنون: 40.
(2) المائدة: 13.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ج1713/4، وأوضح المسالك: 395.
(4) ينظر: أوضح المسالك: 395، ومغني اللبيب: 408، وجامع الدروس العربية: ج190/3.
(5) ينظر: الكتاب: ج221/4، والمقتضب: ج186/1 - 187، والأصول في النحو: ج401/1، والخصائص: ج168/1، ج282/2، وشرح المفصل: ج133/8 - 136، وأوضح المسالك: 394 - 395، ومغني اللبيب: 408 - 411، ومعاني النحو: ج86/3 - 90.
(6) ينظر: معاني النحو: ج83/3 - 87.

عمرو في شكله وطوله وجماله، بل الغرضُ أن يُدرك أهميّة السيف لعمرو وقت القتال لِفهم أهمية الأخ الذي فقدَه، والذي لم يخذله في اللحظات الشديدة، فصارت (كما) تدخل على الظاهر والمضمر والأسماءِ والأفعال، وتُستَعمَل لتشبيه مفرد بمفرد، ولتشبيه مضمون جملة بجملة[1]. وتجوز زيادتُها بعد (ربّ) الجارّة من دون أن تكفّها عن عمل الجرّ كقول عديّ ابن الرّعلاء الغسّانيّ[2]:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بسيفٍ صقيلٍ بَيْنَ بُصْرى وطَعْنةٍ نَجْلاءِ

فزاد (ما) بعد (رُبّ) وأبقى لها عملَ الجرّ في المجرور (ضربةٍ). وقد تكفُّها عن العمل، فتدخل في الأصل على الجملة الفعلية ذاتِ الفعل الماضي في اللفظ والمعنى، نحو (ربّما قام زيدٌ) أو في المعنى خاصّةً نحو (ربّما يقومُ زيدٌ) تريد معنى (قام) الماضي، وكقول جذيمة الأبرش[3]:

رُبّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ

فكفّت (ما) الزّائدةُ (ربّ) الجارّة عن عملها، وأجازت دخولها على الجملة الفعلية (أوفيت في علم) والفعلُ فيها ماضٍ في اللفظ والمعنى. ولا يجوز أن يليها المضارعُ أو المستقبل في اللفظ و المعنى إلّا إذا نُزِّل بمنزلة الماضي المحقَّق الوقوع، ومنه قوله تعالى: "**رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**"[4] فجاز دخولُ (ربّما) المكفوفة بـ (ما) الزائدة بعدها على الفعل (يودّ) ومعناه المستقبلُ؛ لأن تمنّي الكفّار أن يكونوا مسلمين متحقِّقٌ لا شكّ فيه، وأنه حاصلٌ لا محالة، فصار بمنزلة الماضي (ودَّ) الواقع، وقد تدخل، وهي مكفوفة بـ (ما) الزائدة على الجملة الاسمية كقول أبي دؤاد الإيّاديّ[5]:

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَناجِيجُ بينهنّ الْمِهارُ[6]

(1) ينظر: معاني النحو: ج83/3 - 87.
(2) ينظر: الأزهية: 82، وارتشاف الضرب: ج1748/4، وأوضح المسالك: 394، ومغني اللبيب: 182-183.
(3) ينظر: الأزهية: 93 - 95، وارتشاف الضرب: ج1748/4، وأوضح المسالك: 394، ومغني اللبيب: 182- 183.
(4) الحجر: 2.
(5) ينظر: الأزهية: 93 - 95، والمفصل: 372، وأوضح المسالك: 394، ومغني اللبيب: 182- 183.
(6) الجامِل: صاحب الجمال، والمؤبَّل: كثير الإبل، والعناجيج: أحسنُ الخيل، والمِهار: ولدُ الفرس، والمعنى: إذا قامت الحربُ، حشد لها أحسن الخيول مع أمهارها، والإبل الكثيرة.

فأدخل (ربّما) المكفوفة بـ (ما) الزائدة على الجملة الاسمية (الجاملُ المؤبَّلُ فيهم)[1]. وزيادتُها في هذا الموضع تغييرٌ نحويّ إنّما جاز لإزالة اختصاص (ربّ) بالأسماء النكرة المجرورة، وتهيئِتها للدخول على الجملة الفعلية والاسمية؛ ولتوسيع معنيي التكثير والتقليل فيها[2].

- زيادة (ما) بين المتضايفين:

تجوز زيادةُ (ما) بين المتضايفين، وذلك إذا كان المضافُ منادىً أوظرفاً أو كلمتي (غير، ومثل) أو (أيّ) الموصولة، فمن زيادتها بعد المنادى المضاف قولُ عنترة[3]:

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ له　　　حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحْرُمِ

والأصلُ (يا شاةَ قنصٍ) و (ما) زائدةٌ، ومن زيادتها بعد الظرف المضاف (بعد) قولُ المرّار الحنظليّ[4]:

أعلاقةً أُمَّ الوليدِ بعدما　　　أفْنانُ رأْسِكَ كالثَّغام المُخْلِسِ

ومن زيادتها بعد الظرف المضاف (بين) قول جميل بثينة[5]:

بينما نحنُ بالأراكِ معاً　　　إذْ أتى راكبٌ على جَمَلِهْ

ومن زيادتها بعد المضاف (غير) قول الأسود بن يعفر[6]:

نام الْخَلِيُّ وما أُحِسُّ رُقادي　　　والْهَمُّ محْتَضَرٌ لديَّ وِسادي

من غير ما سَقَمٍ ولكنْ شَفَّني　　　هَمٌّ أَراهُ قدْ أصابَ فؤادي

والأصل (من غير سقمٍ) ومن زيادتها بعد المضاف (مثل) قوله تعالى: "**فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**"[1] والأصل (مثل أنكم تنطقون) ومثالُ زيادتها بعد

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج419/1، ج234/2، والأزهية: 82 - 95، والمفصل: 372، وشرح المفصل، ج30/8-31، وارتشاف الضرب، ج1748/4، وأوضح المسالك394، ومغني اللبيب: 182 - 183، 407 - 408، ومعاني النحو: ج83/3.
(2) ينظر: معاني النحو: ج83/3.
(3) ابن شدّاد، عنترة، الديوان، تح: عبد المنعم شلبي، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ، 152.
(4) ينظر: المقتضب: ج53/2، والأصول في النحو: ج234/1، ومغني اللبيب: 409. والمعنى: يوبّخ نفسه ويلومها لعشقها، وقد كبرت سنّه.
(5) الديوان: 189.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 412.

المضاف (أيّ) الموصولة قوله تعالى: "**أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ**"[2] والأصلُ (أيَّ الأجلين)[3]. وهي إذا زيدت، وكان المضاف منادى أو كلمتي (غير، ومثل) أو (أيّ) الموصولة، ظلّت علاقةُ الإضافة قائمةً بين المتضايفين غيرَ أنها زيدت لتوكيد هذه العلاقة وتمتينها وتقويتها بينهما بحسب ظروف المخاطب وحالته وملابسات السياق والمقام والحال، فإذا قلت: (عُوقِبْتُ من غير ما جرمٍ) أفدت بإضافة (غير) إلى (جرمٍ) أنّ العقوبة وقعت عليك من دون ذنب عملته، ودافعْتَ بهذا التركيب عن براءتك، فلمّا كان مخاطبُك يشكّ في ذلك، ويتردّد في قبوله وتصديقه، وكأنه يطلب منك المزيد من التوضيح والإقناع؛ لِيلمس صِدْقَك، جئتَ بـ (ما) الزائدة بين المتضايفين (غير ما جرمٍ) لتزيل الشّكّ من نفسه، وتوقف عِنانَ خياله من عناء التشتت والاحتمالات التي لاشيءَ تحتها من الحقيقة التي يريدها، فأردت كسْبَ وُدّه وعطفه بعد شكّه وتردُّده، وربّما سُخطِه ولومِه. وأمّا إذا زيدت بعد الظروف، فإنها تلغي علاقة الإضافة بين المتضايفين، وتهيّىء الظروفَ للدخول على الجملة الفعلية والاسمية، وتتّسع بذلك دائرةُ استخدام الظرف، فإذا قلت: (حضرتُ المجلس بعدما القومُ انصرفوا) وزدت (ما) بعد ظرف الزمان (بعد) كنت قد ألغيت إضافتها إلى المفرد، وتمكّنت من إدخالها على الجملة الاسمية (القومُ انصرفوا) لأنك قصدت أن حضورك إلى المجلس كان في زمن انصراف القوم منه، وأنت لجأت إلى هذا التغيير؛ لأنك شعرت في داخلك أن التعبير النمطيّ غيرُ قادر على إيصال هذا المعنى لِمَنْ تحدّثه، فقد يظنّ – لوأنك جئت بالتركيب من دون زيادة (ما) – أنّك توهمه، أو تبعده عن الحقيقة التي يتلمّسها، وكذلك قولُ جميل بثينة[4]:

بينما نحنُ بالأراك معاً　　　إذْ أتى راكبٌ على جَمَلِهْ

فألغت (ما) علاقة الإضافة، وهيّأت الظرف (بين) للدخول على الجملة الاسمية (نحن بالأراك معاً) وزادها الشاعرُ؛ ليؤكّد أن الرّاكب الذي جاء على جمله كان مجيئه في اللحظة التي كانا فيها سويّةً بالأراك، وليس للمتلقي سوى أن يسلّم بهذا المعنى.

---

(1) الذاريات: 23.
(2) القصص: 28.
(3) ينظر: الكتاب: ج221/4، والمقتضب: ج53/2، والأصول في النحو: ج232/1- 233، والأزهية: 78- 80، وشرح المفصل: ج133/8- 136، ومغني اللبيب: 409 - 412، وجامع الدروس العربية: ج223/3.
(4) الديوان: 189.

وثمّة مواضع أخرى تجوز فيها زيادةُ (ما) لغرض التوكيد، نحو زيادتها بين البدل (بعوضةً) و المبدل منه (مثلاً) في قوله تعالى: "**مَثَلاً مَا بَعُوضَةً**"[1] وبين نائب المفعول المطلق (قليلاً) المتقدّم وفعله المتأخّر (تؤمنون) في قوله تعالى: "**قَلِيْلاً مَا يُؤْمِنُونَ**"[2]فـ (ما) زائدةٌ[3].

10- زيادة (مِنْ) الجارّة:

(من) حرفُ جرٍّ أصليّ، وهو عنصر نحويّ تجوز زيادتُه في التركيب بشرط أن يتقدّمه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ، ويكون مجروره نكرةً، ويكون في الأصل مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به، نحو قولك: (ما في الدّار من رجلٍ، وما جاءني من رجلٍ، وما رأيتُ من رجلٍ) والأصلُ (ما في الدّار رجلٌ، وما جاءني رجلٌ، وما رأيتُ رجلاً) فالمجرور (رجلٍ) في الجملة الأولى مبتدأ، وفي الثانية فاعلٌ، وفي الثالثة مفعولٌ به، وكَقوله تعالى: "**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ**"[6] فـ (من) زائدة لتوفّر الشروط المتقدّمةلزيادتها، ومجرورُها (شفعاءَ) مبتدأ، وقوله تعالى: "**مَا يَأْتِيْهِمْ مِنْ ذِكْرٍ**"[4] فزاد (من) قبل الفاعل (ذكرٍ) وكقوله تعالى: "**هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزَاً**" [5] فالمجرور (أحدٍ) في الأصل مفعول به، و (من) زائدةٌ[6]، وكقول النابغة الذبيانيّ[7]:

وقفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائِلُها عَيَّتْ جَوَاباً وما بالرَّبْعِ من أَحَدِ

فزاد (من) قبل المبتدأ (أحد).

وهي إذْ تزاد في هذا الموضع من التركيب؛ إنّما تزاد لمعنى ليس للتركيب الطبيعي أن يؤدّيه، وزيادتُها تغييرٌ نحويّ في بنية التركيب لتشكيل معنى جديد، هو التوكيدُ ودفْعُ الاحتمالات والدلالات المتعدّدة والانتقال إلى الدلالة القطعية، وهي تنقل المعنى معنى النفي

---

(1) البقرة: 26.
(2) الحاقة: 41.
(3) ينظر: الأزهية: 79، ومغني اللبيب: 412.
(4) الأنبياء: 2.
(5) مريم: 98.
(6) ينظر: الكتاب، 4ج/225، المقتضب: ج183/1، ج136/4-137 ،420، والأصول في النحو: ج68/1 ،94 ،379 ،410، ومعاني الحروف: 97، والأزهية: 226 - 230، وشرح المفصل: ج90/2، ج13/8 ،137-138، وارتشاف الضرب: ج2 /1080، وأوضح المسالك: 379، ومغني اللبيب:425-426، والبرهان في علوم القرآن: ج55/3، ومعاني النحو: ج70/3-72.
(7) الديوان: 9.

والنهي والاستفهام من العموم إلى الخصوص، فإذا قلت: (هل جاء رجلٌ؟) احتمل أنك تسأل عن رجل واحد معيّن، واحتمل أنك تسأل عن فردٍ من أفراد هذا الجنس أيّاً كان، وإذا قلت: (هل جاء من رجلٍ؟) احتمل كلامُك معنى واحداً، وهو الاستفهامُ عن مجيء رجل غيرِ معيّن، فنفيت المعنى الأوّل، وأثبتّ المعنى الثاني، وكذلك الأمرُ في النفي، فإذا قلت: (ما جاءني من رجلٍ) نفيتَ مجيءَ أيّ رجلٍ بخلاف قولك: (ما جاءني رجلٌ) الذي يحتمل أنك تنفي مجيءَ رجلٍ واحد فقط، ولا تنفي مجيءَ اثنين أو ثلاثة أو أكثر،ويحتمل أنك تنفي مجيءَ أيّ واحد من هذا الجنس، ومثلُه في النفي. فزيادةُ (من) تجعل المتلقي يركّز انتباهه على المعنى الذي قصده المتكلمُ، وتساعده على توفير الجُهد والوقت في تحصيل معنى العبارة، والمتكلمُ لايفعلُ ذلك، ولايلجأ إلى هذا التغيير في الحالات العادِيّة التي لاتستوجب التوكيدَ والتخصيص[1]، قال تعالى: "**مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**"[2] فزاد (من) توكيداً لوحدانيّة الله تعالى، وإمعاناً في نفي وجود إلهٍ غيره، وجاءت زيادتُها مناسبةً للسياق ولحالة المخاطبين الذين يعتقدون تعدّدَ الآلهة.

11-زيادة (ها) التنبيه:

تجوز زيادةُ (ها) التنبيه قبل أسماء الإشارة؛ للدلالة على أن المشار إليه قريب من المتكلم وحاضرٌ أمامه وللمبالغة فيه وإيضاحه، ولينبّه المخاطب إليه، فتصير أسماءُ الإشارة، وقد زيدت (ها) التنبيه في أوّلها بمنزلة الأسماء الظاهرة؛ لأنها مبهمة تقع على كلّ شيء من إنسان وحيوان وجماد، فإذا قلت: (هذا عبدُ الله منطلقاً) أفدت المخاطب أن عبد الله قريب منه، فَلْيِنتبه إلى انطلاقه، وكأنك قلت له: (انْتَبِهْ له، وانْظُرْ إليه في حالة الانطلاق القريبة منك) ومثلُ قوله تعالى: "**هَذَا مَالَدَيَّ عَتِيدٌ**"[3] وقوله تعالى: "**هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً**"[4] وقوله تعالى: "**إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ**"[5] فدلّت زيادتُها على قرب المشار إليه (ما، وناقة، ومكان القعود) ليتنبّه المخاطب إلى ذلك[6]. وليس للمتكلم أن يزيدها في هذا الموضع إذا كان المخاطب متوسّطاً أو بعيداً عنه إلّا إذا أراد أن ينزّل المتوسّط أو البعيد بمنزلة القريب لحالة نفسية

---

(1) نفس المصادر والمراجع والصفحات في الحاشية رقم (6).
(2)هود: 50 ،61 ،84، والمؤمنون:23 ،32.
(3) ق: 23.
(4) الأعراف: 73.
(5) المائدة: 24.
(6) ينظر: شرح المفصل: ج136/3-137، ج114/8- 116، وارتشاف الضرب: ج976/2، والبرهان في علوم القرآن: ج263/4، وجامع الدروس العربية: ج262/3- 263، والنحو الوافي: ج294/1، ومعاني النحو: ج86/1.

يعيشها أو لأيّ سبب آخر، نحو قول المغترب الذي حرّقته الأشواقُ إلى وطنه: (هذا وطني) فنزّل وطنَه البعيد عنه بمنزلة القريب لتهدئة نفسه الهائجة وتسكيناً لأشواقه المتعالية وتسليةً لنفسه المتألّمة. وتسقط الألف منها لكثرة الاستعمال. كما تجوز زيادتُها قبل المبتدأ، والأغلبُ أن يليها في هذه الحالة ضميرُ الرفع المنفصل، نحو: (ها أنذا) وكقوله تعالى: "**هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ**"(1) وقول الشاعر(2):

فَهَا أنا تائبٌ عن حُبِّ لَيْلَى   فَمَا لَكَ كلّما ذُكِرَتْ تَذُوبُ

وقبل الماضي المقترن بـ (قد) نحو (ها قد رجعتُ) وكلُّ ذلك غرضُه التنبيه(3).

12- زيادة ضمير الفصل:

ضميرُ الفصل حرفٌ، وسُمِّي ضميراً لمشابهته الضميرَ في لفظه، وتجوز زيادتُه بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصلُهُ المبتدأ والخبرُ إذا كانا معرفتين؛ لِيُعلم من أوّل الأمر أن الخبر أو ما أصله الخبر هو خبرٌ للمبتدأ أو ما أصله المبتدأ، وليس تابعاً له، فإذا قلت: (زيدٌ هو العاقلُ) أفدت بزيادة ضمير الفصل أن (العاقلُ) خبرٌ للمبتدأ (زيدٌ) وليس صفةً له، وإذا قلت: (كان زيدٌ هو العاقلَ) أفدتَ أن (العاقلَ) خبرٌ لـ (كان) الناقصة، وليس صفة لاسمها (زيدٌ) وإذا قلت: (إنّ زيداً هو العاقلُ) أفدت أن (العاقلُ) خبرٌ لـ (إنّ) وليس صفةً لاسمها (زيدٌ) وإذا قلت: (ظننْتُ زيداً هو العاقلَ) أفدتَ أنّ (العاقلَ) مفعولٌ ثانٍ لـ (ظنَّ) لا صفةٌ للمفعول الأوّل (زيداً) وقال تعالى: "**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**" (4) فقد وضّحت زيادةُ ضمير الفصل (هو) أنّ (القصصُ) خبرٌ لـ (إنّ) وليس بدلاً من اسم الإشارة (هذا) وقال تعالى: "**إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ**"(5) فقد أفاد ضميرُ الفصل (هو) أن (الحقَّ) خبرٌ لـ (كان) الناقصة، و ليس بدلاً من اسم الإشارة (هذا) وقال تعالى: "**ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ**"(6) فـ (الخسرانُ) خبرٌ لاسم الإشارة (ذلك) وليس بدلاً منه بدليل زيادة ضمير الفصل (هو) بينهما، وإذا قلت: (الرجلُ هو الرجلُ) وضّحتَ بزيادة ضمير الفصل (هو) أن (الرجلُ) التالي لضمير

---

(1) النساء: 109.
(2) مجهول، جامع الدروس العربية: 262/3.
(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج263/4، وجامع الدروس العربية: ج262/3- 263.
(4) آل عمران: 62.
(5) الأنفال: 32.
(6) الحج: 11.

الفصل (هو) خبرٌ للمبتدأ (الرجلُ) الذي قبله، وليس توكيداً لفظياً له[1].

ويجب أن يكون ضمير الفصل مبتدأ، وأن يطابق المبتدأ أو ما أصله المبتدأ في المتكلم و المخاطب والغائب، فلا يجوز (كنتُ هو الفاضلَ) وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، ويمتنع توكيدُه والعطفُ عليه، فهو حرفٌ زائدٌ لامكانَ له من الإعراب، فلا يجوز تقديمُه على المبتدأ أو ما أصله المبتدأ ولا على (كان، وظنَّ) وأخواتهما، ولا يجوز تقديمُ الخبر أو ما أصله الخبر عليه، ولا يجوز فصلُه عن الخبر أو ما أصله الخبر، وسُمِّي فصلاً؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة[2].

والملاحَظُ الواضحُ أنّ ضمير الفصل لا يحقُّ له التّقلُّبُ في الاستخدامات النحوية المتعدّدة التي كانت له قبل أن ينتقل من باب ضمير الرفع المنفصل إلى هذا الاستعمال، فزيادتُه في هذا الموضع حَرَمَتهُ المواضعَ النحويّة الأخرى لِدفْعِ الالتباس، وزيادتُه تُميِّز العلاقاتِ النحوية، وتوضّحها، فلولاها في قولك: (زيدٌ هو العاقلُ) لَتقلَّب المتلقّي بين معنيي الإسنادية والتبعية الوصفية، ولولاها في قولك: (هذا هو العاقلُ) لَتقلّب المتلقي بين معنيي الإسنادية والتبعية البدليّة، وظلّ المعنى مبهماً يشوبُه غموضٌ، ويعاني المتلقي في تحصيله، ولاسيّما إذا كان المتكلمُ يريد منه أن يفهم مقصودَ عبارته مباشرة، أو كانت ظروف الكلام لا تسمح بذلك، وبذلك ينقل المتكلمُ خطابه من الدلالة الاحتمالية إلى الدلالة القطعية، ويجعل المعنى يسير في اتّجاه واحد بعد أن كان يحتمل الاتّجاهات المتعدّدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يرغب المتكلمُ أن يقصر المسندَ على المسند إليه، ويخصّه بالكلام دون غيره، فيزيد ضمير الفصل مغيِّراً بذلك بنيةَ التركيب كقوله تعالى: "**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**"[3] فقصر بزيادة ضمير الفصل (هم) صفةَ الفلاح على اسم الإشارة (أولئك) وكقوله تعالى: "**وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآَيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ**"[4] فقد أفاد ضميرُ الفصل (هم) القصرَ، ولَولاه، لَكان القصرُ محتملاً، وقد يزيد المتكلمُ ضميرَ الفصل؛ ليؤكِّد قصرَ المسند على المسند إليه، وذلك إذا كان في التركيب مُخَصّصٌ آخر كقوله تعالى: "**إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**"[5] فقصر صفتي

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج125/2، والمفصل: 170-171، وشرح المفصل: ج109/3 - 111، وشرح جمل الزجاجي: ج63/2 - 67، وارتشاف الضرب: ج951/3 - 952، ومغني اللبيب: 641 - 645،والجملة العربية والمعنى: 127، ومعاني النحو: ج57/1.

(2) ينظر: الأصول في النحو: ج155/2، والمفصل: 170-171، ومغني اللبيب: 642، وجامع الدروس العربية: ج127/1.

(3) البقرة: 5.

(4) البلد: 19.

(5) البقرة: 37.

التّوبة والرحمة على الله تعالى، ثمّ أكّد ذلك بضمير الفصل (هو) على سبيل الحقيقة، وكقوله تعالى: "**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ**"[(1)] فقصر صفتي العِزّة والقوّة على الله تعالى، ثمّ أكّد ذلك بضمير الفصل (هو) على سبيل الحقيقة، وقد يؤكّد القصرَ مبالغةً إذا لم تكن الصفةُ في الحقيقة مُمكناً قصرُها على الموصوف كقولك: (زيدٌ الشاعرُ) فقد قصرت صفةَ الشاعريّة على زيد دون غيره على سبيل المبالغة والادّعاء، ولمّا أردت توكيد المبالغة، زدْتَ ضميرَ الفصل (هو) فقلت: (زيدٌ هو الشاعرُ) وذلك مراعاةً لظروف الكلام واحتياطاً للمعنى، ومنه قوله تعالى: "**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**"[(2)] فقصرَ صفةَ السّفاهة عليهم مبالغة في اتِّصافهم بها؛ لأنه من المعلوم أنّ هناك سفهاء مفسدين آخرين، فقصرها عليهم على معنى أنّهم أوْلى مَنْ يُسمّى بهذا الاسم أو على أنّها كاملةٌ فيهم، ثمّ أكّد هذا المعنى، فزاد ضميرَ الفصل (هو)، ومنه قوله تعالى: "**وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**"[(3)].

وقد يزيده المتكلمُ لتوكيد معنى المقايسة نحو (الشاعرُ هو البحتريُّ) إذا كان المقامُ مقامَ مقايسة بآخر، فكأنك سمعتَ أحداً يدفع شِعريّة البحتريّ، ويقصرها على شاعر آخر، فزدت ضمير الفصل (هو) لتفيد أن شاعريّة البحتريّ لا تُقاس بها شاعريّة شاعرٍ آخر[(4)]، ومنه قوله تعالى: "**إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَايُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ**"[(5)] فالكاذبون كثيرون، ولكنْ هؤلاء أَوْلى مَنْ يُسمّى بهذا الاسم، فكأنه يقول: (هل عرفْتَ حقيقتَهم فهم هؤلاء)[(6)]. وقد يؤكد المتكلم بزيادته معنى الكمال كقوله تعالى: "**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**"[(7)] أيْ إنهم الكاملون في هذه الصفة، وقد تفيد زيادتُه كلَّ المعاني السابقة في تركيب واحد[(8)].

والنتيجةُ أنّ الزّيادةَ تغييرٌ نحويٌّ جائزٌ أجازتْه القاعدةُ النحويّة والاستعمالُ الصحيحُ، ولا يلجأ المتكلمُ إليه إلّا لمعنىً يرى أن التعبيرَ الطبيعيّ المجرَّدَ من الزّيادة لا يؤدّيه.

---

(1) هود: 66.
(2) البقرة: 13.
(3) الممتحنة: 9.
(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج252/2، والمفصل في علوم البلاغة: 136 - 137، ومعاني النحو: ج45/1 - 54.
(5) النحل: 105.
(6) ينظر: معاني النحو: ج53/1 - 54.
(7) النحل: 105.
(8) ينظر: معاني النحو: ج54/1.

ب – الحَذْفُ

الحذفُ في اللغة هو الإسقاطُ، وهو مصدرُ حذف الشيءَ، أيْ أسقطَه[1]، وفي الاصطلاح إسقاطُ حرف من الكلمة أو كلمة أو جزء من الكلام أو الكلام كلّه لدليل[2]، فإذا حُذِف شيءٌ من العناصر النحوية، ودلّ عليه دليلٌ، كان الحذفُ اختصاراً، وإذا لم يدلّ عليه دليلٌ، كان الحذفُ اقتصاراً، فمن الأوّل كقوله تعالى: "**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ* نَارٌ حَامِيَةٌ**"[3] فحذف المبتدأ (هي) من الجواب (نارٌ حامية) لذكره في جملة السؤال (ما هيه؟) ومن الثاني قولُه تعالى: "**انْتَهُوا خَيْرَاً لَكُمْ**"[4] والتقديرُ (انتهوا يكن الانتهاءُ خيراً لكم) فحذف (كان) مع اسمها من دون أن يتقدّمهما لفظٌ يدلّ عليهما[5]. والحذفُ ضربان، ضربٌ يُقامُ فيه شيءٌ من العناصر النحوية التي في التركيب مقامَ المحذوف كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أحياناً، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وضربٌ لا يُقامُ فيه شيءٌ مقام العنصر النحويّ المحذوف، نحوُ حذفِ الفعل والمبتدأ والخبر[6].

والأصلُ في الكلام الذّكرُ، والحذفُ تغييرٌ نحويٌّ طارىء بخلاف الأصل، وهو نوعٌ من أنواع المجاز على المشهور، وهو كثيرٌ واسع في العربية سعةً كبيرة شملت كلَّ أنواع الكلام في العربية فهو يجوز على الحرف والكلمة والجملة، وعلى العمدة والفضلة[7].

ويُشترَط فيه أن يكون في الكلام المذكور دليلٌ معنويّ أو مقاليّ على المحذوف إذا كان جزءاً أساسيّاً في الجملة كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، ولا يُشترَط فيه ذلك إذا كان فضلةً متمّماً للجملة ومعناها، ولكن يُشترَط فيه ألّا يُخِلَّ حذفُه بالمعنى الأساسيّ للجملة كحذف العائد المنصوب ونحوه. فالدليلُ الحاليُّ يتحصّل من النّظر إلى المعنى، والنّظرُ عِلْمُ المخاطب بما يريده المتكلمُ كحذف المبتدأ في (زيدٌ) لِمَنْ ينتظر قدومَه، فأغنت الإشارةُ إليه عن ذِكْر المبتدأ (هذا) ويتحصّل الدليلُ المقاليُّ من إعراب اللفظ، فلا بدّ للمرفوع من رافعٍ، ولابدّ للمنصوب من ناصبٍ، فإذا لم يكن ظاهراً، عُلِمَ أنه محذوف، نحو (أهلاً وسهلاً

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج67/3، ومعجم مصطلحات النحو العربيّ: 194.
(2) المصدران السابقان.
(3) القارعة: 10-11.
(4) النساء: 171.
(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج67/3، ومعجم مصطلحات النحو العربيّ: 194.
(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج134/3.
(7) ينظر: الأصول في النحو: ج255/2، والخصائص: ج285/1- 290، ج284/2، والبرهان في علوم القرآن: ج67/3 ،77، والجملة العربية والمعنى: 75، ومعاني النحو: ج14/1.

ومرحباً) والمقصودُ (وجدْتَ أهلاً، وسلكْتَ سهلاً، وصادفْتَ مرحباً)[1]. وثمّة أدلّةٌ تُعين السامعَ في تحصيل العنصر النحوي المحذوف والاستدلالِ عليه، ويأتي دليلُ العقل في مقدِّمتها، فقد تستحيلُ صِحّةُ الكلام عقلاً من دون تقدير محذوف كقوله تعالى: "**وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ**"[2] فلا يستقيم المعنى إلّا بتقدير المفعول به المضاف المحذوف (أهلَ) ليكون التقديرُ (واسأل أهلَ القرية) لأنه يستحيل عقلاً إقامةُ العلاقة النحوية بين فعل السؤال المتعدّي وبين القرية؛ لأنها جَمادٌ لايتكلّم، وقد تدلُّ العادةُ الشرعيةُ المخاطبَ على ما حُذِف من التركيب كحذف المفعول به (أكْلَ) في قوله تعالى: "**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**"[3] والمقصودُ (إنّما حرّم عليكم أَكْلَ الميتة) أو يدلّ العقلُ على الحذف، وتدلُّ عادةُ الناس على تعيين المحذوف كقوله تعالى على لسان امرأة العزيز للنسوة: "**قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**"[4] فحذفَ المشارَ إليه الموصوف (الحبُّ) وأقام الاسمَ الموصول (الذي) مقامه، فدلّ العقلُ على وجود حذفٍ في الجملة؛ لأنه لا بدّ لاسم الإشارة من مشارٍ إليه، ودلّت عادةُ الناس على أن المحذوف هو (الحبُّ) لأنه من عادتهم أن يلوموا المرأةَ المتزوّجة على الوقوع في حبّ رجلٍ غير زوجها، وقد يدلّ اللفظُ على الحذف، والشّروعُ في الفعل على تعيين المحذوف، نحوُ حذف الفعل (أقرأ، وأبدأ) في قولك: (بسم الله الرحمن الرحيم) ومنه أن تدلّ اللغةُ والقاعدة النحوية عليه، فإذا كان في الكلام مفعولٌ به، ولا ناصب له، دلّت القاعدةُ النحوية على فعل أو عامل محذوف، وكذلك الأمرُ بالنسبة للمبتدأ والخبر، وقد يكون الدليلَ لفظٌ متقدّمٌ على المحذوف، نحوُ حذف المخصوص بالمدح أو الذمّ أو المتعجَّب منه، و كحذف الفعل (أنزلَ) من جملة الجواب؛ لِتقدُّم ذكره في جملة السؤال في قوله تعالى: "**وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا**"[5] والتقدير (أنزل خيراً)[6].

1- حذفُ المبتدأ أو ما أصله المبتدأ:

المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية، يُبتدَأُ الكلامُ به، ويُخبَرُ عنه، والأصلُ ذكرُه، و يجوز حذفُه إذا دلّ عليه دليلٌ حاليٌّ، كأن ترى شخصاً قادماً من بعيد، أو تسمع صوتَه، أو تشمّ رائحته التي عُرِف بها، أو تُذكَر لك صفاتٌ معيّنة عُرِف بها شخصٌ معيَّنٌ، فتقول: (عبدُ

---

(1) ينظر: الخصائص: ج285/1، والبرهان في علوم القرآن: ج73/3 - 74.
(2) يوسف: 82.
(3) النحل: 115.
(4) يوسف: 32.
(5) النحل: 30.
(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج71/3 - 72، والجملة العربية ، أقسامها وتأليفها: 80 - 84.

الله، زيدٌ، فلانٌ والله...) تريد بذلك (هذا عبدُ الله، وهذا زيدٌ، وهذا فلانٌ والله) أو جاء في جواب الاستفهام، فتحذفه؛ لأنك ذكرته في جملة الاستفهام، فيكون ذكره في جملة الاستفهام مُغنياً عن ذكره في جوابه كقوله تعالى: "**وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيهْ * نَارُ حَامِيَةٌ**"(1) فحذفَ المبتدأ (هي) من الجواب (نارٌ حامية) لأنه ذكره في جملة الاستفهام (وما أدراك ما هيه؟) أو جاء بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، وكان خبرُه جملةً فعليةً، فعلُها مضارعٌ غيرُ مسبوقٍ بأداة تُجيز اقترانه بالفاء الرابطة لجواب الشرط كقوله تعالى: "**وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**"(2) والتقديرُ (فهو ينتقمُ اللهُ منه) والدّالُّ عليه المضارعُ المرفوعُ (ينتقمُ) غيرُ المسبوق بأداة تجيز اقترانه بالفاء، فاستُدِلَّ به على المبتدأ المحذوف، أو جاء بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، وبقي خبرُه دالاًّ عليه، كقوله تعالى: "**مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ومَنْ أساءَ فَعَلَيْهَا**"(3) أيْ (فعملُه لنفسه، وفإساءتُه عليها) وكقوله تعالى: "**وَإِنْ مَسَّهُ اَلشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ**"(4) والتقدير (فهو يؤوسٌ قنوط) فحذف المبتدأ (هو) أبقى خبرَه (يؤوسٌ) دالاًّ عليه بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، أو جاء في صدر جملة القول كقوله تعالى: "**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا**"(5) والتقديرُ (هي أساطيرُ الأوّلين) فحذف المبتدأ (هي) لوروده في صدر جملة القول، وظلّ خبرُه (أساطيرُ) دالاًّ عليه،أو كان مخصوصاً بالمدح أو الذّمّ، ودلّ عليه السياقُ أو ذِكرُه في كلام سابق كقوله تعالى: "**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**"(6) أيْ (نعم العبدُ أيّوبُ) فحذفَ المبتدأ (أيّوبُ) لدلالة السياق عليه، وقد يحذَف في هذا الموضع، فتقوم صفتُه مقامه سواءٌ أكانت اسماً أم فعلاً نحو (نعم الرجلُ حليمٌ كريمٌ) فحذف المبتدأ (رجلٌ) وهو مخصوص بالمدح، وأقام صفتَه (حليمٌ) مقامه، والتقديرُ (نعم الرجلُ رجلٌ حليمٌ كريمٌ) ونحوُ (نعم الصاحبُ تستعينُ به) فحذف المبتدأ (صاحبٌ) وأقام صفتَه جملة (تستعين به) مقامه، والتقديرُ (نعم الصاحبُ صاحبٌ تستعين به) ويجوز حذفُه إذا كان (ما) التعجبية بعد الواو العاطفة، وكان المتعجب منه بعد الواو وقبلها واحداً، نحو (ما أحسن خالداً وأكرمه) فحذف المبتدأ (ما) التعجبية لوروده بعد الواو العاطفة، والمتعجبُ منه (خالدٌ) واحد قبل الواو، وبعدها، أمّا إذا اختلف المتعجب منه، امتنع حذفُه، فلا يجوز حذفُه في نحو (ما أحسن زيداً وما أقبح خالداً) لأن المتعجب منه مختلف في الجملتين، فهو في الجملة الأولى (زيداً) وفي الجملة الثانية (خالداً). ويجوز

(1) القارعة: 10-11.
(2) المائدة: 95.
(3) فصّلت: 46 ، والجاثية:15.
(4) فصلت: 49.
(5) الفرقان: 5.
(6) ص: 44.

حذفُه إذا جاء في صدر جملة هي صفةٌ لمجرور (رُبّ) كقول ثابت بن كعب يرثي يزيد بن المهلّب[1]:

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلَكَ لم يكنْ   عاراً عليكَ وربَّ قتلٍ عارُ

فحذف المبتدأ (هو) لوقوعه في صدر جملة (عارُ) التي هي صفةٌ لـ (قتلٍ) الذي هو مجرور (ربّ) والتقديرُ (ربّ قتلٍ هو عارُ). ويجوز حذفُه إذا وقع في صدر جملة الصلة، وكان خبرُه اسماً مفرداً لا جملةً أو شبهَ جملة كقوله تعالى: "**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً**"[2] والتقديرُ (أيُّهم هو أشدُّ) فحذف (هو) لوقوعه بعد اسم الموصول (أيّ) وخبره (أشدُّ) اسمٌ مفرد، و كقول عَدِيّ[3]:

لمْ أرَ مثلَ الفِتْيانِ ينسَوْنَ في غَبَنِ الأيّامِ ما عَواقِبُها

أراد (ما هي عواقبُها) فحذف المبتدأ (هي)[4].

وحذفُ المبتدأ في موضع من المواضع السابقة تغييرٌ نحوي جاز استخدامُه واللجوءُ إليه والتّصرُّفُ في التركيب لمعنى من المعاني التي يجري خلفها المتكلمُ، ويريد تحصيله لاعتقاده أن التركيب النمطيّ للجملة الاسمية بذكر جميع العناصر النحوية فيه يقف عائقاً بينه وبين المعنى الذي يريد إظهاره. وتتنوّع المعاني والأغراضُ البلاغية التي تدفع المتكلمَ إلى حذف المبتدأ، فمنها الاحترازُ عن العبث وتحقيق الاختصار لوجود قرينة تدلُّ عليه، وتُغني عن ذكره؛ لأن المعنى مفهومٌ من دونه، فذكرُه قد يُعطِي التركيب طولاً وثقلاً لا حاجةَ إليهما، وهذا يكون في جواب الاستفهام الذي يُحذَف منه المبتدأ لوروده في صيغة السؤال كقوله تعالى: "**لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ**"[5] أيْ (هي نارُ الله الموقدة) وفي صدر جملة القول كقوله تعالى: "**فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ في صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ**

---

(1) ينظر: كتاب االشعر: ج319/1، والأزهية: 360.
(2) مريم: 69.
(3) الديوان، ابن زيدالعبّادي، عديّ، تح:محمد جبّارالمعيبد، دارالجمهورية للنشروالطبع، بغداد، 1965م، 45.
(4) ينظر: الكتاب: ج130/2، ج79/3، والمقتضب: ج129/4، والأصول في النحو: ج68/1، وكتاب الشعر: ج319/1، ج2/ 433، والخصائص: ج285/1، والأزهية: 360، والمفصل: 354، وشرح المفصل: ج135/7، ج7/9، وارتشاف الضرب: ج1086/3، ج1776/4، 2053، 2073، وأوضح المسالك: 101، 127- 128، ومغني اللبيب: 822 – 823.
(5) الهمزة: 4 - 6.

عَجُوزٌ عَقِيمٌ"[1] أيْ (أنا عجوزٌ عقيم) وفي صدر جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء الرابطة كقوله تعالى: "**مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا**"[2] أيْ (فعملُه لنفسه، وإساءتُه عليها) وقوله تعالى: "**وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوانُكُمْ**"[3] أيْ (فهم إخوانُكم). ومنها ضيقُ المقام عن إطالة الكلام إذا كان المتكلم متألِّماً أو متوجعاً أو خائفاً أن تفوته فرصة، فمن الأوّل قولُ الشاعر[4]:

قال لي: كيفَ أنتَ؟ قلتُ: عليلٌ سَهَرٌ دائمٌ وحزنٌ طَويلُ

والتقديرُ (أنا عليلٌ) فحذف المبتدأ (أنا) لأنه في حالة مرض وألم وتوجّع، وهو يريد أن يُنهِي الكلامَ بسرعة؛ ليتنبّه السامعُ إلى حالته (عليلٌ) الخاصّة وإلى سهره وحزنه المتواصلَين المستمرّين بدل الانشغال بوضعه العامّ، ومن الثاني قولُك للصّيّاد: (أرنبٌ) تريد (هذا أرنبٌ) خشيةَ أن إطالةَ الكلام بذكر المبتدأ قد تجعل تنبيهك للصيّاد من غير نفع؛ لأنه يدع للأرنب فرصة الهروب، ومنها تيسيرُ الإنكار له عند الحاجة إلى ذلك بسبب الخشية منه أو بسبب تجنُّب الوقوع في مشكلات لا يريدها المتكلمُ، نحوُ (بخيلٌ) والقصْدُ (هو بخيلٌ) ومنها تعجيلُ المسرّة أو المساءة بالخبر، فمن الأوّل نحوُ (جائزتي) تريد (هذه جائزتي) لتتوجّه الأنظارُ إلى الخبر، وتتنبّه الأذهانُ إليه؛ لأنه يبعث في النفوس المترقّبة له المسرّة، ومن الثاني نحوُ (راسبٌ) لشخصٍ لا تحبّه، فحذفت المبتدأ (أنت) وتركتَ الخبرَ (راسبٌ) لتسوءَه به، وتزيد إغاظته، وتعجّل في توجيه الإساءة إليه، ومنها تطهيرُه عن اللسان وتنزيهُه؛ لأنه شريفٌ وعظيمٌ، نحوُ (الرحمنُ الرحيمُ) تريد (اللهُ الرحمنُ الرحيمُ) فلم تذكره تنزيهاً له عن اللسان[5]، ومنها تطهيرُ اللسان وتنزيهُه عن ذكره إذا كان حقيراً وضيعاً خبيثاً سيّئاً، نحو (ملعونٌ رجيمٌ) تريد (الشيطانُ ملعونٌ رجيمٌ) فلم تذكر المبتدأ (الشيطانُ) لتنزِّه لسانَك عن ذكره، ومنها ادِّعاءُ أن الخبر لايصلح إلّا له على سبيل الحقيقة نحو (خالقُ كلّ شيءٍ) تريد (اللهُ خالقُ كلّ شيءٍ) فلم تذكره؛ لأن الخبر (خالقُ) لا يصلح إلّا له على سبيل الحقيقة، أو ادِّعاءُ أن الخبر لا يصلح إلّا له على سبيل الادّعاء والمبالغة نحوُ (واهبُ الألوف) تريد (السلطانُ واهبُ

(1) الذاريات: 29.
(2) فصلت: 46، والجاثية: 15.
(3) البقرة: 220.
(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 250، ومفتاح العلوم: 94، وعلم المعاني: 135.
(5) ينظر: أسرار النحو: 113، ومفتاح العلوم: 94، والدراية لقرّاء النّقاية: 136 - 137، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 33، وعلم المعاني: 133- 135.

الألوف) فلم تذكره؛ لأنك ادَّعيتَ أن الخبر (واهبُ الألوف) يصلح له فقط، وأردتَ المبالغةَ في ذلك، ومنها اتِّباعُ الاستعمال، نحوُ (رميةٌ من غير رامٍ) أيْ (هذه رميةٌ من غير رامٍ).

إنّ النفس تتألم إذا حُذِف المسندُ إليه المبتدأُ؛ لأنها باتت تجهله، فإذا وُجِدَتِ القرينةُ الدّالَّةُ عليه، شعرت باللّذّة؛ لأنها عرفته، وعلمت به، فحذْفُه يستدعي من المتلقي أن يتصوّره، ويبحث عنه، ويُتعب ذهنه وتفكيره وخياله في تحصيله ومعرفته، فإذا عرفه، حصلت اللذّةُ بمعرفته، وهذا أفضلُ من التعرُّف عليه مباشرة دونما عناء، فالمسندُ إليه المبتدأ إذا بلغ غايته ونهايته في اختصاصه بالصفات المحمودة أو المذمومة دون غيره، تُرِكَ ذكرُه، واقْتُصِر على ذكرِ تلك الصفات إشارةً إلى أنه لا يُشاركه فيها أحدٌ، وهذا يُعلي شأنَه ومقامه[1].

ويجوز في الكلام الفصيح حذفُ اسم الأحرف المشبّهة بالفعل إذا دلّ عليه دليلٌ كقول الفرزدق[2]:

فلوْ كنتَ ضَبيَّاً عرَفْتَ قَرابَتِي ولكنَّ زِنْجِيٌّ عَظيمُ المَشَافِرِ

والتقدير ُ(ولكنَّكَ زنجيٌّ عظيمُ المشافر) فحذفَ كافَ الخطاب، وهو اسمُ (لكنّ) لأن الخبر (زنجيٌّ) يدلُّ عليه، فلمّا كان في التركيب حرفٌ مشبّه بالفعل، وبعده خبرُه، دلّت القاعدةُ النحوية على الاسم المحذوف، وكحذفِ اسمِ (ليت) في قول عديّ بن زيد[3]:

فليتَ دفعْتَ الْهَمَّ عنِّي ساعةً فَبِتْنا على ما خَيَّلْتَ ناعِمَيْ بالِ

والتقدير (فليتكَ دفعت) فحذفَ اسمَ (ليت) وهو كافُ الخطاب لدلالة القاعدة النحوية عليه[4]. والرّأيُ أنّ حذفَه إنّما جاز لمعنى لا يتحصّل إلّا بحذفه، فحذَفَه الفرزدقُ؛ لأنه قصَد توجيهَ الأنظار ولفْتَ الانتباه إلى الخبر (زنجيٌّ) وصفتِه (عظيمُ المشافر) لأنهما المقصودان من تشكيل التركيب، فهو يُنكر على مخاطبه هاتين الصّفتين، وكذلك قصَدَ عديُّ بن زيد توجيهَ المخاطب إلى دفعِ همّه، والمساعدةِ في تخليصه منه، وإذا لم يفعل، فلا حاجةَ به إليه.

---

(1) ينظر: أسرار النحو: 113، ومفتاح العلوم: 94، والدراية لقرّاء النّقاية: 136 - 137، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 33: وعلم المعاني: 133 - 135.
(2) الديوان: ج481/2.
(3) الديوان: 162.
(4) شرح جمل الزجاجي: ج450/1، وارتشاف الضرب: ج1245/3.

ويجوز حذفُ اسمِ (كان) إذا كان واوَ الجماعة، فيبقى الضمُّ، وهو حركةُ البناء دالّاً عليه كقول الشاعر[1]:

فلو أنّ الأطِبَّا كانُ حولي　　　وكان مع الأطِبَّاءِ الأُساةُ

والتقدير (كانوا)[2].

ويجوز حذفُ اسمِ (لا) النافية للجنس إذا علمه المخاطبُ لكثرة استعماله في الكلام، نحوُ (لا عليك) أيْ (لا بأسَ عليك، أو لا شيءَ عليك)[3].

والنتيجةُ أنّ حذْفَ المبتدأ تغييرٌ نحويٌّ جائزٌ في بنية التركيب، وحَذْفُهُ لا يغيِّر العلاقةَ الإسناديّة بينه وبين خبره، وليس للمتكلم أن يلجأ إليه إلّا إذا كان ذكْرُه لا يؤدِّي المعنى الذي قصدَه الشاعرُ.

2- حذفُ الخبر أو ما أصلُه الخبر:

الأصلُ ذكرُه[4]. ويجوز حذفُه إذا دلّ عليه دليلٌ، ومن ذلك حذفه بعد (إذا) الفجائية نحوُ (خرجتُ فإذا الأسدُ) أيْ (الأسدُ حاضرٌ) أو في جواب الاستفهام لوروده في صيغة السؤال نحو (مَنْ مجتهدٌ؟) فيقال في الجواب: (زهيرٌ) والتقديرُ (زهيرٌ مجتهدٌ) فحذف الخبر (مجتهدٌ) من الجواب لوروده في صيغة السؤال، ومنه أن يكون المبتدأُ معطوفاً على مبتدأ آخر، وخبرُهما واحدٌ، فيُكتفَى بذكر خبر أحدهما، كقوله تعالى: "**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**"[5] والتقديرُ (وظلُّها دائمٌ) فحذف الخبر (دائمٌ) لوروده في الجملة المعطوف عليها (أُكُلُها دائمٌ) ومثلُه قوله تعالى: "**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**"[5] فحذف الخبر (فعدّتُهنّ ثلاثةُ أشهر) والتقديرُ (واللائي لم يحضْنَ فعدّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر) لأن المبتدأ (اللائي) معطوف على مبتدأ مثله في اللفظ والمعنى، ودلالة الخبر المحذوف في الجملة المحذوفة مثلُ دلالة الخبر (فعدّتُهنّ ثلاثةُ أشهر) في الجملة المعطوف

---

(1) مجهول، ينظر: شرح المفصل: ج5/7.
(2) المصدر السابق.
(3) ينظر: الكتاب: ج295/2، والمقتضب: 129/4، والمفصل: 104، وشرح المفصل: ج113/2، وارتشاف الضرب: ج1301/3، وجامع الدروس العربية: ج338/2.
(4) ينظر: الأصول في النحو: ج62/1.
(5) الرعد: 35.
(5) الطلاق: 4.

عليها، ويجوز حذفُه بعد همزة الاستفهام كقول ذي الرّمة[1]:

فيا ظَبيةَ الْوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأنتِ أمْ أمُّ سالمِ؟

فحذف الخبرَ (هذه) والتقديرُ (أأنت هذه؟) لوروده بعد همزة الاستفهام، كما يجوز حذفُه إذا وُصِف المبتدأُ بصفة تدلّ على الخبر كقوله تعالى: "**قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرَاً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**"[2] والتقديرُ (فصبرٌ جميلٌ أجملُ) لأن المبتدأ (صبرٌ) وُصِفَ بـ (جميلٌ) و(جميلٌ) دلّت على الخبر المحذوف [3]. ويجوز حذفُه إذا تتالى مبتدآن، وكان شبهَ جملة جارّاً ومجروراً، والمجرورُ ضميرٌ متّصل بحرف الجرّ، وعائدٌ على المبتدأ، والمبتدأُ الثاني، وخبره المحذوفُ خبرٌ للمبتدأ الأوّل، نحوُ (السّمنُ مَنَوانِ بدرهم) والقصْدُ (السمنُ منوان منه بدرهم) فجاز حذفُ الخبر (منه) وهو خبرٌ للمبتدأ (منوان) لأنه تتالى مبتدآن، هما (السمنُ، ومنوان) والخبرُ المحذوفُ جارٌّ ومجرورٌ، والمجرورُ هو الضميرُ المتّصلُ هاءُ الغائب، وهو عائدٌ على المبتدأ الأوّل (السَّمنُ) وجملةُ (منوان منه بدرهم) خبر للمبتدأ الأوّل (السمنُ) ومثلُه (البُرُّ الكُرُّ بستّين درهماً) والقصْدُ (البُرُّ الكُرُّ منه بستين درهماً)[4].

ويجوز حذفُ خبر الأحرف المشبّهة بالفعل إذا علمه المتلقي سواءٌ أكان نكرةً أم معرفةً، وسواءٌ أكُرِّرت (إنّ) أم لم تُكرَّر كقول الأعشى[5]:

إنّ مَحَلّاً وإنّ مُرْتَحلاً وإنّ في السَّفْرِ ما مَضَوْا مَهْلا

والتقدير (إنّ لنا محلّاً وإنّ لنا مرتحلاً) ويجوز حذفه إذا دلّ على كَوْنٍ خاصٍّ كحذفه في بيت الأعشى، و كقوله تعالى: "**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيْزٌ**"[6] والتقديرُ (إنّ الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم معاندون أو هالكون أو معذَّبون) وقول جميل بثينة[7]:

---

(1) الديوان: 700. يقصد: أنت أملحُ أم أمُّ سالم؟.
(2) يوسف: 18.
(3) ينظر: الأصول في النحو: ج67/1 - 69، والمفصل: 33 - 34، وشرح المفصل: ج91/1، وارتشاف الضرب: ج1088/3، والإيضاح في علم البلاغة: 45، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 61، والبرهان في علوم القرآن: ج91/3-93.
(4) نفس المصادر والمراجع والصفحات في الإحالة رقم (4).
(5) الديوان: 283.
(6) فصلت: 41.
(7) الديوان: 192.

أَتَوْنِي فقالوا يا جميلُ تَبَدَّلَتْ بُثَيْنةُ أبْدالاً فقلتُ لعلَّها

والتقديرُ (لعلّها تبدّلت، أو لعلّها فعلت ذلك)[1] وحاصلُه أنه يجوز حذفُ خبر الحرف المشبّه بالفعل سواءٌ أكان اسماً أم شبهَ جملة أم جملة بشرط أن يكون المعنى مفهوماً بعيداً عن اللبس والغموض.

ويجوز حذفُ خبر (لا) النافية للجنس إذا علمه المتلقي كقوله تعالى: "**قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ**"[2] أيْ (لا ضيرَ علينا) فحذف الخبر (علينا) لأنه معلومٌ[3].

ويجوز حذفُ خبر الأفعال الناقصة إذا توافر الدليلُ، وكان المعنى مفهوماً، والمخاطبُ عالماً به كقوله تعالى: "**رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحَاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ**"[4] والتقديرُ (فطفق يمسح مسحاً) فحذف الخبر (يمسح) وقوله (ص): "مَنْ تأنَّى أصابَ أو كاد، ومَنْ تعجّل، أخطأ أو كاد" والتقديرُ (كاد يصيب، وكاد يخطىء) فحذف خَبَرَيْ (كاد) وهما (يصيب، ويخطىء) وقد يُحذَف من جملة جواب الاستفهام لوروده في صيغة السؤال نحوُ (أصبح محمدٌ) في جواب (هل أصبح أَحدٌ مسافراً؟)[5]. و يدور حذفُ الخبر في دائرة أغراض حذف المبتدأ ومعانيه.

والنتيجة أنّ حذف الخبر تغيير نحويّ جائز في بنية التركيب، ولا يُلغي حذفُه علاقته بالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ، ولا بالعامل الذي رفعه، وغالباً ما يكون لدلالات ومعانٍ لا يؤدّيها التعبيرُ الطبيعيّ.

3- حذْفُ الفعل:

تتعدّد المواضع التي يجوز فيها حذفُ الفعل، فيجوز حذفه وإبقاء فاعله إذا كان في جواب استفهام ملفوظ أو مقدَّر، فمن الأوّل قوله تعالى: "**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**

---

(1) ينظر: المقتضب: ج130/4 - 131، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج292/1، والمفصل: 37، وشرح جمل الزجاجي: ج451/1 - 452، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 62 - 63، وارتشاف الضرب: ج1249/3.
(2) الشعراء: 50.
(3) ينظر: المفصل، 40، وجامع الدروس العربية: ج338/2.
(4) ص: 33.
(5) ينظر: شرح المفصل: ج108/1 - 109، وارتشاف الضرب: ج123/3، وجامع الدروس العربية: ج279/2 - 280، 291.

وَسَخَّرَ الشَّمسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ"[1] فحذف الفعل (خلق) الرافع للفاعل (اللهُ) من جواب الاستفهام (خلقهنّ اللهُ) لوروده في صيغة السؤال (مَنْ خلق؟) ومن الثاني قوله تعالى: "**يُسبِّحُ لَهُ فِيْها بِالْغُدُوِّ وَالأَصَالِ* رِجَالٌ**"[2] والتقدير (يسبّحه رجالٌ) فحذف الفعل (يسبّح) الرافع للفاعل (رجالٌ) لأنه على تقدير (مَنْ يسبّحه؟) ويجوز حذفُه بعد أدوات الشرط على شرط التفسير بفعل من لفظه ومعناه، فيظلّ فاعلُه دالّاً عليه، كقوله تعالى: "**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**"[3] والتقديرُ (وإن استجارك أحدٌ) فحذف الفعل (استجار) بعد (إنْ) الشرطية، وأبقى فاعله (أحدٌ) دالّاً عليه، ثمَّ فسّره بفعل من لفظه ومعناه، هو (استجار) الذي ذكره بعد الفاعل (أحدٌ) وقوله تعالى: "**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**"[4] فحذف الفعل (انشقّت) بعد (إذا) الشرطية، وأبقى فاعله (السماءُ) دالّاً عليه، ثمّ فسّره بالفعل (انشقّت) المذكور بعد الفاعل (السماءُ) ولافرْقَ في ذلك إن كان الفاعلُ اسماً ظاهراً كما تقدّم، أو مصدراً مؤوّلاً من (أنّ) ومعموليها كقوله تعالى: "**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرَاً لَهُمْ**"[5]، والتقدير (ولو ثبت أنهم صبروا) فحذف فعل الشرط (ثبت) بعد (لو) الشرطية، وأبقى فاعله (أنّهم صبروا) دالّاً عليه، وهو المصدر المؤوّل من (أنّ) ومعموليها هاء الغائب وجملة (صبروا). كما يجوز حذفه بعد أدوات التحضيض التي تختصّ بالدخول على الأفعال، فإذا تلاها اسمٌ مرفوعٌ، عُرِف أنه فاعل، وأنّ فعله محذوف نحو (هلّا زيدٌ قام) والتقديرُ (هلّا قام زيدٌ قام) فحذف الفعل (قام) بعد أداة التحضيض (هلّا) وأبقى فاعله (زيدٌ) دالّاً عليه[6].

ويجوز حذف الفعل الناصب للمفعول به إذا دلّ عليه المقام، كأنْ ترى رجلاً يسدّد سهماً، فصرخت (القرطاسَ) تريد (أصاب القرطاسَ) فحذفت الفعل (أصاب) وأبقيت مفعوله (القرطاسَ) ويُضْمَر الفعل في هذا المقام؛ لأنه مقام مخاطبة، ومثلُه قولك لِمَنْ يحدّثك: (حديثَك) تريد منه (أتمِمْ حديثَك) لأنه قطعه. ويجوز حذفه من جملة الجواب لوروده في صيغة السؤال كقوله تعالى: "**وَقِيْلَ لِلَّذِينَ اتَّقُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرَاً**"[7] والتقديرُ (قالوا أنزل خيراً) فحذف الفعل (أنزل) من جملة الجواب؛ لوروده في صيغة السؤال المتقدِّمة (ماذا

(1) العنكبوت: 61.
(2) النور: 36.
(3) التوبة: 6.
(4) الانشقاق: 1.
(5) الحجرات: 5.
(6) ينظر: المقتضب: ج72/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج116/1، ج218/2- 219، 232- 233، والمفصل: 28- 29، 418، وشرح المفصل: ج81/1 - 83، ج9/9- 10، وارتشاف الضرب: ج1322/3، وأوضح المسالك: 641- 642، ومغني اللبيب: 827.
(7) النحل: 30.

أنزل ربُّكم؟) وأبقى مفعوله (خيراً) ويجوز حذفه في بابي الإغراء والتحذير إذا كان المغرى به أو المحذَّر منه اسماً مفرداً، فمن الأوّل نحو (الشجاعةَ) تُريد (الزم الشجاعةَ) فحذفت الفعل (الزمْ) وأبقيت المفعول به (الشجاعةَ) وفعلت ذلك؛ لأن المغرى به (الشجاعةَ) اسمٌ مفرد، ومن الثاني (الكسلَ) تريد (احذر الكسلَ) فحذفت الفعل (احذر) وأبقيت المفعول به (الكسلَ) لأنه مفرد، وأنت تريد التحذير في هذا المقام، كما يجوز حذفه بعد أدوات التحضيض التي من شأنها أن تدخل على الأفعال، فإذا تلاها اسمٌ منصوب، عُرِف أنّ ناصبه الفعل محذوف كقول جرير [(1)]:

تعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لولا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا [(2)]

فحذف الفعل (تعدّون) بعد (لولا) التحضيضية، وأبقى مفعوله (الكميَّ) والأصلُ (لولا تعدّون الكميَّ) ومثلُه قولك: (هلّا خيراً من ذلك، وألَا خيراً من ذلك) تريد (هلّا فعلتَ خيراً من ذلك، وألَا فعلتَ خيراً من ذلك) ويجوز حذفه بعد أدوات الشرط، نحو (لو زيداً رأيتُه أكرمتُه) فحذفتَ الفعل (رأيتُ) بعد (لولا) الشرطية، وأبقيتَ مفعوله (زيداً) ثمّ فسّرته بفعل من لفظه ومعناه[(3)]، وكقول النّمر بن تولب[(4)]:

لا تَجزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلكَ فاجْزَعِي

والتقديرُ (إنْ أهلكتُ منفساً أهلكتُه) فحذف الفعل (أهلك) بعد (إنْ) الشرطية، وأبقى مفعوله (منفساً) دالّاً عليه، ثمّ فسّره بالفعل (أهلك) الذي هو من لفظه ومعناه.

ويجوز حذف الفعل العامل في شبه الجملة إذا كان في جواب الاستفهام استغناءً عن ذكره في صيغة السؤال كقولك: (يومَ الجمعة) لِمَنْ سألك: (متى سرْتَ؟) والأصلُ (سرتُ يومَ الجمعة) لكنّك حذفت الفعل (سرتُ) العامل في ظرف الزمان (يومَ) لوروده في صيغة السؤال

---

(1) الديوان: 338.
(2) النِّيب: النُّوق المسِنَّة، وضوطرى: الحمقاء، والكميّ: الفارس الشجاع، والمعنى: ليس الفخر بذبح النّوق المسنّة بل بقتل الأبطال.
(3) ينظر: الكتاب، ج257/1، 268، والمقتضب: ج129/4، والأصول في النحو: ج247/2، وكتاب الشعر: ج57/1، والخصائص: ج285/1، والمفصل: 46، وشرح المفصل: ج125/1، وارتشاف الضرب: ج1472/3- 1473، 1480، وأوضح المسالك: 297.
(4) الديوان: 72.

(متى سرتَ؟) وقولك: (بالله) في جواب مَنْ سألك: (بِمَنْ تستعين؟) فحذفت الفعل (أستعينُ) من الجواب، وأبقيت متعلّقه الجارّ والمجرور (بالله) وفعلت ذلك لوروده في صيغة السؤال[1].

ويجوز حذف الفعل العامل في المفعول المطلق إذا كان دالاًّ على نوع أو عدد، فإذا رأيتَ رجلاً قادماً من السَّفر، قلتَ له: (خيرَ مَقْدَمٍ) تريد (قدمت خيرَ مقدمٍ) فحذفت الفعل (قدم) وأبقيت المفعول المطلق (خيرَ) لدلالة الحال عليه، ومثلُه قولك لِمَنْ عاد من الحجّ: (حجّاً مبروراً) تريد (حججْت حجّاً مبروراً) ويجوز حذفه في جواب الاستفهام لوروده في صيغة السؤال كقولك: (جلوساً طويلاً، أو جلستين) جواباً لِمَنْ سألك: (هل جلسْتَ؟) فحذفت الفعل (جلستُ) وأبقيت المصدر (جلوساً) والأصلُ (جلستُ جلوساً طويلاً أو جلستين) وفعلتَ ذلك لوروده في صيغة السؤال[2]. والمتكلمُ إنّما يحذفه؛ لأن المصدر أقوى وأثبتُ في تأدية المعنى من الفعل؛ لأنه حدثٌ مجرَّد من الزّمن، والفعلُ حدثٌ مقترن بالزّمن[3].

ويجوز حذف الفعل العامل في الحال لدلالة المقام عليه، فإذا رأيت رجلاً يريد السفر، قلت له: (راشداً مهديّاً) تريد (سافرْ راشداً مهديّاً) فحذفت الفعل (سافرْ) وأبقيت الحال (راشداً) وقولك: (صادقاً) لرجل أنشدك شعراً، فحذفت الفعل (أنشدتَ) وأبقيت الحال (صادقاً)[4].

ويجوز حذفه بعد (قد) و (لَمّا) الجازمة، وحذفُه في هذين الموضعين من باب الاتّساع؛ لأنهما لتوقُّعِ الفعل، ويجوز ذلك إذا كان الفعل معلوماً، فمن حذفه بعد (قد) قول النابغة الذبيانيّ[5]:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكابَنا   لَمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ

أراد (وكأنْ قد زالت) فحذف الفعل (زالت) بعد (قد) لتقدُّم ذكره، ولأنه معلوم، ومثالُ حذفه بعد (لَمّا) نحو (سرتُ حتّى المدينة ولَمّا) والأصلُ (ولَمّا أدخلْها) فحذفتَ الفعل (أدخل) بعد (لَمّا) الجازمة[1] وكقول الشاعر[2]:

---

(1) ينظر: المفصل: 72، وشرح المفصل: ج47/2، وجامع الدروس العربية: ج49/3، 203.
(2) ينظر: الكتاب: ج270/1، والأصول في النحو: ج248/2، وشرح المفصل: ج113/1، ومعاني النحو: ج144/2.
(3) ينظر: معاني النحو: ج146/2.
(4) ينظر: الكتاب: ج271/1، والمفصل: 83، وشرح المفصل: ج68/2، وارتشاف الضرب: ج1598/3، وأوضح المسالك: 364.
(5) الديوان: 105.

فجئْتُ قبورَهم بَدْءاً ولَمّا فناديْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

فحذف الفعل بعد (لَمّا) والأصلُ (ولَمّا أكنْ بَدْءاً قبل ذلك) أيْ سيِّداً.

ويجوز حذف الفعل إذا كان جواباً للشرط لتفخيم الحدث وتهويله وتعظيمه كقوله تعالى: "**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**"[3] فحذف جواب (لو) الشرطية، والتقديرُ (لَرأَيْتَ أمراً عظيماً) وكقول امرىء القيس[4]:

فلو أنّها نَفْسٌ تموتُ جَميعةً ولكنّها نَفْسٌ تَساقَطُ أنْفُسا

فحذف جواب (لو) الشرطية، والتقدير (لَغَنِيَتْ، واستراحت) وإنّما حذفَهُ لتعظيم الحالة النّفسيّة التي يعيشها؛ لأن المصائب تأتيه فُرادى، ومع كلِّ مصيبة تذوق نفسُه الموتَ، فالمتكلمُ إنّما يحذف جواب الشرط حينما يرى أن ذكره عائق أمام المعنى الذي يريده، فهو يريد المبالغة والتهويل والتعظيم وتحريك خيال المتلقي في كلّ اتّجاه يحتمله المعنى، ولو ذكره، لَوَقف خيالهُ في نقطة واحدة، وهذا لا يُعطيه الوَقْعَ المطلوب للمعنى، ويكون عِلْمُ المخاطب به مساعداً لهُ على حذفه[5].

والنتيجة أنّ حذف الفعل تغييرٌ في بنية التركيب يجوز في هدْي القاعدة النحوية والاستعمال الصحيح إذا كان المعنى مفهوماً، واللبسُ مأموناً، وأدّى حذفُه معاني إضافية ودلالات ليس للتعبير الطبيعي أن يؤدّيها. وحذفُه لا يلغي علاقاته النحوية القائمة بينه وبين عناصر التركيب الذي حُذِف منه.

4- **حذف الفاعل:**

يجوز حذفه إذا دلّ عليه دليلٌ، فإذا دلّ عليه المقامُ، جاز حذفه كحذف الفاعل (الرّوحُ)

---

(1) ينظر:الأزهية: 211، والمفصل: 410، وشرح المفصل: ج110/8 - 111، وشرح جمل الزجاج: ج403/1، ج292/2، وارتشاف الضرب: ج2364/5، وأوضح المسالك: 636، ومغني اللبيب: 227، وجامع الدروس العربية: ج189/1.
(2) منسوب لذي الرّمّة، وليس في ديوانه، مغني اللبيب: 369.
(3) الأنعام: 27.
(4) الديوان: 117.
(5) ينظر: الكتاب: ج103/3، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج211/2، والخصائص: ج175/3، وشرح المفصل: ج7/9 - 8، وارتشاف الضرب: ج1883/4، 1903- 1906، والبرهان في علوم القرآن: ج119/3، ج227/4، ومعاني النحو: ج105/4- 107.

المفهوم من دلالة السياق عليه في قوله تعالى: "**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**"[1] وكقوله تعالى: "**وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**"[2] أيْ (السفينةُ) ويجوز حذفه من جملة الجواب لوروده في صيغة السؤال نحو (نعم جاء) في جواب (هل جاء زيدٌ؟) ويجوز حذفه إذا كان متعجباً منه في صيغة (أفعِلْ بالشيءِ) وكان معطوفاً على ما قبله، وكان المتعجبُ منه الفاعلُ في الجملتين المتعاطفتين واحداً كقوله تعالى: "**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**"[3] والتقدير (وأبصر بهم) فحذف الفاعلَ هاءَ الغائب، وجاز حذفه؛ لأنه متعجَّب منه في صيغة (أفعلْ بالشيءِ) ومعطوف على الفاعل هاء الغائب في جملة (أسمعْ بهم) التعجبية. ويجوز حذفه في أسلوب التنازع لدلالة المفعول به عليه، لأنهما من لفظ واحد، ومعناهما واحد نحو (ضربني، وضربتُ زيداً) وكقول طُفَيْل الغَنَوِيّ[4]:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنّ مُتُونَـها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لوْنَ مُذْهَبِ

والأصل (جرى فوقها لونُ مذهب، واستشعرت لونَ مذهب) فحذف الفاعل (لونُ) وهو فاعل الفعل (جرى) لدلالة المفعول به (لونَ) عليه؛ لأنه من لفظه ومعناه، ويجوز حذفه إذا بُنِي فعلُه للمجهول كقوله تعالى: "**يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا فِيْ الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا**"[5] والتقدير (فإذا قال لكم أحدٌ...) فحذف الفاعل (أحدٌ) لأنه بنى فعلَه (قال) للمجهول. والمتكلمُ يغيّر تركيبه النمطيّ، فيحذف الفاعل؛ لأنه يريد معنى جديداً لا يكون، ولا يتحصّل إذا ذكر الفاعل، فيحذفه إذا كان معلوماً كقوله تعالى: "**خُلِقَ الْإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**"[6] والتقدير (خلق اللهُ الإنسانَ من عجل) فحذف الفاعل لفظ الجلالة (اللهُ) بعد بناء فعله (خلق) للمجهول؛ لأنه معلوم، فالخَلْقُ مختصٌّ بالله تعالى، أو قصدَ تعظيمه كقوله تعالى: "**قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ**"[7] إذا كان الذي قضاه عظيم القدر، ويكون هذا إذا كان الفعل لا يقدر عليه إلّا الفاعلُ، فيكون ذكرُه لغواً، وحذفُه يُشير إلى أنه لا يشاركه فيه غيره، وأنه منه دون سواه، وقد يجهل المتكلمُ الفاعلَ، فيَعلَمُ الحدثَ دون أن يعرف مُحدِثَه، فيبني فعله للمجهول، ويحذفه نحو (سُرِق البيتُ) فحذفت الفاعل؛ لأنك لا تعرف السّارقَ، ويحذَف

---

(1) القيامة: 26.
(2) هود: 44.
(3) مريم: 38.
(4) الديوان: 23.
(5) المجادلة: 11.
(6) الأنبياء: 37.
(7) يوسف: 41.

للخوف عليه أو للخوف منه، فمن الأوّل نحو (ضُرِب زيدٌ) فحذفت فاعل (ضُرِب) وبنيته للمجهول؛ لأنك تخاف عليه من غيره، ومن الثاني قولُك: (سُرِق الحصانُ) فحذفت الفاعل؛ لأنك تخاف على نفسك منه؛ لأنه شرّيرٌ مثلاً، وقد يحذفه المتكلمُ رغبةً في إخفائه وإبهامه نحو (رُكِب الحصانُ) إذا كنتَ تعرف الرّاكب، ولا تريد أن تُظهره حتّى لا يعرفه الآخرون، وقد يُحذَف لشرفه، نحو (عُمِلَ عملٌ منكَرٌ) إذا كان شريفاً لم يُعهَد منه ذلك، أو لأنه لا يتعلّق بذكره غرضٌ[1] لأن المقصود وقوعُ الفعل من أيّ فاعل دونما تعيين كقوله تعالى: "**وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**"[2] فحذف فاعل (حيّا) وبناه للمجهول؛ لأن الغرض هو التحيّةُ لا الفاعل، وإذا حُذِف الفاعل لبناء فعله للمجهول، لم يجز أن يظل مكانه فارغاً، فيشغله، وينوب عنه المفعولُ به كقوله تعالى: "**وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**"[3] والتقدير (وقضى اللهُ الأمرَ) فناب المفعول به (الأمر) عن الفاعل المحذوف لفظ الجلالة (اللهُ) أو المصدرُ المتصرّف المختصّ في اللفظ أو التقدير كقوله تعالى: "**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**"[4] فناب المصدر (نفخةٌ) عن الفاعل المحذوف، أو الظرفُ المختصّ نحو (صِيم رمضانُ) فناب ظرفُ الزّمان (رمضان) عن الفاعل المحذوف، أو الجارّ والمجرور كقوله تعالى: "**وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيْهِمْ**"[5] فناب الجارّ والمجرور (في أيديهم) عن الفاعل المحذوف، وإذا اجتمع للفعل المصدرُ وظرفُ المكان وظرفُ الزّمان والجارّ والمجرور، ولم يكن في الجملة مفعول به، جاز للمتكلم أن يختار ما أراد منها، وأنابه عن الفاعل مع ملاحظة أن المصدر أحقُّ من غيره في النيابة والحلول محلّ الفاعل، لأن الفعل يصل إليه بنفسه بينما يصل إلى المجرور بواسطة حرف الجر، فلمّا كان تعدّي الفعل إلى المصدر أقوى كانت نيابته عن الفاعل أقوى[6]، ومنه قوله تعالى: "فإذا نُفِخ في الصور نفخةٌ واحدة" فبنى الفعل (نفخ) للمجهول، وحذف فاعله، وأناب عنه المصدر (نفخةٌ) مع وجود الجارّ والمجرور (في الصّور).

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج1/76- 80، وشرح المفصل: ج7/72 - 77، وارتشاف الضرب: ج1323/3 - 1338، والإيضاح في علوم البلاغة: 48 - 49، وأوضح المسالك: 275 - 278، 480، والمفصل في علوم البلاغة: 97 - 101.
(2) النساء: 86.
(3) هود: 44.
(4) الحاقّة: 13.
(5) الأعراف: 149.
(6) ينظر: الأصول في النحو: ج1/76- 80، وشرح المفصل: ج7/72 - 77، وارتشاف الضرب: ج1323/3- 1338، والإيضاح في علوم البلاغة: 48 - 49، وأوضح المسالك: 275 - 278،480 ، والمفصل في علوم البلاغة: 97- 101.

فحَذْفُ الفاعل تغييرٌ في بنية التركيب أجازته القاعدةُ النحوية والاستعمال الصحيح سعياً وراء معانٍ ودلالات إضافيّة لا يؤدّيها التركيب إذا ذُكِر الفاعلُ فيه.

5- حذفُ المفعول به:

المفعول به فضلة يجوز حذفه من التركيب إذا دلّ عليه دليلٌ، ويكثر حذفه إذا رغب المتكلم في تنزيل الفعل المتعدّي بمنزلة الفعل اللازم، فيصير المفعول به المحذوف نسياً منسيّاً نحو (فلانٌ يعطي، ويمنع) فحذفت مفعولَي (يعطي) ومفعولَي (يمنع) لأنك نزّلتهما بمنزلة الفعل اللازم، وكقوله تعالى: "**هُوَ الَّذي يُحْيِي وَيُمِيْتُ**"(1) فحذف مفعولَي (يحيي) ومفعولَي (يميت) للسبب نفسه، ويكثر حذفه إذا كان ضميراً في جملة الصلة، وعائداً إلى الاسم الموصول كقوله تعالى: "**أَهَذَا الَّذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً** "(2) فحذف المفعول به هاء الغائب من جملة الصلة، والتقدير (أهذا الذي بعثه اللهُ رسولاً) ويجوز حذفه إذا كان متعجباً منه في صيغة (ما أفعل الشيءَ) والصيغة معطوفة على صيغة تَعجُّب مماثلة، وكان المتعجب منه في الصيغتين واحداً نحو (ما أعفَّ زيداً وما أكرمَ) تريد (وما أكرمه) فحذفت المفعول به هاء الغائب، وجاز ذلك؛ لأنه متعجب منه في صيغة (ما أفعل الشيءَ) وقد دلّ عليه ورودُه في السياق (ماأعفَّ زيداً) ويجوز حذفه في غير ذلك إذا كان متعجباً منه كقول امرىء القيس(3):

أرى أُمَّ عَمْروٍ دمعُها تَحَدَّرا بُكاءً على عمروٍ وما كان أصْبَرا

أيْ (وما كان أصبرَها).

ويجوز حذف مفعولي أفعال القلوب إذا دلّ عليهما دليلٌ، وذلك في جواب الاستفهام نحو (ظننتُ) بحذف المفعولين (خالداً مسافراً) في جواب مَنْ سألك: (هل ظننْتَ خالداً مسافراً؟) فحذفتهما لورودهما في صيغة السؤال، وكقوله تعالى: "**وَيَومَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَينَ شُرَكَاءِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعَمُوْنَ**"(4) والتقدير (كنتم تزعمون أنهم شركائي) فحذف (أنهم شركائي) الذي سدّ مسدّ مفعولي (تزعمون) لورودهما في صيغة السؤال المتقدِّمة (أين شركائي؟) ويجوز حذف

(1) غافر: 68.
(2) الفرقان: 41.
(3) الديوان: 91.
(4) القصص: 62،74.

أحدهما لدليل يدلّ عليه، وذلك في جواب الاستفهام، نحو (أظنُّ خالداً) بحذف المفعول الثاني (مسافراً) في جواب (هل تظنُّ أحداً مسافراً؟) وكقول عنترة[1]:

ولقدْ نزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيْرَه   مِنِّي بمنزلة المُحِبِّ الْمُكْرَمِ

والتقدير (فلا تظنِّي غيره واقعاً) فحذف المفعول الثاني (واقعاً) لدلالة ما قبله عليه. ويكثر حذفه بعد فعل المشيئة المسبوق بـ (لو) الشرطية كقوله تعالى: "**قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**"[2] والتقدير (لو شاء هدايتكم لهداكم) فحذف المفعول به (هدايتكم) لأنه مفهوم من السياق، ويجوز حذفه في أسلوب التنازع لدلالة الفاعل عليه، لأنه من لفظه ومعناه نحو (ضربتُ، وضربني زيدٌ) والتقديرُ (ضربتُ زيداً، وضربني زيدٌ) أو لدلالة مفعول الفعل الآخر عليه؛ لأنه من لفظه ومعناه كقوله تعالى: "**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَاً**"[3] والتقدير (آتوني قطراً أفرغه عليه) فحذف المفعول به (قطراً) لدلالة ما بعده عليه[4]. والمتكلم إذا حذف المفعول به، غيّر بنية التركيب، وهو يُحدِث هذا التغيير الذي أجازته القاعدة النحوية والاستعمال الصحيح؛ لأنه يريد معنى جديداً لا يصل إليه بذكر المفعول به، ومن هذه المعاني رغبةُ المتكلم في حصرِ الفعل وقصره على فاعل معيّن دون سواه نحو (خالدٌ يعطي، ويمنع) فحذفت مفعولَي (يعطي) ومفعولَي (يمنع) لأنك أردت قصر الإعطاء والمنع على خالد دون سواه على سبيل الادّعاء والمبالغة، وقد يكون ذلك على سبيل الحقيقة إذا كان الفعل لا يمكن حدوثه إلّا من فاعل معيّن كقوله تعالى: "**هُوَ يُحْيِي وَ يُمِيْتُ**"[5] فحذف مفعولَي (يحيي، ويميت) لقصر وقوعهما من الله تعالى دون غيره على سبيل الحقيقة، ومنه الرغبة في إطلاق الفعل وإظهار أنه يقع على كلّ مفعول والابتعاد عن إيقاعه على مفعول معيّن حتّى لا يتقيّد به، وهذا يُبدّد وهمَ السامع الذي قد يظنّ، لو ذُكِر المفعول به، أنّ الفعل لا يقع من الفاعل إلّا عليه، ويكون هذا خلافاً للمقصود، فيرفع عنه الاحتمال، فلو ذكر المفعول به في المثال السابق، ربّما توهّم المتلقي أن الفاعل (خالدٌ) يقع منه فعلا الإعطاء والمنع على هذين المفعولين دون سواهما، أمّا وقد حذفه، فدفع عنه ذلك. ومنها رغبة المتكلم

---

(1) الديوان: 143.
(2) الأنعام: 149.
(3) الكهف: 96.
(4) ينظر: المقتضب: ج157/1، والخصائص: ج287/1، والمفصل:26-27، 268، وشرح المفصل: ج39/2، ج152/3، وارتشاف الضرب: ج1019/2، ج1481/3، ج2068/4، ومغني اللبيب: 828 - 829، ومعاني النحو: ج81/2 - 87.
(5) يونس: 56.

في مجرَّد الاختصار؛ لأن المفعول به لا يتعلّق أيُّ معنى بذكره، فهو مفهوم من السياق المتقدّم، ويكثر ذلك إذا كان ضميراً عائداً في جملة الصلة كقوله تعالى: "**أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً**"(1) فحذف مفعول (بعث) والتقدير (بعثه) طلباً للاختصار؛ ولأن ذكره لا يفيد المعنى. ومنها رغبة المتكلم في البيان بعد الإبهام، فإذا حذفه، أبهمه، ثمّ يذكر ما يدلّ عليه، ويوضّحه؛ لتستشعر نفس المتلقي اللذّة في تحصيله، ويكثر هذا في حذف مفعول فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطاً كقوله تعالى: "**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**"(2) فحذف مفعول (شاء) والتقدير (ولو شاء هدايتكم) فأغمض، وأبهم، ثمّ فسّره بجواب الشرط (هداكم). ومنها رغبة المتكلم في إيقاع الفعل على لفظ المفعول به لا على ضميره إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل عليه كقول البحتري(3):

قد طلبْنا فلم نَجِدْ لكَ في السُّؤْ   دَدِ والمجدِ والمكارمِ مِثْلا

والأصل أن يقول: (طلبنا لك مثلاً فلم نجده) لكنه حذف مفعول الفعل (طلب) لرغبته في إيقاع فعل الوجود المنفيّ على لفظ المفعول به (مِثْلاً) دون ضميره؛ ليُظهر كمال عنايته به. ومنها استهجانُه وتنزيهُ اللسان عن ذكره إذا كان شيئاً معيباً، نحو حذف مفعول الفعل (رأى) وهو (العورةَ) في حديث عائشة رضي اللهُ عنها: "ما رأيتُ منه ولا رأى منّي" استهجاناً لذكره. ومنها احتقارُه كقوله تعالى: "**كَتَبَ اللَّه لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي**"(4) فحذف مفعول (أَغلب) وهو (الكافرين) احتقاراً لهم(5). ومنها دفْعُ توهُّمٍ لا يريده المتكلم كقول البحتريّ(6):

وكمْ ذُدْتَ عنّي من تَحامُلِ حادِثٍ   وسَوْرَةِ أيَّامٍ حَزَزْنَ إلى الْعَظْمِ

والتقدير (حززن اللحمَ إلى العظم) فحذف المفعول به (اللحم) حتّى لا يتوهّم المتلقي أن الحزَّ كان في اللحم، ولم يصل إلى العظمِ، وبذلك نقل الجملة من الدلالة الاحتمالية إلى الدلالة القطعية، وجعل المعنى يسير في اتِّجاه واحد بدل الاتّجاهات المتعدّدة. ومنها قَصْدُ إخفائه عن الآخرين للخوف عليه مع وجود قرينة تُعيِّنه، وتدلُّ عليه، نحو (السلطانُ يكره،

---

(1) الفرقان: 41.
(2) الأنعام: 149.
(3)البحتريّ، الديوان، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، 1964- 1965م، ج1675/3.
(4) المجادلة: 21.
(5) ينظر: مفتاح العلوم: 123، والدّراية لقرّاء النهاية: 143، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 81 - 83، وارتشاف الضرب: ج1481/3 - 1482، وأوضح المسالك: 296 - 297، والبرهان في علوم القرآن: ج108/3 - 109، 111، والمفصل في علوم البلاغة: 216- 220، ومعاني النحو: ج81/2 - 84.
(6) الديوان: ج2018/3.

ويلاحق) فحذفت مفعولي (يكره، ويلاحق) خوفاً من أن يعلمه الآخرون، فَيَشُونَ به، وأنت تفعل ذلك إذا كان المفعول به معلوماً من المتلقي، لكنك تريد إخفاءه عن الآخرين، لأنك لا تأمنهم عليه. ومنها التمكُّن من إنكاره عند الحاجة إذا كان المتكلم يتكلّم بالسوء عليه، ويخشى على نفسه السّوء منه إنْ عرف أنه المقصود بحديث السّوءِ، نحو: (قاتَل اللهُ) فحذفت مفعول (قاتَل) لتتمكّن من إنكاره. ومنها الجهلُ به إذا كان المتكلمُ لا يعرفه، نحو (ولَدَتْ فلانةٌ) فحذفتَ مفعول (وَلَدَتْ) لأنك لا تدري ما ولدَتْ[1].

إنّ حذف المفعول به من التركيب تغييرٌ نحويّ في بنيته أجازته القاعدة النحوية والاستعمال الصحيح إذا كان التركيب النمطيّ الذي ذُكِر فيه المفعول به لا يؤدّي المعاني والدّلالات الإضافيّة التي يرغب المتكلم في التعبير عنها.

6- حذف المصدر (المفعول المطلق):

يجوز حذف المصدر إذا نابت عنه صفتُه في تأدية معناه والحلول محلّه في تأدية الإعراب كقوله تعالى: "**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً**"[2] فحذف المصدرين (ضحكاً وبكاءً) وأناب عنهما صفتيهما (قليلاً وكثيراً). وحذفُه في مثل هذا السياق يُلغي العلاقة النحوية التبعيّة الوصفية بين المصدر المحذوف الذي هو موصوف وبين الصفة التي صارت نائبة عنه، ويولِّد علاقة نحويّة جديدة، هي علاقة النّيابة، وحذفُه توسُّعٌ في الاستخدام، وهو ينقل المعنى من الدلالة القطعية إلى الدلالة الاحتمالية، ويجعل المعنى يسير في اتّجاهات متعدِّدة بعد أن كان يسير في اتِّجاه واحد، وهذا يتطلّب من المتلقي أن يطلبه، ويتعقّبه في اتِّجاهات متعدِّدة، فيُؤدَّى بتركيب واحد معانٍ متعدّدة كقوله تعالى: "**وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئَاً**"[3] فيحتمل (شيئاً) المفعولية والمصدرية، وقد يكون أراد المعنيين معاً، وفي قوله تعالى: "فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً" يحتمل كلٌّ من (قليلاً وكثيراً) المصدرية والظرفية الزمانية، وقد يحتمل المعنيين معاً[4].

---

(1) نفس المصادر والمراجع والصفحات في الإحالة رقم (1).
(2) التوبة: 82.
(3) النساء: 36.
(4) ينظر: المتبع في شرح اللمع: ج305/1 - 308، وشرح المفصل: ج111/1 - 112، وشرح جمل الزجاجي: ج332/1، وارتشاف الضرب: ج1467/3، وأوضح المسالك: 309، وجامع الدروس العربية: ج31/3، والجملة العربية والمعنى: 154.

7- **حذف الظرف:**

يجوز أن يحذف المتكلم ظرف الزمان الدّالّ على زمن الحدث من تركيبه إذا كان مضافاً إلى المصدر، ويُقيم المصدر مقامه للدلالة على زمن الحدث، نحو (جئتُ مقدمَ الحاجّ، و زرتُك خفوقَ النجم) والقصْدُ (زمنَ مقدم الحاجّ، ووقتَ خفوق النجم) فحذفت الظرفين المضافين (زمنَ ووقتَ) وأنبْتَ عنهما المضاف إليه (مقدمَ) في التركيب الأوّل، و (خفوقَ) في التركيب الثاني، وقد فعلت ذلك اختصاراً للعناصر النحوية في تأدية المعنى، واتَّسعتَ في استخدامها، فاستخدمتَ العنصر النحويّ المصدرَ في غير بابه الأصل، وألغيت علاقة الإضافة بين الظرف المحذوف والمصدرِ المضاف إليه الذي جعلته في مقامه، وانتقلت إلى علاقة نحوية أخرى نجمت عن الحذف، هي علاقة النيابة. ويجوز حذفُه إذا كان موصوفاً، فتقوم صفتُه مقامه في الإعراب وتأدية معنى الظرفية الزمانية وتوضيح زمن الحدث كقوله تعالى: "**قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً**"(1) أيْ (زمناً قليلاً) ويحتمل (تمتُّعاً قليلاً) فحذف ظرف الزمان الدّالّ على زمن التمتُّع للكافر، وأناب صفتَه (قليلاً) عنه، وهذا اختصارٌ للألفاظ في تأدية المعنى، وتوسُّعٌ في استخدام العناصر النحوية في غير أبوابها الأصلية، فـ (قليلاً) ليس في الأصل ظرفاً، وإنّما جاز ههنا استخدامه ظرفاً، فأُعْطِي معنى غيرَ معناه، والمتكلمُ إنّما يفعل ذلك؛ ليجعل تركيبه ذا دلالة احتمالية بعد أن كان ذا دلالة قطعية، فلو ذكر الظرف، عُرِف زمنُ الحدث، فتركّز انتباهُ المتلقي في معنى واحد، ولَمّا حذفه، وقع المتلقي في الاحتمالات المتعدّدة للمعنى، فهو يحتمل الظرفية الزمانية والمصدرية، وقد يحتملهما معاً، وهذا لا يؤدّيه التركيب النمطيّ دونما حذف لظرف الزّمان. وللسبب ذاته يجوز حذفُ ظرف المكان، فتنوب عنه صفتُه، نحو (جلستُ قريباً منك) والقصدُ (جلستُ مكاناً قريباً أو جلوساً قريباً منك) فأبهمت بحذف الظرف (مكاناً) المعنى على المتلقي، فجعلته يتقلّب بين المعنيين، معنى الظرفية المكانية، ومعنى المصدرية المؤكّدة، وقد تكون أردتهما معاً، وهذا إشراكٌ منك له في تحصيل المعنى(2). ويجوز حذفه في غير هذين الموضعين إذا دلّ عليه السياق كقول طرفة(3):

فإنْ مِتُّ فانْعَيْنِي بما أنا أهلُهُ وشُقِّي عليَّ الْجَيْبَ يابنةَ مَعْبدِ

---

(1) البقرة: 126.
(2) ينظر: الكتاب: ج222/1، والأصول في النحو: ج193/1، والخصائص: ج372/2، والمفصل: 71 ، وشرح جمل الزجاجي: ج332/2، وجامع الدروس العربية: ج50/3-51، ومعاني النحو: ج167/2 - 168.
(3) الديوان: 46.

والتقدير (فإن متُّ قبلك) فحذف ظرف الزّمان (قبلَ) الدّالّ على زمن موته؛ لأنه مفهوم من السياق، إذ لا يمكن عقلاً أن تنعاه إذا لم يمتْ قبلها، ومثلُه قولُ نصيب بن رباح[1]:

أَهِيمُ بدَعْدٍ ما حَيِيتُ فإنْ أمُتْ   وَكَلْتُ بدَعْدٍ مَنْ يَهيمُ بها بعدي

والتقدير (فإن أمُتْ قبلها) والقولُ فيه كالقول في سابقه[2].

8- حذف المستثنى:

المستثنى عنصر نحويّ يجوز حذفه بعد (غير وإلّا) إذا علمه المخاطب، فيكون علم المخاطب به دالاً عليه نحو (عندي درهمٌ ليس غيرُ) والتقدير (عندي درهمٌ ليس غيرَ ذلك)، فحذْفُه يقطع (غير) عن الإضافة، ويبنيه على الضّمّ، فينتقل من الإعراب إلى البناء، ويُلغي علاقة الإضافة التي لم يعد التركيب بحاجة إليها؛ لأن المتلقي فَهِمَ المعنى، واسمُ (ليس) مضمرٌ، والتقدير (ليس المقبوضُ غيرَ ذلك) ومثلُه (قبضتُ درهماً ليس إلّا) والتقدير (ليس المقبوضُ إلّا درهماً) فوضوحُ المعنى في هذا السياق دفَعَ المتكلم إلى تغيير نمط تركيبه بحذف المستثنى[3].

9- حذف التمييز:

يجوز حذفه بعد العدد كقوله تعالى: "**عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ**"[4] فحذف التمييز بعد العدد المركب (تسعة عشر) وقوله تعالى: "**إِنَّ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِئتَيْنِ**"[5] فحذف التمييز بعد العدد (عشرون) ويجوز حذفه بعد (كم) الاستفهامية لدليل يدلّ عليه نحو (كم مالك؟ وكم غلمانك؟) فحذف التمييز بعد (كم) الاستفهامية، والتقدير (كم درهماً مالك؟ وكم غلاماً غلمانك؟) والمتكلم إذا حذف التمييز، جرى وراء الاختصار في استخدام العناصر النحوية التي تدلّ على المعنى، واستغنى عنه؛ لأن المعنى واضح من دونه، وقد يحذفه؛ لأنه يريد الإبهام على المتلقي، فلا يغدو المعنى واضحاً، فذِكْرُه يجعل الدلالة قطعيةً، وانتباه المتلقي

---

(1) ابن رَباح، نصيب، الديوان، تح: داوود سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967م، 84.
(2) ينظر: الخصائص: ج372/2.
(3) ينظر، المقتضب: ج429/4، والأصول في النحو: ج283/1، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج75/2، والخصائص: ج373/2، وشرح جمل الزجاجي: ج267/2، وارتشاف الضرب: ج1548/3- 1549، ومغني اللبيب: 831، والنحو الوافي: ج283/2.
(4) المدّثر: 30.
(5) الأنفال: 65.

مركَّزاً على المعنى الذي لا يحتمل التأويل، وحذفُه يفتح الباب أمام التأويل والاحتمالات، ويجعل خيال المتلقي وذهنَه يَسرحان في كلّ الاتّجاهات، فتصير الدلالة بحذفه احتمالية بعد أن كانت قطعية، نحو (عندي عشرون) فذكرت العدد (عشرون) وحذفت التمييز؛ لِتُبهم الأمر الذي عندك على المتلقي[1].

10- حذف المضاف:

يجوز حذف المضاف، ويبقى عمله في المضاف إليه، وتظلّ علاقة الإضافة قائمة بينهما إذا كان المضاف معطوفاً على مثله في اللفظ والمعنى، نحو (ما مثلُ عبدِ الله يقول ذلك، ولا أخيه) تريد (ولا مثلُ أخيه) فحذفت المضاف (مثل) بعد الواو العاطفة؛ لأنه معطوف على مثله في اللفظ والمعنى، وأبقيت علاقة الإضافة قائمة بينه وبين المضاف إليه (أخيه)، وقد فعلت ذلك؛ لأن المعنى مفهوم من دونه، واللبس مأمون، فاختصرت التركيب، ومثلُه قول أبي دؤاد[2]:

أكُلَّ امرىءٍ تحسبين امرأً   ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

والتقدير (وكلَّ نارٍ) فحذف المضاف (كلَّ) لأنه معطوف على مثله في اللفظ والمعنى في الشطر الأوّل، وأبقى علاقة الإضافة قائمة بينه وبين المضاف إليه (نارٍ). ويجوز حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه في تأدية الإعراب والمعنى، فتنتفي بحذفه علاقة الإضافة بينهما من التركيب، وتحلُّ محلّها علاقة نحوية أخرى بحسب المضاف إليه، وتتغيّر علاقة المضاف إليه الذي حلّ محلّ المضاف بعناصر التركيب، فالمضافُ المحذوفُ يكون فاعلاً كقوله تعالى: "**وَجَاءَ رَبُّكَ**"[3] والتقدير (وجاء أمرُ ربّك) أو مفعولاً به كقوله تعالى: "**وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ**"[4] أيْ (حُبَّ العجل) أو مبتدأً كقوله تعالى: "**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**"[5] أي (زمنُ الحجِّ) أو خبراً نحو (شرُّ المنايا ميِّتٌ بين أهله) أيْ (منيَّةُ ميِّتٍ) أو ظرفاً نحو (وصلتُ إلى عملي طلوعَ الشمس) أي (وقتَ طلوع الشمس) وغير ذلك من العناصر النحوية،

---

(1) ينظر، المقتضب: ج129/4، الأصول في النحو: ج316/1، والخصائص: ج38/2، وشرح المفصل: ج128/4- 129، وارتشاف الضرب: ج776/2، ج1636/4، ومغني اللبيب: 831، وجامع الدروس العربية: ج114/3 - 115، والنحو الوافي: ج427/4.
(2) الكتاب: ج65/1.
(3) الفجر: 22.
(4) البقرة: 93.
(5) البقرة: 197.

ويشترط في هذا المقام لحذفه أن يصحّ حلولُ المضاف إليه محلّه في إعرابه، ولذا امتنع حذفه إذا كان المضاف إليه جملةً، لأنها لا تصلح أن تكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً... والمتكلم إذا حذفه كانت غايته الاختصار في تأدية المعنى بألفاظ قليلة؛ لأنه مفهوم، يضاف إلى ذلك أنه يتوسّع في استخدام اللغة، فيعبّر عن المعنى بغير ما وُضِع له في الأصل، ويحقّق التشبيه الذي يحرِّك الخيال والأذهان نحو المعنى، ويؤكِّد المعنى الذي يريد كقوله تعالى: "**وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِيْ كُنَّا فِيْهَا وَالْعِيرَ الَّتِيْ أَقْبَلْنَا فِيْها**"[1] والتقدير (واسأل أهلَ القرية) فحذف المضاف (أهل) وأقام المضاف إليه (القرية) مقامه في الإعراب، فجعله مفعولاً به، وفي تأدية المعنى، فأوقع السؤال عليه بدل المضاف المحذوف، فالاتِّساعُ أنه استخدم لفظَ السؤال مع ما لا يصحّ سؤاله في الحقيقة، وهو (القرية) التي ليس من شأنها أن تُسأَل؛ لأن السؤال يوجَّه إلى العاقل، والقرية غير عاقل، والتشبيهُ في أنه شبّه القرية التي لا تُسأَل بالإنسان الذي يُسأل، وبذلك نقل بحذفه المضافَ الكلامَ من الحقيقة إلى المجاز، والتوكيدُ في أن توجيه السؤال إلى ما لا ينطق آكدُ في صدق ما قالوه، فهي لو سُئلَت أجابت، وصدَّقتهم، فكيف لو سأل أبوهم البشرَ الذين من عادتهم الإجابةُ، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر، ومثله قولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريقُ) والأصلُ (يطؤهم بنو الطريق) فحذف المضاف (بنو) وأقام المضاف إليه (الطريق) مقامه؛ ليؤدّي إعرابه ومعناه، فالاتِّساعُ أنه نسب فعل الوطْءِ إلى الطريق، وهو للبشر، فجعل الفعل يصدر عن فاعل لايصدر عنه مثلُ هذا الفعل في الحقيقة، والتشبيهُ أنه شبّه الطريق الذي لا يطأ بالإنسان الذي يطأ، والتوكيدُ أن التعبير عن الوطْءِ بما لا يطأ أقوى من التعبير عنه بفاعله الحقيقيّ الذي هو صاحب الطريق، فإذا كان الطريق الجامد قد تحرّك لِيطأهم، فمن الطبيعي أن يطأهم بنو الطريق[2].

11- حذف المضاف إليه:

يجوز للمتكلم أن يحذف المضاف إليه بعد الأعداد المفردة، إذا علمه المتلقي، نحو (عندي عشرةٌ) أو (عشرةٌ أتوا) أو غير ذلك ممّا يدلّ المقام والسياق عليه، ويجوز حذفه بعد المصدر (سبحان) الملازم للإضافة كقول الأعشى[3]:

---

(1) يوسف: 82.
(2) ينظر: الكتاب: ج65/1- 66، والأصول في النحو: ج255/2، والخصائص: ج446/2 - 447، والمتبع في شرح اللمع: ج235/1، ج448/2، وشرح المفصل: ج23/3- 26، 79، وارتشاف الضرب: ج1836/4-1837،ومعاني النحو: ج122/3- 125.
(3) الديوان: 193.

أقولُ لَمّا جاءني فَخْرُهُ   سُبْحانَ من علقمةَ الفاخرِ

فحذف المضاف إليه (الله) والتقدير (سبحانَ اللهِ) وأبقى علاقة الإضافة قائمة بين المضاف (سبحان) والمضاف إليه المحذوف (اللهِ) وقد يلغيها، فينوِّن المضاف (سبحاناً) كقول أميّة بن أبي الصّلت[1]:

سُبحانَه ثمَّ سبحاناً يكونُ لَهُ   وقَبْلَنا سبَّحَ الجُوديُّ والجَمَدُ

فحذف المضاف إليه بعد المصدر (سبحاناً) ونوَّنه؛ لأنه ألغى علاقة الإضافة بينهما، ويجوز حذفه قبل حرف العطف اكتفاءً بذكره بعده إذا كان المضاف إليه قبل حرف العطف وبعده واحداً، كقول الفرزدق[2]:

يا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ به   بينَ ذراعي وجبهةِ الأسدِ

والأصل (بين ذراعي الأسدِ وجبهتِه) فحذف المضاف إليه (الأسد) بعد المضاف (ذراعَي) اكتفاءً بذكره بعد حرف العطف؛ لأنه من لفظه ومعناه. والظاهرُ أنه حذفه لإظهار كمال العناية به والرغبة في عدم إضافة الثاني إلى ضميره، بل إلى صريح لفظه؛ ليكون أقوى تأثيراً في نفس السامع؛ ولتظلّ رهبته في داخله، وقد يكون لمعنى آخر بحسب ما يتطلّبه السياق. ويجوز حذفه بعد كلمة (غير) في الاستثناء المنفيّ المسبوق بـ (ليس) أو (لا) نحو (قبضتُ عشرةً ليس غيرُ، أو قبضت عشرةً لا غيرُ) ويجوز حذفه بعد كلمة (حسب) التي تبنى على الضمّ؛ لانقطاع علاقة الإضافة بينهما، نحو (أخذت عشرة فحسبُ) والأصلُ (فحسبي) فحذفت المضاف إليه ياء المتكلم وألغيت علاقة الإضافة بينهما، وبنيت (حسبُ) على الضمّ، ونقلتها من الإعراب إلى البناء، وزدْتَ الفاء في أوّلها تزييناً للفظ، ويجوز حذفه بعد (أيّ) الموصولة أو الشرطية أو الاستفهامية من دون أن تلغي علاقة الإضافة، فتظلُّ (أيّ) معربة؛ لأن المضاف إليه المحذوف مَنويٌّ كقوله تعالى: "**أَيّاماً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**"[3] والتقدير (أيَّ اسمٍ) فحذف المضاف إليه (اسمٍ) بعد (أيّ) الشرطية، و نحو (أيّاً أكرمتَ؟) والتقدير (أيَّ شخص؟) فحذفت المضاف إليه (شخصٍ) بعد (أيّ) الاستفهامية، ونحو (أيٌّ هو مجتهدٌ يفوز) فحذفت المضاف إليه بعد (أيّ) الموصولة. والظاهرُ أن المتكلم

---

(1) غير موجود في الديوان، شرح المفصل: ج120/1.
(2) الديوان: ج215/2
(3) الإسراء: 110.

يحذفه تعويلاً على فهم المتلقي للمعنى؛ لأن السياق يدلُّ عليه، ولذلك لم يَرَ حاجةً في ذكره، فآَثَرَ الاختصار[1]. ويجوز حذفه بعد لفظتي (كلّ وبعض) اللتين تكتسبان المعنى من المضاف إليه، فـ (كلّ) لفظٌ مذكّر مفرد، فإذا حُذِف المضاف إليه بعدها، جاز أن يعود الضمير إليها مفرداً مذكّراً مراعاةً للفظها، وجاز أن يعود جمعاً مراعاةً لمعناها، فمن الأوّل قوله تعالى: "**كُلٌّ ءَامَنَ بِاللهِ**"[2] فحذف المضاف إليه بعد لفظة (كلٌّ) وأعاد الضمير في (آمن) عليها مفرداً مذكّراً مراعاة للفظها، وكقوله تعالى: "**كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ**"[3] ومن الثاني كقوله تعالى: "**كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**"[4] فحذف المضاف إليه بعد (كلٌّ) وأعاد الضمير واو الجماعة في (يسبحون) عليها جمعاً مراعاة لمعناها، و كقوله تعالى: "**وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ**"[5] ومثالُ حذفها بعد كلمة (بعض) قوله تعالى: "**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**"[6] وإذا ما حُذِف المضاف إليه بعد (أيّ، وكلّ، وبعض) لحقها التنوين؛ ليكون عوضاً من المضاف إليه المحذوف ودالّاً عليه. ويجوز حذفه بعد الظرف (دون) وبعد الظروف الدالّة على الجهات السّتّ، وهي (أمام، وقُدّام، ويمين، وخلف، ووراء، وشمال، ويسار، وفوق، وتحت) وبعد الظرفين (قبل، وبعد) فإذا حذفه المتكلمُ في هذا الموضع لفظاً ومعنى، وألغى علاقة الإضافة بينه وبين الظرف المضاف، بُنِي الظرفُ؛ لانتفاء سبب إعرابه وهوالإضافةُ كقوله تعالى: "**للَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**"[7] أيْ (من قبل الغلبة ومن بعدها) فحذف المضاف إليه بعد الظرفين (قبلُ، وبعدُ) وبناهما على الضمّ لزوال علاقة الإضافة، وإذا قَصَدَ حَذْفَ لفظه، وإبقاءَ معناه، ظلّ الظرفُ المضاف معرباً، وجيء بالتنوين في آخره عوضاً من المضاف إليه المحذوف ودالّاً عليه كقول الشاعر[8]:

فساغَ ليَ الشّرابُ وكنتُ قبلاً　　أكادُ أَغُصُّ بالماء الفُراتِ

فحذف المضاف إليه بعد الظرف (قبلاً) ونوَى تقديره، وجاء بالتنوين عوضاً عنه، والمتكلمُ يحذف المضاف إليه في هذا الموضع إذا قدّر أن المتلقي يفهم المعنى؛ لأن قرائن الحال

---

(1) ينظر: الخصائص: ج363/2، وأسرار النحو: 197،156، والمفصل: 129- 130، ودلائل الإعجاز: 380، وشرح المفصل: ج120/1، ومغني اللبيب: 258، 264، والجملة العربية والمعنى: 66، ومعاني النحو: ج119/4 - 121.
(2) البقرة: 285.
(3) ق: 14.
(4) الأنبياء: 33.
(5) الأنفال: 54.
(6) البقرة: 253.
(7) الروم: 4.
(8) المفصل: 214، وشرح شذور الذهب: 104، وشرح ابن عقيل: ج87/2، وشرح الأشموني: ج472/3.

والمقام تدلّ عليه، فلم يحتج إلى توضيحه، أو أراد أن يُبهمه على المتلقي، ويتركه يجري وراء الاحتمالات؛ لِيتشعّب فكرُه وخيالُه في كلّ اتّجاه، نحو (سقط من علٍ) فإذا بُنِي الظرفُ على الضّمّ، كانت الغايةُ من الحذف التعيينَ والدلالة القطعية، نحو (سقط من علُ) للدلالة على أن العُلُوَّ الذي حدث منه السقوطُ معلوم، وإذا أُعرِب، كانت الغايةُ الغموضَ والإبهام والعمومَ، نحو (سقط من علٍ) للدلالة على أن العُلُوَّ الذي حدث منه السقوطُ غيرُ معيَّن(1).

والنتيجة أنّ حذف المضاف إليه تغيير نحويّ جائز في بنية التركيب أجازته القاعدةُ النحوية والاستعمال الصحيح في ضوء قواعد فرعية تُبيح للمتكلم الخروج عن الأصل الذي هو ذِكْرُه إذا رأى المتكلمُ أنّ ذكرَه لايؤدّي ما يريد من معانٍ ودلالات.

12- حذف الموصوف:

يجوز حذف الموصوف إذا كانت صفته صالحة لتقوم مقامه، وكان في الكلام ما يدلّ عليه، والمعنى مفهوماً من دونه، ولا يتعلّق غرضٌ معنويٌّ بذكره، ومنه أن يتقدّم ذكره في كلام سابق، نحو (أعطني ماءً ولو بارداً) والتقدير (ولو ماءً بارداً) فحذفت الموصوف (ماء) الذي هو مفعول به، وأقمت صفته (بارداً) مقامه، وذلك لتقدّمه في السياق السابق (أعطني ماءً) و ألغيت بحذفه علاقة الوصفية التبعية بينه وبين صفته (بارداً) وعلاقة التعدية بينه وبين الفعل (أعطِ) العامل فيه، وأنشأت علاقة تعدية جديدة بين عامله (أعط) وصفته (بارداً) فحذفُه غيّر العلاقات النحوية في التركيب، ومنه أن تكون الصفة خاصّة بجنس الموصوف، نحو (مررتُ بكاتبٍ) والمعنى (مررتُ برجل كاتبٍ) فحذفت الموصوف (رجلٍ) وأقمت صفته (كاتبٍ) مقامه لِعلمك أن المتلقي يفهم المعنى من دونه؛ لأن صفة الكتابة خاصّة بجنس العقلاء دون غيرهم من غير العقلاء والأشياء، ومنه أن يكون الموصوفُ ظرفاً، فيحذف؛ لتقوم صفته مقامه في تأدية الإعراب والمعنى، نحو (جلستُ قريباً منك، وصحبتك طويلاً) والتقدير (مكاناً قريباً، وزمناً طويلاً) ومنه أن يكون الموصوف مصدراً، فيحذف؛ لتنوب صفته عنه في تأدية الإعراب والمعنى كقوله تعالى: "**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيْلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيْرَاً**"(2) والتقدير (ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً) ومنه أن يكون الموصوف مجروراً بـ (من)، والصفة جملة نحو

---

(1) ينظر: الخصائص، ج363/2، وأسرار النحو: 197،156، والمفصل: 129- 130، ودلائل الإعجاز: 380، وشرح المفصل: ج12/1، ومغني اللبيب: 258، 264، والجملة العربية والمعنى: 66، ومعاني النحو: ج119/4- 121.

(2) التوبة: 82.

(منّا ظعن، ومنّا أقام) والتقدير (منّا رجلٌ ظعن، ومنّا رجلٌ أقام) فحذف الموصوف (رجلٌ) وأقام صفته جملتَي (ظعن، وأقام) مقامه[1]. ويبدو أن المتكلم يحذف الموصوف، ويستغني عنه في المواضع المتقدّمة الذّكْر إذا كان غرضُه من التركيب الصفةَ لا الموصوفَ، فيوجِّه بحذفه الأنظار إلى الصفة التي تغدو مركز التركيب، فيدفع الاحتمالات، ويجعل دلالة التركيب قطعيةً، نحو (أعطني ماءً ولو بارداً) فقد دلّ حذفُ الموصوف (ماءً) إلى حاجة المتكلم إلى الماء في كلّ صفاته، ونفى حاجته إلى السوائل الأخرى التي يمكن أن تقوم مقامه، وقد يجعل حذفُه الجملةَ ذات الدلالة القطعية جملةً ذات دلالة احتمالية، فيتشعّب المعنى، ويتشتّتُ الذّهن في اتّجاهات متعدِّدة لِيوازن، ويقارن بين المعاني المحتملة للتركيب، وقد يريدها معاً، فيحصل على المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة كحذفه إذا كان ظرفاً أو مصدراً

إنّ حذف الموصوف تغييرٌ في بنية التركيب أجازته القاعدةُ النحوية والاستعمالُ الصحيح، وحذْفُهُ يغيِّر العلاقات النحوية القائمة في التركيب، ويُنشىء علاقات نحوية جديدة بين عناصره ولا يلجأ المتكلم إليه إلّا إذا شعر أنّ التعبير الطبيعيّ لا يؤدّي المعاني الإضافيّة التي شكَّل تركيبه من أجلها.

13- حذف الصفة:

يجوزحذف الصفة إذا علمها المتلقي لدلالة السياق أو المقام أو نغمة صوت المتكلم عليها كقوله تعالى: "**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ**"[2]أيْ (قومُك المعاندون) فحذف الصفة (المعاندون) لدلالة المقام عليها؛ لأن كلَّ قومه لم يكذّبه، فقد آمن به بعضهم، وكقوله تعالى: "**وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَصْبَاً**"[3] والقصدُ (كلَّ سفينة صالحة) فحذف الصفة (صالحةً) لِعِلْمِ سيّدنا موسى عليه السلامُ بها، فالملك يأخذ السفينة الصالحة؛ ولذلك خرَقَ سيّدنا الخضر عليه السلام السفينة، وجعل فيها عيباً حتى تكون سفينةً معيبةً، وكقول المرقِّش الأكبر[4]:

ورُبَّ أسيلةِ الْخَدَّينِ بِكْرٍ   مُهَفْهَفَةٍ لها فَرْعٌ وجِيدُ

---

(1) ينظر: الخصائص: ج366/2، والمفصل: 150 - 151، وشرح المفصل: ج58/3 - 60، وشرح جمل الزجاجي: ج223/1، وارتشاف الضرب: ج1938/4، وأوضح المسالك: 506، ومغني اللبيب: 816، والنحو الوافي: ج398/3 - 401.
(2) الأنعام: 66.
(3) الكهف: 79.
(4) المفضليات: 224.

والتقدير (لها فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ) ومن حذفها لدلالة نغمة الصوت عليها نحوُ (هو رجلٌ) فتقوِّي اللفظ، وتُطيل الصّوت، وتفخِّمه لتدلَّ على أنه رجلٌ عظيم، أو تزوي بوجهك؛ لِتدلَّ على أنه رجلٌ وضيعٌ وغيرُ ذلك من المعاني.[1]

14- حذف أحد المتعاطفين:

يجوز حذف المعطوف عليه لدلالة المعطوف ، وذلك إذا كان سبباً، والمعطوف مسبّباً عنه، أو كانت الأحداث متتابعة كقوله تعالى: "**فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنَاً**"[2] والتقدير (فضرب، فانفجرت) فحذف المعطوف عليه (فضرب) لأنه سببٌ للمعطوف (فانفجرت) فلولا الضّرب المأمور به، لَمَا انفجرت عيونُ الماء، ومنه قوله تعالى: "**فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنَاً**"[3] أيْ (فماتوا، ثمّ أحياهم) فحذف المعطوف عليه (ماتوا) لدلالة المعطوف (أحياهم) عليه؛ لأنه يلزم لإحيائهم مرّة ثانية أن يموتوا أوّلاً، والمعطوف عليه المحذوف في الآيتين السابقتين معطوف على الفعل (قال) وقد حُذِف لعدم تعلُّق المعنى به، و لتوجيه الأنظار وتركيز الانتباه على المعطوف (انفجار العيون من الحجر) في الآية الأولى وعلى حدث الإحياء بعد الموت في الآية الثانية. ويجوز حذف المعطوف بعد الواو العاطفة مع الواو كقول النابغة[4]:

فما كان بين الخيرِ لو جاء سالماً　　　أبو حَجَرٍ إلّا لَيَالٍ قلائِلُ

والتقدير (بين الخير وبيني) فحذف المعطوف (بيني) لدلالة السياق عليه؛ ولأنه يتحتّم على الظرف (بين) أن يتوسّط بين شيئين. ويجوز حذفه إذا كان معطوفاً بـ (أمْ) المعادلة، فتدلّ القاعدة النحوية عليه كقول أبي ذُؤَيْب الهُذَلِيّ[5]:

دَعَاني إليها القلبُ إنّي لأمرِهِ　　　سَميعٌ فمَا أدْري أَرُشْدٌ طِلابُها ؟

والتقدير (أرشدٌ طلابها أمْ غِيٌّ؟) فحذف المعطوف (غِيٌّ)[1]

---

(1) ينظر: الخصائص: ج370/2 - 371، وارتشاف الضرب: ج1937/4، وأوضح المسالك: 507 - 508، ومغني اللبيب: 818 - 819، وجامع الدروس العربية: ج230/3 - 231، والنحوالوافي: ج398/3، ومعاني النحو: ج176/3.
(2) البقرة: 60.
(3) البقرة: 243.
(4) الديوان: 155.
(5) الهذليون، الديوان، تح: أحمد الزّين، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1364هـ - 1945م، ج71/1.

15- تخفيف الأحرف المشبهة بالفعل:

يجوز تخفيف (إنَّ) بحذف نونها، فإذا وليتها الجملة الاسمية، فالأغلبُ إهمالُها كقوله تعالى: "**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**"[(2)] فخفّف (إنْ) وأهملها، فرفع (كلٌّ) على الابتداء، و (محضرون) على الخبر، ويجوز إعمالُها كقوله تعالى: "**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**"[(3)] فأهمل (إنْ) وأبقى لها عمل النصب في الاسم (كلّاً) والخبر المحذوف، ولم يحتج إلى اللام الفارقة بعدها في هذا الموضع؛ لأن عملها في الاسم دلَّ على أنها حرف مشبه بالفعل لا نافيةٌ، وإذا وليتها الجملة الفعلية، وجب إهمالها، ووجب أن يليها الفعل الناسخ ماضياً أو مضارعاً كقوله تعالى: "**وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِيْنَ**"[(4)] فخفّف (إنْ) وأهملها، وأدخلها على الجملة الفعلية، وجاء بالفعل الناسخ (وجد) في صيغة الماضي بعدها، وكقوله تعالى: "**وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِيْنَ**"[(5)] فخفّف (إنْ) وأهملها، وأدخلها على الجملة الفعلية، وجاء بالفعل الناسخ (نظنُّ) بصيغة المضارع بعدها. وإذا أُهمِلت، وجب دخول اللام الفارقة بعدها تمييزاً لها من (إنْ) النافية كقوله تعالى: "**وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ**"[(6)] فخفّف (إنْ) وأهملها، وجاء باللام الفارقة بعدها تفريقاً بين معنيي التوكيد والنفي. وقد أهملوها، وهي مخفّفة؛ لزوال شبهها بالفعل من حيث اللفظ، وهو البناء على الفتح، فصارت كحرف من حروف الابتداء، وجاز أن يليها الفعلُ والاسمُ، فانتقلت من الأدوات العاملة إلى الأدوات المهملة، وأجازوا عملها، وهي مخفّفة؛ لأنها في هذه الحالة بمنزلة الفعل الذي حُذِف منه شيءٌ، ولم يتغيّر عملُه نحو (لم يكُ، ولم أُبَلْ). ويوسِّع تخفيفُها دائرةَ التوكيد بها، فيزول اختصاص توكيدها للجمل الاسمية، فتغدو مؤكِّدةً الجملَ الفعلية، وهي أقلُّ توكيداً من الثقيلة؛ لأنها إذا خُفِّفت أشبهتْ نونَ التوكيد الخفيفة التي هي أقلُّ توكيداً من أختها الثقيلة، والسياقُ والمقامُ هما اللذان يحدِّدان ذلك[(7)].

---

(1) ينظر: الخصائص؛ ج373/2، ج174/3، وشرح جمل الزجاجي: ج254/1 - 255، وارتشاف الضرب: ج2016/4، ومغني اللبيب: 820 ، وجامع الدروس العربية: ج252/3 - 253، والنحوالوافي: ج510/3 - 513.
(2) يس: 32.
(3) هود: 111.
(4) الأعراف:102.
(5) الشعراء: 186.
(6) البقرة: 143.
(7) ينظر: الكتاب، ج139/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج264/2، والأزهية في علم الحروف: 46 - 47، وشرح المفصل: ج71/8 - 72، والمتبع في شرح اللمع: ج526/2، وأوضح المسالك: 200 - 201، ومغني اللبيب: 36، ومعاني النحو: ج316/1 - 323.

ويجوز تخفيف (أنّ) بحذف نونها، وتخفيفُها لا يلغي عملها في الاسم والخبر، ولكن ينبغي أن يكون اسمُها ضمير الشأن محذوفاً، وخبرُها جملة فعلية أو اسمية، فمن الأوّل قوله تعالى: "**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ**"(1) فخفّف (أنْ) فصار اسمها ضميرَ الشأن محذوفاً، وخبرها (الحمد لله ربّ العالمين) جملة اسمية، ومن الثاني قوله تعالى:"**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَرْضَى**"(2) فخفّف (أنْ) وصار اسمها ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها (أنْ سيكون منكم مرضى) جملة فعلية، فإذا تلتْها الجملة الاسمية، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين خبرها كقوله تعالى: "**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ**"(3) فخفّف (أنْ) وأبقى لها عملها، ولم يفصل بينها وبين خبرها (الحمد لله ربّ العالمين) لأنه جملة اسمية؛ ولأنها جاءت على الأصل ومقتضى القياس، فأصابها تغييرٌ واحد، هو الحذف، وإذا وليتها الجملة الفعلية ذات الفعل المتصرف، احتاجت إلى فاصل كالسين، و سوف، ولن، وما النافية، ولا، وقد، وغيرها كقوله تعالى: "**أَيَحْسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ**"(4) فخفّف (أنْ) وأعملها، وفصل بـ (لم) بينها وبين خبرها (يره أحد) لأنه جملة فعلية، ولأنه جاء على غير مقتضى القياس، ولكي لا يدخل ما يُشبه الفعلَ على الفعل، فأصابها تغييران، هما الحذف ووقوع الفعل بعدها، فصار الفاصل عوضاً من حذف نونها مع اسمها، والفاصلُ يفرِّقها عن (أنْ) المصدرية، أمّا إذا كان الفعل بعدها جامداً، فلم تحتج إلى الفاصل كقوله تعالى: "**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**"(5) أو دلّ على دعاء كقوله تعالى: "**وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا**"(6) وقد أبقوا لها عملها بعد التخفيف؛ لأن علاقتها بالجملة التي دخلت عليها علاقتان، الأولى علاقة العامل بالمعمول، والثانية علاقة الصلة بالموصول، يُضاف إلى ذلك أنها لا تكون في ابتداء الكلام إذا دخلت على الجملة الاسمية، فتُسبَق بكلام، فتقع مع معموليها في موقع المفرد، فلو ألغوا عملها، وقعت الجملةُ في موقع المفرد في موقع لا يجوز فيه أن تقع الجملةُ موقع المفرد، وإذا خُفِّفت، وجب أن يسبقها فعل يدلّ على اليقين أو الاعتقاد أو ما يُنزَّل بمنزلته من كلّ فعل قلبي يُراد به الظّنُّ الراجح، فالأوّلُ كقوله تعالى: "**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَرْضَى**""(7) والثاني كقوله تعالى: "**وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ**"(8) فخفّف (أنْ) وجاء بالفعل (ظنّ) القلبيّ

---

(1) يونس: 10.
(2) المزمل: 20.
(3) يونس: 10.
(4) البلد: 7.
(5) النجم: 39.
(6) النور: 9.
(7) المزمل: 20.
(8) التوبة: 118.

قبلها؛ لأنه نزّله بمنزلة العلم واليقين، وكقوله تعالى: "**أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ**"(1) فخفّف (أنْ) وجاء بالفعل (حسب) الذي أصلُه الظّنُّ قبلها؛ لأنه بمنزلة الاعتقاد واليقين، وإنّما اشترطوا هذا الشرط؛ لأنها تفيد التوكيدَ، والتوكيدُ يناسبه اليقينُ، أو ما هو قريبٌ من اليقين. ويأتي تخفيفُها لمعنى يقصده المتكلم، فهو يوسّع دائرة التوكيد بها، كما يوسِّع دائرة استخدامها، فتغدو مؤكِّدة للجملة الفعلية كما كانت مؤكِّدة للجملة الاسمية، ويصحُّ أن يكون خبرها جملة إنشائية مصدَّرة بنهي أو دعاء بخلاف الثقيلة التي لا يجوز فيها ذلك كقوله تعالى: "**أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ**"(2) فخفّف (أنْ) وجعل خبرها (ألّا تعلوا عليّ) جملة إنشائية منهيَّة، وكقوله تعالى: "**وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا**"(3) فخفّف (أنْ) وجعل خبرها (غضب اللهُ عليها) جملة إنشائية دعائية، وهي أقلُّ توكيداً من الثقيلة؛ لأنها تُشبه نون التوكيد الخفيفة التي توكيدُها أقلُّ من الثقيلة، فإذا أراد المتكلم توكيد الاسم، جاء بالثقيلة، وإذا أراد توكيد الحدث، استخدم الخفيفة، فخفّف (أنْ) وبذلك يكون المعنى وراء تغيير شكل (أنْ) وتغيير نمط التركيب الذي دخلت عليه(4) .

ويجوز تخفيف (لكنّ) بحذف نونها، فإذا خُفِّفت، أُهمِلت عند الجمهور؛ لأن اختصاصها بالجملة الاسمية قد زال، وجاز أن يأتي الفعلُ بعدها نحو (ماقام زيدٌ لكنْ قام عمروٌ) فخفّفْت (لكنْ) وأهملتها، وأدخلتها على الجملة الفعلية (قام عمروٌ) وهي في التخفيف لا تفقد معنى الاستدراك. والغالبُ أن المتكلم يخفّفها لأحد غرضين،الأوّل أن يوسِّع دائرة استعمالها، فيدخلها على الجمل الفعلية والاسمية على حدٍّ سواء؛ لأنه يريد معناها لا عملها، والثاني أن يخفِّف الاستدراك، فالاستدراكُ في الثقيلة أقوى منه في الخفيفة؛ لأن النون أشبهت نون التوكيد الخفيفة، فإذا قلت: (ما قام زيدٌ لكنّ عمراً قام) بالثقيلة، كان استدراكك أقوى؛ لأنك متيقِّن من عدم وقوع الحدث الذي قبلها، ومتأكّد من وقوع الحدث الذي بعدها، ولو جئت بالخفيفة، فقلت: (ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ قام) كان استدراكك أخفَّ؛ لأنك لست متأكِّداً تمام التأكُّد من عدم قيام زيدٍ، وقيام عمروٍ(5).

---

(1) البلد: 5.
(2) النمل: 31.
(3) النور: 9.
(4) ينظر: المقتضب: ج7/3، والأصول في النحو: ج240/1، ومعاني الحروف: 72 - 73، والأزهية في علم الحروف: 61 - 67، وشرح المفصل: ج72/8 - 74، 77، وأوضح المسالك: 202 - 203، ومغني اللبيب: 46 - 47، ومعاني النحو: ج324/1 - 330.
(5) ينظر: المفصل: 390، وشرح المفصل: ج80/8-81، وارتشاف الضرب: ج1274/3، ومعاني النحو: ج332/1 - 333.

ويجوز تخفيف (كأنّ) فإذا خُفِّفت، جاز إهمالها وإعمالها، وإذا عملت، وهي مخفّفة، وجب أن يكون اسمُها ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها جملة اسمية، أو جملة فعلية فُصِلت عنها بـ (لم) أو (قد) لزوال اختصاصها بالأسماء، وحتّى لا يدخل ما يُشبه الفعلَ على الفعل، وتمييزاً لها من (أنْ) المصدرية المسبوقة بكاف التشبيه، فمن الأوّل كقول الشاعر[1]:

ووجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

فخفّف (كأنْ) وحذف اسمها ضمير الشأن، وجاء بالجملة الاسمية (ثدياه حقّانِ) خبراً لها، ومن الثاني قوله تعالى:"**كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ**"[2] فخفّف (كأنْ) وجعل اسمها ضمير الشأن محذوفاً، و جعل الجملة الفعلية (لم تغنَ) المسبوقة بـ (لم) خبراً لها، وكقول النابغة [3]:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنّ رِكابنا لَمّا تَزُلْ بِرِحالنا وكأنْ قَدِ

فخفّف (كأنْ) وجاء بالجملة الفعلية (قد زالت) المحذوفة خبراً لها، وقد فصل بينهما بـ (قد) ويجوز إذا خُفِّفت أن يكون اسمها اسماً ظاهراً، وخبرها مفرداً كقول رؤبة[4]:

ومُعْتَدٍ فَظٍّ غَلِيظِ القَلْبِ كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ[5]

والمتكلم إنّما يخفِّفها لمعنى يجري وراءه، فيغيّر شكلها ليتحصّل ذلك المعنى الذي يريده من تركيبه، فإذا كانت عنايته منصبّة على المشبّه، جاء بها دون تغيير كقوله تعالى: "**كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**" وإذا كانت عنايته منصبّة على الحالة التشبيهية لا على المشبّه، خفَّفها كقوله تعالى: "فجعلناها حصيداً كأنْ لم تغنَ بالأمس" فليس المقصودُ ذكرَ المشبَّه بل الحالة التشبيهيّة (لم تغنَ) فطوى ذكر المشبّه، وخفّف (كأنْ) لأن الغرض هو الموازنة بين حالتين، حالةِ الماضي وحالة الحاضر، وهذا لا يتعلّق بذكر المشبّه به كثيراً، والخفيفةُ أقلُّ توكيداً من الثقيلة[6].

---

(1) مجهول، ينظر: المفصل: 39، وأوضح المسالك: 204، وجامع الدروس العربية:ج331/2، ومعاني النحو:ج330/1-331.
(2) يونس: 24.
(3) الديوان: 105.
(4) الديوان، غير موجود في الديوان. ينظر، المفصل: 391، وأوضح المسالك: 204.
(5) الوريدان: عرقان في صفحة العنق، والرشاء: الحبل، والخلب: الليف.
(6) ينظر: المفصل: 390، وشرح المفصل: ج82/8 - 83، وأوضح المسالك: 204 - 206، ومعاني النحو: ج330/1 - 331.

إنّ تخفيف الأحرف المشبهة بالفعل المنتهية بالنون يغيِّر بنية التركيب، فيُوجِب حذفَ اسمِها وإيرادَه ضمير الشأن تفخيماً للموقف الذي يصوِّره المتكلم وتعظيماً له، وكأنّ التخفيف وحذفَ الاسم تنبيهٌ للمتلقي وتحريكٌ لخياله؛ لِيبذل مزيداً من الجُهد؛ لِيفهم الموقف الذي يصوِّره الشاعر حتّى يدخل إلى عُمْقِ الحدث، فيتفاعل معه. والمتكلمُ إذا خفّف الحرف المشبّه بالفعل، ما زال يجري في ضوء القاعدة النحوية والاستعمال الصحيح اللذين أجازا له ذلك إذا رأى أن التعبير الطبيعيّ دون التخفيف لا يؤدّي المعنى الذي يريده.

16- حذف الجملة:

يجوز حذف الجملة إذا دلّ عليها دليلٌ، وعلِمَها المتلقي؛ ولأنها تشبه المفرد بكون الفاعل في كثير من الأحيان بمنزلة الجزء من الفعل، فيجوز حذف جملة الخبر المسبوقة بـ (قد) بعد الحرف المشبّه بالفعل (كأنْ) المخفّفة كقول النابغة الذبيانيّ[1]:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنّ رِكابَنا لَمّا تزُلْ برِحالنا وكأنْ قَدِ

والتقدير (وكأنْ قد زالت) فحذف جملة الخبر (قد زالت) والدّالُّ عليها السياقُ والقاعدة النحوية التي تُوجب خبراً لـ (كأنْ) وفعلاً لـ (قد) التي تدخل على الأفعال. ويجوز حذف الجملة المنفيّة بعد (لَمّا) نحو (قارَبْتُ البلد ولَمّا) والتقديرُ (ولَمّا أدخلْها) فحذف جملة (أدخلْها) لدلالة (لَمّا) النافية الجازمة المختصَّة بالدخول على الفعل المضارع، فلمّا وُجِدِ الجازمُ، لزمَ تقديرُ المجزوم بعده، و كقول الشاعر[2]:

فجِئْتُ قبورَهُمْ بَدْءَاً ولَمّا فناديْتُ القُبورَ فلم يُجِبْنَهْ

أي (ولَمّا أكنْ بدءاً قبل ذلك)[3].

ويجوز حذف جملة الشرط بعد (إنْ) المدغمة بـ (لا) النافية لدلالة السياق عليها كقول الأحوص الأنصاريّ[4]:

فطَلِّقْها فلسْتَ لها بِكُفْءٍ وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

---

(1) الديوان: 105.
(2) مغني اللبيب: 369.
(3) ينظر: الخصائص: ج361/2، والنحو الوافي: ج317/4، ومعاني النحو: ج10/4.
(4) الديوان: 184.

والتقدير (وإنْ لا تطلِّقها يعلُ...) فحذف جملة الشرط (تطلِّقْها) لورودها بعد (إنْ) المدغمة بـ (لا) النافية، ولدلالة (طلِّقها) في أوَّل البيت عليها، فلمّا فُهِم المعنى، وأُمِن اللبسُ، حذفها لتوجيه الأنظار إلى جواب الشرط (يعلُ مفرقك الحسامُ) لأنه النتيجة الواقعة إذا لم يقع حدثُ الطلاق، وهذا أبلغُ في التّهديد والتخويف. ويجوز حذفها بعد (إنْ) المدغمة بـ (ما) النافية التي تكون عوضاً من جملة الشرط المحذوفة، وفاصلة بين (إنْ) الشرطية و (لا) النافية، نحو (افعلْ كذا إمّا لا) أيْ (افعلْ ما ذكرت أنّك تفعله إنْ كنت لا تفعل غيره) فحذف جملة الشرط (كنت تفعل) وأتى بـ (ما) عوضاً عنها[1].

ويجوز حذف جملة جواب الشرط لدلالة السبب الذي هو الشرطُ على المسبَّب الذي هو جوابُ الشرط، وإذا لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون جواباً، وإذا علمه المتلقي طلباً للاختصار كقوله تعالى: "**وَلَوْ أَنَّ قُرْآَنَاً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ**"[2] والتقدير (لكان هذا القرآن) وقول العجّاج[3]:

يا ربِّ إنْ أخْطأْتُ أو نَسيتُ فأنتَ لا تنسى ولا تموتُ

والتقدير (إنْ أخطأتُ أونسيتُ فاعفُ عنّي لنقصي وفضلك) فاكتفى بذكر الكمال والفضل – وهو السبب – من العفو – وهو المسبَّب – ويجوز حذفها إذا كانت جواباً للسؤال، نحو (أتُكرم محمداً؟) فتجيب: (إن اجتهد) فحذفت جواب الشرط (أُكرمْه) والتقدير (إن اجتهد أكرمْه) لورود معناه في صيغة السؤال[4] ويحذفها المتكلم؛ للدلالة على التفخيم والتعظيم ولقصد المبالغة، فحذفُها يجعل المعنى أبلغ وأقوى تأثيراً في نفس المتلقي؛ لأن ذهنه يذهب في كلِّ اتِّجاه، ويتوقَّع كلَّ أمر، فلو ذكرها، وقف الذِّهن عندها دون غيرها، وهذا ما لا يريده المتكلم، فإذا قلت لشخص: (إنْ قمتُ إليك) وسكتَّ دون أن تذكر جواب (إنْ) الشرطية، ذهب ذهنُه إلى أشياء من المكروه دون أن يدري أيَّها توقعه عليه، فيخافُها جميعاً، وحذفُها

---

(1) ينظر: كتاب الشعر: ج60/1 - 61، وشرح جمل الزجاجي: ج203/2، وارتشاف الضرب: ج1883/4.
(2) الرعد: 31.
(3) الديوان: 404.
(4) ينظرك الكتابك ج103/3، والتعليقة على كتاب سيويه: ج211/2، والخصائص: ج175/3 - 176، وشرح المفصل: ج7/9 - 9، وارتشاف الضرب: ج1883/4، 1903- 1906، والبرهان في علوم القرآن: ج119/3، ج227/4، ومعاني النحو: ج105/4 - 108.

يجعل التركيب ذا دلالة احتمالية بعد أن كان ذا دلالة قطعيّة[1].

ويجوز أن تحذف جملة الصلة إذا تعاطف الموصولان استغناء بذكرها بعد حرف العطف، نحو (زرتُ الذي والتي مرضت) والتقدير (زرت الذي مرض والتي مرضت) فحذفت جملة الصلة (مرض) بعد الاسم الموصول (الذي) لأنها معلومة، والمعنى مفهوم، واستغناء عن ذكرها بعد الواو العاطفة، ويجوز حذفُها إذا علمها المخاطب كقول عبيد بن الأبرص[2]:

نحنُ الأُلى فاجْمعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلينا

والتقدير (نحن الذين تطلب أو تريد) فحذف الصلة (تطلب) لِفهم المعنى، ووضوح المقصود.

ويجوز حذفُها إذا قصد المتكلم تفخيم الأمر وتعظيمه والمبالغة في تصويره بغيةَ التأثير في المتلقي والسيطرة عليه كقول العجّاج[3]:

بعدَ اللّتيَّا واللّتيّا والّتي إذا عَلَتْها أنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فلم يذكر صلة (التي) لأنه قصد إبهامها حتّى تذهب نفسُ السامع كلَّ مذهب، ويتوزَّع خيالُه في كلِّ اتِّجاه، ويخوض ذهنه في كلِّ معنى، وكأنّ الصلة لفخامتها وعظمتها لا تدخل في حيِّز البيان، ولا يُعبَّر عنها باللفظ، وقد يحذفها للافتخار أو التحقير أو غير ذلك من الأغراض[4].

ويجوز حذفُ جملة الإضافة بعد (إذْ) الملازمة للإضافة، فيُؤتَى بالتنوين؛ ليكون عوضاً من جملة الإضافة المحذوفة، وإنّما جاز حذفُها إذا تقدّم (إذْ) ما دلّ عليها، فيكون المعنى مفهوماً من دونها كقوله تعالى: "**إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا....يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**"[5] والتقدير (يوم إذْ زلزلت تحدِّث أخبارها) فحذف جملة الإضافة (زلزلت) وجاء بتنوين الجرِّ عوضاً

---

(1) ينظر: شرح المفصل: ح99/9، والبرهان في علوم القرآن: ج119/3، ومعاني النحو: ج106/4 - 108.
(2) ابن الأبرص، عبيد، الديوان، تح:حسين نصّار، ط 1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1377هـ - 1953م، 137.
(3) الديوان: 267.
(4) ينظر: كتاب الشعر: ج390/2، وشرح جمل الزجاجي: ج189/1، ومغني اللبيب: 816، ومعاني النحو: ج137/1.
(5) الزلزلة: 104.

عنها؛ لأن السياق دلّ عليها في صدر السّورة، وكقول أبي ذؤيب الهذليّ[1]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمروٍ   بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

والتقدير (وأنت إذْ نهيتك صحيحٌ)[2].

ويجوز حذف جملة القسم إذا دلَّ عليها دليلٌ، وكان المعنى مفهوماً، واللبس مأموناً، ويكون ذلك مع اللام، و (إنّ) لأنهما لايكونان إلّا على نيّة القسم، نحو (لَيقومَنّ زيدٌ) والقصْدُ (أُقسم لَيقومَنّ زيدٌ)[3]. ويجوز حذفُ جملة جواب القسم إذا علمها المتلقي، ودلّ المقامُ عليها كقوله تعالى: "**ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ**"[4] والتقدير (ليهلكنّ) فحذف الجواب. ويجوز حذفها إذا كانت في جواب السؤال نحو (نعم والله) جواباً لِمَنْ سألك (أذهبت إليه؟) والتقدير (نعم والله ذهبت إليه) فحذفت جواب القسم (ذهبت إليه) لوروده في صيغة السؤال، فوُضُوحُ المعنى جعلك تغيِّر التركيب، وتحرفه عن نمطه المعهود، وكقوله تعالى: "**قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا**"[5] والتقدير (وربِّنا هذا هو الحقّ) فحذف جواب القسم لوروده في صيغة السؤال[6].

ويجوز حذف جملة السؤال بعد (كيف) الاستفهامية كقوله تعالى: "**كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ**"[7]والتقدير (كيف توالونهم) فحذف جملة السؤال بعد (كيف) الاستفهامية[8]. ويكثر حذف جملة الجواب بعد أدوات الجواب كقوله تعالى: "**يُنَادُوْنَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى**" [9] والتقدير (بلى كنتم معنا) فحذف جملة الجواب بعد حرف الجواب (بلى) لورودها في صيغة السؤال (ألم نكن معكم)[10].

---

(1) ديوان الهذليي:، ج68/1.
(2) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج22/1 - 23، ج126/2، وشرح المفصل: ج28/3- 29، ج30/9 - 31، والخصائص: ج360/2، وارتشاف الضرب: ج1402/3، وجامع الدروس العربية: ج8/1، ج63/3، والنحو الوافي: ج39/1، ومعاني النحو: ج71/1، ج179/2.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج541/1، ومغني اللبيب: 846.
(4) ق: 1- 2.
(5) الأنعام: 30.
(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج541/1،ومغني اللبيب: 846-847،والنحو الوافي:ج386/2، ومعاني النحو:ج161/4-162.
(7) التوبة: 8.
(8) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج204/4.
(9) الحديد: 14.
(10) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج166/4، وجامع الدروس العربية: ج256/3 - 257.

الفصل الثالث: التحويل

-التحويل في اللغة والاصطلاح:

التحويل في اللغة مصدر الفعل (حوَّل) بمعنى (نقل) ومنه (تحوَّل تحوُّلاً) أيْ (انتقل من حال إلى حال) والتحويل في الاصطلاح الصيرورةُ[1]. والتحويلُ العَدْلُ من لفظ إلى لفظ آخر، أيْ من صيغة صرفيّة إلى صيغة صرفيّة أخرى، أو من موقع نحويٍّ إلى موقع نحويٍّ آخر، جاء في حاشية الإيضاح العضديّ: "العَدْلُ أن تذكر لفظاً، وتريد غيره نحو (عُمَرَ) والمقصود (عامر) وهذا هو الفَرْعيّة من أجل أنك إذا لفظت بـ (عُمَرَ) وأنت تريد (عامراً) كنت قد جعلت اللفظ دليلاً على معنى واسم، وهذا هو ما عيَّن لك الدلالة على شيئين، وليس الأسماء أصلاً في الدلالة على أكثر من شيء واحد، وإنّما ذلك للفعل؛ لأنه يدلّ على معنى و زمان، وإذا قلت: (ضرب زيدٌ) دلَّ على ضَرْبٍ وزمان ماضٍ، كما دلَّ (عمر) على المُسمَّى الذي هو الأصلُ، وإذا كان كذلك، كان خروجاً من حكم الأصول، وإذا خرج عن حكمها بالعدل، علمت أنه فَرْعيّة"[2]، وجاء في مفتاح العلوم للسكّاكيّ: "هو تغيير الصيغة دون تغيير معناها كتغيير نحو (عامر، وحاذمِة) في الأعلام، وواحد وأحَدَ إلى عشرة في غيرها إلى (عُمَرَ، وحَذَامِ) وإلى (مَوْحَد، وأُحاد) وإلى (مَعْشَر، وعُشار)"[3].

1- تحويل الجملة الاسمية:

يجوز تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال الفعل الناقص عليها، والفعلُ الناقص ليس فعلاً حقيقيّاً، ولكنه في وزن الفعل الحقيقيّ، وهو يدلُّ على الزمن فحسبُ، والفعلُ الحقيقيّ يدلُّ على الزّمن والحدث، وإذا دخل على الجملة الاسمية، رفع الأوّل، ونصب الثاني، واكتسب عملَي الرّفع والنصب في ركنَي الجملة الاسمية من شَبَهِهِ بالفعل الحقيقيّ في اللفظ والزّمن والتصرّف، فهو يفيد الزّمان في الخبر، ووجودُ الخبر أغنى عن وجود الحدث في الفعل الناقص، ولذلك لا تتمّ الفائدة، ولا يكتمل المعنى إلّا به، وسُمِّي مرفوعُه اسماً، ومنصوبُه خبراً تفريقاً له من الفعل الحقيقيّ الذي يدلّ على الحدث والزمن، ويرفع الفاعل، وينصب المفعول به، والدليلُ على أنّ الجملة التي دخل عليها الفعلُ الناقص هي جملة محوَّلة، أنه إذا حُذِف الفعلُ الناقص، عادت إلى المبتدأ والخبر نحو (كان زيدٌ

(1) ينظر: معجم مصطلحات النحو العربي: 141.
(2) الإيضاح العضدي: 301.
(3) مفتاح العلوم: 44.

قائماً) فإذا أسقطت الفعل الناقص (كان) عادت الجملةُ إلى الابتداء والخبر (زيدٌ قائمٌ)[1].

وتحويلُ الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال الفعل الناقص عليها إنّما يكون لمعنى جديد يريده المتكلم، فإذا دخلت عليها (كان) أفادت أنّ معناها وقع فيما مضى، وهي تدلُّ في الغالب على الماضي المنقطع، أيْ إنّ اسمها اتَّصف بخبرها في الزَّمان الماضي، وانقطع في وقت التكلُّم هذا الاتِّصافُ كقوله تعالى: "**كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً**"[2] فقد حوّلت (كان) الجملةَ الاسمية (هم أشدُّ قوّة) ذاتَ البنية العميقة إلى جملة فعلية ذاتِ بنية سطحيّة، وأفادت أنّ اتِّصاف اسمِها واوِ الجماعة بالقوّة الشديدة وقع في الماضي، وانقطع في الوقت الحاضر اتِّصافُهم بها، فتحوّل الحدثُ من صفة الثّبوت، والاستمرار إلى صفة الانقطاع. واتِّصافُ اسم (كان) بخبرها في الماضي يكون على ضرْبَين، الأوّل يُراد به الاتِّصافُ بالحدث في الزمان الماضي على وجه الثّبوت في الماضي، وذلك إذا كان خبرها اسماً نحو (كان محمدٌ شاعراً) فحوّلتَ الجملةَ الاسمية (محمدٌ شاعرٌ) إلى جملة فعلية بإدخال (كان) الناقصة عليها؛ لِتفيد اتِّصاف الاسم (محمدٌ) بصفة الشاعرية على وجه الثّبوت في الزمان الماضي الذي انقطع عن الزمان الذي شُكِّلت فيه الجملةُ، والثاني أن اتِّصاف الاسم بالخبر حدث مرّةً واحدة في الماضي المنقطع، وذلك إذا كان خبرُها فعلاً ماضياً كقوله تعالى: "**كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً**":[3] فتحوّلت الجملة الاسمية (قميصُه قُدَّ من دُبُر) الأصل بدخول (كان) الناقصة عليها إلى الجملة الفعلية (كان قميصه قُدَّ من دُبُرٍ)؛ لِتفيد (كان) أنّ حدثَ قَدِّ القميص من الدُّبُر إنّما وقع مرّةً واحدة في الماضي المنقطع، وكقوله تعالى: "**فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ**"[4] فتحوّلت الجملة الاسمية (قريةٌ آمنت) إلى جملة فعلية بدخول (كان) الناقصة عليها؛ لِتفيد أنّ اتِّصاف القرية بالإيمان وقع مرّةً واحدة في الماضي المنقطع، ولتنتقل الجملة من الدلالة الثابتة إلى الدلالة المنقطعة، وقد أغلقت (كان) باب الاحتمالات الدلالية، وأفادت أن زمن تشكيل الجملة، هو غير زمن حدوثها، وهو إيمانُ القرية. وتتحوّل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بدخول (كان) الناقصة عليها؛ لِتدلّ على الماضي المتجدّد والمستمرّ والمعتاد، وذلك إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً، فدلالتُها على الماضي المتجدِّد المستمرّ تعني أنّ اتِّصاف الاسم بالخبر حصل مرّةً واحدة،

---

(1) ينظر: المقتضب: ج97/3، 189، ج86/4، والأصول في النحو: ج82/1، وشرح المفصّل: ج89/7 - 90.
(2) التوبة: 69.
(3) يوسف: 27.
(4) يونس: 98.

واستمرّ في حينه نحو (كنت أقرأ كتابي، فجاءني خالدٌ) فحوّلت الجملة الاسمية (أنا أقرأ كتابي) إلى الجملة الفعلية (كنت أقرأ كتابي) بإدخال (كان) عليها، وغيّرتَ بهذا التحويلِ المعنى والدلالةَ، فالجملةُ العميقة (أنا أقرأ كتابي) قبل تحويلها تدلّ على اتِّصافك بالقراءة، وممارستك لها في حدث مجرّد من الزمن، ولَمّا دخلت عليها (كان) دلّت على أنّ القراءة منك قد وقعت في الماضي، واستمرارك في القراءة في ذلك الزمان، وأمّا دلالتُها على الماضي المعتاد، فتعني أن اتِّصاف الاسم بالخبر وقع في الماضي، وهو عادةٌ ملازمة له كقوله تعالى: "**كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيلِ مَايَهْجَعُونَ**"(1) فالجملةُ الاسمية الأصلُ (هم قليلاً من الليل ما يهجعون) تحوّلت إلى جملة فعلية لدخول (كان) الناقصة عليها، وتحويلُها إلى الجملة الفعلية غيَّر دلالتَها ومعناها، فأفادت (كان) أنّ اتِّصاف الاسمِ واوِ الجماعة بالخبر (يهجعون) وقع في الماضي، وأنه من عادتهم المستمرّة الملازمة لهم طولَ حياتهم أن يناموا قليلاً من الليل، وكقوله تعالى: "**وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَونُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ**"(2) فدلالةُ الجملة الاسمية ذاتِ البنية العميقة في الأصل (هم يعرشون) تختلف عن دلالة الجملة الفعلية ذات البنية السطحية (كانوا يعرشون) المحوَّلة بدخول (كان) الناقصة عليها، فالأُولى تدلّ على اتِّصافهم بصفة العرش على وجه الثّبوت دون تحديد الزمن، والثانية تدلّ على اتِّصافهم بها في الماضي، وأنها عادةٌ مستمرَّة فيهم، ملازمةٌ لهم طولَ حياتهم التي عاشوها.

ويمكن أن تدلّ (كان) على الدّوام والاستمرار بمعنى (لم يزلْ) أيْ تدلّ على اتِّصاف الاسم بالخبر في الماضي، واستمرار اتِّصافه به في الحاضر، وامتداده في المستقبل كقوله تعالى: "**وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً**"(3) فتحوّلت الجملةُ الاسمية (اللهُ غفورٌ رحيم) بدخول (كان) الناقصة عليها إلى الجملة الفعلية (كان الله غفوراً رحيماً) لِتُفيد أن اتِّصاف الله تعالى بصفتَي المغفرة لعباده، والرحمة بهم دائمةٌ ومستمرَّة، فالجملةُ بمعنى (كان اللهُ غفوراً رحيماً، ولم يزلْ كذلك) وكقوله تعالى: "**وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُوْلَاً**"(4) فتحوّلت الجملةُ الاسمية ذاتُ البنية العميقة (الإنسانُ عجولٌ) بدخول (كان) الناقصة عليها إلى جملة فعلية؛ لِتُفيد اتِّصاف الإنسان بصفة العجلة على الدّوام والاستمرار، فالإنسانُ عجولٌ في الماضي، وما يزال عجولاً في الحاضر، وتستمرّ العجلةُ معه إلى المستقبل، فدلّت (كان) على ملازمة الاسم للخبر في كلّ الحالات

(1) الذاريات: 17.
(2) الأعراف: 137.
(3) النساء: 96.
(4) الإسراء: 11.

والأزمنة، فالمعنى ليس له زمنٌ معيَّن، وهذا لا يعني غُمُوضَ الزمن الذي تشكَّل فيه، وإنّما يعني أنه موجود في كلّ زمن وأنه معنى لاينتهي. وقد تستعير من (صار) معناها، فتدلّ على الصّيرورة والانتقال من حال إلى حال كقول عمرو بن أحمر الباهليّ(1):

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والْمَطِيُّ كأنّها قَطَا الحَزْنِ قدْ كانتْ فِراخاً بُيُوضُها(2)

أيْ (صارتْ بيوضُها فراخاً) فحوّل الجملة الاسمية (بيوضُها فراخٌ) إلى جملة فعلية، فدلّت (كانت) على تحوُّل الاسم من حال إلى حال، فقد تحوّلت البيوضُ إلى فِراخ، وانتقلت من حالة الجمود والسّكون إلى حالة الحركة والحياة.

ويجوز تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بدخول الفعل الناقص (صار) عليها؛ لِتدلّ على انتقال الاسم من حال إلى حال، وتحوُّلِه من وَضْعٍ لم يكن عليه إلى وضْعٍ جديد انتهى إليه، فإذا قلت: (زيدٌ عالمٌ) أفدْتَ معنى اتِّصاف زيدٍ بصفة العالم وثبوته فيه، وإذا قلت: (صار زيدٌ عالماً) دللْت على معنى جديد، فأفدت أن زيداً لم يكن يتّصف بصفة العالم، وإنّما قد انتقل إليها، وصارت له بعد أن لم تكن فيه، وإذا قلت: (زيدٌ غنيٌّ) أخبرت عن غناه على وجه الثبوت من دون أن تحدّد الزمان، وإذا حوّلت الجملة الاسمية السابقة إلى جملة فعلية، وأدخلت عليها (صار) الناقصة، فقلت: (صار زيدٌ غنيّاً) غيّرت المعنى والدلالة، وأخبرت أن زيداً قد انتقل إلى حالة الغنى، وتحوّل إليها، وهي لم تكن فيه في الأصل، فترك الحالة القديمة، وانتقل إلى حالة جديدة.

وإذا حوّلت الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال (ظلّ) الناقصة عليها، أفدت اتِّصاف الاسم بالخبر وقتَ النهار، أيْ وقت الظّلّ، نحو(ظلَّ أخوك يدرس)فتحوّلت الجملة الاسمية ذات البنية العميقة (أخوك يدرس) إلى جملة فعلية بدخول (ظلَّ) الناقصة عليها، وتغيّر معناها، فدلّت (ظلّ) على اتِّصاف الاسم (أخوك) بصفة الدراسة وممارسته لها طولَ النهار، وهذا معنى لا يؤدّيه التركيب الإسناديّ (أخوك يدرس).

وإذا أدخلت على الجملة الاسمية الفعلَ الناقص (بات) أفدت اتِّصاف الاسم بالخبر وقتَ المبيت أيْ في الليل، فإذا قلت: (بات أخوك يدرس) أخبرت عن اتِّصاف الاسم (أخوك) بالدراسة و ممارسته لها ليلاً.

(1) ابن أحمرالباهليّ، عمرو، الديوان، تح:حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، بلا تاريخ، 119.
(2) التّيهاء: المفازة، والحَزْن: الأرض الغليظة، وكانت: صارت.

وإذا حوّلت الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال الفعل الناقص (أصبح) عليها، دللْت على اتِّصاف الاسم بالخبر وقتَ الصباح، نحوُ (أصبح أخوك يدرس) فقد أفدت اتِّصاف الاسم (أخوك) بالدراسة وممارسته لها في الصباح. وتفيد (أمسى) الناقصة اتِّصاف الاسم بالخبر في المساء، نحو (أمسى أخوك يدرس).

وتفيد (أضحى) الناقصة اتِّصاف الاسم بالخبر وقتَ الضحى، فإذا قلت: (أضحى أخوك يدرس) أفدت اتِّصاف الاسم (أخوك) بالدراسة وقتَ الضحى، وهذا معنى لا تجده إذا قلت: (أخوك يدرس) لأنك دللْت على اتِّصاف الاسم (أخوك) بالدراسة دون أن تجعل لذلك زمناً يحتويه.

وتدلّ (ليس) الناقصةُ على نفي مضمون الجملة في الحال وقتَ تشكيل الجملة التي يلفظها المتكلمُ، فإذا قلت: (محمدٌ ناجحٌ) أخبرتَ عن نجاحه، وإذا أدخلت عليها (ليس) الناقصة، وقلت: (ليس محمدٌ ناجحاً) نفيتَ نجاحَ محمد في الوقت الذي أنت فيه، وكأنّ نفيك ردٌّ على مُخبِرٍ بنجاح محمدٍ، وأنت تعلم عدم وقوع هذا الحدثِ والمعنى، فنفيت وقوعه بـ (ليس) الناقصة، وحوّلت الجملة الاسمية إلى جملة فعلية. أمّا إذا قُيِّدَتْ (ليس) بقيدٍ، كان نفيُها لاتِّصاف الاسم بذلك القيد كقوله تعالى: "**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**"[(1)] فقد نفت (ليس) مضمون الجملة التي دخلت عليها، وهو عدمُ انصراف العذاب عن القوم في المستقبل، والذي دلّ على ذلك الظرفُ (يومَ) لأن عذاب الله واقع في المستقبل.

وتفيد (مازال، وما فتىء، ومابرح، ومانفكّ) استمرارَ الخبرِ واتِّصالَه بزمن الإخبار وقتَ تشكيل الجملة، فإذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ) أخبرت عن انطلاقه فحسبُ، وإذا قلت: (مازال زيدٌ منطلقاً) أخبرت عن انطلاقه في الماضي واستمرار الانطلاق منه إلى الوقت الذي أنت فيه، وهذا معنى ليس موجوداً في التركيب الأوّل. وإذا دخلت (مادام) على الجملة الاسمية وحوّلتها إلى جملة فعلية، أفادت استمرار اتصاف الاسم بالخبر كقوله تعالى: "**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ اَلْزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً**"[(2)] والأصل (أنا حيٌّ) فدخلت عليها (ما دام) الناقصة، وحوّلتها إلى جملة فعلية، بُنيتُها سطحيّةٌ، ودلّت على وجوب أن يلتزم بالصلاة التي أُوصِي بها طالما أن الحياةَ

---

(1) هود: 8.
(2) مريم: 31.

مستمرّة فيه، وهذا معنى ليس في التركيب الأوّل.[1]

وتستعير العربُ الأفعالَ الناقصة، فتُوقع فعلاً ناقصاً في موقع فعل ناقص آخر[2]، والحقيقةُ أنها تأتي بمعنى (صار) فتدل على التحول من حال إلى حال كقوله تعالى: "**ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ**"[3] فدخلت (ظلَّ) الناقصة على الجملة الاسمية (وجهُه مسودٌّ) وحوّلتها إلى جملة فعلية، وغيّرتْ معناها، وحلّت محلّ (صار) فأفادت تحوُّل وجهِ الذي يُولَد له أنثى من حال الابيضاض إلى حال السواد، وهذا تعبير مجازيّ، أيْ تحوّل من الشّعور بالعِزّة إلى الشعور بالخِزي والعار، وهذا معنى لا نجده في التعبير الأصليّ (وجهُه مسوَدٌّ) وكقول الربيع بن ضبع الفَزَاريّ[4]:

أصْبَحْتُ لا أحْمِلُ السِّلاحَ ولا أمْلِكُ رأْسَ البَعيرِ إنْ نَفَرَا

والقَصْدُ (صِرْتُ لا أحمل) فحلّت (أصبح) محلَّ (صار) في تأدية المعنى، ودلّت على أن الشاعر قد تحوّل من حالة القدرة على حمل السّلاح إلى حالة عدم القدرة على حمله، وكقول أُمِّ ثَوابٍ، وهي امْرأةٌ من بني هَزَان[5]:

أضْحى يُمَزِّقُ أثْوابِي ويَشْتُمُني أَبعْدَ سِتِّينَ عندي تَرْجُو الأدبَا

والقصدُ (صار يمزِّق أثوابي)[6].

ويجوز تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال أفعال المقاربة (كاد، وأوشك، وكرب) عليها، وذلك لإفادة قُرْب وقوع الخبر على سبيل الوجود والحصول، فالفعلُ بعد (كاد) قاربَ الحصول، ولم يحصل نحو (كادت الشمسُ تغرب) تريد أنّ قُرْبَها من الغروب حصل، ولكنها لم تغرب، وهذا معنى لا تجده في التركيب الأصل (الشمسُ تغرب) وإذا أردت تنفيسَ الوقت مع (كاد) وإبعادَه عن الحاضر،أدخلت (أنْ) الناصبة في خبرها، فقلت: (كاد زيدٌ أن يموت) فأفدت بإدخال (كاد) على الجملة الاسمية (زيدٌ يموت) قُرْبَ موته، ولَمّا أردْتَ أن

(1) ينظر: كتاب الشعر: ج7/1، والمفصّل: 343 - 347، والمتبع في شرح اللمع: ج257/1-261، وشرح المفصل، ج102/7-108، وشرح جمل الزجاجي: ج419/1 - 425، وجامع الدروس العربية: ج275/2 - 277، والنحوالوافي: ج494/1 - 504.
(2) ينظر: شرح المفصل: ج102/7.
(3) النحل: 58.
(4) شرح جمل الزجاجي: ج421/1.
(5) ديوان الحماسة: 213.
(6) ينظر: شرح المفصل: ج102/7، وشرح جمل الزجاجي: ج421/1 - 425.

قرب موته أبعدُ في الوقوع والحصول، تداركتَ الأمر، وأدخلتَ (أنْ) الناصبة في خبرها كي لا يتبادر إلى ذهن المتلقي معنى لسْت تقصده.

وتحوِّل (أوشك) الناقصةُ الجملةَ الاسمية إلى فعلية، فيتحصّل معنى جديد، وهو قُرْبُ وقوع خبرها، لكنّ وقوعه أبعدُ في الاستقبال من خبر (كاد) لاقترانه بـ (أنْ) الناصبة، فهي للإسراع المفضي إلى القُرْب بخلاف (كاد، وكرب) نحو (أوشك النهارُ أن ينقضي) فحوّلت الجملة الاسمية (النهارُ ينقضي) إلى جملة فعلية بإدخال (أوشك) الناقصة عليها؛ لِتُفيد قرب انتهاء اليوم، ولَمّا كانت (أنْ) الناصبة في خبرها، عُرِف أنّ انقضاءه ليس قريباً جِدّاً، وهذا معنى لا تجده في التركيب الأصل (النهارُ ينقضي).

وتحوِّل (كرب) الناقصة الجملة الاسمية إلى جملة فعلية؛ لِتفيد القرب الشديد لِوقوع الخبر، فهي مثلُ (كاد) نحو (كرب المطرُ يهطل) فلو قلت: (المطرُ يهطل) احتمل كلامُك معنيَيْن، الأوّلُ إخبارُك عن هطول المطر في الزمن الذي أنت فيه، والثاني إخبارُك عن هطوله في المستقبل، أمّا وقد قلت: (كرب المطرُ يهطل) فقد جعلت الدلالةَ قطعيةً؛ لأنك أخبرت أن المطر لم يهطل في الوقت الذي رُكِّبت فيه الجملةُ، وأن هُطوله قريبٌ جِدّاً، أمّا إذا أردت أن تُبعد عنها معنى القرب الشديد، أدخلت (أنْ) المصدرية في خبرها كقول أبي زيدٍ الأسلميِّ هاجِياً[1]:

سَقَاها ذوو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّما وقدْ كَرُبَتْ أعْناقُها أنْ تَقَطَّعا

فأدخل (أن) المصدرية في خبر (كرب) الناقصة؛ لِيدلّ على أنَّ تقطُّع الأعناقِ قريبٌ، لكنه ليس قريباً جِدّاً[2].

ويجوز تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال أفعال الرجاء (عسى، وحرى، واخلولق) عليها، وذلك إذا رَجَا المتكلمُ وقوع الخبر، وطمع في حصوله نحو (عسى الله أن يشفي مريضك) فقد رجَوْتَ بإدخال الفعل الناقص (عسى) على الجملة الاسمية (اللهُ يشفي مريضك) شفاءَ مريضه، وطمعت في حصول الشّفاء له، وهذا معنى لست تجده في التركيب

---

(1) أوضح المسالك: 176 - 177.
(2) ينظر: شرح المفصل: ج119/7 - 124، وشرح جمل الزجاجي: ج179/2، وأوضح المسالك: 168 - 176، وجامع الدروس العربية: ج289/2، والنحو الوافي: ج50/1، 556 - 561، ومعاني النحو: ج254/1 - 262.

الأصل. والخبرُ مع (عسى) يُرجَى وقوعُه في المستقبل البعيد؛ ولذلك كثُر دخولُ (أنْ) المصدرية في خبرها، نحو (عسى اللهُ أن يدخلني الجنّة) وإذا أردت بها المستقبل القريب، نزعْتَ (أنْ) من خبرها، وأنزلتها بمنزلة (كاد) في الدلالة على الزمن لا على المعنى كقول هُدْبَة بن الخَشْرم[1]:

عسى الكرْبُ الذي أمْسَيْتُ فيه يكونُ وراءهُ فَرَجٌ قريبُ

والأصلُ (الكربُ يكون وراءه فرجٌ قريبٌ) وهذا إخبارٌ عن وقوع الفرج بعد الكرب، ولكنّه لَمّا طمع في حصوله، ورجاه، أدخل (عسى) الناقصة على الجملة الاسمية السابقة، ولَمّا أراد أن يكون الفرجُ في القريب العاجل، وكأنّ نفْسَه ضاقت بالكربة التي ألمّت به، نَزَع (أنْ) الناصبة، وجاء بخبر (عسى) وهو (يكون وراءه فرجٌ قريبٌ) مجرَّداً منها.

وتفيد (حَرَى، واخلولق) المعنى الذي هو لـ (عسى) غير أنّ خبرهما يقترن بـ (أنْ) المصدرية وجوباً، ولا يجوز تجرُّدُه منها؛ لأنهما للاستقبال دائماً.

ويجوز تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال أفعال الشروع عليها للدلالة على شُرُوع الاسم بمباشرة الفعل الذي هو الخبرُ، والبَدْء فيه، وهذا معنى زائد على معنى الجملة الاسمية الذي دخلت عليه نحو (أنشأ خليلٌ يدرس) فقد حوّلت الجملة الاسمية (خليلٌ يدرس) إلى جملة فعلية بإدخال الفعل الناقص (أنشأ) عليها لتدلّ على شُرُوع خليلٍ بفعل الدراسة، وهذا معنى ليس في التعبيرالأصل (خليلٌ يدرس) لأنك تخبر عن دراسته فحسبُ، ومثلُه قوله تعالى: "**وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ**"[2] فالجملةُ معناها أن آدم عليه السلام وحوّاء بدأا بفعل الخصف، وهذا معنى لا يتحصّل في التركيب الأصل(هما يخصفان) واللافتُ ذكرُه أنّ خبرها واجبُ التجرُّد من (أنْ) المصدرية[3].

ويجوز تحويل الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بإدخال فعل من أفعال الظنّ أو اليقين أو التحويل عليها، والغرضُ منه إفادةُ معنى الظّنّ والتشكيك في الخبر، نحو: (ظننتُ زيداً

---

(1) ابن الخشرم، هدبة الديوان، تح:يحيى الجبوريّ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، 1976م، 54.
(2) الأعراف: 22.
(3) ينظر: شرح المفصل: ج124/7، وشرح جمل الزجاجي: ج179/2، وأوضح المسالك: 168 - 176، وجامع الدروس العربية: ج289/2 - 292، والنحو الوافي: ج562/1 - 565، ومعاني النحو: ج249/1 - 264.

مجتهداً) والأصلُ (زيدٌ مجتهدٌ) وهذا إخبارٌ عن اجتهاد زيدٍ، ولَمّا لم تكن متأكِّداً من وجود صفة الاجتهاد فيه،استخدمت (ظنّ). وقد تأتي (ظنّ) وما شابهها بمعنى الاعتقاد واليقين الجازم كقوله تعالى: "**الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُوا رَبِّهِمْ**"[1] فالفعل(يظنّون) معناه (يعتقدون ويعلمون) ودليلُه مجيءُ (أنّ) المؤكِّدة بعدها، وهذا معنى لا نجده في التركيب الأصل (هم ملاقوا ربّهم) لأنه إخبارٌ فحسبُ، وكقول لبيد بن ربيعة[2]:

حَسِبْتُ التُّقَى والْجُودَ خَيْرَ تِجارةٍ رَباحَاً إذا ما المرْءُ أصْبَحَ ثاقِلا[3]

والأصل (التّقى والجودُ خيرُ تجارة) وهذا إخبارٌ مجرَّد يحتمل التصديق والتكذيب، فلمّا أدخل عليها (حسب) جعلها بمعنى الاعتقاد واليقين الجازم، فصارت الجملة ذات دلالة قطعية، وسار المعنى في اتِّجاه واحد.

وإذا تحوّلت الجملة الاسمية إلى جملة فعلية بدخول فعل من أفعال اليقين (علم، ودرى، وتعلّمْ ووجد، وألفى، ورأى القلبية) عليها، صارت دلالتُها قطعية محمولة على الاعتقاد واليقين الجازم، وليس للمتلقي أن يُنكر، وإنكارُه لن يُحوِّل المتكلم عن قصْدِهِ، وكأنّ هذا الفعل بمنزلة التوكيد الثابت، كقوله تعالى: "**إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَاءَهُمْ ضَالِّيْنَ**"[4] والأصل (آباؤهم ضالّون) فلمّا دخلت عليها (ألفى) اليقينية، أكّدت مضمونها أيْ نسبة الضلال إلى آبائهم، فالتحويلُ زاد على المعنى الأصلي معنى التوكيد.

وإذا تحوّلت الجملةُ الاسمية إلى جملة فعلية بدخول أحد أفعال التحويل (جعل، واتّخذ، وتخذ، وترك، وصيّر، وردّ) عليها، دلّت على أن المبتدأ قد تحوّل إلى الخبر، وأنه تحوّل من حال كقوله تعالى: "**فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوْرَاً**"[5] والأصل (هو هباءٌ منثور) وهذا إخبار، فلمّا دخل فعل التحويل (جعل) عليها، دلّ على أن عملهم لم يكن كذلك في الأصل، بل تحوّل إلى هباء، وكقوله تعالى: "**وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيْلَاً**"[6] فدلّ فعل التحويل (اتّخذ) على تحوُّل المعنى الأصل وتغيُّره، والأصلُ (إبراهيمُ خليلٌ) ولَمّا لم يكن كذلك منذ البداية، وإنّما تحوّل إليها

(1) البقرة: 46.
(2) الديوان: 119.
(3) ثاقلاً: ميْتاً.
(4) الصافات: 69.
(5) الفرقان: 23.
(6) النساء: 125.

بإرادته سبحانه وتعالى، استخدم (اتّخذ) التحويلية للتعبير عن هذا المعنى(1).

وأفعالُ الظّنّ واليقين والتحويل أفعالٌ نفسيّة لا تتعدّى من الفاعل إلى غيره؛ لأنها أمور تَحدث، وتحصل في داخله، فهي لا تتخلّى عن مفعوليها، أو عن أحدهما؛ لأن الحاجة والمعنى لا يتمُّ إلّا بهما، فهما في الأصل مبتدأٌ وخبر، فالحاجةُ إلى المفعول الأوّل الذي هو صاحب الخبر لإظهار المعنى كالحاجة إلى المفعول الثاني الذي هو موضعُ الفائدة(2).

بقي أنْ أذكر أن الجملة الاسمية التي تقبل التحويل إلى الجملة الفعلية يُشترَط ألّا يكون المبتدأ فيها اسماً من أسماء الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام و (كم) الخبرية، وألّا يكون ملازماً للابتداء، وذلك بعد (لولا) الشرطية، وألّا يكون حذفه واجباً، وذلك في النعت المقطوع، وألّا يدلّ على الدّعاء، نحو (سلامٌ، وويلٌ) وألّا يكون (ما) التعجبية،أو كلمات مسموعة عن العرب نحو (طوبى)(3).

فتحويلُ الجملة الاسمية إلى فعلية بإدخال أحد الأفعال الناقصة أو الظّنّ أو اليقين أو التحويل عليها تغيير نحويٌّ أجازته القاعدة النحوية والاستعمالُ الصحيح إذا اعتقد المتكلمُ أن التعبير النمطيّ الأصلَ لا يؤدّي المعاني الإضافية التي يقصدها، فهو توسُّعٌ في استخدام اللغة، واحتياطٌ للمعنى بعد توسيع مساحته، وتوثيقٌ للعلاقة بين المتكلم والمتلقّي.

2- تحويل الفعل المتصرّف إلى الجامد:

التصرُّفُ هو قبولُ الكلمةِ التغييرَ، والجمودُ هو عدمُ قبولِ الكلمةِ التغييرَ، ويجوز تحويل الفعل المتصرّف إلى جامد لمعنى جديد يقصده المتكلم، ويرى ابنُ جِنّي أن الفعل إذا ظلّ على حالته الأصلية، كان قاصراً عن إيصاله إلى المعنى الذي يريد لتركيبه النحوي أن يؤدِّيه. فتحويلُ الفعل المتصرّف إلى صيغة الجمود والثبات على صيغة واحدة يكسبه دلالةً خاصّة واستعمالاً خاصّاً، ويفتح أمام المتكلم باللغة باباً آخر في الاستخدام، فتتَّسع اللغة التي يستخدمها؛ لأنه اكتسب بالتحويل عناصرَ نحوية جديدة قادرة على التعبير عن المعاني التي تتشكّل في ذهنه أو في نفسه، وهو يؤدّي بهذا التحويل معانيَ مُبالغاً فيها؛ لأنه نقل الفعل

(1) ينظر: المفصل: 335، وشرح المفصل:ج64/7، وارتشاف الضرب: ج2097/4، وأوضح المسالك: 223 - 235، ومعاني النحو: ج285/2.
(2) ينظر: شرح المفصل: ج78/7.
(3) ينظر: النحو الوافي: ج16/1 - 18.

من حالته المعهودة إلى حالته الجديدة التي ليست له في الأصل[1].

ويجوز تحويل الفعل المتصرف إلى الجامد لإفادة معنى التعجّب بشرط أن يكون المتعجّب منه ليس ممّا اعتاد النّاس عليه، وأن يكون عظيماً وفخماً في نفوسهم، وأن يكون الذّهنُ قد تحيّر فيه؛ لأنه خرج عن أشباهه وأمثاله، وخفي سببُه على المتكلم، أو أراد المتكلم أنْ يُبالغ في اتِّصافه بالفعل، وأن تكون الصفةُ من الصفات التي تنقص، أو تزيد، وندَر التعجّبُ من الصفات الثابتة، ويُشترَط في الفعل المحوَّل في هذا الموضع أن يكون ثلاثيّاً تامّاً مثبتاً متصرّفاً مبنيّاً للمعلوم قابلاً للتفاوت لا يدلّ على لون أو عيب أو حلية، فيُحوَّل إلى صيغة (ما أفْعَلَ الشيءَ) أو (أَفْعِلْ بالشيءِ) وهو في الصيغة الأولى يلزم الجمودَ في الزمان الماضي، وقد وجب استتار الفاعل فيه، وإذا كان لازماً، صار متعدِّياً إلى المتعجَّب منه، وتقدّمته (ما) التعجبية، ولزم ألّا يُفصَل بينه وبين (ما) وبين المتعجّب منه، نحو (ما أجمل زيداً) فقد حوّلت الفعل المتصرف (جمُل) إلى صيغة الجمود، وركّبته مع (ما) التعجبية والمتعجب منه (زيداً) في أسلوب نحويّ جديد، هو أسلوب التعجّب، وفعلت ذلك؛ لأنك لاحظت أن الجمال في زيدٍ قد فاق أقرانه، وبلغ فيه حدّاً لم تعتد أن تراه في المحيط الذي أنت فيه، وقد لا يكون جمالُه إلى الحدّ الذي أردت تصويره، لكنك قصدت المبالغةَ في تصويره، لِتكسب ودَّه ورضاه، أو تستعطفه، أو تسخر منه إذا لم يكن كذلك في الحقيقة، وإنّما جاز لك أن تلجأ إلى هذا التغيير اللغوي؛ لأن صفة الجمال قابلة للزّيادة والنقصان، وكقوله تعالى: "**فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**"[2] فحوّل الفعل (صبر) المتصرف إلى صيغة الجمود؛ لأنه قصد التعجب من صبرهم على العذاب على سبيل المبالغة، وكأنك إذا قلت: (ماأجمل زيداً) فإنّما عنيت (شيءٌ جعله جميلاً) فأعلنت من بداية التركيب خَفاء السبب الذي جعل زيداً يفوق أقرانَه في الجمال، فاستعظمْت الأمر، واستبهمته، وهو معنى دارَ في نفسك، وتشكّل في ذهنك، فأردت أن تُخرجه إلى حيِّز الوجود؛ لِيعرفه الآخرون، فلجأتَ إلى التحويل، ونقلِ الفعل (جمُل) من باب نحويّ هُوَ لَهُ في الأصل، وهو التصرّفُ، إلى باب نحويّ آخر ليس له في الأصل، وهو الجمودُ. وقد يكون المتكلمُ على دراية بالسبب، ولكنه

(1) ينظر: الخصائص: ج46/3 - 47، والجملة العربية والمعنى: 192 - 193، 222.
(2) البقرة: 175.

يريد إبهامه على المخاطب بغية التأثير فيه، وإقناعه بالمعنى الذي يحمله الخطاب النحويّ الذي شكّله.

وكذلك يجوز تحويل الفعل المتصرّف المستوفي للشروط إلى صيغة (أَفْعِلْ بالشيءِ) فيلزم الجمود على صيغة الأمر الذي زمنُه الماضي، وإذا كان متعدّياً، صار لازماً، وتلزم الباءُ الجارّة الزائدة فاعلَه الذي يُجَرُّ لفظُه بسببها نحو (أَحْسِنْ بزيدٍ) فقد حوّلت الفعل المتصرف (حَسُنَ) إلى صيغة (أَحْسِنْ) الجامدة، وقد فعلت ذلك؛ لأنك لاحظت أنّ حُسنَه قد فاق أقرانه، وزاد فيه إلى درجة جعلتك تنبهر به، وقد تحيّر ذهنُك في معرفة السبب الذي جعله حسناً إلى هذا الحدّ، وجال في خاطرك هذا المعنى، ورأيت أن التعبير النمطيّ (زيدٌ حَسَنٌ) لا يوصلك إلى التعبير عن المعنى الذي تشكّل في ذهنك، وكقوله تعالى: "**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**" (1) فحوّل الفعلين المتصرفين (سمع، وبصر) إلى الجمود؛ لأن تأدية المعنى بنقل الفعل من باب إلى باب أقوى وأوسع وآكد، ولاسيّما أنّ الباء الزائدة مزيدةٌ في المتعجب منه لتوكيد هذا المعنى(2).

ويجوز تحويلُ كلِّ فعل ثلاثيّ مستوفٍ للشروط السبعة من صيغة (فعَل) أو (فعِل) إلى صيغة (فعُل) الجامدة ؛ للدلالة على معنى التعجب، وهذا التحويلُ لا يُفقد الفعل المحوَّل معناه الأصليّ، وإنّما يكسبه معنى جديداً، هو التعجّب، ويدلّ على تحوُّل المتعجّب منه إلى هذه الصفة بعد أن لم تكن فيه في السابق نحو (فَهُمَ عمروٌ) أيْ صار فهيماً، فقد حوّلت الفعل المتصرف (فهِم) المستوفي لشروط التعجّب إلى صيغة (فهُمَ) الجامدة؛ لأنك لاحظت، وعرفت أن عمراً قد اتَّصف بصفة الفهم التي تمكّنت فيه إلى درجة يتعجَّب منها، فقد دللْت على ثبوت الفهم فيه، أو قربه من الثبوت، وهذا معنى لست تجده في التركيب الأصل (فهِم عمروٌ) لأنك تخبر عن فهمه فحسبُ دون أن تبيِّن درجة هذا الفهم، فقد تكون عنيت فهمَه مسألة ما دون المسائل الأخرى، أمّا وقد نقلت الفعل إلى باب الجمود، فقد أفدت أنه فهم كلَّ شيءٍ، وهذا أدعى لتقديره واحترامه، وكقوله تعالى: "**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ**"(3) فحوّل

(1) مريم: 38.
(2) ينظر: المقتضب: ج190/3، والأصول في النحو: ج98/1 - 108، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج109/1، وشرح المفصل: ج148/7، وشرح جمل الزجاجي: ج588/1، وارتشاف الضرب: ج2077/4، وأوضح المسالك:483، ومعاني النحو: ج238/4- 245.
(3) الكهف: 5.

الفعل المتصرف (كبِر) إلى صيغة (كبُر) الجامدة للتعجب من الكلمة التي نطقوا بها،فقد بلغت هذا الكبر. ويجوز جرُّ فاعله بالباء الزائدة تشبيهاً له بصيغة (أفْعِلْ بالشيءِ) نحو (ظرُف بمحمد، وقبُح بخالدٍ)[1].

والفرْقُ بين التعجّب بصيغتي (ما أفعل الشيء، وأفْعِلْ بالشيءِ) والتعجّب بصيغة (فعُل) أن التعجّب بـ (فعُل) يدلّ على أن الصفة لم تكن في الشيء، وإنّما تحوّل إليها، وأمّا التعجّب بـ (ما أفْعَلَ الشيءَ، وأَفْعِلْ بالشيءِ) فيدلّ على أن الصفة كانت في المتعجب منه، ولم يتحوّل إليها، فإذا قلت: (فقُه خالدٌ) دللْت على أن خالداً قد مارس الفقه حتّى صار صفة مكتسبة له، وقد تحوّل إليها بعد أن لم تكن فيه، وإذا قلت: (ما أفْقَهَ خالداً، وأفْقِهْ بخالدٍ) دللْت على فقه خالدٍ الذي هو له في الأصل، فصيغةُ (فعُل) تصف تطوّر الحال وتحوّلَه بالنظر إلى حالة المتعجّب منه في الماضي، وصيغةُ (ما أفعل) تصف الحال دون النظر إلى الماضي، ودليلُ ذلك أن صيغة (فعُل) مازال فيها معنى الحدث والفعلية، فهي تُسنَد إلى الفاعل المرفوع، وتقبل تاء التأنيث الساكنة نحو (كرُمتْ هندٌ) والضمائر نحو (الزيدان كرُما رجلين، والزيدون كرُموا رجالاً)[2].

وقد حُوِّل الفعلان (نعم، وبئس) من التصرّف إلى الجمود، والأصلُ فيهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) قال سيبويه: "وأصلُ (نعم، وبئس) (نَعِمَ، وبَئِسَ)، وهما الأصلان اللذان وُضِعا في الرّداءة والصّلاح، ولا يكون منهما فعلٌ لغير هذا المعنى"[3] يريد بالرّداءة الذّمَّ، وبالصّلاح المدحَ، وقال ابن يعيش مبيّناً سبب جمودهما: "أنّهما تضمّنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نُقِلا من الخبر إلى نفس المدح والذّمّ، والأصلُ في إفادة المعاني إنّما هي الحروف، فلمّا أفادت فائدة الحروف، خرجت عن بابها، ومُنِعت من التصرّف كـ (ليس وعسى)"[4].

وإذا انتقل الفعلان (نعم، وبئس) إلى الصيغة الجديدة، لَزِما الجمود على صيغة الماضي، و يُستخدَمان بصيغة واحدة في كلِّ الحالات، ولزِم أن يكون الفاعل بعدهما جنساً ليطابق المعنى، فـ (نعم) للمدح العامّ، و (بئس) للذّمّ العامّ، فإذا كان الفاعل جنساً، دلّ على العموم،

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج114/1 - 115، وشرح جمل الزجاجي: ج601/1 - 620، وأوضح المسالك: 488 - 489، والنحو الوافي: ج314/3 - 317، ومعاني النحو: ج245/4 - 248، والجملة العربية والمعنى: 208.

(2) ينظر: معاني النحو : ج245/4 - 248.

(3) الكتاب: ج179/2، وينظر: المقتضب: ج138/2.

(4) شرح المفصل: ج/127.

وهنا يحدث التَّطابقُ بين معنييهما ومعنى الفاعل في الدلالة على العموم، ولو كان الفاعلُ غيرَ جنسٍ، كان خاصّاً، والخصوصُ ينقض غرضَي المدح والذّمّ العامّين، لأن الفعل إذا أُسنِد إلى عامٍّ عمَّ، وإذا أُسنِد إلى خاصٍّ خصَّ، كما يلزم أن يكون الفاعل معرَّفاً بـ (ال) نحو (نعم الرجلُ زيدٌ) أو مضافاً إلى معرّف بـ (ال) نحو (نعم رجلُ القوم زيدٌ) أو ضميراً مستتراً مميّزاً باسم نكرة يطابق الضمير المستتر، نحو (نعم رجلاً زيدٌ) أو ضميراً مستتراً مميِّزاً بـ (ما) نحو (نعم ما تقول الصدقُ) ويلزم أن يكون الممدوح أو المذموم من جنس الفاعل، ولا يجوز الفصلُ بينهما وبين فاعلهما. والغرضُ من التحويلِ، هو المبالغةُ في المدح أو الذّمّ، فإذا قلت: (نعم الظريفُ زيدٌ) كنت قد بالغتَ في مدحه بصفة الظرافة، وأفدتَ أنه قد بلغ النهاية والغاية في هذه الصفة، وقد مدحته مرّتين الأولى مدحته مدحاً عامّاً مع الفاعل (الظريفُ) لأنه أحد أفراد الذين لهم هذه الصفةُ، والثانيةُ مدحته مدحاً خاصّاً؛ لأنك عيّنته، ووجّهت الأنظار إليه، وأفدت أنه المقصود دون سواه من الظرفاء، وإذا قلت: (بئس الرجلُ زيدٌ) كنت قد بالغت في ذمِّه بصفة الرّجولة، وأفدت أنه قد بلغ النهاية والغاية في عدم اتِّصافه بها، وقد ذممته مرّتين، الأولى مع أفراد جنسه (الرجلُ) والثانيةُ حين خصصْته بالذّمّ، وعيّنته، وهذا أبلغ في إيلامه، والتشهير به، والنّيل منه، والحطِّ من شأنه، وهذه معانٍ تولّدت في ذهنك، وخطرت في نفسك، وأدركت أن العبارة النمطية لا توصلك إلى هذه المعاني، وليس بإمكان التركيب النمطي الذي هو الإخبار أن يؤدّي المعنى الذي تريد، فانتقلت من حالة الإخبار إلى حالة الإنشاء، ومن صيغة التصرّف إلى صيغة الجمود؛ لِتفيد ثُبوت الصفة الحسنة في الممدوح، والقبيحة في المذموم(1).

ومن الأفعال المتصرّفة المحوَّلة إلى الجامد (حَبَّ) ومعناه صار محبوباً جِدّاً، وأصلُه متعدٍّ والغرضُ من تحويله المبالغةُ في المدح، ويزيد على (نعم) أنه يُقرِّب الممدوح من القلب. والتحويلُ يقتضي تركيبه مع (ذا) الإشارية؛ لِيكون فاعلاً لازماً له، فيصيران بمنزلة الكلمة الواحدة في الكتابة، ودليلُ ذلك أنه لا يجوز أن تتّصل به هاءُ التنبيه، أو كاف الخطاب، أو لام البعد، ويلزم (ذا) الإفراد والتذكير، فلا تجوز تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه، نحو (حبّذا زيدٌ، وحبّذا هندٌ، وحبّذا الزيدان، وحبّذا الزيدون) واختاروا (ذا) دون غيره؛ لأنه اسم مبهم يُوصَفُ بالأجناس، وحكمُ (حبَّ) كحكم (نعم) فركّبوه مع (ذا) لِينوب عن الأجناس؛ لأنه لا يُوصَف

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج111/1 - 112، والمتبع في شرح اللمع: ج546/2 - 548، وشرح المفصل: ج130/7 - 131، وجامع الدروس العربية: ج76/1 - 78، والنحو الوافي: ج298/3 - 300، ومعاني النحو: ج256/4.

إلّا بها، والصفةُ والموصوف شيءٌ واحد كقول جرير [1]:

يا حبّذا جبلُ الرَّيَّانِ من جبلٍ وحَبَّذا ساكنُ الرَّيَّان مَنْ كانا

فاستخدم (حبَّ) مع (ذا) لِيبالغ في مدح جبل الرّيّان، ولِيُفيد قربه من قلبه، ومنزلته عنده، وهذا معنى لا يؤدّيه (حبَّ) لو بقي على أصله. وإذا أُريد بـ (حبّذا) الذّمُّ سبقتها (لا) النافية؛ لِتسلبها معنى المدح العامِّ، وتُكسبها معنى الذّمِّ العامِّ، ولِتنقلها من المبالغة في المدح إلى المبالغة في الذّمِّ، و لِتدلّ على أن المذموم بعيدٌ من القلب، وهذا معنى ليس في (بئس) كقول زياد بن مُنْقِذٍ العَدَوِيّ [2]:

لا حبّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلدٍ ولا شُعُوبُ هَوَىً منِّي ولا نُقُمُ[3]

فذمّ (صنعاء) ولَمّا أراد أن يبالغ في الذّمّ، ويفيد أنها بعيدةٌ من قلبه، وليس لها أيُّ نصيب في ودِّه وتقديره استخدم (لاحبّذا) فنقلها من باب التصرُّف إلى الجمود، فدلّ على أنّ ما ذمَّها به ثابتٌ لا يتغيَّر [4].

وتوسَّعوا في هذا الباب، فأجازوا تحويل أيِّ فعل ثلاثيٍّ متصرِّف مستوف لشروط التعجّب من صيغته الأصلية المتصرّفة (فعَل) أو (فعِل) إلى صيغة (فعُل) الجامدة للدلالة على المدح أو الذّمّ، والتحويلُ لا يُفقد الفعلَ معناه الأصليّ، وإنّما يضيف إليه معنى جديداً، هو المدحُ أو الذّمّ ممتزجين بالتعجّب كقوله تعالى: "**سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا**"[5] فحوّل الفعل (ساء) إلى صيغة (فعُل) لقصد المبالغة في ذمّ القوم الذين لم يؤمنوا بآيات الله دون أن يفقد معناه الأصليّ، وهو الدلالةُ على السوء.

ويأخذ الفعلُ حكم (نعم، وبئس) في الجمود على صيغة الماضي، ولزومِ أن يكون فاعله معرَّفاً بـ (ال) أو مضافاً إلى معرَّف بـ (ال) أو ضميراً مستتراً مميّزاً بنكرة، أو مميّزاً بـ (ما) نحو (حفُظَ الرجلُ خالدٌ) و (حفُظَ رجلُ القوم خالدٌ) و (حفُظَ رجلاً خالدٌ) و (حفُظَ ما

---

(1) الديوان: 596.
(2) حماسة أبي تمّام: 434.
(3) نُقُم أو نَقَم: جبل مُطِلٌّ على صنعاء
(4) ينظر: الأصول في النحو: ج114/1 - 115، وشرح المفصل: ج138/7، ومعاني النحو: ج264/4 - 267.
(5) الأعراف: 177.

خالدٌ)[1].

والنتيجةُ أن تحويل الفعل المتصرّف إلى فعل جامد تغييرٌ صرفيّ يصيب بنية الفعل، إلّا أن نتائجه نحوية، وهو تغيير تجيزه القاعدة النحوية والاستعمال الصحيح إذا رأى المتكلم أن التعبيرات النمطيـة والأساليب الأصلية، واستخدام العناصراللغوية الفعلية في أبوابها الأصلية لاتؤدّي المعنى الذي شكّل المبدعُ من أجله تركيبه.

3- تحويل الفعل المعلوم إلى المجهول:

يجوز تحويل الفعل المعلوم إلى مجهول في زمنَي الماضي والمضارع، وهذا التحويل يستدعي قواعد تحويليّة عِدّة، تبدأ بتغيير صيغة الفعل، فإذا كان ماضياً، بنيتَ أوّله على الضمّ، وكسرت ما قبل آخره نحو (ظُلِم عبدُ الله) وإذا كان مضارعاً، فتحتَ ما قبل آخره نحو (يُظلَم زيدٌ) وبعد أن غيّرت صيغة الفعل، تحذف الفاعل، وتجعل في الكلام ما ينوب عنه في تأدية الإعراب والمعنى، فيأخذ حكمه في الرّفع، فإذا كان ما بنيتَه للمجهول متعدّياً إلى مفعول واحد، أنبتَه عنه نحو (ضُرِب زيدٌ) بدلاً من (ضربتُ زيداً) وإذا كان يتعدّى إلى مفعولين، ناب الأوّل نحو (أُعطِي زيدٌ درهماً) بدلاً من (أعطيت زيداً درهماً) وتجوز إنابة المفعول الثاني إذا أُمِن اللبسُ، وفُهِم المعنى، وكان الغرضُ يتعلّق به، نحو (أُعطِي زيداً درهمٌ) ونحو (كُسِي زيداً ثوبٌ) من (كسوتُ زيداً ثوباً) وإذا كان يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، ناب الأوّل، نحو (أُعلِم زيدٌ بكراً خيرَ الناس) بدلاً من (أعلمتُ زيداً بكراً خيرَ الناس).

ويجوز أن ينوب عن الفاعل المحذوف في هذا الموضع المصدرُ المتصرّف نحو (سِيرَ سَيْرٌ شديدٌ) أوظرفُ الزمان نحو (سِيرَ يومُ الجمعة بزيدٍ) أو ظرفُ المكان نحو (مُشِي ميلان به) أوالجارّ والمجرور المتصرّف نحو(سِيرَ بزيدٍ فرسخاً). فتغييرُ الفعل المعلوم إلى مجهول يتطلّب منك كمتحدّث باللغة أن تغيِّر صيغة الفعل، وتتلوه بحذف الفاعل، ثمّ تنيب عنه عنصراً نحوياً ممّا سمحت اللغة به، ثمّ تغيِّر العلاقات النحوية بين عناصرالتركيب. وتغييرُ صيغة الفعل الغرضُ منه التفريقُ بين معنيي الفاعل ونائبه، وأنت إذْ لجأت إلى هذا التحويل، ونقلت الفعل من بابه الأصليّ إلى باب ليس له في الأصل، ونقلت المفعول به أو المصدر

(1) ينظر: الأصول في النحو: ج1/114 - 115، وشرح المفصل: ج7/129، وارتشاف الضرب: ج4/2056، وأوضح المسالك: 488- 489، وجامع الدروس العربية: ج1/84 - 87، والجملة العربية: 208، ومعاني النحو: ج4/257 - 266.

أو الظرف أو الجارّ والمجرور من أبوابها الأصلية واستخداماتها الأساسية إلى أبواب فَرْعية، واستخدامات جديدة، إنّما فعلت ذلك لمعنى تسعى وراءه، وترى أن التركيب النمطيّ لايؤدّيه وهي أغراضٌ ومعان تناولتها في حذف الفاعل، فلاأعيد شرحها وتوضيحها تحاشياً من الوقوع في التّكرار[1].

إنّ تحويل الفعل المعلوم إلى صيغة المجهول تغييرٌ صرفيّ تتغيّر به بنيةُ الفعل، ثمّ تتبعه مجموعة من التغييرات النحوية داخل التركيب بين العناصر اللغوية التي غدتْ عناصرَ نحوية، وهو تغييرٌ أجازته القاعدةُ والاستعمال الصحيح، وتتحقّق به الفائدةُ منه إذا كان ثمّة معنى يقف وراءه.

4- تحويل الفعل والجملة إلى اسم العلم:

يجوز تحويل الفعل من الفعلية إلى الاسمية؛ لِيصير اسم علم يدلّ على شيءٍ معيّن، قال الفارسيُّ : "ألا ترى أنّ الأفعال إذا نُقِلت، فسُمِّي بها، تُعرَب، وتُزال عمّا كانت عليه من البناء قبل النّقل، ولا تختلف العربُ ولا النحويّون في ذلك، وإن كان عيسى قد خالف في كيفيّة الإعراب" [2]

وإذا تحوّل الفعلُ من الفعلية إلى الاسمية، مُنِع الصّرفَ، وفقد معناه الأساسيّ، وهو الدّلالةُ على زمن معيّن، واكتسب معنى جديداً لم يكن له في الأصل، وهو الدّلالةُ على شيء معيّن على سبيل الثبوت والاستقرار فيه مجرّداً من الزّمن، وتغيّرت علاقاتُه مع العناصر النحوية، فصار في موقع الاسم واستخداماته ومعانيه، فهو يؤدّي المعاني النحوية التي تؤدّيها الأسماءُ كالفاعلية والمفعولية والبدلية والإضافة، فيُسنَد إلى الفعل، ويتعدّى الفعلُ إليه، ويُضافُ الاسمُ إليه، وهو معمولٌ بعد أن كان عاملاً نحو (يشكُرُ، ويزيدُ، وأحمدُ) فإذا قلت: (حضر أحمدُ) كنت قد نقلت (أحمدُ) من باب الفعل المضارع إلى باب الاسم، واستخدمته فاعلاً بدل استخدامه فعلاً، وجرَّدته من الزّمن، وسلبته معنى الحمد، وأكسبته معنى الدلالة على شخص معروف، فإذا سمعت هذه الجملةَ، تبادرت إلى ذهنك صورةُ شخصٍ مذكَّر، ولم تتخيّل معنى الحمد، وإذا قلت: (رأيتُ يزيدَ) كنت قد نقلت (يزيدَ) من الفعلية إلى الاسمية، واستخدمته

(1) ينظر: المقتضب: ج50/4 - 52، والأصول في النحو: ج77/1 - 79، والمفصل: 334 - 335، وشرح المفصل: ج69/7-74، وارتشاف الضرب: ج1340/3، وأوضح المسالك: 282، وجامع الدروس العربية: ج48/1، ج250/2، ومعاني النحو: ج68/2 - 71.
(2) كتاب الشعر: ج11/1.

مفعولاً به، فعدّيت فعل الرؤية إليه، وجعلته معمولاً بعد أن كان عاملاً، وسلبته كلَّ ما هو للفعل من العلاقات النحوية، وأعطيته كلَّ ما هو للاسم من هذه العلاقات، وتغيّرت دلالتُه في استخدامك، فالمتلقي لهذه العبارة لا يتخيّل حدثاً يزيدُ، وإنّما يتخيّل صورةَ إنسان مذكَّر معروف. والإفرادُ والتذكيرُ والإنسانُ معانٍ جديدة دخلته نتيجة التحويل، فتحويلُ الفعل في هذا الموضع صرفيٌّ ثمارُه نحويّة[1]. ويجوز تحويل الجملة إلى الاسمية العلمية؛ لِتدلّ على شيء معيَّن معروف نحو (تأبَّط شرّاً، وبرقَ نحرُه، وذرَّى حَبَّاً). والاسمُ المحوَّل في هذا الموضع لا يُعرب بالحركات ولا بعلامات الإعراب الأخرى، فهو جارٍ على الحكاية، ولا يتصرّف، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَع، ولا يُرَخَّم، ولا يُضاف[2] كقول رجل من طُهَيَّة[3]:

إنّ لها مَرْكَباً إرْزَبَّا　　　كأنّهُ جَبْهةُ ذَرّى حَبَّا[4]

فنقل جملة (ذرّى حبّا) من الجملة الفعلية إلى العلميّة، واستخدمه استخدام الأسماء، فأضاف إليه (جبهةُ) وغدت وظيفتُه النحوية في التركيب توضيحَ صاحب المضاف (جبهةُ) فهو لا يدلُّ في هذا السياق على حدث، ولاعبرةَ للعلاقات النحوية القائمة بين عناصره، فقد أُلغيت كلُّ المعاني التي كانت له، فصار يدلّ على شيء واحد، وأنت إذْ سمعت هذا التركيب لم يتبادر إلى ذهنك صورةُ فاعل يقوم بفعل التَّذرية، وإنّما تخيّلت إنساناً مفرداً مذكَّراً، وهي معانٍ جديدة أتته من التحويل.

5- التحويل إلى اسم الفعل:

يجوز تحويل كلِّ فعل أمر ثلاثيّ إلى صيغة (فَعَالِ) لِيصير اسم فعل من دون أن يفقد معنى الأمر، لكنْ تجتمع فيه الفعلية والاسمية، نحو (نَزالِ، ومَناعِ، وتَراكِ، ونَعاءِ) من (انزلْ وامنعْ، واتركْ، وانعَ). قال زهيرٌ [5]:

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أنتَ إذا　　　دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

---

(1) ينظر: الإيضاح العضديّ: 295، وشرح جمل الزجاجي: ج226/2، وارتشاف الضرب: ج857/2 - 868، 967.

(2) ينظر: شرح المفصل: ج28/1، وشرح جمل الزجاجي: ج488/2، وارتشاف الضرب: ج893/2 – 897.

(3) شرح جمل الزجاجي: ج488/2.

(4) المركب: أعلى الفرج، ويُرْوَى: مَرْكَن: وهو الضَّرْع العظيم، وإرْزبّاً: غليظاً.

(5) الديوان: 41.

فحوّل الأمر الثلاثي (انزلْ) إلى اسم الفعل (نَزالِ) بصيغة (فَعَالِ) وقال جرير[1]:

نَعَاءِ أبا ليلى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وجَرْداءَ مثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُها[2]

فصاغ اسم الفعل (نَعاءِ) من الأمر الثلاثي (انعَ).

وهو قياسيّ في الأفعال الثلاثية، سماعيٌّ فيما عداها نحو (قَرْقارِ، وعَرْعَارِ) من (قَرْقَرَ، وعَرْعَرَ) وإذا حُوِّل فعل الأمر إلى صيغة (فَعالِ) لزم آخرُه البناءَ على الكسر؛ لأن ما قبله ألفٌ ساكنة؛ ولأن الكسرة علامةُ المؤنّث نحو (لكِ، وإنّكِ) بكسر كاف الخطاب للدلالة على المؤنّث، قال سيبويه: "فالحدُّ في جميع هذا (افْعَلْ) ولكنّه معدول عن حدِّه، حُرِّك آخره؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكنٌ، وحُرِّك بالكسر؛ لأن الكسر ممّا يُؤنَّث به، تقول: (إنّكِ ذاهبةٌ، وأنتِ ذاهبةٌ)"[3] وتعمل صيغةُ (فَعَالِ) المحوَّلة والمتضمِّنة معنى الأمر عَمَلَ فعل الأمر الذي حُوِّلت عنه، فقد نصب اسمُ الفعل (نَعاءِ) في بيت جرير المفعول به (أبا).

ويجوز تحويل المصدر إلى اسم فعل أمر نحو (رويدكَ) بمعنى (تمهَّلْ) و (النَّجاءكَ) بمعنى (انجُ) و (بَلْهَ) بمعنى (اُترُكْ) وهو مصدرٌ لافعلَ له من لفظه، فتقول (رويدَ زيداً) أيْ (أمهلْهُ) و (بَلْهَ الشّرَّ) أيْ (اُترُكْهُ) والمصدرُ في هذا الموضع فَقَدَ المصدريّةَ، وانتقل من باب الاسمية، وصار بين الاسمية و الفعلية، وانتقل من الإعراب إلى البناء، واكتسب معنى الفعل الذي تضمَّن معناه.

ويجوز كذلك تحويلُ الجارّ والمجرور إلى اسم فعل أمر نحو (عليك) بمعنى (الزمْ) و (إليك) بمعنى (تنحَّ). والسّياقُ هو الذي يحدّد نوعه إن كان على أصله، أو كان محوَّلاً، فإذا قلت: (السّلامُ عليك) فقد استخدمت (عليك) جارّاً ومجروراً، وجئتَ به على أصله، وإذا قلت: (عليكَ الصِّدقَ) فقد استخدمت (عليكَ) بمعنى (الزمْ) ونقلته من بابه الذي هو له إلى اسم فعل أمرٍ، والسّياقُ هو دليلُك في التفريق بين المعنيين.

والظرفُ مثلُ المصدر والجار والمجرور، يجوز تحويلُه إلى اسم فعل الأمر، فيترك باب الظرفية، ولا يحدّد زمنَ الحدث أو مكانه، ويغدو اسمَ فعل يفيد معنى الطلب نحو (دونَك)

---

(1) غير موجود في الديوان. الكتاب: ج272/3.
(2) طِمِرَّة: الفرس الجواد الشديد العَدْو والوثب، وجرداء: قصيرة الشعر سبّاقة، وسَمْح: ليّنة وخفيفة، وحجولها: قوائمها التي فيها بَياض.
(3) الكتاب: ج272/3.

بمعنى (خذْ) و (أمامَك) بمعنى (انظرْ) و(مكانَك) بمعنى (اثبتْ). فهذه الظروفُ هجرت معانيها الأصلية؛ لأنها تحوّلت من وضعها الأصلي، واكتسبت معاني جديدة؛ لأن تحويلها ونقلها إنّما كان لِتؤدّي معنى جديداً لاتؤدّيه، وهي في صيغها الأصلية، والسياقُ هو دليلُك للتفريق إن كان الظرفُ في بابه الأصلي، وهو الظرفية، أو كان في بابه الجديد، وهو الطلب والأمرُ، فلو قلت: (الكتابُ دونَك) كنت قد استخدمت (دونك) ظرفاً، وأضفتها إلى كاف الخطاب، وحدّدت مكان الكتاب، وإذا قلت: (دونكَ الكتابَ) فقد استخدمت (دونك) لمعنى الأمر والطلب، ونصبت بها المفعول به (الكتابَ) فجعلتها عاملاً بعد أن كانت معمولاً في العبارة الأولى. وأسماءُ الأفعال المحوَّلة ثابتةٌ جامدة على صيغة واحدة، لا تتصرّف مع الضمائر، وتختصّ بضمير المخاطب، وفاعلُها يستتر وجوباً، ولايجوز ظهوره، وتُمنَع التنوين، ولا تؤكَّد بالنون مطلقاً، ولايجوز في الأغلب تقدُّم معمولاتها عليها(1).

ويُحوِّل المتكلمُ فعلَ الأمر الثلاثيّ والمصدرَ والجارَّ والمجرورَ والظرفَ عن وجهتها الأصلية إلى باب الأمر والطلب، والتوسّط بين الفعلية والاسمية؛ لأنه يسعى وراء التعبير عن معنى جديد طريقُه وسبيلُه هذا التحويلُ، فهو يتوسَّع في استخدام اللغة، ويبالغ في المعنى، ويُوجز، ويختصر. فتأديةُ معنى الأمر باسم الفعل أقوى من تأديته بالفعل، وهو أقدر من الفعل على إبراز المعنى كاملاً مع المبالغة كقوله تعالى:"**مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ**" (2) فدلالةُ اسم الفعل (مكانَكم) على الثبات وإيقاف الحركة والامتناع عنها أقوى من دلالة الفعل (اثبتوا) لأن اسم الفعل مجرَّد من الزمان، ففيه دلالةُ الفعل والاسم معاً، وكقول الشاعر(3):

تَراكِها مِنْ إبلٍ تَراكِها　　　أمَا تَرَى الموتَ لَدَى أوْراكِها

فدلالةُ اسم الفعل (تَراكِ) على معنى التّرْك أقوى وأبلغ من دلالة الفعل (أُتْرُكْ) ولهذا السبب نقل فعل الأمر الثلاثي (أُتْرُكْ) من بابه الأصليّ إلى صيغة (فَعَالِ) لأنه في صيغته الأصلية يفيد معنى التّرك فحسبُ، وفي صيغته الجديدة يفيد معنى التّرك الشديد، وكقوله تعالى: "**عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ**" (4) فدلالةُ اسم الفعل (عليكم) المحوَّل عن الجارّ والمجرور على

(1) ينظر: الكتاب: ج241/1 - 242، 249، ج270/3 - 273، 280، والمقتضب: ج368/3، والأصول في النحو: ج141/1-147، ج130/2، وشرح المفصل: ج74/4 - 75، وارتشاف الضرب: ج2308/5-3210، ومفتاح العلوم: 43،ومعاني النحو:ج37/4-40.
(2) يونس: 28.
(3) الكتاب: ج241/1، والمقتضب: ج368/3.
(4) المائدة: 105.

معنى لُزُوم النفس أقوى وأبلغ من دلالة فعل الأمر (الزمْ) لأن فعل الأمر (الزمْ) يدلّ على معنى اللُّزوم فحسبُ، وصيغةُ (عليكم) المحوَّلة تدلُّ على اللّزوم الشّديد، يُضاف إلى ذلك أن فائدة التحويل في هذا الموضع تتجلّى في الاختصار والإيجاز؛ لأن المتكلم يستخدم اللفظ الواحد؛ لِتأدية المعاني المتعدِّدة، فاسمُ الفعل يُستخدَم بلفظ واحد في جميع الحالات(1).

6-التحويل إلى صيغة (فَعَالِ) في غير الأمر:

يجوز تحويل مصدر الفعل الثلاثي إذا كان معرفة إلى وزن (فَعَالِ) من دون أن يتضمّن معنى الأمر نحو (فَجارِ، وبَدادِ، ويَسَارِ، وجَمادِ، وحَمادِ، وبَوارِ، وكَفَافِ) من (الفجرة، والتبدّد، والميسرة، والجمود، والمحمدة، والبَوار، والكَفاف) وكقول النابغة الذبيانيّ(2):

إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا فحملْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلَتْ فَجَارِ

فاستخدم (فَجَارِ) بدل المصدر (الفَجَرة) وكقول النابغة الجعديّ (3):

وذكَرْتَ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شُرْبةً والْخَيْلُ تَعْدو بالصَّعيدِ بَدَادِ(4)

فنقل المصدر (التبدُّد) إلى (بَدادِ) على صيغة (فَعالِ) وإذا حُوِّل المصدر إلى صيغة (فَعالِ) انتقل من التصرّف إلى الجمود، ومن الإعراب إلى البناء، ولزمت الكسرةُ آخرَه حملاً على اسم فعل الأمر المحوَّل إلى صيغة (فَعالِ). والتعبير عن المعنى بالمصدر المحوَّل أقوى من التعبير عنه بالمصدر إذا بقي على أصله، والذي أكسبه هذه القوّة التعبيرية عن المعنى خُروجُه من بابه المعهود، ومنه قول المتلمّس الضُّبعيّ(5):

جَمادِ لها جَمادِ ولا تقولي طَوالَ الدَّهرِ ما ذُكِرتْ حَمادِ

فدلالةُ المصدر (جَمادِ) على معنى الجمود أقوى وآكد وأبلغ من دلالة المصدر (الجمود) عليه، فالجمودُ في وضعه الأصل يدلّ على الجمود فحسبُ، و (جَمادِ) المحوّل يدلّ على

---

(1) ينظر: الخصائص: ج46/3 - 47، وشرح المفصل: ج25/4، 111،49، ومعاني النحو: ج37/4 - 40.
(2) الديوان: 86.
(3) الديوان: 241.
(4) المحلَّق: قطيع الإبل، والصّعيد: وجه الأرض، وبَدَادِ: متفرِّقة ومتبدِّدة.
(5) المتلمّس الضبعيّ، الديوان، تح: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، مصر، 1390هـ - 1970م، 167.

الجمود الشّديد، ويبالغ فيه، ودلالةُ المصدر المحوَّل (حَمادِ) على معنى الحمد أقوى وآكد وأبلغ من دلالة المصدر (المحمدة) الذي يدلّ على معنى الحمد العاديّ، و (حَمادِ) يدلّ على الحمد الشديد، واستخدامُ أحدهما دون الآخر يكون بحسب متطلّبات السّياق والمقام والمتلقي، فالمتكلمُ يعدل عن المصدر الثلاثي المعرفة من وضعه المألوف واستخدامه المعتاد إلى وضعٍ ليس له في الأصل؛ لأنه يعتقد أن الصيغة المحوَّل إليها، هي القادرة على أن تحمل فكرته، وتؤدّي المعنى الذي يريد بَلْورتَه وتوضيحه[1]. وهو كثيرٌ في اللغة[2].

ويجوز في باب النّداء تحويلُ الصفة إلى وزن (فَعالِ) لِيكون سبّاً للأنثى في الغالب نحو (يا لَكاعِ، ويا خَباثِ، ويا فَساقِ) من (يا لَكعاءُ، ويا خبيثةُ، ويا فاسقةُ). والتحويلُ ينقل الصفة من الاشتقاق إلى الجمود ومن الإعراب إلى البناء، والتحويلُ إنّما غرضُه المعنى، فصيغةُ (فَعالِ) أقوى وآكد وأبلغ في التعبير عن المعنى من الصفة إذا بقيت على أصل وضعها، فالصفةُ (ياخبيثةُ) تدلّ على معنى الخُبْث فحسبُ، وهو معنى اعتياديّ للخبث قد لا يجلب الانتباه، ولايشدّ السّمع، فهو تعبير عن معنى مألوف، وصيغةُ (ياخَباثِ) تدلّ على معنى الخبث الشّديد الذي تمكَّن في صاحبته إلى درجة دفعت المتكلم أن يعبِّر عنها بطريقة غير مألوفة، فالصيغةُ المحوَّل إليها آكد وأبلغ في التعبير عن المعنى، ودلالةُ (يافَساقِ) أبلغُ وأقوى في التعبير عن معنى الفُسق من الصفة المعتادة (يافاسقةُ) فالأولى تدلّ على الفسق الشّديد، والثانيةُ تدلّ على الفسق العاديّ. وتُبنَى الصيغةُ المحوَّلة على الكسر حملاً على اسم فعل الأمر المحوَّل (فَعالِ) ومعناه؛ لأن الأمر والنِّداء كلاهما معناه الطّلبُ[3].

ويجوز تحويل صيغة المشتق (فَاعِلة) إلى صيغة (فَعالِ) للدلالة على مؤنَّث نحو (حَذامِ، وقَطامِ، وغَلابِ، وسَجاحِ) من (حاذِمة، وقاطمة، وغالبة، وساجحة) ونحو (كَسابِ، وخَطافِ) علماً لكلبتين، و (قَثامِ، وجَعارِ، وفَشاحِ) علماً للضّبع، و (خَصابِ، وسَكابِ) علماً لفرسين، و(عَرارِ)علماً لبقرة، و (ظَفارِ) علماً لبلد، و(قَلاعِ، ومَناعِ)علماً لهضبتين، و(وَبارِ، وشَرافِ) علماً لأرضَينِ، و (لَصاقِ) علماً لجبل. والتحويلُ ينقل (فاعِلة) من الاشتقاق إلى

(1) ينظر: الكتاب: ج3/274-275، والمقتضب: ج3/371، والأصول في النحو: ج2/130، والمفصل: 201، ومفتاح العلوم: 43، وشرح المفصل: ج4/51، وشرح جمل الزجاجي: ج2/246 - 247، وارتشاف الضرب: ج2/871 - 872.
(2) ينظر،الكتاب: ج2/275.
(3) ينظر: الكتاب: ج3/272 - 273، والأصول في النحو: ج2/130، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج1/344، والمفصل: 201-202، ومفتاح العلوم: 43، وشرح المفصل: ج4/57، وارتشاف الضرب: ج2/871 - 872، وأوضح المسالك: 562.

الجمود، ومن الوصفيّة إلى الاسمية، ومن الإعراب إلى البناء على الكسر، وهي معربةٌ غير متصرّفة عند تميم، ما عدا المنتهية براءٍ، نحو (وَبارِ) فبنوها على الكسر، وخالف فيها قسمٌ فأعربوها، ومنعوها الصّرف كقول أعشى بن قيس[1]:

ومرَّ دهْرٌ على وَبارِ فهلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ

فبنى (وَبارِ) على الكسر في الشّطرالأوّل، وأعربها، ومنعها الصّرفَ في الشطر الثّاني[2].

ويجوز تحويلُ الصفة (فاعلة) إلى صيغة (فَعالِ) لغير النّداء ولغير العلمية المؤنّثة نحو (حَلاقِ) من (حالِقة)، ومنه قولُ مهلهل بن ربيعة[3]:

ما أُرَجِّي الْعيشَ بعدَ نَدامَى كُلُّهُمْ قدْ سُقُوا بكأسِ حَلاقِ

والتحويلُ ينقلها من الاشتقاق إلى الجمود، ومن الإعراب إلى البناء، وتلزمُها الكسرةُ في آخرها تشبيهاً لها باسم فعل الأمر المحوَّل إلى (فَعالِ). والغرضُ من التحويل إفادةُ معنى لا تستطيع الصفةُ في أصل وضعها التعبير عنه، فهو لا يسلبها معناها، وإنّما يزيده قوّةً وتوكيداً، وكأنه بلغ درجة عجزت الصفةُ (فاعلة) عن التعبير عنه، فعدل المتكلم، وتحوّل إلى صيغة جديدة؛ لأنه قصد معنى جديداً، فدلالةُ (حَلاقِ) على المعنى أقوى من دلالة الصفة (حالِقة) عليه، والحالِقةُ هي المنيَّةُ؛ لأنها تَحلِق ما وافَتْهُ، وقال الأخرم بن قارب الطائيّ[4]:

لَحِقَتْ حَلاقِ بهم على أكْسَائهمْ ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يهُمُّ المَغْنَمُ

فالصفةُ (الحالقة) تدلّ على معنى الحَلْقِ والموت فحسبُ، وهذا معتاد مألوف قد لا يغدو مؤثِّراً؛ لأنه ممّا أُلِف سماعُه واستخدامه، والشاعرُ لا يريد المعنى الطبيعيّ، بل يريد قوّته وشِدّته ومبالغته، فغيّر صيغة الصفة، ونقلها إلى (حَلاقِ) للدلالة على المعنى الذي يريده[5]، وممّا اشتُقَّ من الصفة على وزن (فَعالِ) نحو (حَلاقِ، وحَبَاذِ) للمنيّة، و (صَرامِ) للحرب، و (كَلاحِ، وجَدامِ، وأزامِ) للسّنة، و (وحَناذِ، وبَراحِ) للشمس، و (سَباطِ) للحُمَّى، و (طَمارِ)

---

(1) المفصل: 204، شرح جمل الزجاجي: ج247/2، وأوضح المسالك: 608.
(2) ينظر: المقتضب: ج373/3، والأصول في النحو: ج130/2، والمفصل: 203، ومفتاح العلوم: 43، وشرح المفصل: ج62/4 - 65، وارتشاف الضرب: ج870/2، وأوضح المسالك: 609.
(3) الديوان: 22.
(4) الكتاب: ج273/3، والمقتضب: ج372/3.
(5) ينظر: الكتاب: ج272/3 - 273، والمقتضب: ج372/3 - 373، والمفصل: 201 - 203، ومعاني النحو: ج40/4.

للمكان المرتفع، و (قَطاطِ) للقطع، و (وَقاعِ) للكَيَّة في الرّأس[1]. ومنه قول عمرو بن معد يكرب[2]:

أطَلْتُ فِراطَهُمْ حتَّى إذا ما قتلْتُ سَرَاتَهُمْ كانتْ قَطَاطِ

فاستخدم (قَطاطِ) بوزن (فَعالِ) محوَّلة من الصفة (قاطَّة) وهو يرى أن قتله لأشراف القوم كان كافياً له، وقاطعاً لِثأره منهم.

7- التحويل إلى التمييز:

التمييزُ اسمٌ نكرة منصوب يوضّح مبهماً قبله، نحو (حضر أحد عشرَ رجلاً) فقد فسّر التمييز (رجلاً) العدد (أحد عشر) ووضّح معناه. ويجوز تحويل بعض العناصر النحوية من مواضعها، لتصير تمييزاً، فيجوز تحويلُ المبتدأ إلى تمييز كقوله تعالى:"**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرَاً**"[3] والأصلُ (مالي أكثر من مالك، ونفري أعزُّ من نفركَ) فحوّل المبتدأ (مالي) من الابتداء إلى التمييز، وهذا التحويلُ غيَّر علاقته النحوية بعناصر التركيب الذي هو فيه، فغدا معمولاً بعد أن كان عاملاً أُسنِد الخبر إليه، وصار أحدَ متممات الجملة بعد أن كان عنصراً أساسيّاً فيها، وترك معنى الابتداء؛ لِيقوم بوظيفة التفسير والتوضيح، وانتقل من الرّفع إلى النّصب، ولزم التنكير بعد التعريف، وفقد مِيزته كعنصر نحويٍّ يجوز حذفُه، وتقديمه وتأخيره، فهو إذْ كان على معنى الابتداء، إنّما كان يجوز حذفُه، وتأخيره عن الخبر، والتحويلُ منعه كلَّ ذلك.

ويجوز كذلك تحويل الفاعل إلى التمييز كقوله تعالى: "**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَاً**"[4] والأصلُ (واشتعل شيبُ الرّأسِ) فحوّل الفاعل (شيبُ) إلى تمييز، فنقله من معنى الفاعلية إلى معنى التفسير والتوضيح، وألغى علاقة الإسناد بينه وبين الفعل (اشتعل) وصار أحد متممات التركيب بعد أن كان عنصراً أساسيّاً فيه، وصار المضافُ إليه (الرّأس) فاعلاً بعد أن كان مضافاً إليه، وتغيّرت وظيفته المعنوية في التركيب، فترك وظيفة توضيح معنى المضاف (شيبُ) قبل التحويل، وصار موضِّحاً معنى الاشتعال، وأُلغِيت العلاقةُ الإضافية بينه وبين

---

(1) ينظر: المفصل: 201 - 203، وشرح جمل الزجاجي: ج247/2.
(2) الديوان: 136، ورواية الديوان: فراطكم وسراتكم، بكاف الخطاب بدل هاء الغائب.
(3) الكهف: 34.
(4) مريم: 4.

المضاف (شيب) الذي صار تمييزاً، وترك الرّفع إلى النصب، وحُرِم إمكانيّة التعريف، ولزِم التنكير، وفقد مِيزته كعنصر نحويّ يجوز حذفه، وتأخيره، أو فصله عن عامله.

ويلحق المفعولُ به بالمبتدأ والفاعلِ في جواز التحويل إلى التمييز كقوله تعالى: "**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**"(1) والأصلُ (وفجّرنا عيونَ الأرض) فتحوّل المفعول به (عيونَ) إلى تمييز، فترك موضعه الأصلي في التركيب، وانتقل إلى موضع ليس له في الأصل، وأُلغيت علاقة التعدية بينه وبين عامله (فجَّر) وفقد مِيزته كعنصر نحويّ يجوز حذفه، وتقديمه، وحُرِم إمكانية التعريف، ولَزِم التنكير، وأُلغيت علاقة الإضافة بينه وبين المضاف إليه (الأرض) الذي حلّ محلّه، وتغيّرت علاقتُه بالفعل، فصار (الأرض) مفعولاً به، والعلاقةُ بينه وبين الفعل (فجّر) علاقةُ تعدية(2).

ويجوز تحويل الموصوف إلى تمييز بتقديم صفته عليه، وذلك إذا كان مقداراً أو قياساً، وكانا نكرتين نحو (عندي رطلٌ عسلاً، وراقودٌ خَلّاً، وذراعٌ ثوباً) والأصلُ (عندي عسلٌ رطلٌ، وخلٌّ راقودٌ، وثوبٌ ذراعٌ) فقد ألغيتَ بالتحويل علاقةَ التبعية الوصفية بين الموصوف والصفة، وأنشأت بينهما علاقةً نحوية جديدة هي علاقةُ المميَّز والتمييز مستفيداً من ظاهرة التقديم والتأخير، وغيّرت الوظائفَ النحوية في التركيب، فإذا قلت: (عندي عسَلٌ رَطْلٌ) كنت قد أخبرت عن امتلاكك للعسل، ثمّ وصفته بـ (رطلٌ) لِتحدّد مقداره، وإذا قلت: (عندي رطلٌ عسلاً) كنت قد أخبرت عن امتلاكك للرّطل، ولَمّا لمست أن كلامك مُبْهَمٌ يحتاج إلى شيءٍ يوضّحه، فسَّرته بالتمييز (عسلاً)(3).

وتحويلُ العناصر النحوية المتقدّمة من مبتدأ وفاعل ومفعول به وصفة إلى تمييز، إنّما يكون لمعنى جديد لايستطيع التعبير الطبيعيّ أن يؤدّيه، فاختلافُ التعبير يعني اختلاف المعنى أو زيادته، ففرْقٌ بين قولك: (فاح عطرُ الحديقةِ) وقولك: (فاحت الحديقةُ عطراً) فقد أفدت في التركيب الأوّل، وقد جئت بالفاعل (عطرُ) في موضعه أن العطر قد فاح في قسم من الحديقة، وأفدت في التركيب الثاني، وقد حوّلت الفاعل (عطرُ) إلى تمييز، أنّ العطر قد فاح في الحديقة كلِّها حتّى ملأها، فالمعنى في التركيب الأوّل جزئيّ وضيّقٌ، وفي التركيب

---

(1) القمر: 12.

(2) ينظر: وشرح المفصل: ج74/2 - 75، ، وارتشاف الضرب: ج1623/4 - 1625، وأوضح المسالك: 368، 111.

(3) ينظر: شرح المفصل: ج74/2 - 75.

الثاني كُلّيّ وشاملٌ وواسعٌ، وكذلك الحالُ في قوله تعالى: "**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**"[1] فدلّ تحويل الفاعل (شيبُ) إلى تمييز، أنَّ الشَّيبَ قد ملأ رأس زكريا عليه السّلام، وشملَ كلَّ شَعرِه، وفي هذا دلالةٌ على تقدُّمه في السّنّ إلى درجة لا يُرجى فيها الولدُ منه، وهذا معنى غيرُ موجود بهذا الشّمول لو جاء بالتركيبِ على طبيعته، وقال: (واشتعل شيبُ الرّأس) لأنه يدلّ على أن الشّيب في بعض رأسه لا في جميعه، وأنَّ البياض قد أصاب بعضَ شعره، وهذا عكسُ ما يُراد من التركيب، ونظيرُه قوله تعالى:"**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**" [2] بدل (وفجَّرنا عيونَ الأرضِ) فحوّل المفعول به (عيونَ) إلى تمييز؛ لِيفيد أن الأرض قد تحوّلت إلى عيون، وبدأ الماءُ يفور من كلِّ مكان، ولو جاء بالتركيب على طبيعته، لَمَا تحصَّل هذا المعنى، ولأفاد أن الماء قد فار من عيون متفرِّقة، وليس من الأرض كلِّها، وهذا عكسُ المراد والمقام، ويُضاف إلى ذلك أنه يفيد المبالغة والتوكيد، فمعنى المبالغة أن الفعل بعد أن كان مسنداً إليه أو واقعاً على الجزء، صار مسنداً أو واقعاً على الجميع، وهو أبلغ في تأدية المعنى، والتأكيدُ من تغييرالعلاقة بين اللفظ المحوَّل وبين بقيّة عناصر التركيب[3].

والنتيجةُ أن التحويل إلى التمييز تغييرٌ نحويّ أجازته القاعدة النحوية والاستعمال الصحيح لِتأدية معانٍ لا يستطيع الأسلوب المعهود تأديتها، وهو توسُّع في استخدام اللغة، واحتياطٌ للمعنى، وتبادلٌ بين العناصر اللغوية والنحويّة في المواضع السّياقية وتأدية المعاني النحوية.

8- تحويل (فاعِل) إلى (فُعَل):

يجوز تحويل (فاعِل) إلى (فُعَل) ليكون علماً للمذكّر نحو (عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وزُحَل، وقُثَم) من (عامر، وزافر، وماضر، وزاحل، وقاثم) ويسمّي النحاة هذا التحويل العَدْلَ، وهو: "إنّما أن تلفظ ببناء، وأنت تريد بناءً آخر لِضرْب من التوسُّع في اللغة كعدل (عُمَر) من (عامِر)"[4] والعَدْلُ: "هو البناءُ الواقع موقع غيره ممّا هو في معناه، وما هذه صفتُه، فهو فَرْعٌ؛ لأنه مسبوق بالأصل الذي هو المعدولُ عنه. ألا ترى أن (عُمَر) مأخوذ من (عَمَرَ) واسمُ الفاعل من (عَمَرَ) عامِرٌ. وقد كثرت التّسمية به، إلّا أنهم في هذا الموضع عدلوا عن

---

(1) مريم: 4.
(2) القمر: 12.
(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 100، ومفتاح العلوم: 155، ، وشرح المفصل: ج75/2، ومعاني النحو: ج276/2 - 278.
(4) شرح المفصل: ج41/2.

لفظة (عامِر) إلى (عُمَر) فالمعنى والحروفُ الأصلية باقية، والأبنية مختلفة"[1].

فالتحويل بالعدل تغيير صرفيّ يصيب بنية الكلمة، إلّا أنّ نتائجَه نحويةٌ، فالاسمُ المعدول في هذا الموضع يُمنَع الصّرفَ للعلمية؛ ولأنه معدول، فلا ينوَّن، ويُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة. والظاهرُ أنّ دلالة الصيغة المحوّلةِ (فُعَل) على المعنى أقوى وأبلغ من دلالة الصيغةِ الأصلِ (فاعِل) فدلالةُ (عُمَر) على معنى التعمير أقوى من دلالة (عامِر) فصيغةُ (عامِر) تدلُّ على التعمير فحسب، وهذا ممّا اعتاده النّاسُ، وصيغةُ (عُمَر) المعدولة تدلُّ على التعمير الشّديد، وكأنّ هذا المعنى قد تحوّل من الآنيّة والعاديّة إلى الثّبات.

ويجوز تحويل صيغة (فاعِل) الدّالّة على الصفات إلى صيغة (فُعَل) في باب النداء؛ لِتكون سَبّاً للمفرد المذكّر مِنْ دون أن تفقد معناها الأصليّ نحو (يافُسَقُ، ويالُكَعُ، وياخُبَثُ) وهذا التحويلُ غرضُه المعنى، فدلالةُ (فُعَل) على المعنى أقوى من (فاعِل) فإذا سببْتَ رجلاً، وقلت: (يا فاسِقُ) كنت قد وصفته بصفة الفُسْق فحسب، وهذا معنى مألوف اعتاده النّاسُ، وإذا سببته، وقلت: (يا فُسَقُ) كنت قد بالغت في سبِّه، وأوضحت أنه اتّصف بهذه الصفة إلى درجة كثرت فيه، وتجاوزت الحدّ المألوف المعتاد، ولَمّا كان هذا حالَها فيه، رأيت أن الصيغة الأصل (فاسِق) غير قادرة على تأدية المعنى، فعدلت عنها، وتحوّلت إلى صيغة (فُعَل) وقلت: (يافُسَقُ) وظهر بذلك الفرقُ بين المعنيين. ونحوُه قولُك: (يا خُبَثُ) بدل (يا خَبيثُ) وتلزم (فُعَلُ) في هذا الموضع البناء على الضّمّ، فتترك الإعراب إلى البناء، والاشتقاق إلى الجمود[2].

9- تحويل العدد:

يجوز تحويل العدد المفرد إلى صيغتي (فُعال، ومَفْعَل) نحو (أُحاد، ومَوْحَد، وثُناء، و مَثْنَى، وثُلاث، ومَثْلَث، ورُباع، ومَرْبَع، وخُماس، ومَخْمَس...) من الأعداد (واحد، واثنان، و ثلاثة، وأربعة، وخمسة ...) وهذا التحويلُ يمنعها الصّرفَ، فلا يصيبها التنوين، وتُجَرُّ بالفتحة بدل الكسرة، وينحصر استخدامُها في الكلام في الخبرية والوصفية والحالية، فالأوّل نحوُ "صلاةُ اللّيل مَثْنَى مثنى"[3] والثاني كقوله تعالى:"**أُوْلِيْ أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَرُبَاعَ**"[1]

(1) المتبع في شرح اللمع: ج578/2 - 579.
(2) ينظر: الكتاب: ج223/3، والمقتضب: ج374/3، 381، والأصول في النحو: ج347/1، ج88/2،وشرح المفصل: ج61/1 - 62.
(3) الموطأ: 117، رياض الصالحين: 364.

والثالثُ كقوله تعالى: "**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**"(2). والمتكلمُ إنّما يصرف العدد عن وجهه الأصل، ويحوّله إلى هاتين الصيغتين لغرض التكثير والترتيب والمبالغة في المعنى كقول ساعدة بن جُؤَيَّة(3):

ولكنَّما أهْلي بوادٍ أنيسُهُ   ذِئابٌ تُبَغِّي النّاسَ مَثْنى ومَوْحَدُ

فدلالةُ (مَثْنى) على عدد الذّئاب التي تتعدّى على النّاس أكثر من دلالة (اثنين) فالعددُ (اثنين) يدلّ على ذئبين فحسبُ، وهو لا يريد هذا المعنى، والعددُ المحوَّل (مَثْنَى) يدلّ على ذئاب كثيرة تمشي اثنين اثنين، وهي لا تهجم على النّاس إلّا بهذه الهيئة، فإذا ولّى اثنان مترافقان منها، هجم اثنان آخران مترافقان، وهكذا، وهذا هو المعنى الذي قصده، فلمّا وجد العدد (اثنين) عاجزاً عن تأدية المعنى الذي أراده، صرفه عن أصله وحوَّله إلى (مَثْنَى)(4).

10- التحويل بالقطع:

القطعُ في اللغة مصدر (قطع الشيءَ) أيْ (فصل بعضه عن بعض) وثمّة عناصر نحوية في التركيب يجوز تحويلُ وجهتها عن حدِّها الأصلِ، وصَرْفِها إلى تعبير جديد ليس لها في الأصل نحو قطع الصفة والبدل والمعطوف والخبر.

ويجوز قطع الصفة عن الموصوف، والمخالفةُ بينهما في الحركة الإعرابية، فتغدو الصفةُ منصوبةً على المفعولية إذا كان موصوفها مرفوعاً أو مجروراً، أو مرفوعةً على الخبرية لمبتدأ محذوف إذا كان موصوفها منصوباً أو مجروراً، فالأوّلُ نحو (الحمدُ للهِ الحميدَ) فقطعت الصفة (الحميدَ) عن موصوفها المجرور (للهِ) ونصبتها على المفعولية، والعاملُ فيها فعلٌ محذوف وجوباً، يمتنع إظهاره، وتقديره (أمدح، وأُعظِّم) وزاد في السياق جملة فعلية، هي جملة (أمدحُ) المحذوفة، والثاني نحوُ (أعبدُ اللهَ الحميدُ) فقطعت الصفة (الحميدُ) عن الموصوف (اللهَ) وألغيت علاقة التبعية الوصفية بينهما، وأنشأت علاقة نحوية جديدة، هي علاقة الابتداء والخبر، وزِدت في التركيب جملة إسنادية، طرفُها الأوّل المبتدأُ واجبُ الحذف،

---

(1) فاطر: 1.
(2) النساء: 3.
(3) ديوان الهذليين: ج237/1، ورواية الديوان (سِباعٌ) بدل (ذِئاب).
(4) ينظر: الكتاب: ج225/3- 226، والمقتضب: ج380/3 - 381، والأصول في النحو: ج88/2 - 89، والمتبع في شرح اللمع، ج579/2 - 580، وشرح المفصل، ج62/1، وشرح جمل الزجاجي، ج223/2، وأسرار النحو: 84 - 85، وأوضح المسالك، 603.

وطرفُها الثاني هو الخبر (الحميدُ) الذي تحوّل عن وجهه الأصل، وغدا ركناً أساسياً في الجملة الجديدة تتمّ به الفائدةُ، ويكتمل المعنى، بعد أن كان عنصراً متمِّماً في الجملة التي قُطِع عنها. ويُشترَط في القطع ألّا يكون الموصوف نكرة محضة، وله صفةٌ واحدة لا غيرُ، فلا يجوز القطعُ في نحو (كرُمْتُم جنوداً أبطالاً) وألّا يكون اسمَ إشارة، فلا يجوز القطعُ في نحو (امتدحت هذا الوفيَّ) وألّا تكون الصفةُ الغرضُ منها التوكيدُ كقوله تعالى: "**وَقَالَ اللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ**"[(1)] وألّا تكون من الصفات التي استخدمها العرب بعد كلمات معيّنة نحو (جاؤوا الجمّاءَ الغفيرَ).

والقطعُ ظاهرة في العربية جديرةٌ بالالتفات إليها، وهي لا تكون إلّا لمعنى التعظيم أو المدح أو الترحّم أو الشّتم، وليس كلُّ صفة يُعظَّم بها، ولا كلُّ موضع يجري فيه التعظيمُ، إذْ ينبغي أن يكون المعظَّم أو الممدوح أو المشتوم أو المترحَّم عليه مشهوراً ومعروفاً عند النّاس، فإذا لم يكن كذلك، امتنع القطعُ، والصفةُ التي يجوز أن تعظِّم بها شخصاً، لا يجوز أن تكون صفة لله تعالى كالحمد والشكر والتحميد[(2)]. قال الأخطل[(3)]:

نفسي فِداءُ أميرِ المؤمنين إذا　　　أبْدَى النَّواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ

الخائضُ الغَمْرَةَ المَيْمونُ طائرُهُ　　　خَليفةُ اللهِ يُسْتَسْقَى به الْمَطَرُ

فقطع الصفة (الخائضُ) عن موصوفها المجرور (أميرِ) وألغى علاقة الوصفية بينهما، ورفعها على الخبرية للمبتدأ الواجب حذفُه (هو) وفعل ذلك، فغيّر التعبير عن نمطه المعهود؛ لأنه أراد أداء معنى لا يتِمّ بالإتباع، فالقصدُ لفتُ الأنظار، وإثارةُ الانتباه إلى الصفة المقطوعة، خوضِ الغمرة التي تُبرز الشّجاعة الفائقة لعبد الملك بن مروان، وهذا المعنى لا يؤدّيه الإتباعُ الوصفيّ، لأنه يدلّ على شجاعة معتادة فحسبُ، فصار القطعُ كاللافتة أو المصباح في الطريق، فحرّك الانتباهات الخاملة، وأوقظ الأسماع الغافلة، وأوضح أن هذه الصفة قد تمكّنت في الممدوح، وبلغت فيه حدّاً يثير الانتباه، فأداءُ المعنى بالقطع أبلغ من تأديته بالتعبير المعهود؛ لأنه يوضّح أن صفة الشّجاعة قد بلغت في عبد الملك بن مروان

---

(1) النحل:51.
(2) ينظر: الكتاب: ج62/2، 66، 69، 74، والأصول في النحو: ج334/1، وشرح المفصل: ج2/2- 3، 19.
(3) الأخطل، شعره، نشره: أنطوان اليسوعيّ، ط 2، دار المشرق العربي، بيروت، 1986م، 101.

درجةً لا تخفى على أحد. والقولُ نفسُه إذا كان القطع لغرض الذّمّ أو الشّتم أو التّرحُّم[1].

وإذا تعدّدت الصفاتُ الدّالّة على مدح أو ذمّ أو شتم أو ترحُّم، جاز للمتكلم أن يُتبعها جميعاً للموصوف، وجاز له أن يُتبع بعضَها، ويقطع بعضها، وإذا أتبع بعضاً، وقطع بعضاً، وجب أن يبدأ بالإتباع ثمّ بالقطع؛ لِئلّا يفصل بين الصفة والموصوف بجملة أجنبية، هي الجملة الناتجة من قطْعِ النعت نحو (مررْتُ بزيدٍ الكريمَ الشّجاعَ الطّويلَ) بالرّفع والنصب، فقطعت الصفات (الكريم، والشّجاع، والطّويل) كلّها عن الموصوف المجرور (زيدٍ) ونحو (مررتُ بزيدٍ الكريمِ الشّجاعَ الطّويلَ) فأتبعت الصفة الأولى (الكريمِ) وقطعت الصفتين (الشّجاع والطّويل) فبدأت بالإتباع ثمّ قطعت، فجريت بذلك على القاعدة[2].

ويجوز قطعُ البدل عن المبدل منه إذا كان منصوباً أو مجروراً، سواءٌ أكان تفصيلاً لمجملٍ أم في غير ذلك، فالأوّلُ نحوُ (لقيتُ من القوم ثلاثةً زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ) فقطعت البدل (زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ) عن المبدل منه (ثلاثةً) والثاني كقول مهلهل بن ربيعة[3]:

ولقدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً　　أخوالُنا وهمُ بنو الأعْمامِ

فقطع البدل (أخوالُنا) عن المبدل منه (بيوتَ يشكر)[4].

والقطع يُلْغي علاقة الإتباع البدلية بين البدل والمبدل منه، ويُنشىء في التركيب علاقة نحوية جديدة هي علاقة الإسناد، والابتداء والخبر؛ لأن البدل المقطوع يغدو خبراً لمبتدأ محذوف يمتنع ظُهوره، ويزيد فيه جملة أخرى تكون استئنافاً للجملة السابقة، فينفصل البدلُ عن جملته الأساسية التي كان أحد متمماتها، وينضمُّ إلى الجملة الجديدة التي صار عنصراً أساسيّاً فيها لا يمكن الاستغناء عنه، وهذا التغييرُ والتحويل بالقطع يولّد معنى جديداً ليس للتركيب المعهود أن يؤدّيه، وكأن الجملة الجديدة صارت جواباً لِسؤال مقدَّر، وتبديلُ العلاقات النحوية بين عناصر التركيب يُعطيها الحركة الكافية التي تلفت انتباه المتلقي، وتشُدُّ سمعه، وتُحرِّك ذهنه نحو المعنى المقصود الذي خرج عن المعتاد، وفاق نظائره حتّى غدا موضع

(1) ينظر: شرح المفصل: ج19/2، والبرهان في علوم القرآن: ج277/2، والجملة العربية والمعنى: 50، 185.
(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ج210/1.
(3) الديوان: 77.
(4) ينظر: الكتاب: ج15/2- 16، وشرح جمل الزجاجي: ج297/1، وارتشاف الضرب: ج1973/4، والنحو الوافي: ج538/3.

الاهتمامِ والعنايةِ الخاصّة التي تتطلّب منه جهداً أكبر لِتلقّيه. قال مالك بن خُوَيْلِد الخُناعيّ[1]:

يا مَيَّ إنْ تفقِدي قوماً وَلَدْتِهِمُ أوْ تُخْلَسِيهِمْ إنّ الدَّهْرَ خَلاّسُ

عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ ببطْنِ عَرْعَرَ آبي الدَّهْرِ عَبَّاسُ

فقطع البدل (عمروٌ) عن المبدل منه المنصوب (قوماً) فألغى علاقة الإتباع بينهما، وأنشأ جملة جديدة مستقلَّة عن سابقتها مكوَّنة من البدل المقطوع (عمروٌ) الذي صار خبراً، ومبتدئه المحذوف وجوباً، وكأنه حين قال: (يا مَيّ إنْ تفقدي قوماً ولدتهم أو تُخلسيهم) سألته: (مَنْ هم؟) فأجابها: (عمروٌ وعبدُ مناف ...) وهو بهذا القطع قصد جَلْبَ الأنظار وإثارة اهتمام مَنْ يخاطب بهؤلاء الأشخاص الذين عَلا شأنُهم، وسما مقامُهم إلى درجة اسْتحقُّوا فيها مزيداً من العناية، فالقطعُ سلَّط الأضواء عليهم، وجعلهم المقصود بالتركيب، ولولا القطعُ، لَظُنَّ أنهم كسائر النّاس في القَدْرِ والقِيمة، وهذا غيرُ المقصود. والجديرُ ذكرُه أن البدل يُقطَع إذا قصد المتكلمُ الفخرَ ،أو تهويل الموقف، أو تعظيمه، وهذا ما يُلاحَظُ قي بيتي مهلهل ومالك بن خويلد.

ويجوز قطع المعطوف عن المعطوف عليه لأغراض المدح والذّمّ والشّتم والتّرحّم، وقطعُه يلغي العلاقة التبعية بينهما، ويزيد في التركيب جملة جديدة لايجوز ذِكرُ فعلها الذي غدا عاملاً في المعطوف المقطوع الذي صار مفعولاً به[2]، نحو قول أُميَّة بن عائذ الهذليّ[3]:

ويأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَراضيعَ مِثْلَ السَّعالي[4]

يصف صيّاداً يعود إلى نسوته بعد الصّيد، فيجدهنّ لاحليّ لهنّ، وقد تغيّر شعرُهنّ، وتشعَّثَ لِقلّة تعهّده بالدّهن، يُكثرن من الإرضاع، فأشبهْنَ في قبحهنَّ وسوء معاملتهنّ السّعلاّةَ، وهي الغولُ. فقطع المعطوف (شُعثاً) عن المعطوف عليه (عُطَّلٍ) ونصبه مفعولاً به لفعل محذوف، امتنع ذكرُه، وتقديرُه (أذمُّ) فالقطعُ سببُه معنويٌّ، وهو ذمُّ هذه الصفة في النساء، والمبالغةُ في الذّمّ، والتنبيهُ على قُبح هذه الصفة فيهنّ أكثر من الأولى، وهي الخُلُوُّ

(1) الكتاب: ج15/2.
(2) ينظر: شرح المفصل، ج19/2، وأوضح المسالك: 503 - 505.
(3) ديوان الهذليين: ج184/2.
(4) عُطَّلٌ: ليس لهنّ حُلُيّ، ومراضيع: ذات رضيع، والسّعالي: مفردها: السّعلاّة: الغُول.

من الحُلِيِّ؛ لأن عدم تزيُّنهنَّ بالحليّ قد لا يكون لهنّ ذنبٌ فيه، ولا يتحمّلنَ تقصيرهنّ فيه بسبب الفقر، بينما يتحمّلن مسؤوليّة عدم التعهّد بشعورهنّ، فيكون القطعُ، وصرْفُ المعطوف عن وجهه أقوى وأدعى في ذمِّهنَّ وإنكار هذه الحالة عليهنّ، فاتّضح الفرقُ بين التعبيرين.

ويجوز في باب الشرط قطعُ المعطوف إذا كان المعطوفُ عليه فعلَ الشرط مجزوماً، وكان العطفُ بالواو أو الفاء، فيجوز في المعطوف الرّفعُ أو النصبُ بـ (أنْ) المضمرة، وإنْ كان الأصلُ الجزمَ، نحو (إنْ تأتني وتحدِّثَني أحدِّثْكَ، وإنْ تأتني فتحدِّثَني أحدِّثْك) قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن قوله: (إنْ تأتني فتحدِّثَني أحدِّثْكَ، وإنْ تأتني وتحدِّثَني أحدِّثْكَ) فقال: هذا يجوز، والجزمُ الوجهُ"[1]. والرّفعُ نحو (إنْ تأتنا وتسألُنا نعطِكَ) فالرّفعُ يجعل الواو حاليّة، ولا يجوز الاستئنافُ[2].

ويجوز قطعُ الفعل المضارع المعطوف على جواب الشّرط إذا كان مضارعاً مجزوماً، وكان العطفُ بالواو أو الفاء، فيجوز رفعُه على الاستئناف، ونصبُه على إضمار (أنْ) فالأوّلُ نحوُ (مَنْ يأتِني آتِهِ وأُكرِمُه، ومَنْ يأتِني آتِهِ فأُكرمُهُ) فجعلت الواو والفاء استئنافيّتين، وقطعت العطفَ بهما عمّا قبلهما، والثاني نحوُ (مَنْ يأتني آتِهِ وأُكرمَهُ، ومَنْ يأتني آتِهِ فأُكرمَه) فنصبت المعطوف (أُكرِمَ) بـ (أنْ) المضمرة بعد الواو والفاء، ولا يجوز هذا التغيير إذا كان العطف بـ (ثمّ) لأن (أنْ) لا تُضمَر بعدها، وهي للتراخي، ولا تصلح للحال، ولا يُبتدَأ بها؛ لأن ما قبلها لم ينقطع[3].

ويجوز قطع المعطوف إذا كان فعلاً مضارعاً، وكان المعطوف عليه معمولاً لـ (أنْ) الناصبة، فيجوز فيه الرّفعُ على الاستئناف بعد الواو والفاء، نحو (أُريدُ أنْ تُكرمَ زيداً فتُهينُه، وأُريدُ أنْ تُكرمَ زيداً وتُهينُه)[4]. وإذا قطعت المعطوف عمّا قبله في المواضع المتقدّمة، كنت قد غيّرت وجهة التعبير الذي يعني تغيير المعنى، فإذا قلت: (إنْ تأتنا وتسألْنا نعطكَ) بجزم المعطوف (تسألْنا) كنت قد أشركته في حكم الشرط وجعلت العطاء مرتبطاً وقوعُه بحدثين متتاليين، هما الإتيانُ والسؤالُ، وإذا قلت: (إنْ تأتنا وتسألُنا نعطكَ) برفع المعطوف (تسألُنا) ألغيت علاقة التبعية العطفية بينه وبين المعطوف عليه فعل الشرط (تأتِ) وحوّلتها إلى علاقة بين العامل والمعمول الذي يبيِّن هيئة الإتيان من الفاعل، وغيّرت وظيفة الواو في

(1) الكتاب: ج88/3.
(2) ينظر: الكتاب: ج85/3 - 89، والمقتضب: ج63/2، وأوضح المسالك: 641.
(3) ينظر: المقتضب، ج22/2، 64 - 65، وأوضح المسالك: 641.
(4) ينظر: المقتضب: ج32/2 - 33، والمفص: 324 - 325.

الجملة، فلمّا كانت عاطفة، جمعت المسألة من الفاعل إلى الإتيان، وصارت بعد التحوّل رابطة للحال (تسألُنا) بعاملها وصاحبها (تأتنا).

وإذا قطعت المعطوف على جواب الشرط المجزوم لفظُه، تغيّر وجهُ التركيب والتعبير، وتغيّر المعنى، فإذا قلت: (إنْ تُكرمْ سالماً أُكرمْكَ وأُساعدْك) بجزم المعطوف (أُساعدْ) كان المقصود أنك تساعده إذا أكرم سالماً، فمساعدتُك له مرتبطةٌ بإكرامه سالماً؛ لأن الواو عاطفة، فدخل المعطوف (أُساعدْ) في حكم المعطوف عليه (أُكرم) وإذا نصبت، وقلت: (إنْ تساعدْ سالماً أُكرمْك وأُساعدَكَ) بنصب المعطوف (أُساعدَ) ظلّت الواو عاطفة، لكنها صارت للمعيّة، فخرجت من معنى المشاركة والجمع إلى معنى المصاحبة، فأفدت أن مساعدتك له مصحوبة بإكرامه. وإذا رفعت فقلت: (إنْ تُكرمْ سالماً أُكرمْك وأُساعدُك) أخرجت ما بعد الواو (أُساعدُ) من حكم الشرط، وولّدت معنى جديداً، هو الاستئناف، وأعلمته أن مساعدتك له واقعة على كلِّ حال، وليست المساعدة مرتبطة بشرط إكرامه سالماً، فقد ألغيت علاقة التبعية العطفية بين (أُكرمْك، وأُساعدُك) وغيّرت وظيفة الواو في الجملة، فنقلتها من معنى الجمع والمشاركة إلى معنى الاستئناف، فظهر الفرْقُ بين التعبيرين(1).

وإذا قطعت المعطوف عن منصوب (أنْ) ورفعته، فقلت: (أُريد أن تُكرم زيداً فتُهينُه) ألغيت علاقة العطف بينهما، وأخرجت الإهانة من حكم الإرادة، فالفاءُ تغيّرت وظيفتُها، فانتقلت من إفادة معنى الترتيب والتعقيب إلى معنى الاستئناف، وصار المعنى أنه يريد أن يقع الإكرامُ منك لِزيد لا الإهانةُ، لكنك فعلت عكس ما أراد، فأهنتَ زيداً، ولم تُكرمه، فهو يُنكر عليك ما فعلت من الإهانة التي لم يُردها، وما لم تفعله من الإكرام الذي أراده، وهذا معنى غير موجود لو أنك عطفت، و قلت: (أريدُ أن تُكرمَ زيداً فتُهينَه) لأنك إنّما أردت أن يُوقع الإكرام والإهانة على زيد بالترتيب والتعقيب، فيُوقِع الإكرامَ أوّلاً: فيُتبِعه بالإهانة مباشرة، ومنه قول الحطيئة(2):

والشعرُ لايضبطُه مَنْ يَظْلِمُـهْ

إذا ارْتقى فيه الذي لا يعلمُـهْ

---

(1) ينظر: المقتضب: ج63/2، وجامع الدروس العربية: ج206/2 - 207، ومعاني النحو: ج101/4.
(2) الحطيئة، الديوان، رواية ابن السكّيت، تح: نعمان محمد أمين طه، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1407هـ-1987م، 291.

زَلَّتْ به إلى الحَضيضِ قدمُـهْ

يريدُ أنْ يُعربَهُ فيُعجمُـهْ

فقطع (يعجمُهْ) عمّا قبله، ورفعه على الاستئناف، والتقدير ُ(فهو يعجمُهْ) وأخرجه من حكم ما قبله، والمعنى أنه يريد توضيحه، فإذا به فعل عكس ذلك، فيلومُه على ما فعل من إعجام الشعر بدل إعرابه وتوضيحه، وهذا معنى لا يتحصّل لو أنه أتبع، وعطف، ولم يقطع؛ لأنه يُدخل الإعجام في حكم إرادة الإعراب، فصار ما بعد الفاء جملة مستقلّة مكوّنة من المبتدأ المحذوف (هو) وجملة (يُعجم) الخبرية بعد أن كانت تابعة لِمَا قبلها، ونشأت في التركيب علاقةٌ نحوية جديدة، هي علاقةُ الإسناد بين المبتدأ المحذوف وخبره (يُعجمهْ).(1)

وإذا كان سببُ القطع بلاغيّاً، فمن البلاغة أيضاً أن نتحاشى استخدامه مع مَنْ يجهله؛ لعجزه عن فَهْم المعنى الذي نقصده، فيحكم بالخطأ على كلامنا(2).

11- تحويلُ التعدية:

التعدِيةُ هي تحويلُ الفعل اللازم الذي لا يصل إلى مفعول به في الأصل إلى فعل متعدٍّ يباشر مفعولاً به ليس له في أصل معناه، ويشمل تحويل الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد إلى فعل يتعدّى إلى مفعولين، وهذا التحويلُ تغييرٌ صرفيّ في بنية الفعل، فتُزاد همزةُ التعدية في أوّله، نحو (خرجَ، وأخرجَ) أو يُضعَّف عينُه نحو (كرُمَ، وكرَّمَ) أو تُزاد ألفُ المشاركة بين فائه وعينه، نحو (كَتَبَ، وكاتَبَ) أو تُزاد الألفُ والسّين والتاءُ في أوَّله، نحو (خرجَ واستخرجَ).

وإذا تحوّل الفعلُ عن بابه الذي له في الأصل، صار الفاعلُ مفعولاً به، وتغيّرت العلاقاتُ النحوية بين عناصر التركيب، والمتكلمُ إنّما يلجأ إلى هذا التحويل من أجل معنى جديد يسعى وراءه، ويرى أن الفعل في بنيته الأساسيّة غير قادر على تأدية هذا المعنى، فيستفيد من إمكانيّات اللغة، ويتوسّع في استعمالها.

فإذا أدخلت همزةَ التعدية على الفعل، كنت قد نقلته من حال إلى حال، وحوّلت الفاعل

---

(1) ينظر: المقتضب: ج32/2 - 33، والمفصل: 324 - 325.
(2) ينظر: النحو الوافي: ج397/3.

إلى مفعول به، فالفعلُ (خرجَ) في قوله تعالى: "**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**"[(1)] لازم، فإذا دخلته همزةُ التعدية في أوّله، صار متعدّياً كقوله تعالى: "**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ**"[(2)] والفعلُ (نسِي) متعدٍّ في الأصل إلى مفعول به واحد، فإذا دخلته همزةُ التعدية، جعلته متعدّياً إلى مفعولين كقوله تعالى: "**وَلَا تَكُوْنُوا كَالَّذِيْنَ نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ**"[(3)].

وتعديةُ الفعل تكون بتغيير بنيته الصّرفية، فهو تغييرٌ صرفيّ، نتائجُه نحوية، فإذا تحوّل الفعلُ اللازم إلى متعدّ نشأت في التركيب علاقةٌ نحوية جديدة، هي علاقة التعدية بين الفعل المحوَّل والمفعول به، وزاد التركيبُ عنصراً نحويّاً، هو المفعول به، والتحويلُ يحافظ على المعنى الأصلي للفعل،ويُضيف إليه معنى جديداً كقوله تعالى: "**قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ**"[(4)] فتعديةُ الفعل (أماتَ) بالهمزة إلى المفعول به هاءِ الغائب لم تُفقده معنى الموت، وأضاف إليه معنى جديداً، هو أن الفاعل قد تغيّر، فلو قال: (مات القائلُ: أنّى يُحيي هذه اللهُ بعد موتها) لَكانَ القائمَ بالموت دون أن يُوقعه أحدٌ عليه، وهذا عكسُ الغرضِ، فلمّا دخلته همزةُ التعدية تحوّل الفاعلُ، وتبدَّل، وصار مفعولاً به، وصار (اللهُ) مُوقعاً الموتَ على الذي أنكره، وهذا هو الغرضُ والمعنى المُراد.

ويتحوّل الفعل اللازمُ إلى متعدٍّ، والفعلُ المتعدّي إلى مفعول واحد إلى فعل يتعدَّى إلى مفعولين بتضعيف عينه، فيصير الفاعلُ مفعولاً به، وهو تحويلٌ صرفيّ، نتائجُه نحويّة، وهدفُه المعنى الذي لا يؤدّيه الفعلُ بصيغته الأصلِ، فالتصييرُ أحدُ المعاني المقصودةُ بهذا التحويل كقول زهير بن أبي سُلْمى[(5)]:

خُلُقِي بَرى جِسْمي وشَيَّبَني جَزَعِي على ما ماتَ مِنْ هَرَمِ

فتحوّل الفعل اللازم (شابَ) بتضعيف عينه الياءِ إلى فعل متعدٍّ نصب المفعولَ به ياءَ المتكلم الذي هو فاعلٌ في الأصل؛ للدلالة على أن الفاعل في الأصل قد تحوّل من حالة الشباب إلى حالة الشَّيب، وأن هذا التحوُّل قد وقع بفعل فاعل خارجيّ، هو جزعُه على هرم، والتحويلُ أنشأ علاقة نحويّة جديدة لم تكن موجودة في التركيب بين الفعل المحوَّل (شيَّب)

---

(1) القصص: 79.
(2) الأنفال: 5.
(3) الحشر: 19.
(4) البقرة: 259.
(5) الديوان: 275.

والمفعولِ به ياءِ المتكلم الذي هو فاعلٌ لولا هذا التحويلُ. وقد يكون الغرضُ من التحويل الإزالةَ كقول الشّريف الرَّضيِّ[1]:

وقَلَّمْتُ أظْفارَ الخُطُوبِ فما اشْتَكَى نَزِيلُكَ كَلْماً للخُطُوبِ ولاعَقْرا

فتحوّل الفعلُ اللازم (قلُم) إلى فعل متعدٍّ بتضعيف عينه اللامِ، فنصب المفعول به (أظفارَ) وهذه

علاقةُ تعدية جديدة نشأت في التركيب بسبب التحويل الذي دلّ به الشاعرُ على أنه أزال من الخطوب قوَّتها، وسلبها القُدْرَةَ على إيذائه.

وقد يكون التحويلُ للدلالة على معنى القيام بالفعل من الفاعل على المفعول، نحو (مرَّضْتُه) أيْ (قُمتُ على تمريضه) أو على معنى الدّعاء، نحو (سقَّيْتُه) أيْ قلتُ له: (سقاكَ اللهُ) أو الجَعْلِ، نحو (فطَّرْتُه)أيْ (جعلتُه مُفْطِراً) أو التقليل، كقوله تعالى: "**وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ**"[2] أو التسمية نحو (حسَّنْتُه) أيْ (جعلتُه حسناً) و (صحَّحْتُه) أيْ (جعلتُه صحيحاً) بمعنى (نسبْتُه إلى الحُسْن وإلى الصِّحة). ومثالُ تعدية الفعل المتعدِّي إلى مفعول به بتضعيف عينه؛ لِيتعدَّى إلى مفعولين الفعلُ (فهَّم) في قوله تعالى: "**فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ**"[3].

ويُحَوَّل الفعلُ اللازم إلى متعدٍّ بزيادة ألف المشاركة بعد فائه، ونَقْلِهِ إلى صيغة (فاعَلَ) فيصير فاعلُه مفعولاً به، نحو (سايَرَ، وجارَى، وفاخَرَ، وطاوَلَ) من (سار، وجَرَى، وفخَرَ، وطالَ) قال جرير[4]:

كَذَّبَ الفرزدقُ لن يُجارِيَ عامراً يومَ الرِّهانِ بِمُقْرِفٍ مَبْهورِ

فزاد الألف، وحوَّل الفعل (جَرَى) إلى صيغة (جارَى) بوزن (فاعَلَ) فصار متعدِّياً بعد أن كان لازماً، ونشأت علاقةُ التعدية بينه وبين مفعوله (عامِراً) وقال الأخطل[5]:

نازَعَتْهُ طِيْبَ الرَّاحِ الشَّمُولِ وقدْ صاحَ الدَّجاجُ وحانتْ وَقْعَةُ السَّارِي

---

(1)الرَّضيّ، الشّريف، الديوان، دارا صادر وبيروت، 1380هـ - 1961م، 419.
(2) الأنفال: 44.
(3) الأنبياء: 79.
(4) الديوان: 195.
(5) الديوان: 116.

فزاد الألفَ، وحوَّل الفعل (نَزَعَ) إلى (نازَعَ) بصيغة (فاعَلَ) فصار متعدِّياً إلى مفعولين، هما هاءُ الغائب، و (طِيبَ) بعد أن كان متعدِّياً إلى مفعول به واحد.

وتُزاد في أوّل الفعل الألفُ والسِّين والتّاءُ، فيصير على وزن (اسْتَفْعَلَ)**فيتحوّل من اللزوم إلى التعدّي نحو (استغفر، واستعظم، واستغضب) من (غفر، وعظُم، وغضب) قال تعالى: "**حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا**"[(1)]فحوّل (طعم) إلى (استطعم) بوزن (استفعل) بزيادة الألف والسين والتاء في أوّله، فنصب المفعول به (أهل) فصار متعدّياً بعد أن كان لازماً، وهذا التحويلُ غرضُه إفادةُ معنى الطلب كقوله تعالى: "**إِذْ تَسْتَغِيْثُونَ رَبَّكُمْ**"[(2)] والمعنى (طلبتم الغوثَ منه) وقد يكون غرضُه إفادةَ معنى الإصابة والاعتقاد، نحو (استجاد الأمر، واستحسنه، واستقبحه) إذا وجده جيِّداً وحسناً وقبيحاً، أو اعتقد فيه الجودة والحُسْن والقُبــح، قال المتنبي[(3)]:

قَواصِدَ كافورٍ تَوارِكَ غيرِهِ   وَمَنْ قَصَدَ البحرَ اسْتَقَلَّ السَّواقِيا

أيْ وجدها قليلة، أو اعتقد فيها القِلّة، وهذا معنى أصابه بتحويله من (قَلَّ) إلى (استقلَّ)[(4)].

فتحويلُ التّعدية تغييرٌ صرفيٌّ يُصيب بنية الفعل، ويؤدِّي إلى تغيير العلاقات السِّياقيّة بين عناصر التركيب، كما يُمكِّن الشاعرَ من تنويع أسلوبه وأدائه، ويجعله يؤدِّي المعاني التي من أجلها أبدع تركيبه، وشكَّله.

12- التحويل بالتركيب:

التركيبُ هو جعلُ كلمتين أو أكثر كلمة واحدة، بمزجهما نحو (بعلبَكَّ) أو بإضافة إحداهما إلى الأخرى نحو (عبدُ الله) بإضافة (عبدُ)إلى لفظ الجلالة (الله)[(5)].

ويجوز تركيب اسمٍ واحد من اسمين علمين للدلالة على العلمية، فإذا كان الاسمان

---

(1) الكهف: 77.
(2) الأنفال: 9.
(3) الديوان: ج287/4.
(4) ينظر: الحسن، محمود، التعدِّي واللزوم في شعر جرير، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة حلب، 14330هـ - 2009م ،146- 166، والنحو الوافي: ج132/2 - 137.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ج211/2، وأسرار النحو: 90، والجملة العربية والمعنى: 228.

الممزوجين عربيين، بُنِي الأوّل على الفتح، وظهرت حركةُ الإعراب في آخر الثاني نحو (هذه حضرَموتُ) من الاسمين (حضرَ وموتَ) وإذا كان الأوّل منتهياً بالياء، سُكِّنت؛ لوقوعها في الوسط، وظهرت حركةُ الإعراب في آخر الثاني نحو (هذا معديْكربُ) وهذا التحويل يجعل الاسم المركَّب ممنوعاً من الصّرف، فلا يُنوَّن، ويُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، وسببُ منعه من الصّرف أنه صار بمنزلة الاسم المذكَّر الذي حُوِّل إلى المؤنَّث بإضافة التاء إلى آخره[1]، وأن التركيب ليس أصلاً في الأسماء، فكرهوا صرْفه في الإعراب كما يصرفون الاسمَ المتمكِّن الجاري على الأصل[2]. وإذا رُكِّب اسمٌ عربيّ مع الاسم الأعجميّ (وَيْهِ) نحو (عَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ) فإن الجزء الأوّل، وهو العربيّ يُبْنَى على الفتح؛ لأنه صار بمنزلة الاسم المذكَّر الذي حُوِّل إلى المؤنَّث بإضافة التاء الزائدة إلى آخره، ويُبنَى الجزءُ الثاني، وهو الأعجميُّ على الكسر؛ لأنه اسمٌ أعجميٌّ ضُمَّ إلى اسم عربيّ، نحو (رأيتُ عمرَوَيْهِ، ومررت بنفطَويهِ)[3].

ويجوز تركيب زمن واحد من زمنين للدلالة على معناهما، نحو (صباحَ مساءَ) من الظرفين (صباحَ، ومساءَ) و (ليلَ نهارَ) من الظرفين (ليلَ، ونهارَ) و (يومَ يومَ) من الظرفين (يومَ، ويومَ) والتحويلُ يوجب بناء الجزءين على الفتح، نحو (يزورنا فلانٌ صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ) والمعنى أن زيارته واقعة كلَّ صباحٍ ومساءٍ، وكلَّ يومٍ، فانتقل المعنى من التخصيص والتحديد إلى العموم والشُّمول، وتركيبُهما يمنعهما التصرّف في مواقع الإعراب، فلا يُستعمَل حالَ تركيبه إلّا ظرفاً.

ويجوز تركيب مكان واحد من مكانين للدلالة على معناهما نحو (بينَ بينَ) من الظرفين (بينَ، وبينَ) ومنه قول عبيد بن الأبرص[4]:

نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـ ضُ القومِ يسقُطُ بَيْنَ بَيْنا[5]

وإذا رُكِّب، بُنِي على فتح الجزءين، وحُرِم التصرّف، فلا يُستخدَمُ إلّا ظرفاً، وترك الإعراب إلى البناء[1].

(1) ينظر: المقتضب: ج4/20.
(2) ينظر:ا لكتاب: ج3/297.
(3) ينظر: الكتاب، ج4/31، والأصول في النحو: ج2/92، وشرح المفصل: ج1/28 - 29 ،65، وارتشاف الضرب: ج2/865 – 867
(4)الديوان: 136.
(5) حقيقتنا: ما يحِقُّ على المرء حمايته.

ويجوز تركيب اسمٍ واحد من اسمين للدلالة على معنى الحال نحوُ (هو جاري بيتَ بيتَ) أيْ

(متلاصقين) ونحو (وقع الناسُ حَيْصَ بَيْصَ) أيْ في فتنة واختلاط من أمرهم، لامَخرج لهم منه، نحو قول أميّة بن عائذ الهذليّ[2]:

قد كنتُ خَرَّاجَاً وَلُوجَاً صَيْرَفَاً   لمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ[3]

ونحو (ذهب القومُ شَذَرَ مَذَرَ) بمعنى (متفرِّقين) والتركيبُ يُوجِبُ بناء الجزءين على الفتح، فيهجر الإعرابَ إلى البناء، ويلتزم الاستخدامَ في هذا الباب للتعبير عن معنى الحال[4].

ويجوز في الاسمين المركَّبين تركيباً مزجيّاً للدلالة على الزمان أو المكان أو الحال إضافةُ الأوّل إلى الثاني؛ لأنه الأصلُ والقياسُ، قال ابن السّرّاج: "واعلمْ أنّهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلّا أرادوا به الحال والظرف، والأصلُ والقياسُ الإضافةُ"[5].

ومن التركيب المركَّباتُ المعربةُ الدّالّة على معاني الترتيب والتكرار والاستمرار نحو (ادخلوا رجلاً رجلاً) بمعنى (مترتّبين ومتكرّرين) ونحو (أقبلوا صفّاً صفّاً) أيْ (مترتّبين صفّاً بعد صفٍّ) ونحو (خُذوا واحدةً واحدةً) أيْ (لِيأخذْ كلُّ واحدٍ واحدةً) ولو قال: (خذوا واحدةً) لاشترك جميعهم في واحدة، ونحو (صلاةُ الليل ركعتان ركعتان) بمعنى أنها تُؤدَّى، وتُصلَّى بهيئة ركعتين، وتستمرّ بهذا الترتيب، وتتكرّر من المصلّي بالطّريقة نفسها، وهذا المعنى لا يؤدِّيه تعبيرُ (صلاةُ الليل ركعتان) لأنه يعني أن عددها ركعتان فحسبُ، فيغدو التعبيرُ غرضُه الإخبارُ عن عدد ركعات الليل، وهذا خِلاف المقصود؛ لأنه أراد توضيح كيفيّة أدائها[6].

ويبدو لي أن التعبير عن الحال باللفظ المركَّب أقوى من التعبير عنها بلفظه الأصلي،

---

(1) ينظر: الكتاب: ج302/3 - 303، والمفصل: 224 - 226، وشرح المفصل: ج118/4 - 119، ومعاني النحو: ج176/2 - 178.
(2) ديوان الهذليين: ج192/2.
(3) يقصد أنه كان حسنَ التصرّف في الأمور، وحيص بيص: وقع في أمر لا خُروج له، ولحاص: الداهية.
(4) ينظر: الكتاب: ج302/3- 304، والمقتضب: ج29/4، والأصول في النحو: ج139/2-140، والمفصل:224-226 ،وشرح المفصل: ج116/4-119، وارتشاف الضرب: ج866/2، وجامع الدروس العربية: ج13/1، والجملة العربية والمعنى: 235.
(5) الأصول في النحو: ج140/2، وينظر: الكتاب: ج302/3 - 303.
(6) ينظر: الأصول في النحو: ج139/2، والجملة العربية والمعنى: 235.

وهو المشتقُّ الذي أدَّى التركيبُ الجامدُ معناه، لأنها تُؤدَّى باسمين جامدين بدل مشتقٍّ واحد، فإذا قلت: (هو جاري متلاصقَين) كان التعبير معهوداً، والمعنى عاديّاً، فلا ينتبه المتلقّي إليه، لأنك أفدت القُرْب فحسبُ، وإذا قلت: (هو جاري بيتَ بيتَ) أفدت القرب الشّديد، وأكَّدت هذا المعنى، وقوَّيته مبالغةً منك، وكأنّما مَنْ تخاطبه يشكُّ في ذلك، فجعلت التركيب سبيلك إلى هذا المعنى.

13- التركيب الإضافيّ:

يجوز تركيب اسم واحد من اسمين على تقدير حرف الجرّ بينهما، وذلك بإضافة الأوّل إلى الثاني، فتنشأ بينهما علاقة نحوية، هي علاقة الإضافة، فالأوّل يُسمَّى مضافاً، والثاني مضافاً إليه، نحو (عبد الله) فهو مؤلَّف من (عبد) ولفظ الجلالة (الله) ونحو (خاتمُ فضّةٍ) من (خاتمُ) و (فضّةٍ) وعاملُ الجرّ في المضاف إليه، هو المضافُ. والإضافةُ لها نوعان، الأوّل معنوية، وذلك إذا كان المضافُ جامداً، فيكتسب من المضاف إليه التعريفَ إذا كان معرفةً، نحو (هذا كتابُ سعيدٍ) والتخصيصَ إذا كان نكرة، نحو (هذا كتابُ رجلٍ) وتُسمَّى الإضافة الحقيقيّة أو المحضةَ، والثاني الإضافةُ اللفظيةُ، والغرضُ منها تخفيف لفظ المضاف بحذف تنوينه إذا كان مفرداً، وبحذف نونه إذا كان مثنًّى أو جمع مذكَّر سالماً، من غير أن يستفيد التعريف أو التخصيص وذلك إذا كان مشتقّاً اسمَ فاعل أو مفعول أو مبالغة اسم الفاعل أو صفة مشبَّهة باسم الفاعل بشرط إضافتها إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو (هذا رجلٌ طالبُ علمٍ، ورأيت رجلاً نصَّارَ المظلوم، وانصُرْ رجلاً مهضومَ الحقِّ، وعاشِرْ رجلاً حسنَ الخُلُقِ) بإضافة اسم الفاعل (طالب) ومبالغة اسم الفاعل (نصَّار) واسم المفعول (مهضوم) والصفة المشبّهة باسم الفاعل (حَسَنَ) إلى معمولاتها (علمٍ، والمظلومِ، والحقِّ، والخُلُقِ)والدّليلُ على أنها تظلّ نكرة أنها تقع حالاً، نحو (جاء خالدٌ باسمَ الثغرِ) وتوصَف بها النكرة كقوله تعالى: "**هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**"[(1)] وأنها تأتي بعد (ربَّ) المختصّة بالدخول على النكرات، نحو "يا ربَّ صائمِه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمِه لن يقومه". ومن الإضافة اللفظية إضافةُ المنسوب إلى مرفوعه نحو (هو عربيُّ النسبِ، وعراقيُّ الوطنِ) وإضافةُ المصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، نحو (قَيْدُ الأوابدِ) أيْ (مقيَّدُ الأوابدِ). وتُسمَّى هذه الإضافةُ مجازية؛ لأنها لغير الغرض الأصليّ من الإضافة، وإنّما للتخفيف اللفظيّ، كما تُسمَّى الإضافةَ غيرَ المحضة؛ لأنها ليست خالصة بالمعنى المراد للإضافة، فهي على تقدير الانفصال بينهما.

---

(1) الأحقاف: 24.

وإذا أُضيف اسمٌ إلى اسمٍ، نتجت عن هذا التغيير النحويّ قواعدُ تحويليّة عِدَّةٌ، فلا يُنوَّن المضاف، وتُحذَف نونه إذا كان مثنّى أو جمع مذكّر سالماً، وتُحذَف منه (ال) التعريف إذا كانت الإضافةُ معنوية[1]، فلا يجوز (الكتابُ الأستاذِ) ويجوز اقترانُه بـ (ال) إذا كانت الإضافةُ لفظيّةً، وكان المضافُ مثنًّى نحو (المُكرِما سليمٍ) أوجمع مذكَّر سالماً نحو (المُكرمو سليمٍ) أو اقترن المضافُ إليه بـ (ال) نحو (الكاتبُ الدّرس) أو كان المضافُ إليه مضافاً إلى ما فيه (ال) نحو (الكاتبُ درسِ النحوِ) ولا يجوز (المكرمُ سليمٍ، والمكرماتُ سليمٍ، والكاتبُ درسٍ) لعدم وجود الشروط السابقة. وقد يكتسب المضافُ من المضاف إليه معنى التذكير أو التأنيث بشرط أن يكون المضافُ صالحاً للحذف؛ لِيقوم المضافُ إليه مقامه في الإعراب وتأدية المعنى كقول مجنون ليلى[2]:

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قلبي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

فاكتسب المضافُ المذكَّر (حُبُّ) معنى التأنيث من المضاف إليه المؤنَّث (الدِّيارِ) ولذلك جاز إسنادُ الفعل (شغفَ) إلى نون النّسوة.

والأغلبُ أن الإضافة إذا كانت معنوية، فإنّها تدور حول معاني المُلْكِ أو الاختصاص أو البَيَان أو الظرف أو التشبيه، فالأوّلُ يكون على تقدير اللام الجارّة نحو (هذا حصانُ عليٍّ) والتقديرُ (هذا حصانٌ لِعليٍّ) فأفدت بالإضافة مُلْكيّة الحصان لِعليٍّ، والثاني يكون على تقدير (مِنْ) الجارّة، ويكون المضافُ إليه جنساً للمضاف، والمضافُ بعضاً من المضاف إليه، نحو (هذا بابُ خشبٍ) والتقديرُ (هذا بابٌ من خشبٍ) فأفدت بإضافة (بابُ) إلى (خشبٍ) توضيح وبَيَانَ جنسِ الباب ونوعِه، والثالثُ على تقدير (في) وذلك إذا كان المضافُ إليه ظرفاً للمضاف، فيُحدِّد زمان المضاف أو مكانه، نحو (سَهَرُ الليلِ مُضْنٍ) أيْ (سهرٌ في الليلِ) فأفدت بإضافةِ (سَهَرُ) إلى (الليلِ) تحديدَ زمن المضاف (سَهَرُ) وكقوله تعالى: "**يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ**"[3]والتقديرُ (يا صاحبيَّ في السّجنِ) فوضَّحت الإضافةُ مكانَ صحبته لهما، وهو السِّجنُ، والرّابعُ على تقدير كاف التشبيه، ويُضافُ فيه المشبَّه به إلى المشبَّه كقول ابن

---

(1) ينظر: جامع الدروس العربية: ج12/1، ج205/3 - 212، والأصول في النحو: ج303/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج60/2، والإيضاح العضدي: 267 - 270، والخصائص: ج65/3، ومعاني النحو:ج 102/3 – 105.

(2) الديوان: 170.

(3) يوسف: 39.

خَفَاجة الأندلسيّ[1]:

والرِّيحُ تعبثُ بالْغُصُونِ وقدْ جَرَى   ذَهَبُ الأَصيلِ على لُجَيْنِ الماءِ

والتقدير (ذَهَبٌ كالأصيل) والأصلُ (الأصيلُ ذَهَبٌ) والظاهرُ أن الإضافة في هذا الموضع، هي تحويلُ الجملة الاسمية إلى الإضافة، وذلك بإضافة الخبر إلى المبتدأ، فأُلغِيَت علاقة الإسناد بينهما، وأُنشِئَتْ علاقةُ الإضافة لغرض التشبيه.

فالإضافةُ تنفي عن المضاف التنكيرَ، وتُلحقه بالمعارف، وتنقل معناه من الشُّيوع والعُموم إلى التخصيص والتحديد[2].

والنتيجةُ أنّ التحويل من التغييرات النحوية والصّرفية التي أجازتها القاعدةُ النحويّة والاستعمالُ الصّحيح بغيةَ التعبير عن معانٍ لا يستطيع الأصلُ التعبيرَ عنها، وليس للمتكلم، وهو يستثمر هذه التغييرات التحويليّة، سوى أن يَتْبع ما جاء عن العرب في شِعرهم ونثرهم، ويجري في هَدْي القواعد المرسومة حتّى لا يكون تحويلُه الكلامَ عن وِجهته، وتغييرُه أسلوبَ أدائه ابْتداعاً قد يُؤذِي اللغةَ والمعنى أكثر من أن ينفعهما.

---

(1) ابن خفاجة، الديوان، تح: مصطفى غازي، دار المعارف، مصر، 1960م، 326.
(2) ينظر: جامع الدروس العربية: ج12/1، ج205/3 - 212، والأصول في النحو: ج303/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: ج60/2، والإيضاح العضدي: 267 - 270، والخصائص: ج65/3، ومعاني النحو: ج102/3 - 105.

الفصل الرابع

أ- التعبير عن المعنى بغير لفظه.

ب- ظواهر أخرى للتغيير.

أ- التعبير عن المعنى بغير لفظه

1- استخدام الأفعال في غير موضعها:

الأصل أن يُعبَّر عن الحدث بلفظه، فالحدثُ الماضي يُعبَّر عنه بالفعل الماضي نحو (حضر زيدٌ) والحدثُ المضارع يعبَّر عنه بالفعل المضارع نحو (يحضر زيدٌ) والحدثُ المستقبلُ يُعبَّر عنه بالفعلين المضارع والأمر نحو (سيحضر زيد، واحضَرْ يا زيدُ). ويجوز استخدامُ فعل في موضع فعلٍ أحقَّ منه بهذا الموضع، فيجوز استخدامُ الفعل المضارع في موضع من التركيب، يكونُ الفعلُ الماضي أحقَّ منه به، ويكثر ذلك بعد (لو) الشرطيّة التي تختصُّ بالدّخول على الفعل الماضي، لكنهم أجازوا استخدام المضارع بعدها بدل الماضي كقوله تعالى: "**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ**"(1) والأصل (ولو رأيت) فاستخدم المضارع (ترى) في موضع هو للماضي (رأيتَ) وكقوله تعالى: "**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ**"(2) ويجوز كذلك استخدام المضارع في موضع الماضي بعد (إذْ) الظرفيّة كقوله تعالى: "**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ**"(3) أي (قلتَ) وقوله تعالى: "**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ**"(4) أي (مَكَرَ) وبعد (رُبَّما) التي يرى النّحاةُ أنّها مختصّة بالماضي كقوله تعالى: "**رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**" (5) أيْ (ودَّ) وكقول الشاعر(6):

ربّما تكرهُ النُّفوسُ من الأمر   لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقالِ

ويجوز للمتكلم أن يستخدم المضارع في موضع الماضي إذا أراد حكاية الحال الماضية التي وقعت في الماضي كقوله تعالى: "**فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ**"(7) أي (فلِمَ قتلتُمْ) وكقوله تعالى: "**فَوَجَدَ فِيْهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ**"(8) أيْ (اقتتلا)(9).

---

(1) سبأ: 51.
(2) السجدة: 12.
(3) الأحزاب: 37.
(4) الأنفال: 30.
(5) الحجر: 2.
(6) مجهول، الكتاب: ج109/2، والمفصل: 186، ومغني اللبيب: 391، وشرح الأشموني: ج164/1.
(7) البقرة:91.
(8) القصص، 15.
(9) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج216/2، والأزهية في علم الحروف: 266، ومغني اللبيب: 905 - 906، ومعاني النحو: ج286/3 - 290.

والحقيقةُ – على ما يبدو– أنّ المعاني هي التي تدفع المتكلمَ إلى مثل هذه الاستخدامات، فالأساليبُ البليغة هي التي تعبِّر عن الماضي بلفظ المضارع، وتضع المضارع في موضع الماضي، فالمتكلمُ يستخدم المضارع بعد (لو، ورُبَّما) إذا كان الحدثُ المستقبليّ محقّقَ الوقوع، معلوماً، لاشكَّ فيه؛ لأنّه يصدر عمَّن المستقبلُ عنده في تحقُّق الوقوع كالماضي، كقوله تعالى مُخْبِراً عن حالة الكفّار يوم القيامة: "**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ**"(1) لأنّ الرؤية واقعةٌ لاشكَّ فيها، وقد قصَد سبحانه استحضارَ الصّورة المستقبليَّة أمام المخاطب تشنيعاً لها. وقد يكون الغرضُ الإشارةَ إلى استمرار وقوع الشّرط فيما مضى وقتاً بعد وقت كقوله تعالى: "**وَاعْلَمُوا أنَّ فِيْكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيْعُكُمْ فِيْ كَثِيْرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**"(2) فاستخدم المضارع (يُطيعكم) بدل الماضي (أطاعكم) للدلالة على استمرار انتفاء طاعة الرسول– صلّى الله عليه وسلّم – لهم فيما مضى، وكقوله تعالى: "**رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**"(3) فاستخدم المضارع (يودّ) بدل الماضي (ودَّ) لأنّه متحقِّق الوقوع، وذلك؛ لأن المُخبِر هو اللهُ تعالى، ولاشكَّ في إخباره، وقد نزّل المضارعَ بمنزلة الماضي؛ لِيستحضر أمام المخاطب صورةَ الكافرين، وهم يوم القيامة في حالة تمنٍّ لانفعَ لهم منها، وهذا أدعى للاستهزاء بهم والإمعان في تصوير ضلالتهم في الدّنيا(4). وقد يكون الغرضُ حكايةَ الحال الماضية، فيُعيدُ المتكلمُ باستخدام المضارع للتعبير عن حدثٍ مضى، حالةً سابقةً قد وقعت في الماضي، وانقضتْ، وانتهى أمرُها، وذهب زمنُها، فيستحضر بهذه الإعادةِ تلك الحالَ أمام المخاطب، وكأنّها ماثلةٌ أمامه، فيبعث فيها الحركة والحياة، فتغدو أقرب إليه، وأشدّ تأثيراً فيه، فيشعر بأهميّتها، ويقتنع بصحّتها، فتستثير خياله، وتُحرِّك شوقه إليها، فيمتزج بجوِّها، وكأنّه يعيشها(5) كقوله تعالى: "**وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيْرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**"(6) فاستخدم المضارع (تثير) بدل الماضي (أثارت) لِيجعل حدثَ إثارة الرّياح للسّحاب ماثلاً أمام المخاطب، فيشعر بعظمة الصُّورة وأهميّة الحدث وقُدرة الخالق الذي فعل كلَّ ذلك، وكقول تأبّط شرّاً(7):

(1) السجدة: 12.
(2) الحجرات: 7.
(3) الحجر: 2.
(4) ينظر: مفتاح العلوم: 133، والإيضاح في علوم البلاغة: 57، والبرهان في علوم القرآن: ج175/4، والمفصل:200.
(5) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 70.
(6) فاطر: 9.
(7) تأبّط شرّاً، الديوان، تح: علي ذو الفقار شاكر، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1404هـ-1984م، 224-225.

بأنّي قد لَقِيتُ الْغُولَ تَهْوِي   بِسَهْبٍ كالصَّحِيفةِ صَحْصَحانِ[1]

فَأَضْرِبُها بلا دَهَشٍ فَخَرَّتْ   صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ ولِلْجِـــرانِ[2]

فعبّر بالمضارع (أضربها) بدل الماضي (ضربْتُها) استحضاراً لصورة شجاعته في قَتْل الغول وإعلاءً لشأنها وإبهاراً لقومه، وكأنّهم يشاهدون ما جرى بينه وبينها[3]، ونحو: "كان الفراعين يبنون بيوتهم في حياتهم منحوتة من الصّخر الأصمّ حتّى تضمّ رفاتهم بعد موتهم، وربّما أخفوها حتّى يأمنوا الأيدي العابثة بها...فزمَنُ بناء القبور قد انتهى وانقضى، وكذلك الدّفن والإخفاء والأمن ...فكان المناسبُ ذِكرَ هذه المعاني بصيغة الماضي لا المضارع، ولكن جِيء بالمضارع على سبيل حكاية الحال الماضية؛ لِيكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى القصّة العجيبة، وأنّها صحيحةٌ كأنّها تقع أمامنا بِما يُلابسها من غرائب، وكأنّ المتكلم يطلب إلى السّامع التنبُّه إلى ما يُحيط بها، وأن يستعيد صورتها كاملة، ويعيش ساعة سماعها في جوٍّ يُشابه الجوّ الحقيقيَّ الذي وُلِدت فيه أوّل أمرها دون الاكتفاء بالسّماع المجرَّد، فالتعبيرُ عن القصة الماضية بصيغة المضارع والحال المحكيّة يجعل القصّة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن، أو يجعلنا بمنزلة مَنْ تقدَّم بهم الزَّمان، فشاهدوها في وقتها الحقيقيّ السّالف، والأمران على سببيل التخيُّل المَحْض؛ ولِهذا يُعتبَر زمنُ المضارع حاليّاً تأويلاً لا حقيقة"[4]

ويجوز استخدام الفعل الماضي بدل المضارع في باب الشرط الجازم الذي الأصلُ فيه أن يكون فعلُ الشرط وجوابه مضارعين مجزومين كقوله تعالى: "**وَإِنْ عُدْتُّمْ عُدْنَا**"[5] فاستخدم الماضي (عدنا) بدل المضارع (نعُدْ) وكقوله تعالى: "**فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ**"[6] فعبّر بالماضي (زحزح) عن المضارع (يُزحزَحْ). والماضي في هذا الموضع دلالتُه مستقبليّة، والذي أكسبه هذه الدلالةَ أداةُ الشرط الجازمة التي حقُّها أن يليها الفعلُ المستقبلُ، والمتكلمُ إنّما يقصد إلى ذلك؛ لأنّه يحتاط للمعنى، فيُعبّر عن المضارع

---

(1) تهوي: تعدو عَدْواً سريعاً، والسّهب: الفلاة، والصّحيفة: الأرض المنبسطة السّهلة، والصّحصحان: الأرض المستوية الواسعة العارية من النّبت.

(2) الدّهش: الفزع وذهاب العقل، والجِران: مقدَّم العنق.

(3) ينظر: مفتاح العلوم: 134، الإيضاح في علم البلاغة: 57 - 58، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 70، والبرهان في علوم القرآن: ج210/3 - 211، 232 - 233، والمفصل في علوم البلاغة: 161.

(4) النحو الوافي: ج257/4 - 258.

(5) الإسراء: 8.

(6) آل عمران: 185.

المشكوك في وُقوعه بلفظ الماضي المقطوع المؤكَّد وُقوعُه، فكأنه قد وقع، واستقرّ، ووجب على المخاطب أن يقبله، و يُسلّم به، لا أن يتوقّعه، ويترقّبه، فتصيرُ الدلالةُ قطعيّة بعد أن كانت احتماليّة، ويسير المعنى في اتّجاه واحد بدل الاتّجاهات المتعدِّدة، فيثبُتُ في نفس المتلقّي بعد أن تحقَّق من وقوعه[1]، وهذا أدعى للاطمئنان إن كان المعنى ممّا يريد المخاطب وقوعه، وينتظره، وأدعى للتهويل والتخويف إن كان المعنى ممّا لا يُريد المخاطب وقوعه؛ لأن فيه سُوءَ عاقبةٍ له، فاستخدم تعالى الماضي (زُحزِح) بدل المضارع (يُزحزَحْ) لِيُفيد أنّ هذا الحدث المستقبليّ يوم القيامة واقعٌ لامحالة، وهو أمرٌ لا يُشَكُّ فيه، والذي زُحزِح عن النار، كان دخولُه الجنّةَ محقَّقاً، فالزّحزحةُ عن النار ودخولُ الجنّة حدثان مستقبليّان، عبّر عنهما بلفظ الماضي، فنزّل ما لم يقع بمنزلة ما وقع، وانتهى، وانقضى، لأنه لاشكّ في وقوعه.

وقد يكون الغرضُ منه التّجاهلَ حين يستدعي المقامُ ذلك كقوله تعالى: "**قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِيْنَ**"[2] فعبّر بالماضي (كان) بدل المضارع (يكنْ) تجاهُلاً لِمَا ادَّعوه من نسبة الولد إلى ذاته سبحانه وتعالى، والماضي في هذا الموضع يُقوّي معنى التّجاهُـل، ويُلزم المعاندين الحُجَّةَ، وقد يقصد المتكلم أن الفعل قد وقع مرّة واحدة، فيأتي بالشرط ماضياً بدل المضارع حتّى لا يتوهّم المتكلّم تجدُّده واستمراره كقوله تعالى: "**فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيْمَا حُدُود اللهِ**"[3]فاستخدم الماضي (طلّق) بدل المضارع (يُطلّق) لأن الطّلاق لا يتكرّر، وكقوله تعالى:"**فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدَاً**"[4] فجاء بالماضي (أسلم) بدل المضارع (يُسلمْ) لأن الدّخول في الإسلام يكون مرّة واحدة. وقد يكون القصدُ منه الدلالةَ على وقوع الحدث جملة واحدة كقوله تعالى: "**فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**"[5] فعبّر بالماضي (أُحصِرتُم) بدل المضارع (تُحصَرون) للدلالة على وقوع الحصر جملة واحدة، وقد يأتي المتكلم بالماضي في باب الشرط الجازم؛ لِيدلّ على حكم ثابت قائم على المشاهدة والتجربة، ويكثر هذا في الأمثال والحِكم، نحو (مَنْ تهوّر ندم، ومَنْ حذِر سلِم، ومَنْ صبر

(1) ينظر: المقتضب: ج58/2، والأصول في النحو: ج158/2، والخصائص: ج105/3، وشرح المفصل: ج157/8 - 158، وارتشاف الضّرب: ج188/4، والبرهان في علوم القرآن: ج223/2، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 70.
(2) الزخرف: 81.
(3) البقرة: 230.
(4) الجن: 14.
(5) البقرة: 196.

ظفر) أو للدلالة على وقوع الحدث في الزمان الماضي، نحو (إن كنتَ ضربتَه فأخبرْني) و (إن كنتَ عصيتَ ربّك، فتُبْ) وقد يرغب المتكلم في وقوع الفعل وتحقُّقه كقوله تعالى: "**إنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنَاً**"[(1)]أيْ امتناعاً من الزّنا، فجاء بالماضي (أردْن) بدل المضارع (يُردْن) إظهاراً لتوفير رضا الله تعالى، ورغبةً في إرادتهنّ التّحصين. وقد يكون الغرضُ التعريضَ، وذلك إذا وجّه الكلام إلى أحد، وقصد به غيره كقوله تعالى: "**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**"[(2)]فاستخدم الماضي (أشركتَ) بدل المضارع (تُشركْ) تعريضاً بكُلّ مَنْ يُشرك بالله، وتهديداً له، فالكلامُ موجَّه إلى النبيّ (ص) والمقصودُ غيره؛ لأنه معصوم عن ذلك. وقد يكون غرضُ المتكلم توبيخَ المخاطب وتهديدَه على فعل يتوقَّع صُدوره منه؛ لأنه قد عُهِد منه ذلك، أو ظهرتْ مقدِّماتُه ودلائلُه، فأراد أن يكفّه عنه كقوله تعالى: "**وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا**"[(3)] فلمّا لمس منهم العودة إلى الكفر والظّلم؛ لأن علاماته قد ظهرت منهم، وهي عادةٌ فيهم، هدّدهم، ووبّخهم، فاستخدم الماضي (عدنا) بدل المضارع (نعُدْ). وقد يقصد المتكلمُ مسايرةَ المخاطب الذي يشكُّ في وقوع الشّرط، والمتكلمُ يجزم بوقوعه كقولك: (إن صدَقْتُ فماذا تفعل؟)[(4)] .

ويجوز استخدام الفعل الماضي في موضع هو للمضارع للتعبير عن معنى مستقبليّ، وقوعُه محقَّقٌ، فيصير بمنزلة المنقضي الذي لامدافعة فيه، والمتكلمُ إنّما يقدّم هذا التعبير سعياً وراء إشارات بلاغيّة، فيها أُنسٌ للأذواق الصّافية، وتحريك للمدارك القويّة كقوله تعالى: "**وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ**"[(5)] فعبّر عن حدث الفزع الذي لَمّا يقع بعد، وهو حدثٌ مستقبليٌّ، بالماضي (فزع) بدل المضارع (يفزع) لأنه واقع لامحالة، فالمعنى قطعيّ لا احتماليّ وليس للمخاطب إلّا أن يُسلِّم سواءٌ أكان معتقداً أم منكراً، وثمّة وظيفةٌ تربويّة أدّاها الماضي (فزع) فعالج داء عدم المبالاة بالحدث المستقبليّ، فالماضي (فزع) طوى الزّمان، ووضع الإنسان وجهاً لوجه مع حدث الفزع الذي ينتظره فَوْرَ النّفخ في الصّور، وكقوله تعالى: "**أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلَاتَسْتَعْجِلُوْهُ**"[(6)] فعبّر بالماضي (أتى) بدل المضارع (يأتي) لأنه حَتْمٌ مقضيّ، فالماضي (أتى) حرَّر الإنسان من وهمه، ووضعه أمام مشكلته المستقبليّة؛ لِيتبصَّرها، ويحتاط لها. ويجوز استخدام الماضي بدل المضارع في سياق

---

(1) النور: 33.
(2) الزّمر: 65.
(3) الإسراء: 8.
(4) ينظر: مفتاح العلوم: 132، والبرهان في علوم القرآن: ج220/2، ومعاني النحو: ج274/3 - 276، ج47/4 - 54.
(5) النمل: 87.
(6) النحل: 1.

الدّعاء نحو (أعزَّك الله، وأطال بقاءك) فاللفظُ ماضٍ، والمعنى الاستقبالُ، والمتكلّمُ يقصد إلى هذا التعبير؛ لِيؤكِّد للمتلقِّي صِدْقَه في الدّعاء له، ورغبتَه في أن تتحقَّق الأحداثُ التي دعا بِها لَهُ، فيغدو المعنى قطعيَّاً بعد أن كان احتماليّاً(1).

والأصلُ أن يُعبَّر عن الدّعاء بصيغة الأمر، وتجنَّبوا تسميتَه أمراً، استعظاماً؛ لأنه خطاب موجَّه إلى الأعلى، ويجوز التعبير عنه وتأديةُ معناه بلفظ الماضي أو المضارع، فيصير شكلُ العبارة خبريّاً، ومعناها الدّعاءُ أو الأمر نحو (أطال اللهُ بقاءك) أيْ (لِيُطِلِ اللهُ بقاءك) ونحو (غفر اللهُ لزيدٍ) أيْ (لِيغفرْ) وكقوله تعالى: "**يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ**"(2) أيْ (لِيغفرْ).

والمتكلّمُ إنّما يُعبِّر في هذا المقام عن المعنى بغير لفظه الأصليّ الذي هُو له؛ لأنه يُريد معنى إضافيّاً لايؤدّيه التركيبُ النّمطيُّ، فقد يكون غرضُه التّفاؤلَ، فيُصوِّر ما لم يقع في صورة ما وقع تفاؤلاً بوقوعه نحو قولك للمريض: (شافاك اللهُ، وعافاك) فأبرزتَ صورتَي المُشافاة والمعافاة في صورة الماضي تفاؤلاً منك ورغبةً في تحقُّق وقوعهما، وقد يرغبُ المتكلِّمُ، ويُظهر الحرص على وُقوع الأمر إذا كثُرتْ رغبتُه فيه، وتصوُّرُه له، فتخيَّله في صورة الأمر الواقع المنقضي نحو قولك: (رزقني اللهُ حجّ بيته المعمور، وأكرمني بزيارة قبر نبيِّه (ص)) فعبّرتَ بالماضيَين (رزقني، وأكرمني) بدل فعلي الدّعاء (لِيرزقْني، ولْيكرمني) حرصاً منك على وقوعهما. وقد تكون الغايةُ الابتعادَ عن صورة الأمر والطّلب تأدُّباً واحتراماً كقولك لأبيك: (يخصُّني الوالدُ بساعة من وقته) تُريد معنى (لِيخصّني) فعدلْتَ عن لفظه الأصل تأدّباً واحتراماً. وقد يُخرج المتكلمُ الأمرَ مَخرج الخبر في هيئة الماضي أو المضارع؛ لِينبِّه على أنّ المطلوب مُيَسَّرٌ لِقوّة الأسباب كقول القائد لجُنده: (تأخذون بنواصي ذوي الهِياج، وتذبحونهم ذَبْحَ النِّعاج) فاستخدم المضارع الخبريّ (تأخذون، وتذبحون) بدل الأمرالإنشائيّ (خُذوا، واذْبحوا) للتنبيه على سُهولة الأخذ والذّبح، وهذا معنى إضافيٌّ لا يؤدِّيه التركيبُ الطّبيعيّ. وقد يقصد المبالغةَ في الأمر؛ لأن التعبير عنه بغير لفظه أقوى وألطفُ كقوله تعالى: "**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**"(3) أيْ (لِيُرضعْنَ) فعبَّر عن أمر الإرضاع بالمضارع (يُرضعْنَ) وهو أبلغ من الأمر الصّريح (أَرْضعْنَ) وأقوى، فترك التعبير الطبيعيّ إلى تركيب جديد؛ للدلالة على أنّهنّ يفعلْن ذلك امتثالاً لأمر اللهِ تعالى، وهذا

(1) ينظر: الخصائص: ج331/3، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 70، والبرهان في علوم القرآن: ج210/3 - 211.
(2) يوسف: 92.
(3) البقرة: 233.

شأنُهُنَّ، وهو ألطفُ من الأمر الصّريح إكراماً لهنَّ[1].

2- الإخبار والحال والوصفُ بالجامد:

والأصلُ في الخبر أن يكون وصفاً مشتقّاً كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصّفة المشبّهة باسم الفاعل واسم التفضيل، فلا يأتي المصدرُ خبراً لاسم الذّات، فلا يُقال في الأصل: (زيدٌ انطلاقٌ، ومحمَّدٌ رَكْضٌ) ومنعوا ذلك في الأصل؛ لأن المصدر حدثٌ مجرَّد من الزمن، ويجوز الخروج على القاعدة الأصل، فيُوقَع المصدرُ الجامد خبراً بدل الوصف المشتقّ إذا قصد المتكلّمُ من الإخبار المبالغةَ بجعل اسم الذّات المبتدأِ هو عينَ الخبر ونفسَه كقوله تعالى: "**قَالَ يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**"[2] فأخبر بالمصدر الجامد (عملٌ) عن اسم الذّات هاءِ الغائب؛ لأنه قصد المبالغةَ، وهي معنى إضافيّ لا يؤدّيه التعبيرُ النمطيّ، ودلّ على ثُبوت الخبر في المبتدأ، وكقول الخنساء تَصفُ ناقتَها[3]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإدْبارُ

فأخبرت عن اسم الذّات (هي) بالمصدرين الجامدين (إقبالٌ، وإدبارٌ) بدل المشتقّين (مقبلةٌ ومدبرةٌ) والإقبالُ والإدبارُ مصدران جامدان لا يجوز في الأصل أن يقعا في هذا الموقع النّحويّ الذي هو للمشتقّ، وإنّما قصدت الخنساءُ معنى المبالغةِ، وتحويلَ الناقة إلى حدث مجرَّدٍ من الذّات وعنصر المادّةِ، فصارت إقبالاً وإدباراً، فالحركةُ فيها مستمرّةٌ، وهذا المعنى يُناسب حالةَ الحزن الذي تعيشه الشاعرةُ، وهو معنى لا يؤدّيه الإخبارُ بالمشتقّ[4]. ويجوز الإخبار بالجامد بدل المشتقّ إذا دلّ على نسبة؛ لأنه في تأويل المشتقّ نحو (محمدٌ قُرشيٌّ) أيْ (منسوبٌ إلى قريش) أو دلّ على تشبيه نحو (محمدٌ أسدٌ) بمعنى (شجاعٌ).

وقد يُخبَر بالجامد دون أن يؤوَّل بمشتقٍّ، وذلك إذا كان الخبر من لفظ المبتدأ سواءٌ أكان ضميراً أم اسماً نحو (أنتَ أنتَ، والنّاسُ النّاسُ) فـ (أنتَ) الأُولى مبتدأٌ، والثانيةُ خبرٌ، و (الناسُ) الأُولى مبتدأٌ، والثانيةُ خبرٌ، وقد يكون الخبرُ جامداً إذا كان ظرفَ مكانٍ متصرِّفاً

---

(1) ينظر: الكتاب: ج142/1، والأصول في النحو: ج170/2، والمفصل في علوم البلاغة: 290 - 291،ومعاني النحو: ج292/3.
(2) هود: 46.
(3) الخنساء، الديوان، تح: عبد السّلام الحُوفيّ، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1405هـ - 1985م، 35.
(4) ينظر: المقتضب: ج230/3، وشرح المفصّل: ج115/1، ومعاني النحو: ج179/1، والجملة العربية والمعنى:181، 209.

نحو (منزلي شرقيُّ الدّارِ) ويبدو أنه بمعنى (منزلي موجودٌ في هذه الجهة) وقد يأتي جامداً في غير ذلك كقوله تعالى: "**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**"[4] بمعنى (وأزواجُه محرَّماتٌ عليهم) لأنّهنَّ بمنزلة أمّهاتهم[1]. والظّاهرُ أنّ المتكلم قد أخبر في هذه المواضع النحوية بالجامد بدل المشتقّ سعياً وراء معنى يُريده، فهو يقصد توكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ إذا جاء به منسوباً نحو (محمّدٌ قُرشيٌّ) فهو أقوى دلالةً من (محمدٌ منسوبٌ إلى قريش) لأنه يدلّ على ثُبوت قرشيّته، وأنها أصلٌ فيه حقيقةً لا ادِّعاءً، وربّما يُستخدَم هذا التعبيرُ مع المنكر الشاكّ في قيام النسبة بين المبتدأ والخبر، وقولُك: (محمدٌ أسدٌ) أبلغ في النفوس وأقوى تأثيراً من قولك: (محمدٌ شجاعٌ) لأنك قدّمت في التركيب الجديد، وقد أخبرت بالجامد (أسدٌ) صورةً متكاملةً لشجاعته، وكأن الجملة في سياق ومقامِ مَنْ أنكر عليك وصْفَه بذلك، وقد تكون في مقام التعجب من شجاعته الفائقة، وأمّا إذا قلت: (محمدٌ شجاعٌ) فأخبرت بالمشتقّ (شجاعٌ) كنت قد أخبرت عن شجاعته فحسبُ دون أن تقصد المبالغةَ في اتِّصافه بها. وإذا أوردتَ الخبر من لفظ المبتدأ، وقلت: (أنتَ أنتَ، والناسُ الناسُ) كنت قد أفدت أن الخبر عينُ المبتدأ و ذاتُه، وكذلك المبتدأُ، وأن الناس هذه حالتُهم وطباعُهم في كلّ مكان.

- الحال جامدة:

الأصل في الحال أن تكون مشتقّة، ويجوز أن تكون جامدة إذا أمكن تأويلها بمشتقّ، وذلك إذا دلّت على تشبيه نحو (كرَّ زيدٌ أسداً) أيْ (شجاعاً كالأسدِ) و (بدتِ الجاريةُ قمراً) أيْ (جميلة كالقمر) أو دلّت على مفاعلة ومشاركة نحو (بعتُه يداً بيدٍ) أيْ (متقابضين) و (كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ) أيْ (متشافهَينِ) أو دلّت على ترتيب نحو (اُدْخلوا رجلاً رجلاً) أيْ (مرتّبين بهذه الهيئة) ونحو (ينقضي الشهرُ أسبوعاً أسبوعاً) أيْ (يكون انقضاؤُه بهذا الترتيب) أو دلّت على سعرٍ نحو (بعتُ القمحَ كيلةً بثلاثين قرشاً) أيْ (مسعَّراً) أو كانت مصدراً صريحاً تضمّن معنى المشتقّ كقوله تعالى: "**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**"[2] بمعنى (ساعياتٍ) وقوله تعالى: "**وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا**"[3] بمعنى (خائفين وطامعين) أو كانت مركّبة من اسمين جامدين تركيباً مزجيّاً نحو (تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ)[4] أيْ (منتشرين) و (تفرّقوا شَذَرَ مَذَرَ)[5] بمعنى

---

(1) ينظر: الكتاب: ج359/2، وارتشاف الضّرب: ج1110/3 - 1128.
(2) البقرة: 260.
(3) الأعراف: 56.
(4) شغِر البلد: خلا من أهله، وأشغر في الفلاة: أبعد فيها، وبغر النجمُ بُغوراً: سقط ، وهاج بالمطر.
(5) الشَّذَر: قطع الذّهب واللؤلؤ، ومَذِرت البيضةُ: فسدت، ومَذِرت معدتُه: فسدتْ.

(في كلّ ناحية) و (هو جاري بيتَ بيتَ) أيْ (ملاصقاً) أو دلّت على تحوّل وتنقّل، وكانت في موضع توبيخ وإنكار من المتكلم بعد همزة الاستفهام، نحو (أتميميّاً مرّةً وقيسيّاً أُخرى) تريد (أتتلوَّن وتتحوَّل؟) وكقول هند بنت عتبة[1]:

أفي السِّلْمِ أَعْياراً جَفاءً وغِلْظَةً وفي الْحَرْبِ أَشْباهَ النِّساءِ الْعَوارِكِ[2]

ويجوز أن تأتي الحال جامدة لا تُؤوَّل بمشتقّ إذا كانت موصوفة، وتُسمَّى حالاً موطّئة كقوله تعالى:"**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرَاً سَوِيَّاً**"[3] أو كانت عدداً كقوله تعالى:"**فَتَمَّ مِيْقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً**"[4] أودلّت على طور أفضل من طور آخر نحو (هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً) أو كانت نوعاً من أنواع صاحبها نحو (هذه أموالُك بيوتاً، وهذه ثروتُك كتباً) أو كانت فَرعاً من فروعه نحو (هذا حديدُك خاتماً) وكقوله تعالى: "**وَتَنْحِتُونَ اَلْجِبَالَ بُيُوتَاً**"[5] أو كانت أصله كقوله تعالى: "**قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً**"[6] أو دلّت على سعر نحو (بعتُه مُدّاً بكذا) أو كانت (أيّ) الكماليّة التي تدلّ على أن صاحبها متكامل الصفات[7] كقولك: (مررتُ بعبدِاللهِ أيَّ رجلٍ) أيْ (تكاملتْ فيه صفاتُ الرّجولة كلُّها).

والحقُّ أن المتكلم لا ينتقل من تعبير إلى تعبير آخر إلّا لمعنى يقصده، ويرى أن التعبير النمطيّ لا يؤدّيه فقولك: (أقبل زيدٌ ركضاً) وإن كان تأويلُه (أقبل زيدٌ راكضاً) لا يطابقه في المعنى[8]. فالمتكلم يعبّر عن الحال بالمصدر بدل المشتقّ؛ لأنه يريد المبالغةَ، وهي معنى إضافيّ لا يؤدّيه التعبير الأصلُ، فالمصدرُ ينفي عن صاحب الحال المادّيّةَ، ويُحوِّل الحدثَ الذي قام به إلى حدثٍ مجرَّد من الزّمن والذّات؛ لأن المصدر حدثٌ مجرَّدٌ منهما، فإذا قلتَ: (أقبل أخوك سعياً) قصدتَ أنه تحوّل إلى سعيٍ محضٍ تجرّد من عنصر المادّة، وتحرّر من الزمن، وهذا مبالغةٌ، وليس هذا المعنى موجوداً في قولك: (أقبل أخوك ساعياً) فقد ظهر

---

(1) المقتضب: ج265/3.
(2) أعياراً: مفرده: العَيْر: الحمار أهليّاً أم وحشيّاً.
(3) مريم: 17.
(4) الأعراف: 142.
(5) الأعراف: 74.
(6) الإسراء: 61.
(7) ينظر: الكتاب، ج370/1 - 400، والمقتضب: ج234/3، 238، ج266/4 - 271، 312، وشرح المفصل: ج59/2 - 69 وارتشاف الضرب: ج1557/3 - 1571، 1610، ومغني اللبيب: 109، ، ومعاني النحو: ج244/2 - 248.
(8) ينظر، معاني النحو: ج249/2.

الفرقُ بينهما، ومثله قوله تعالى: "**"ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَاً**"[1] فجاء بالحال (سعياً) مصدراً بدل المشتقّ (ساعياتٍ) للمبالغة في المعنى؛ وللدلالة على أن الطّيور التي مزَّقها سيّدنا إبراهيم عليه السلام، ودقَّها، وهشَّم عظامَها، وفرّقها قد تحوَّلت من أقصى الجمود بعد دعوته لها إلى أقصى الحركة ، وهذا المعنى لا يؤدّيه المشتقُّ (ساعياتٍ) في هذا المقام[2]. ويأتي المتكلم بالحال مصدراً؛ لِيتوسّع في المعنى، ويفتح الاحتمالات المختلفة أمام دلالة التركيب، فإذا قلت: (جاء خالدٌ ماشياً) عبّرت عن معنى واحد، هو مجيء خالدٍ في حالة المشي، وإذا قلت: (جاء خالدٌ مشياً) احتمل التركيبُ معنيي الحاليّة والمصدريّة، وقد تكون عَنَيْتَهُما معاً، فتكون قد أدَّيتَ معنيين بتركيب واحد، وكقوله تعالى: "**وَادْعُوْهُ خَوْفَاً وَطَمَعَاً**"[3] فيحتمل هذا التركيبُ معاني الحاليّة والمصدريّة والتعليليّة – المفعول لأجله – وقد يكون قصدها جميعاً، فالتعبيرُ بالمصدر (خوفاً) فتح بابَ الاحتمالات، ووسّع الدّلالةَ، وجعلها مطلقة بعد أن كانت قطعيّة مقيّدةً. فالتغييرُ في استخدام العنصر اللغويّ في التركيب النحويّ أكسبَ العبارةَ معنيين إضافيين، واختصر على المتكلم تركيبين[4].

ويبدو أنّ الحال يُؤتَى بها جامدة في الحالات المتنوّعة السابقة لمعنى إضافيّ يقصده المتكلم؛ لأنه يُدرك أنه إذا أتى بها على أصلها مشتقّة، كانت قاصرة عن تأدية المعنى الذي يريده، فالإتيانُ بها جامدة تدلّ على التشبيه نحو (كرَّ زيدٌ أسداً) إنّما هو للدلالة على ثُبوت صفة الشّجاعة في زيدٍ، وأنّها ليست حالة عابرةً، وهذا التعبيرُ أقوى من (كرَّ زيدٌ شجاعاً) لأنه يُعبّر عن الشجاعة العاديّة التي لا تلفت الانتباه، ولا تحرّك الخيال، ولا تشدُّ الأذهان، فتأثيرُ التعبير الجديد في المتلقي أقوى من تأثير التعبير النمطيّ؛ لأن المتكلم قد فاجأ المتلقيّ بما لم ينتظره، ويعهدْه، يُضاف إلى ذلك أن التعبير صار مجازيّاً ذا علاقة تشبيهيّة بين الحال (أسداً) وصاحبها (زيدٌ) بعد أن كان نمطيّاً على الحقيقة. وكذلك الأمرُ إذا قلت: (هو جاري بيتَ بيتَ) بمعنى (ملاصقاً) فالمعنى أقوى وأبلغ؛ لأنك لو أوردت الحال مشتقّة، وقلت: (هو جاري ملاصقاً) لأفدت معنى الملاصقة فحسب، أمّا وقد غيّرت شكلَ التعبير، فاستخدمت التركيب المزجيّ الجامد (بيتَ بيتَ) في موضع المشتقّ (ملاصقاً) فقد أفدت الملاصقة الشديدة، وبالغت في إفادتها، وأكسبت باب الحال تعبيراً ليس له في الأصل من باب التوسّع.

---

(1) البقرة:260.
(2) ينظر: معاني النحو: ج249/2 - 251، والجملة العربية والمعنى: 183، 211.
(3) الأعراف: 56.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 729 - 730، ومعاني النحو: ج250/2 - 253، والجملة العربية والمعنى: 155.

- **الوصف بالجامد:**

الأصل في الصفة أن تكون وصفاً مشتقّاً كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة باسم الفاعل واسم التفضيل، ويجوز أن تأتي الصفة اسماً جامداً إذا أمكن تأويله بمشتقّ، وذلك إذا كان مصدراً، نحو (هو رجلٌ ثقةٌ) بمعنى (موثوقٌ عَدْلٌ) بمعنى (عادلٌ) أو كان اسم إشارة كقوله تعالى: "**قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيْرُهُمْ هَذَا**"[1] أيْ (الحاضرُ والمشارُ إليه) وقوله تعالى: "**قَالَ إِنِّي أُرِيْدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ**"[2] أيْ (الحاضرتين والمشار إليهما) أو كان نسباً نحو (هذا رجلٌ تميميٌّ بصريٌّ) بمعنى (منسوبٌ إلى تميم) أو كان (ذو) بمعنى (صاحب) أو (ذات) بمعنى (صاحبة) نحو (جاء رجلٌ ذوعلم، وامراةٌ ذاتُ فضلٍ) بمعنى (صاحب علم وصاحبة فضل) أو كان عدداً للموصوف، نحو (جاء رجالٌ أربعةٌ) بمعنى (معدودون بهذا العدد) ونحو (أعطيتُك إبلاً مائة) أيْ (كثيرةً) و كقول الأعشى[3]:

لئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثَمانينَ قامةً وَرُقِّيْتَ أسْبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

بمعنى (في جبٍّ عميقٍ) أو كان (أيّ، وكلّ) الكماليّتين مضافتين إلى مثل موصوفهما في اللّفظ والمعنى نحو (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأنت الرّجلُ كلُّ الرّجلِ) بمعنى (الكاملُ في الرّجولة) أو كان اسماً موصولاً مقترناً بـ (ال) نحو (جاء الرّجلُ الذي اجتهد) أيْ (المجتهدُ) أو دلّ على تشبيه، نحو (مررتُ برجلٍ أسدٍ) بمعنى (شجاعٍ) و (لبستُ ثوباً خزّاً ملمسُه، وشربتُ ماءً عسلاً طعمُه) بمعنى (ناعماً ملمسُه، وحلواً طعمُه) أو كان (ما) النكرة التي يُراد بها الإبهام نحو (أَكْرِمْ رجلاً ما) وقد يراد مع الإبهام معنى التّهويل نحو (لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفَه) أيْ (لأمرٍ عظيمٍ) أو دلّ على قياس أو مقدار أو وزن أو كيلٍ؛ لأنها تتضمّن معنى الطّول والقِصر والقِلّة والكثرة، نحو (رأيت ثوباً خمسين ذراعاً) بمعنى (طويلاً) ونحو (رأيت ثوباً ذراعاً) بمعنى (قصيراً) أو كان كلمة (غير) نحو (مررت برجلٍ غيرِ كاذبٍ) أو كان كلمة (مثل) ونحوها ممّا يُفيد التّشبيه، نحو (مررت برجلٍ مثلِك وضَربِك وشِبهِك ونحوِك)[4].

(1) الأنبياء: 63.
(2) القصص: 27.
(3) الديوان: 173.
(4) ينظر:الأصول في النحو: ج27/2، والخصائص: ج207/2، والمفصل: 147 - 148، وشرح المفصل: ج74/2، ج48/3-49، وارتشاف الضرب: ج1919/4 - 1920، 1933، ومغني اللبيب: 109، ومعاني النحو: ج159/3 - 166.

والمتكلم إنّما يصف بالمصدر بدل المشتقّ؛ لِيدلّ على ثُبوت الصفة في الموصوف لكثرة تعاطيه لها، وكأن الموصوف صار في الحقيقة مخلوقاً من تلك الصّفة، وفي هذا مبالغة وتوكيدٌ للعلاقة القائمة بينهما، فإذا قلت: (هذا رجلٌ صَوْمٌ) دلَلْتَ على كثرة صيامه، وهذا معنى غير موجود في قولك: (هذا رجلٌ صائمٌ) لأنك عَنَيت اتّصافه بالصّيام في اللحظة التي هو فيها، وإذا وصفت بـ (أيّ، وكلّ) الكماليّتين، فقد دللْتَ على كمال الصفة في الموصوف، وبالغت في وصفه بها، فإذا قلت: (مررت برجل أيِّ رجلٍ) قصدت أن صفات الرجولة قد اجتمعت فيه، وهي أقوى من أن يُحاط بها، فبالغت في مدحه، وإذا قلت: (مررت برجلٍ أسدٍ) دللت على شجاعة فائقة، وزدت في التركيب علاقة المشابهة بين الموصوف والصفة، وإذا وصفت بـ (ما) النكرة، فقلت: (لأمر ما جدع قصيرٌ أنفه) كنت قد أردت معنيَي التهويل والتعظيم، وهما معنيان لا يؤدّيهما الوصف بالمشتقّ، والتعليلُ على هذا الوجه في الحالات كلّها، فالتغييرُ إنّما يكون لمعنى[1].

3- التعبير عن الشرط بغير أدواته:

الأصل في الشرط أن يُعبَّر عن معناه بأدواته الأصلية التي وُضِعت له، ويجوز التعبير عنه بالاسم الموصول بشرط أن تكون صلتُه جملة فعليّة أو شبه جملة، وأن يكون موقعه النحوي في التركيب مبتدأ، فمن الأوّل قوله تعالى: "**الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرَّاً وَعَلَانيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**"[2] فحمل الاسمُ الموصول (الذين) معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره (فلهم أجرهم) ومن الثاني قوله تعالى: "**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ**"[3] فحمل الاسم الموصول (ما) معنى الشرط، وجاز ذلك؛ لأن صلته (بكم من نعمة) شبه جملة، ولذلك دخلت الفاء في خبره.

ويجوز التعبير عن معنى الشرط بالنكرة الموصوفة الدّالّة على العموم بشرط أن توصَف بجملة فعليّة أو شبه جملة، وأن يكون موقعها النحويّ في التركيب مبتدأ، فتدخل الفاء على خبره دلالةً على شبهه بالشرط وتأديته معناه، فالأوّل نحوُ (كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ) فأوقعت النكرة الدالّة على العموم (كلُّ) موقع الشرط، وجاز لك ذلك؛ لأنك وصفتها بالجملة

---

(1) ينظر: الخصائص: ج189/3، 259، ج207/2، وارتشاف الضرب: ج1919/4، والبرهان في علوم القرآن: ج200/4، ومعاني النحو: ج179/1، ج159/3 - 165، والجملة العربية والمعنى: 183 - 184، 209 - 211.
(2) البقرة: 274.
(3) النحل: 53.

الفعلية (يأتيني) وجعلتها في التركيب مبتدأ، وأدخلت الفاء في خبرها (فله درهمٌ) والثاني نحوُ (كلُّ رجلٍ في الدار فله درهمٌ) والقولُ فيه كسابقه. وإنّما جاز حمل الاسم الموصول والنكرة العامّة الموصوفة على الشرط؛ لأنهما مبهمان، والشرطُ مبنيّ على الإبهام، فالاسم الموصول لايتمُّ معناه إلّا بصلته والعائد عليه، والنكرة الموصوفة معناها مبهمٌ لايتوضّح إلّا بصفتها، وهذا جعلهما شبيهين بالشرط من حيث الغموضُ والإبهامُ(1)، قال ابن السّرّاج: "واعلمْ أنه إذا كان صلة (الذي) فعلاً جاز أن يدخل في الخبر الفاءُ، نحو (الذي قام فله درهمٌ، والذي جاءني فأنا أُكرمه) شبّه هذا بالجزاء، لأن قولك: (فله درهمٌ) تبع المجيء. وكذلك هو في الصفة، تقول: (كلُّ رجلٍ جاءني فله درهمٌ، وكلُّ رجلٍ قام فإنّي أُكرمه) والأصلُ في جميع هذا طرحُ الفاء، وأنت في ذكرها مخيَّر، إلّا أنها إذا دخلت، ضارع الكلامُ الجزاءَ، ويتبيّن أن الخبر من أجل الفعل، ولذلك لم يجزْ أن تدخل الفاءُ في كلّ حال"(2).

والحقيقة على ما يبدو أنه ثمّة فرقٌ في المعنى بين التعبير النمطي (الذي يأتيني له درهمٌ) والتعبير الجديد المحمول على الشرط (الذي يأتيني فله درهمٌ) فالتعبير النمطيّ دلالتُه احتماليّة ومعناه يسير في اتّجاهين، الأوّلُ أنّ الآتي يملك درهماً في الأصل، والثاني أنّ الإتيان إليك شرطٌ للحصول على الدّرهم، فالحصول على الدّرهم مسبَّبٌ عن الإتيان إليك، والتعبيرُ الجديد المحمول على الشرط دلالتُه قطعيّةٌ، فالآتي لا يملك الدّرهم، وإنّما يحصل عليه إذا أتى؛ لأن المعنى صار على الشرط، فصار الخبرُ (فله درهمٌ) بمنزلة جواب الشرط، والاسم الموصول مع صلته بمنزلة أداة الشرط وفعل الشرط، ونحوه قولك: (كلُّ رجلٍ يأتينا فله درهمٌ، وكلّ رجلٍ في الدّار فله درهمٌ)(3).

4- التعبير بأدوات الاستفهام عن معان أخرى:

الأصل في الاستفهام في التركيب النحوي طلبُ معرفة شيء مجهول من قِبل المتكلم، وله أدواتُه المعروفة، ويجوز أن تترك أداة الاستفهام وظيفتها الاستفهامية، وتُفرَّغ من معنى السؤال والاستخبار وطلب الجواب؛ لِتؤدّي معنى آخر يُفهَم من سياق الكلام أو من قرينة الحال، ويكون هذا الاستخدام لها في التعبير عن معان ليست لها في الأصل، تغييراً نحوياً جائزاً اقتضاه المعنى، وأباحته القاعدة النحوية، وأجازه الاستعمال الصحيح. ومن هذه

---

(1) ينظر: الكتاب: ج102/3 - 103، والأصول في النحو: ج272/2، وشرح المفصل: ج99/1 - 101.
(2) الأصول في النحو: ج272/2.
(3) ينظر: الكتاب: ج102/3، ومعاني النحو: ج109/4 - 112، والجملة العربية والمعنى: 92 - 105.

المعاني أنْ ترد معبِّرة عن معنى التعجب كقوله تعالى: "**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ**"[1] فتعجب بـ (كيف) الاستفهامية من كفرهم، وقد رأوا إحياءهم بعد حالة الموت، وكقول المتنبّي[2]:

أَبِنْتَ الدّهرِ عِنْدِي كُلُّ بِنْتٍ فكيفَ وصلْتِ أنتِ من الزِّحامِ؟

فتعجب بـ (كيف) الاستفهامية، وقد فرّغها من معنى الاستفهام، من وصول المصيبة إليه مع كثرة المصائب الواقفة ببابه، ومنها أن يُعبَّر بها عن معنى النفي كقوله تعالى: "**فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ**"[3] بمعنى (مايُهلَك) وكقوله تعالى: "**أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ**"[4] بمعنى (ما شهدوا) ومنها معنى الأمر كقوله تعالى: "**فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ**"[5] أيْ (أسْلِمُوا) وقوله تعالى: "**أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**"[6] أي (اذكروا) ومنها معنى النّهي كقوله تعالى: "**أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ**"[7] أي (لا تخشوهم) وقوله تعالى: "**مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيْمِ**"[8] أي (لا يغرَّك) ومنها معنى التمنّي كقوله تعالى: "**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ**"[9] بمعنى (ليت لنا شفعاء) ومنها التحذير كقوله تعالى:"**أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ**"[10] أي (نحذّركم مثل هذا المصير) ومنها التهكم والاستهزاء كقوله تعالى: "**قَالُوا يَاشُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ**"[11]ومنها الاستبطاء، كقوله تعالى: "**مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ**"[12] ومنها التحقير كقوله تعالى: "**وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً**"[13] ومنها التقرير كقوله تعالى:"**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**"[14] أي (أنا ربُّكم) وقول جرير[15]:

ألستُمْ خيرَ مَنْ ركبَ الْمَطَايَا وأَنْدَى الْعالمَينَ بُطونَ راحِ

---

(1) البقرة: 28.
(2) الديوان: ج147/4.
(3) الأحقاف: 35.
(4) الزخرف: 19.
(5) هود: 14.
(6) يونس: 3.
(7) التوبة: 13.
(8) الانفطار: 6.
(9) الأعراف: 53.
(10) المرسلات: 16.
(11) هود: 87.
(12) يس: 48.
(13) الفرقان: 41.
(14) الأعراف: 172.
(15) الديوان: 98.

أي (أنتم خيرُ مَنْ ركب المطايا) ومنها الإنكار التوبيخي الحقيقي أو الإبطالي، فيكون الإنكار حقيقياً توبيخيّاً إذا كان ما بعده واقعاً، وفاعلُه ملومٌ عليه، ويكون إبطاليّاً إذا كان ما بعده غير واقع، ومُدَّعيه كاذب، فالأوّل كقوله تعالى: "**قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ**"(1) فالإنكار بهمزة الاستفهام حقيقيّ، غرضُه توبيخُهم على عبادة المنحوتات التي من صنعهم، وهذا فعل قد وقع منهم، والثاني كقوله تعالى: "**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً**"(2) فالإنكارُ إبطاليّ؛ لأنهم ادَّعوا أن الله تعالى قد جعل لهم البنين، وهذا لم يقع، فهم كاذبون في ادِّعائهم. ويلي أداةَ الاستفهام إذا قُصِد بها التوبيخُ أو الإنكارُ ما أراد المتكلمُ من المخاطب أن يُقِرَّ بِهِ، أو أراد أن يُنكره عليه(3).

وإذا خرجت أداةُ الاستفهام عن معناها الحقيقي، فليس من قرينة لفظية تدلّ على المعنى الجديد المراد، أو أنّ أداة الاستفهام قد فارقت معناها الأساسيّ أو لم تفارقه، أو على أنّها قد حافظت على معناها الأساسيّ مع إفادة معنى جديد، أمّا الذي يجعلنا نتبيّن ذلك، فهو القرينة الحاليّة بمعرفة الظروف التي قِيلت العبارة في أجوائها، فإذا عرفنا حال كلٍّ من المتكلم و المخاطب، سهُل علينا تحديدُ ذلك؛ ولذلك قد يُخطىء أيُّ دارس في تحديد المعنى الدّقيق لعبارة خرجت فيها أداة الاستفهام عن معناه الحقيقيّ إذا لم يعرف ظروف الكلام بدقّة. ويرى الزّركشيّ أن أدوات الاستفهام إذا خرجت عن معناها الأساسي للتعبير عن معان أخرى، فإن منها ما يفارق معنى الاستفهام بالكليّة كما في التسوية، ومنها ما يبقى على معنى الاستفهام مع إفادة المعنى الجديد، ومنها ما يحتمل أنه فارق أو لم يفارق، وتأمّلُ العبارة هو دليلُ الدّارس إلى معرفة ذلك.(4)

ويبدو أن أداء المعنى بغير لفظه الذي وُضِع له في الأصل عن طريق أداة الاستفهام أقوى وأبلغ من تأديته بلفظه الأصل، فالنفي بـ (هل) يختلف معناه عن النفي بحرف النفي، فالنفيُ بأداة النفي هو نفيٌ فحسب، وهو معنى قطعيٌّ، اتّجاهُه واحد، والنفيُ بـ (هل) أو

---

(1) الصافات: 95.
(2) الإسراء: 40.
(3) ينظر: الكتاب: ج181/2، ج94/3، 513، والمقتضب: ج19/2، ج228/3 - 229، 264 - 265، 293، والأصول في النحو: ج396/1، ج57/2، ومعاني الحروف: 32 - 33، وشرح المفصل: ج69/2، ج48/7، ج123/8 - 124، وارتشاف الضرب: ج696/2 ، ج1502/3، ج 1861/4، ج2336/5، ومغني اللبيب: 24 - 25 ،97، 271، 459، والبرهان في علوم القرآن: ج204/2 - 214، والجملة العربية والمعنى: 104 - 105، ومعاني النحو: ج201/4 - 205، والمفصل في علوم البلاغة: 270 - 275.
(4) ينظر، البرهان في علوم القرآن: ج214/2.

بغيرها من أدوات الاستفهام نفيٌ خالطه معنى الاستفهام، وقد تُخالطه معان أخرى كالتعجب والاستنكار والتحدّي والاستخفاف وغيرها، فالنفيُ الصريح بأداة النفي هو إقرار من المُخبِر، والنفيُ بأداة الاستفهام تشريك للمخاطب في النفي كقوله تعالى: "**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرَاً رَسُولَاً**"[1] والمعنى (ما كنتُ إلّا بشراً رسولاً) فالجملة ذات أسلوب إنشائيّ، ومعناها نفيٌ خبريّ، فإثباتُ صفة البشرية والرسولية له، ونفيُ الصفات التي تناقضهما عن طريق (هل) الاستفهامية أبلغُ وأقوى من النفي الصريح؛ لأنه لا يقف عند حدّ معيّن من النفي، وكذلك الأمر إذا أدّت أداةُ الاستفهام معنى الأمر، كان الأمر بها أبلغ وأقوى من الأمر الصريح كقوله تعالى: "**وَقُلْ لِلَّذِيْنَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ**"[2] والمعنى (أَسْلِمُوا) فالأمر في الآية الكريمة ليس أمراً خالصاً، فهو أمر صحبه استفهام، وفي هذا تهييج وتحريك ليُسلموا، وكذلك الحال إذا أفادت أداةُ الاستفهام معاني التمني والتعجب والتوبيخ والتقرير والإنكار والنهي وغيرها من المعاني، وظهر بذلك الفرقُ بين التعبيرين في المعنى، واتّضح أن تغيير وجهة أداة الاستفهام في التعبير كان من ورائه المعنى[3].

5-التعبير عن التمنّي بغير (ليت):

الأصل في التعبير عن معنى التمني أن يكون، ويُؤدَّى بـ (ليت) والتمنّي هو طلب المستحيل الذي لاطمع فيه، أو طلب ما فيه صعوبة بالغة وعُسرٌ، فالأوّل نحو (ليت الشباب يعود) والثاني (ليت الجاهل عالمٌ) ويجوز تأدية معنى التمني بـ (هل) الاستفهامية و (لو) الشرطية، و (لعلّ) أخت (إنّ) فالأوّل كقوله تعالى: "**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**"[4] والمعنى (ليت لنا من شفعاء) وكقول العبّاس بن الأحنف[5]:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ   لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيرُ

والمعنى (ليت من يعير جناحه) فالعبارةُ شكلُها الاستفهام، ومعناها التمنّي، والثاني كقوله تعالى: "**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**"[6] والمعنى (ليت لي كرّةً) وقـــــــــول

(1) الإسراء: 93.
(2) آل عمران: 20.
(3) ينظر: معاني النحو: ج202/4 - 211.
(4) الأعراف: 53.
(5) الديوان: 143.
(6) الزمر: 58

جرير [1]:

وَلَّى الشَّبابُ حَمِيدَةً أَيَّامُهُ   لَوْ كانَ ذلكَ يُشْتَرَى أو يَرْجِعُ

والمعنى (ليت ذلك يُشترَى...) والثالث كقوله تعالى: "**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ*أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى**"[2] والمعنى (ليتني أبلغ الأسباب) فالتعبير عن معنى التمني بغير أداته الأصلية (ليت) تغيير نحوي جائز، غرضُه المعنى، فإذا تمنّى المتكلم بـ (هل) بدل (ليت) كانت غايتُه أن يُبرز المتمنَّى المستحيلَ الحصول أو العسيرَ حصولُه في صورة المستفهم عنه الممكن وقوعه لِيظهر كمال عنايته به ورغبته الشديدة في وقوعه، وهذا المعنى ظاهر في قوله تعالى: "**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**" لأن الشفاعة لهم مستحيلة، وقد علموا ذلك، فأرادوا التخفيف عن أنفسهم، و إظهار رغبتهم في وقوعها، وكذلك الحال في قول الشاعر: (هل من يعير جناحه؟) وإذا تمنَّى المتكلم بـ (لو) بدل (ليت) كانت غايتُه أن يُشعر المتلقي بعِزّة ما يتمنّاه وصعوبته المطلقة أو استحالته المطلقة، فيبرزه في صورة الممتنع الذي لايقع؛ لأن (لو) حرف يدل على امتناع جواب الشرط لامتناع الشرط، وكأنه يجمع مستحيلاً إلى مستحيل، وهذا هو المعنى الظاهر في قوله تعالى: "**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**" فعودتُه إلى الدنيا مستحيلة، وزادت (لو) توكيد هذه الاستحالة، والأمرُ ذاتُه في قول جرير: (لو كان ذلك يُشترَى ويعود) فعودةُ الشباب إلى المرء بعد الشَّيب غير ممكنة، وتمنِّيه يعني طلب المستحيل، وزاد الاستحالة قوّة أنه عبَّر عن التمنّي بـ (لو) الامتناعية، فضمّ امتناعها إلى امتناع التمنّي[3]. وإذا تمنّى المتكلم بـ (لعلّ) بدل (ليت) كانت غايتُه أن يُبرز المتمنَّى البعيد الحصول في صورة القريب المترقَّب الممكن حصوله دلالة على كمال عنايته به وتشوُّقه إليه؛ لأن (لعلّ) في أصل وضعها تُستخدَم لمعنى الترجّي الذي هو طلب الأمر المحبوب الذي يُرجَى حصولُه، وهذا المعنى ظاهر في قوله تعالى: "**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ**" ظنّاً منه أن ذلك ممكن الحصول والوقوع، فجعل العبارة على اعتقاد المتكلم لا على ما هي معطيات الواقع[4].

---

(1) الديوان: 342.
(2) غافر: 36 - 37.
(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج200/2، والمفصل في علوم البلاغة: 278 - 279.
(4) ينظر: علم المعاني، 124: والمفصل في علوم البلاغة: 280.

6- التعبير عن التعجب بغير صيغتَي التعجب:

التعجب معنى يحصل عند المتعجِّب إذا رأى أمراً خالف المألوف والعادة، وجهل سببه، فيدهش، ويحتار في أمره، وقد يستعظمه، أو يستحقره، والأصل فيه أن يؤدَّى بصيغتي التعجب القياسيتين (ما أفْعَلَ الشيء، وأَفْعِلْ بالشيءِ) وهذا النوعُ من التعجب قياسيّ، ويجوز تأدية معنى التعجّب بغير صيغتيه القياسيتين، وذلك عن طريق الخبر نحو (سبحان الله، ولله درُّكَ من رجلٍ، ولاإله إلّا اللهُ) أو النداء، نحو (ياطيبكِ من ليلةٍ، ويا لك فارساً) وكقوله تعالى: "**يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ**"(1) وقوله تعالى: "**يَاحَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ**"(2) أو الاستفهام كقوله تعالى: "**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ**"(3) وقوله تعالى: "**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**"(4) وهذا ما يسمّيه النّحاةُ التعجّبَ السماعيَّ، وليس من قرينة لفظية تدلّ الدارس على المعنى الجديد المراد، والتأمُّلُ في التركيب ومعرفةُ المقام الذي شُكِّلت في أجوائه العبارةُ هما دليلا المتلقّي إلى المعنى، وإذا قلت: (سبحان الله) متعجِّباً من أمر غير مألوف قد وقع أمامك، أو سمعته، كان كلامُك في ظاهره خبراً، وفي معناه ومضمونه إنشاءً؛ لأنك لم تقصد التعبّد بتسبيح الله، وإنّما قصدت التعبير عن معاني التعجب والدّهشة والحيرة والاستعظام التي خطرت في ذهنك ونفسك، وإذا ناديت، فقلت: (يا لك فارساً) لم تقصد نداءه وإقباله عليك، وإنّما عَنيت أن تُظهر التعجب من فُروسيّته التي فاقت فروسيّة أقرانه، وسمَتْ عليها إلى درجة لايمكن تصوُّرُها ووصفُها، وكذلك الأمرُ في قوله تعالى: "ياحسرتى على ما فرّطت" فهو لا ينادي الحسرة، وإنّما يتعجّب من أمره وتفريطه بنفسه وعدم اهتدائه إلى طريق الحقّ، وإذا استفهمت وقلت: (كيف تخرج في المطر؟) كنت متعجّباً من خروجه في جوٍّ لا يُخرَج فيه، وهذا أبلغ وأقوى في التعبير عن معنى التعجّب من التعبير عنه بتعبيره المعتاد(5). أمّا الذي يبعث المتكلم، ويدفعه إلى التعجب بالنداء، فأحدُ أمرين: "أن يرى المرء شيئاً عظيماً يتميّز بذاته أو بكثرته أو بشدّته أو بغرابته...فينادي جنسه إعلاناً بإعجابه وإذاعةً به كالأمثلة السابقة، أو ينادي مَنْ له صلة وثيقة به وتخصّصٌ فيه وتمكُّنٌ منه حمداً له وتقديراً أو طلباً لكشف السرّ فيه ومواطن العجب ...والتعجّبُ هنا كما سبق في بابه ليس مقصوراً على الأمر الحميد أو المحبوب، فقد يكون

(1) يس: 30.
(2) الزمر: 56.
(3) البقرة: 28.
(4) النبأ: 1.
(5) ينظر: الأصول في النحو: ج109/1، وشرح المفصل: ج131/1، ج142/7، وارتشاف الضرب: ج2086/4، والبرهان في علوم القرآن: ج179/2، ج220/3، والنحو الوافي: ج276/3، ج65/4، والمفصل في علوم البلاغة: 288.

فيهما وفي الذّميم أو البغيض"[1] فالتعبيرُ عن التعجب بغير صيغتيه القياسيتين تغييرٌ نحويٌّ جائز؛ إذْ لم يعد الكلامُ إخباراً ولا استفهاماً ولا نداءً؛ لأن أداة الاستفهام تركت معناها النحوي الأصل إلى معنى التعجب الذي ليس لها في الأصل، وتركت أداةُ النداء معنى النداء إلى معنى التعجب الذي ليس لها في الأصل، فلم تعد العلاقة بين أداة النداء والاسم الذي يليها مناداةً محضة، وإن كان الظاهرُ فيها النداء، ولم تعد العلاقةُ بين أداة الاستفهام وعناصرِ التركيب علاقة استفهام واستخبار، فقد تغيّرت العلاقات النحوية الداخلية في التركيب، وإن كان الشّكلُ لايوحي بذلك.

7- التعبير عن الظنّ بفعل القول:

الأصل أن يُعبَّر عن معنى الظنّ بالفعل (ظنّ) وأشباهه نحو (حسب، وزعم، وخال، وحجَا، وهبْ) والأصل أن يعبّر بفعل القول في كلام العرب عن الحكاية، نحو (قال زيدٌ: إنّ عمراً خيرُ الناس) ويجوز التعبير عن معنى الظنّ بفعل القول بشرط أن يكون زمنه مضارعاً؛ لأن المظنون يكون في المستقبل لا في الماضي، ويكون للمخاطب؛ لأنه يستفهم عن ظنه لاعن ظنّ غيره، وأن يُسبَق بأداة استفهام؛ لأن معنى الاستفهام يناسب معنى الظنّ، فالمستفهِم يستفهم دائماً عمّا لم يتحقّق، وعن شيءٍ يجهله، وألّا يفصل بين الاستفهام وفعل القول فاصلٌ غيرُ شبه الجملة أو معمول فعل القول؛ لأن الفصل بينهما يُضعف معنى الظنّ، قال عمر بن أبي ربيعة[2]:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنا؟

فجرّد الفعل (تقول) من معناه الحقيقيّ (القول والحكاية) واستخدمه بمعنى (تظنّ) فنقله من بابه النحوي واستخدامه الأصل إلى باب الظنّ وإلى استخدام جديد ليس له في الأصل، وقال هُدبة بن الخشرم[3]:

مَتى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما   يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا؟[4]

---

(1) النحو الوافي: ج66/4.
(2) ابن أبي ربيعة، عمر، الديوان، تح: بشير يموت، ط1، المطبعة الوطنية، بيروت، 1353هـ - 1934م، 297.
(3) الديوان: 130.
(4) القُلُص: مفردها: قَلُوص: النّاقة الشّابّة، والرّواسما: الناقة التي تؤثّر في الأرض بسيرها، والرَّسْم: ضرب من السَّير.

ففرّغ الفعل (تقول) من معنى القول، واستخدمه بمعنى الظنّ.

والتعبير عن معنى الظن بفعل القول تغييرٌ نحويّ جائز يولّد في التركيب قواعد فرعية لم تكن فيه، فمنها شروطُ هذا التعبير التي سلف ذكرها، ومنها أن فعل القول في هذا السياق النحوي تسري عليه أحكامُ (ظنّ) فيدخل على الجملة الاسمية، ويحوّلها إلى جملة فعلية، وينصب ركنيها مفعولين له، ويمتنع استخدامه ماضياً أو أمراً، ولا يكون فاعله إلّا ضميراً مستتراً للمفرد المخاطب، ولايُشتَقّ منه، ولا يُسنَد إلى الضمائر ولا يجوز حذفه(1).

والتعبير عن معنى الظنّ بفعل القول – على ما يبدو– أقوى من التعبير عنه بفعل الظنّ، فإذا قلت: (أتظن زيداً مسافراً) كنت قد عبّرت، واستفهمت عن معنى الظنّ المعتاد فحسب، فتعبيرُك طبيعيّ، وتركيبُك معتاد، وإذا قلت: (أتقول زيداً مسافراً؟) كان الظنُّ أقوى، والحركةُ في التركيب أشدَّ؛ لأنك استفهمت، ونسبتَ الظنّ إلى المخاطب، وحكَيت بفعل لم يألف المخاطب سماعه كثيراً في هذا المعنى، وعدّيت الفعل (تقول) إلى مفعولين بعد أن كان في استخدامه الأصل متعدّياً إلى مفعول واحد، وهو توسُّعٌ وتجوّزٌ.

8- تنزيل العاقل وغير العاقل بمنزلة بعضهما:

يجوز تنزيل العاقل بمنزلة غير العاقل إذا اختلط معه، وقُصِد تغليبُ غير العاقل لكثرته كقوله تعالى: "**سَبَّحَ لِلهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**"(2) فإنّ فيهما مَنْ يعقل وما لايعقل، فلمّا اشترك الجميع في حكم واحد، وهو التسبيح لله تعالى، نزّل الجميع بمنزلة غير العاقل، فعبّر بـ (ما) الموصولة.أو إذا نسب إلى العاقل صفة غير العاقل، ويكون هذا على سبيل التشبيه والاستعارة كقولك: (رأيت الفتيات لمعت كالنجوم) والأصل (لمعْنَ) فنزّلت الفتيات العاقلات بمنزلة غير العاقل؛ لأنك نسبت إليهن صفة اللمعان التي هي للنجوم، والنجوم غير عاقل، وكلامُك محملُه ومجراه التشبيهُ، أو إذا كان مبهماً، كأن ترى شخصاً قادماً من بعيد، فلا تدري ماهو، فتقول: (ما عرفت ما رأيت، أو ما هذا القادم؟) ونحو قوله تعالى على لسان امرأة عمران: "**إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**"(3) لجهلها به، أو في الاستفهام إذا أراد

---

(1) ينظر: الكتاب، ج122/1 - 123، والمفصّل: 335 - 336، وشرح المفصل: 79 - 81، وشرح جمل الزجاجي: ج471/1-473، ج479/2 - 480، وأوضح المسالك: 245 - 248، وارتشاف الضرب: ج2127/4 - 2128، ومعاني النحو: ج24/2 - 25.
(2) الحشر: 1.
(3) آل عمران: 35.

المتكلم السائل أن يتعرّف في الجواب على صفة العاقل، نحو (ما زيدٌ؟) والجواب (طويل، أو قصير، أو عاقل، أو جاهل) والصفات غير عاقل، أو في غير ذلك كقوله تعالى: "**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَرُبَاعَ**"[1] فنزّل النساء العاقلات بمنزلة ما لايعقل[2]. إنّ تنزيل العاقل في المعنى بمنزلة غير العاقل يُجيز للمتكلم استخدام العناصر اللغوية التي هي في الأصل والاستخدام النحوي للتعبير عن غير العاقل للتعبير بها عن العاقل، فقد استُخدِمَتْ (ما) الموصولة في الآيات الكريمة للتعبير عن العاقل، وهي في الأصل يُعبَّر بها عن غير العاقل.

ويجوز تنزيل غير العاقل بمنزلة العاقل إذا اختلط معه في حكم واحد، فيُغلَّب العاقلُ كقوله تعالى: "**وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ**"[3] فاستخدم اسم الموصول (مَنْ) وهو للعاقل للدلالة على الحيوانات التي تزحف على بطنها والتي تمشي على أربعة أرجل؛ لأنه خلطها مع الذي يمشي على رجلين، وهو الإنسان، وقد قدّم في بداية الآية اشتراكها في حكم واحد، وهو خَلْقُها من ماء، وكقوله تعالى: "**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ**"[4] فليس كلُّ من في السماوات والأرض عاقلاً، لكنه نزّل الجميع بمنزلة العاقل، فعبّر بـ (من) الموصولة لاختلاطهم بالعاقل واشتراكهم معه في حكم واحد، هو السجود، وهذا التنزيلُ من باب التغليب، ويجوز تنزيل غير العاقل بمنزلة العاقل إذا أُعطي صفتَه، ونُسِب إليه فعلٌ، هو في الأصل للعاقل كقوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ**"[5] فنزّل النمل بمنزلة الإنسان العاقل، فاستخدم واو الجماعة وميمَ علامة جمع الذكور العقلاء بدل ياء المؤنثة المخاطبة؛ لأنه ناداها، والنداء للإنسان، فإذا توجّه إلى غيره، كان مجازيّاً، وكقوله تعالى على لسان سيّدنا يوسف: "**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبَاً وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**"[6] والقياس (رأيتها لي ساجدة) فترك التعبير الأصل، واستخدم ميم علامة جمع الذكور العقلاء وجاء بالحال (ساجدين) جمع مذكر سالماً؛ لأنه نزّل الكواكب والشمس والقمر بمنزلة الإنسان العاقل، وسبَبُه أنه نسب إليها

(1) النساء: 3.
(2) ينظر: المقتضب: ج295/2، وشرح المفصل: ج145/3، ج5/4 - 6، وأوضح المسالك: 94، وجامع الدروس العربية: ج134/1.
(3) النور: 45.
(4) الحج: 18.
(5) النمل: 18.
(6) يوسف: 4.

صفة السجود التي هي من فعل الإنسان، والكلامُ على التشبيه والمجاز، وكقول امرىء القيس يخاطب الطلل(1):

ألا عِمْ صَبَاحَاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالي وهلْ يَعِمْنَ مَنْ كانَ في الْعُصُرِ الْخَالي؟

فنزَّلَ الطلل غير العاقل بمنزلة الإنسان العاقل، فأسند الفعل (يعم) إلى نون النسوة التي هي لجماعة الإناث العاقلات، وكقول العباس بن الأحنف(2):

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إذْ مَرَرْنَ بي فَقُلْتُ ومِثْلي بالبُكاءِ جَدِيرُ

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيرُ

والقياس (إذْ مرّت بي) فأسند الفعل (مرّ) إلى نون النسوة؛ لأنه نزّل طيور القطا بمنزلة العاقل، وسبُبُه أنه ناداها، والنداء صفة الإنسان(3).

يتّضح أن تنزيل غير العاقل في المعنى بمنزلة العاقل يُجيز للمتكلم أن يستخدم العناصر اللغوية التي هي للعاقل للتعبير عن غير العاقل، فقد استُخدمَت واوُ الجماعة وميمُ علامة جمع الذكور العقلاء اللتان هما في الوضع النحوي للذكور العقلاء لغير العاقل، واستخدم امرؤ القيس (مَنْ) الموصولة التي هي للعاقل للأطلال الجامدة، واستخدم امرؤ القيس والعباس بن الأحنف نون النسوة التي هي للإناث العاقلات للتعبير عن الأطلال والطيور، وهي غير عاقلة، ويبدو أن تنزيل غير العاقل بمنزلة العاقل تغييرٌ نحويّ جائز غرضُه المعنى، وتحريكُ خيال المتلقي وتشويقُه إليه عن طريق بثّ الحركة وإشاعتها في الأشياء الجامدة أو عن طريق تشخيص ما لا يعقل.

9- التعبير بالاسم الظاهر عن المضمر:

يجوز استخدام الاسم الظاهر في موضع من التركيب يكون الضمير أحقَّ منه به، وهو من باب التغيير النحوي الجائز والخروج على خلاف الأصل، قال الزركشيّ: "واعلم أن

---

(1) الديوان: 158.
(2) الديوان: 143.
(3) ينظر: الكتاب، ج47/2، والمقتضب: ج49/2 - 50، 223، وشرح المفصل: ج144/3، ومغني اللبيب: 901، والبرهان في علوم القرآن: ج154/2، ج192/3، وجامع الدروس العربية: ج133/1 - 134، ومعاني النحو: ج43/1، 117 - 122.

الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحدَّث عنه كذلك، والأصل أنه إذا ذُكر ثانياً أن يُذكَر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق"[1] وهذا التغيير إنما يكون لغرض بلاغي ولمعنى مخصوص يريده المتكلم؛ لأن التعبير بالاسم الظاهر أقوى من التعبير بالضمير؛ ولأن للتصريح عملاً ليس للكناية. وتتعدّد الأغراض والمعاني التي تقف وراء هذا التغيير، فمنها التعظيمُ للمذكور وإدخال الروعة في ضمير السامع كقوله تعالى: "**أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**"[2] والأصل (أَلَا إنّ حزبه) فأعاد ذكر لفظ الجلالة (الله) بدل الضمير هاء الغائب للتعظيم، وقوله تعالى: "**بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيْرَاً**"[3] والقياسُ (لِمَن كذّب بها) فلمّا أراد تعظيم أمرها وإدخال المهابة في نفس السامع، أعاد ذكر لفظها صراحة، وكقول عبد الله بن غنمة الضّبّي[4]:

إنْ تَسألُوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائِلَهُ والدِّرْعُ مُحْقَبَةٌ والسَّيفُ مَقْرُوبُ[5]

فعبّر بالاسم الظاهر (الحقّ) بدل الضمير هاء الغائب؛ لأنه أراد معنى التعظيم الذي لا يؤدّيه التعبير النمطي ومنها الإهانة والتحقير للمذكور إذا كان شأنه وضيعاً كقوله تعالى:"**أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرونَ**"[6] فلمّا قصد تحقير الشيطان وإهانته، أعاد ذكره صراحة بدل إضماره، وإن كان الأصلُ إضمارَه، وكقوله تعالى: "**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوْءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ**"[7] فقصد من ذكر فرعون تحقيرَه وإهانتَه؛ لذلك لم يضمره؛ لأن الإضمار لا يؤدّي هذين المعنيين، ومنها الاستلذاذُ بذكره إذا كان ممّا يُرغَب فيه، ويُريح سماعُه المتكلمَ أو السامع كقوله تعالى: "**وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ**"[8] فأعاد ذكر الحقّ، والأصل إضماره؛ لِيتلذّذ السامع بذكره، وهذا معنى لا يؤدّيه الإضمار، ومنها إزالة اللبس إذا أوهم الضميرُ أنه غير المراد كقوله تعالى: "**وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودَاً**"[9] فلو أضمر (قرآن الفجر) لَتُوُهِّم أن الضمير عائد إلى الفجر، وهذا خلاف المقصود، ومنها التمكُّن من الوصف؛ لأن استخدام

(1) البرهان في علوم القرآن: ج297/2.
(2) المجادلة: 22.
(3) الفرقان: 11.
(4) المفضليّات: 382.
(5) محقبة: موضوعة في أحقبة البعير، ومقروب: موضوع في قِرابه.
(6) المجادلة: 19.
(7) غافر: 37.
(8) الإسراء: 105.
(9) الإسراء: 78.

الضمير يمنع المتكلم من إيراد صفات يريدها في السياق كقوله تعالى:"قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَّسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيْعاً الَّذِي لَهث مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيْتُ فَآَمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ"(1) فالقياس (فآمنوا بالله وبي) لأنه قال في صدر الآية: (إني رسول الله) فاستخدم الاسم الظاهر (رسول) في موضع الضمير ياء المتكلم؛ لأنه أراد إيراد صفات النبوّة والأميّة، واستخدامُ الضمير لايتيح ذلك، ومنها إظهارُ علّةِ الحكم كقوله تعالى: "**مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيْلَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ**"(2) والقياس (فإنه عدوٌّ للكافرين) فأظهر لفظ الجلالة، ولم يُضمره؛ ليدلّ على أن معاداة الله تعالى لهم بسبب كفرهم، وكقوله تعالى: "**فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيْلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزَاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُو يَفْسُقُونَ**"(3) فأظهر الاسمَ الموصول (الذين) والقياسُ إضماره، والغرضُ من ذلك بيانُ سبب نزول العذاب عليهم، وهو تبديلُهم كلامَ الله وفسقُهم، وهذا المعنى لا يظهر لو أضمر، ولم يظهر، ومنها قصدُ العموم كقوله تعالى: "**وَمَا أُبَرِّىءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي**"(4) فلو قال: (إنها أمّارةٌ بالسوء) لَخصّ نفس المتكلم، وكان حكم الأمر بالسوء قاصراً عليها، وهو لا يريد هذا المعنى، فلمّا أظهر الاسم بدل إضماره، أفاد أن كلّ نفس من شأنها أن تأمر بالسوء، وهذا معنى عامٌّ، فالتعبير بالاسم نقل المعنى من التخصيص إلى التّعميم، وكقوله تعالى: "**حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا**"(5) فذكَر الاسمَ الظاهر (أهلها) ولم يضمره دلالة على أن الخضر وموسى عليهما السلام لم يتركا أحداً في القرية إلّا وطلبا منه الطعام، ولو أضمر، لأوهم أنهما طلبا الطعام من بعض أهلها، وهذا معنى غير مراد، وكقوله تعالى: "**إِنْ يَتَبِّعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئَاً**"(6) فالقياس (إنّه) فأظهره دلالة على أن كلّ أنواع الظنّ وفي كلّ الأوقات والأمكنة لا يغني من الحقّ، فذِكْرُ الظّنِّ عمّمَ معنى عدم الإغناء، ومنها قَصْدُ الخصوص كقوله تعالى: "**وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ**"(7) والقياس (وهبت نفسها له) لأنه قال في صدر الآية: "**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ**" فعبّر بالاسم الظاهر (النبي) بدل الضمير كاف الخطاب دلالةً على أنها تخصّه وحده دون غيره،

---

(1) الأعراف: 158.
(2) البقرة: 98.
(3) البقرة: 59.
(4) يوسف: 53.
(5) الكهف: 77.
(6) النجم: 28.
(7) الأحزاب: 50.

ولو أضمر، وعبّر بكاف الخطاب، جاز أن تكون لغيره أيضاً، وهذا معنى غير مراد، فالتعبيرُ بالاسم الظاهر في هذا السياق نقل المعنى من العموم إلى الخصوص، ومنها أن يكون الاسم الظاهر أهمَّ من الضمير كقوله تعالى: "**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى**"(1) والقياس أن يُضمر (إحداهما) فلمّا كان الذّكر الصريح للاسم أهمّ من إضماره، عبّر بالاسم بدل الضمير، ومنها الإشارةُ إلى عدم دخول الجملة الثانية في حكم الأولى كقوله تعالى: "**فَإِنْ يَشَأِ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُو اللهُ الْبَاطِلَ**"(2) فذكَرَ لفظَ الجلالة (الله) في جملة (يمح الله الباطل) دلالة على أنها استئنافية، لا تدخل في حكم ماقبلها، ومنها الرّوعُ والتهويل كقوله تعالى: "**الْقَارِعَةُ مَاالْقَارِعَةُ**"(3) فلمّا أراد تهويل موقف القيامة والتخويف منه، أعاد ذكر القارعة، ولم يُضمر، وإن كان القياس والأصل (ما هي؟) وكقول سوادة بن عَدِي(4):

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ ... نَغَّصَ الموتُ ذا الْغِنى والفَقِيرَا

والأصل (يسبقه شيءٌ) فعبّر بالاسم الظاهر (الموت) بدل هاء الغائب تخويفاً من الموت وتهويلاً لأمره، ومنها الاستعطاف كقول الشاعر(5):

إلهي عبدُك العاصي أتاكَا ... مُقِرّاً بالذنوبِ وقَد دَعَاكَا

والقياس (إلهي أنا العاصي أتيتك) لأنه يقصد نفسه، فعبّر بالاسم الظاهر (عبدك) بدل الضمير (أنا) لتحصيل الاستعطاف، ومنها زيادة التقرير كقول النابغة الجعديّ(6):

إذا الوحشُ ضمّ الوحشَ في ظُللاتها ... سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرا

ولو جاء به على الأصل والقياس، لقال: (ضمّها سواقطُ) فلمّا أراد زيادة تقرير معنى ضمّ الوحش، ذكر، ولم يُضمر(1).

---

(1) البقرة: 282.
(2) الشورى: 24.
(3) القارعة: 1 - 2.
(4) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 55، والبرهان في علوم القرآن: ج297/2.
(5) مفتاح العلوم: 106.
(6) الديوان: 74.

إن استخدام الاسم الظاهر في موضع الضمير يُظهر أن المعنى يختلف من تعبير إلى تعبير آخر، فالمعنى الذي يؤدّيه التعبير النمطي بذكر الضمير في موضعه الأصل في التركيب غيرُ المعنى الذي يؤدّيه الاسم الظاهر إذا وُضِع في موضع الضمير، فاستخدامُ الاسم الظاهر في موضع الضمير تغييرٌ نحويّ جائز لا يغيّر العلاقاتِ النحويّة بين عناصر التركيب، بَيْدَ أن العلاقة النحوية تقوم بين الاسم الظاهر وعناصرِ التركيب بدل الضمير، فيأخذ حكمه في الإعراب، وهو توسُّع وتجوّز في استخدام العناصر اللغوية؛ لِتُعبِّر عن معان إضافية يريدها المتكلم الذي يرى أن استخدام العناصر اللغوية من الضمائر في مواضعها الأصل لا يُوصله إلى ما يريد من المعاني.

10- تنزيل المعقول والمعنوي بمنزلة المحسوس:

الأصل في أسماء الإشارة أن يُشار بها إلى الأشياء المحسوسة، ويجوز أن يشار بها إلى الأشياء المعقولة والمعنوية التي لا تُشاهَد، ولا يدركها الحسّ، وذلك لتنزيلها بمنزلة المحسوس المُشاهَد، وهو من باب المجاز والتوسّع في استخدام هذه العناصر اللغوية في غير ما وُضِعت له في الأصل، كقوله تعالى: "**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**"[(2)] فالجنة غير مشاهدة، ومع ذلك فقد أشار إليها باسم الإشارة (تلك) لأنه جعلها بمنزلة المحسوس المُشاهَد، وهذا التنزيل يجعلها أقرب إلى ذهن المخاطب، وكقولك: (أعجبني هذا الرّأيُ) فقد أشرت إلى الرأي باسم الإشارة (هذا) والرأيُ معنويّ غير محسوس ولا مشاهَد، إلّا أنك نزّلته بمنزلة المحسوس المُشاهَد، وكقوله تعالى: "**إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ**"[(3)] فأشار إلى الشيطان، وهو غير محسوس ولا مُشاهَد، والقصدُ من ذلك استحضارُ صفاته وعداوته للإنسان، وكقوله تعالى: "**وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**"[(4)] فالصبر والتقوى غير محسوسين، فهما معنويّان يتصوّرهما العقل، ولا يُدركهما الحسّ، فأشار إليهما؛ لأنه نزّلهما بمنزلة المحسوس المُشاهَد[(5)]، والقصدُ – على ما يبدو – الترغيبُ فيهما.

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج296/2 - 304، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: 55، والنحو الوافي: ج340/1، 425، والجملة العربية والمعنى: 125 - 126 ،277، ومعاني النحو: ج166/1، ج127/2 - 129.
(2) الزخرف: 72.
(3) آل عمران: 175.
(4) آل عمران: 186.
(5) ينظر: معاني النحو: ج84/1.

11- استخدام الضمائر في موضع بعضها بعضٍ:

الأصل أن يعود الضمير في جملة الصلة إلى لفظ الاسم الموصول في هيئة الغائب، نحو (أنا الذي قام، وأنت الذي ذهب) وإن كان الاسم الموصول مسبوقاً بضمير المتكلم أو المخاطب، وتجوز مخالفة هذا الأصل وتغييره، فيُعاد الضمير الموجود في جملة الصلة إلى الضمير المنفصل السابق للاسم الموصول نحو (أنا الذي قمتُ، وأنت الذي ذهبت) وكقول مهلهل بن ربيعة(1):

أنا الذي قتَلْتُ بَكْراً بالْقَنا وتركْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذاتِ سَنَامِ

والأصل أن يقول: (أنا الذي قتّل) إلّا أنه غيّره، واستخدم ضمير الخطاب التاء المتحركة في موضع ضمير الغائب (هو) وكقول أبي النجم(2):

يا أيّها الذَّكَرُ الذي قدْ سُؤتَنِي وفَضَحْتَنِي وطَرَدْتَ أُمَّ عِيالِيَا

والأصل (قد ساءني، وفضحني) لكنه تركه، وعبّر بضمير الخطاب التاء المتحركة بدل ضمير الغائب (هو) وكقول جرير(3):

نحن الذينَ هَزَمْنَا جَيْشَ ذِي نَجَبٍ والْمُنْذِرَيْنِ اقْتَسَرْنا يومَ قابوسِ

فاستخدم ضمير المتكلم (نا) بدل ضمير الغائب واوالجماعة، والأصل (نحن الذين هزموا) والمتكلم في ذلك إنّما يُجري الضمير على معنى الاسم الموصول لا على لفظه(4) ويبدو أنه يريد معنى جديداً لا يؤدّيه التركيب النمطي، فقد عبّر مهلهل بالتاء المتحركة بدل ضمير الغائب؛ لأنه قصد إبراز ذاته وإثباتها واستحضارها، وكذلك جرير؛ لأنهما في موضع فخر واعتزاز، أمّا أبو النجم، فقد قصد المبالغة في إنكار ما فعله المخاطب به، والأصل في كلام العرب أنهم إذا قدَروا على الضمير المتصل لم يأتوا بالضمير المنفصل؛ ولذلك غلب حكم المتصل، وكثر استخدامه، ثمّ أجازوا تغيير هذا الأصل والانصراف إلى الضمير المنفصل في موضع المتصل، وجعلوه من باب العوض، ومن باب حمل الأصل على الفرع في

---

(1) الديوان: غير موجود في الديوان.ينظر: المقتضب: ج132/4.
(2)العجلي، أبو النجم الديوان، تح: علاء الدين الآغا، النادي الأدبي، الرياض، 1401هـ - 1981م، 236.
(3) الديوان: 325.
(4) ينظر: المقتضب: ج131/4 - 132، وكتاب الشعر: ج399/2، والنحو الوافي: ج343/1 - 345.

المعنى الذي أدّاه ذلك الفرع من ذلك الأصل[1]كقوله تعالى: "**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**"[2] والقياس (نعبدك ونستعينك) إلّا أنه فصل الضمير المتّصل كاف الخطاب؛ لِيتمكّن من تقديمه على الفعل، ولَمّا قدَّمه، حمل التركيبُ معنى جديداً، فقصر العبادة والاستعانة من العباد على الله تعالى وحده، وخصّ ذاته تعالى بالعبادة والاستعانة. وهذا معنى لا يؤدّيه تعبير (نعبدك ونستعينك) لأنه لا يحصر توجُّهَ الفعلين من العباد إليه، وقصرهما عليه تعالى، وكقول الفرزدق[3]:

بالوارثِ الباعثِ الأمواتِ قد ضمِنَتْ إيّاهمُ الأرضُ في دهرِ الدَّهاريرِ

والأصل (ضمنتهم الأرض) فأوقع الفعل (ضمنت) على ضميرالنصب المنفصل (إياهم) بدل إيقاعه على ضمير النصب المتصل هاء الغائب، لأن معناهما واحد، وهو من باب الاستحسان[4].

ويجوز استخدام ضمير الرفع المنفصل في موضع ضمير الرفع المتصل، إذا كان الكلام محصوراً بـ (إنّما) وقصد المتكلم معنى معيّناً كان يَفسد لولا هذا التغيير الذي أجراه في تركيب الجملة واستخدام العناصر النحوية فيها كقول الفرزدق[5]:

أنا الذَّائدُ الحامي الذِّمارَ وإِنَّما يُدافِعُ عن أحسابهمْ أنا ومِثْلِي

فليس فصلُ الضمير (أنا) في هذا الموضع من باب الحمل على المعنى، وليس ضرورة شعرية؛ لأنه على تقدير (ما يدافع عن أحسابهم إلّا أنا) ولولا التغيير في استخدام الضمائر، لأوهم أن المدافع غيره، وهذا معنى لا يريده الفرزدق، ودليلُه الضمير (أنا) في صدر البيت[6].

ويجوز التعبير بالضمير المتصل بدل المنفصل بعد (لولا) الشرطية التي تختصّ بالدخول على الأسماء الظاهرة كقول يزيد بن الحكم[7]:

---

(1) ينظر: الخصائص: ج307/1، ج1955/2.
(2) الفاتحة: 5.
(3) الديوان: ج264/1.
(4) ينظر: الخصائص: ج303/1، 307، وجامع الدروس العربية: ج121/1.
(5) الديوان: ج712/2.
(6) ينظر: دلائل الإعجاز: 340 - 342.
(7) الكتاب: ج374/2، شرح المفصل: ج118/3، وشرح الأشموني: ج198/3.

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بأجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[1]

والأصل (لولا أنا) فأحلّ ياء المتكلم، وهو ضمير متّصل بدل ضمير الرفع المنفصل (أنا) وكقول عمر بن أبي ربيعة[2]:

أَوْمَتْ بكَفَّيْها مِنَ الهوْدَجِ لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ

فعبر بالضمير المتصل كاف الخطاب بدل ضمير الرفع المنفصل (أنتَ) والأصل (لولا أنتَ) ولا يتغير إعراب الضمير، فيأخذ الضمير المتصل حكم ضمير الرفع المنفصل في الإعراب وتأدية المعنى، وتظلّ العلاقات النحوية بين عناصر التركيب على حالها[3].

ويجوز التعبير بالضمير المتصل بدل ضمير الرفع المنفصل بعد (إلّا) الاستثنائية كقول الشاعر[4]:

فما نُبالي إذا ما كُنْتِ جَارتَنَا ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيَّارُ

فاستخدم كاف الخطاب، وهو ضمير متصل بدل (أنتِ) وهو ضمير منفصل، وهو مستحسن، والأصل (ألّا يجاورنا إلّا أنتِ ديّارٌ) وجاز هذا الاستخدام؛ لدلالة الضميرين كاف الخطاب، و (أنتِ) على معنى واحد، وهو الخطاب للمفردة المؤنثة[5] . فاتّفاقُ الضميرين في الدلالة أجاز مثل هذا التغيير.

---

(1) هوى: سقط، والأجرام: ج: جِرْم: الأجسام، والقُلَّة: ما استدار من أعلى الجبل، والنِّيق: أعلى الجبل.
(2) الديوان: 66.
(3) ينظر: شرح المفصل: ج118/3.
(4) الخصائص: ج307/1.
(5) الخصائص: ج307/1.

ب- ظواهر أخرى للتغيير

1- التنازع:

الأصل في العربية ألّا يعمل عاملان في معمول واحد من جهة اللفظ، ويجوز فيما يسمّيه النحاةُ التنازعَ من جهة المعنى أن يتوجّه عاملان إلى معمول واحد، فالتنازعُ تغيير نحوي استخدمه العرب في كلامهم شعره ونثره، وورد في القرآن الكريم، وأقرّه النحاة، وضبطوا قواعده. فقد يتوجّه فعلان إلى فاعل واحد نحو (حضر، واستمع خالدٌ) فقد توجّه الفعلان (حضر، واستمع) إلى الفاعل (خالدٌ) وقد يتوجّه فعلان إلى مفعول به واحد، نحو (أعظمتُ وأكرمتُ علياً) فتوجّه الفعلان (أعظم، وأكرم) إلى المفعول به (عليّاً) وكقوله تعالى: "**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**"[1] فقد توجّه الفعلان (آتوني، وأفرغ) إلى المفعول به (قطراً) وقد يتوجّه فعل واسم فعل إلى مفعول به واحد كقوله تعالى: "**هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ**"[2] فالمفعول به (كتابيه) توجّه إليه عاملان، هما الفعل (اقرؤوا) واسم الفعل (هاؤم) بمعنى (خذوا) وقد يتوجّه مشتقّان إلى مفعول به واحد، نحو قول الشاعر[3]:

عُهِدتُ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتُهُ   فلمْ أَتَّخِذْ إلاّ فِنَاءَكَ مَوْئِلا

فالمفعول به (مَنْ) طلبه عاملان، هما اسما الفاعل (مغيثاً، ومغنياً) وقد يتنازع فعلان على معمول واحد، فيطلبه أحدهما مفعولاً به، والآخر فاعلاً، فيجوز إعطاؤه لأحدهما كقول الفرزدق[4]:

وإنّ حَرَاماً أن أَسُبَّ مُقَاعِساً   بآبائي الشُّمِّ الْكِرَامِ الْخَضَـارِمِ

ولكنّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي   بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ

فقد تنازع الفعلان (سببت، وسبّني) المعمول (بنو) فالأول طلبه مفعولاً به، والثاني طلبه فاعلاً، فأعطاه للثاني لقربه، وكقول طفيل الغنوي[5]:

---

(1) الكهف: 96.
(2) الحاقة: 19.
(3) أوضح المسالك: 298.
(4) الديوان: ج844/2.
(5) الديوان: 23.

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

فقد تنازع الفعلان (جرى، واستشعرت) المعمول (لون) فالفعل (جرى) يطلبه فاعلاً، والفعل (استشعرت) يطلبه مفعولاً به، فأعمل فيه الفعل (استشعرت) ونصبه على المفعولية.

ويجوز أن يتنازع فعلان أو أكثر معمولاً واحداً يكون مصدراً أو ظرفاً كقوله(ρ):"تُسبِّحون وتَحمَدون وتُكَبِّرون دُبُرَ كلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين"[2] فظرف الزمان (دبر) قد توجّهت إليه ثلاثة أفعال، هي (تسبحون، وتكبرون، وتحمدون) وكذلك نائب المصدر (ثلاثاً). ويجوز أن يتنازع مبتدآن خبراً واحداً كقول قيس بن الخطيم[3]:

نحنُ بِمَا عِنْدَنَا وأنتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

فالخبر (راضٍ) توجّه إليه المبتدآن (نحن، وأنتَ) فأعمل فيه المبتدأ (أنتَ) ولم يذكر خبر المبتدأ (نحن) اكتفاء بخبر (أنت) فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع، ويجوز أن يتنازع عاملان معمولاً واحداً، فيطلبه أحدهما فاعلاً، والآخر مجروراً نحو (مررتُ، ومرَّ بي عبدُالله) فالمعمول (عبدُ الله) تنازعه الفعلان (مررت، ومرّ) فطلبه الأول مجروراً، والثاني فاعلاً، فأُعطي للثاني، ولا يقع التنازع بين فعلين جامدين أو حرفين، ولا بين جامد وغيره، ولا بين حرف وغيره، ولاتنازع بين المصدرين[4]، ولا يجوز التنازع في معمول متقدّم أو متوسّط، فشرطُ المعمول المتنازع عليه أن يتأخّر عن العوامل المتنازعة فيه، فلا يجوز (أكرمت زيداً، وضربتُ) ولا يجوز التنازع في الحال والتمييز والمفعول لأجله والضمير.

ويجوز للمتكلم أن يُعمل أيّ العاملين في المعمول المتنازع عليه، فأعطى الكوفيون الأولوية للعامل الأول لسبقه، وأعطى البصريون الأولوية للعامل الثاني لقربه من المعمول، والحقيقةُ على مايبدو أن إعمال أحدهما لا يكون عبثاً، ولا يقف عند حدود الشكلية المرتبطة بالسبق أو بالقرب، وإنّما يجري في سياق قصدٍ بلاغيّ ومعنى يريد المتكلم الاهتمام به، فإذا

---

(1) كمتاً: الخيول التي تضرب حمرتها إلى السواد، والمتون: الظهور.
(2) النووي، يحيى بن شرف ، رياض الصالحين، تح: عبدالعزيز رَبَاح، وأحمد يوسف الدّقّاق، ط 14، دار المأمون، دمشق، 1415هـ - 1994م، 218.
(3) ابن الخطيم، الديوان، قيس، تح: ناصرالدين الأسد، ط 1، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1381هـ - 1962م، 173.
(4) ينظر: المقتضب: ج72/4-77، وشرح المفصل: ج77/1- 80، وشرح جمل الزجاجي: ج625/1، وارتشاف الضرب: ج2149/4-2153، وأوضح المسالك: 298-299، وجامع الدروس العربية: ج20/3-23، ومعاني النحو: ج124/2-129.

كانت الغايةُ الاهتمامَ بإقامة العلاقة بين الحدث الأول والمعمول؛ بغية توجيه العناية إليه دون الثاني، أعمل الأول، وإذا أراد المتكلم أن يهتم بالحدث الثاني دون الأول، وأن يوجِّه العناية إليه، أعمله، وأهمل الأول كقوله تعالى: آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَاً [(1)] فأعمل فعل الإفراغ؛ لأنه أهم من فعل الإتيان؛ لأن الغرضَ من الإتيان الإفراغُ الذي يستقيم به السدّ، ويُحكم[(2)] وكقوله تعالى: "**هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ**"[(3)] فجعل (كتابيه) مفعولاً به لفعل القراءة، ولم يجعله لاسم الفعل(هاؤمُ) لأن الاطّلاع على الكتاب وقراءته أهمّ من المناولة؛ لأن فيه فلاحَه وفوزه، أمّا المناولة فلقصد القراءة واطلاعهم عليه"[(4)]. ويبدو أن أسلوب التنازع يكون فيه تعبير أولى من تعبير بحسب القصد والمعنى، وأنه ينبغي أن ننظر إليه في ضوء قاعدتين، الأولى أن العامل الذي أُعطي له المعمول أهمّ عند المتكلم من العامل الآخر الذي أُعطي له الضمير؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير، والثانية أن المذكور أهمّ من المحذوف[(5)]. ولعله يتّضح بهذا أن المعنى يقف وراء أسلوب التنازع، فليست الغايةُ من تغيير شكل الجملة تغييرَ طريقة التعبير، وإنّما الغاية أن التعبير الجديد يؤدّي معنى جديداً، لا يؤدّيه التعبير النمطي المعهود.

2- تنكير ماحقُّه التعريف:

ثمّة عناصر لغوية إذا دخلت في التركيب النحوي، كان حقُّها التعريفَ، وهي المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وصاحب الحال، وصفة المعرفة، والصلة[(6)]. ويجوز الخروج على هذا الأصل في المبتدأ وصاحب الحال. فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ويجوز تنكيره إذا تضمّن معنى الدعاء، نحو قولك: (سلامٌ عليك، وويحٌ لك) وكقوله تعالى: "**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِيْنَ**"[(5)] فجاز الابتداء بالنكرات (سلام، وويح، وويل) لأنها دلت على معنى الدعاء، فأشبهت المعرَّف بالألف واللام في تحديد معنى معيّن ونقْلِه من الشيوع والعموم إلى الخصوص، ويجوز الابتداء بالنكرة إذا وردت في سياق النفي، نحو (ما أحدٌ في الدار، وما في البيت رجلٌ) فابتدأت بالنكرتين (أحدٌ، ورجلٌ) لأنهما وقعتا في سياق النفي الذي نقلهما من العموم إلى

---

(1) الكهف: 96.
(2) ينظر: معاني النحو: ج127/2.
(3) الحاقة: 19.
(4) معاني النحو: ج128/2.
(5) ينظر: معاني النحو: ج127/2.
(6) ينظر: المصطلح النحوي /دراسة نقدية تحليلية/: 122.
(5) المطففون: 1.

الخصوص، أو سُبقتْ باستفهام، نحو (هل رجلٌ عندك أم امرأةٌ؟) أو كانت (ما) التعجبية كقوله تعالى: "**قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ**"[1] لأن التعجب قد عيّن معنى (ما) وخصّصها، فلم تعد شائعة عامّة، أو وُصِفت كقوله تعالى: "**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**"[2] أو كان الخبر شبه جملة متقدّماً عليها نحو (في الدار رجلٌ، وعندك امرأةٌ) أو دلّت على عموم كقوله تعالى: "**كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**"[3] فابتدأ بالنكرة (كلٌّ) لدلالتها على العموم، أو وردت في جواب السؤال بالهمزة التي تتلوها (أم) المعادلة، وكان المتعاطفان نكرتين؛ لأن الجواب في هذا الموضع لا يكون إلّا بتعيين أحد الاسمين، نحو (أرجلٌ عندك أم امرأةٌ؟) والجواب (رجلٌ عندي) أو جاءت بعد (لولا) الشرطية كقول الشاعر[4]:

لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطاياهُنَّ للظَّعَنِ

فأورد المبتدأ (اصطبارٌ) نكرة، وجاز ذلك لوقوعه بعد (لولا) الشرطية. أو جاءت بعد واو الحال، كقول الشاعر[5]:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قد أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْءُه كُلَّ شَارِقِ

فجاز الابتداء بالنكرة (نجمٌ) لمجيئها بعد واو الحال، أو كانت مفصّلة، نحو (شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى) فالنكرة (شهرٌ) دلّت على تفصيل؛ لذلك جاز الابتداء بها، أو عُطِفت على معرفة، نحو (زيدٌ، ورجلٌ قائمان) أو وقعت بعد فاء الجزاء في أسلوب الشرط نحو (مطالب الحياة كثيرةٌ، فإن تيسّر بعضُها، فبعضٌ لا يتيسّر) أو وقعت في جواب السؤال نحو (درهمٌ) لِمَن سألك: (ما عندك؟) أو كانت مصغرّة نحو (رُجيلٌ عندنا) أو كانت محص ورتقحو(إنّما في الدار رجلٌ)أوكانت جنساً نحو (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، وتمرةٌ خيرٌ من جرادة) والمعنى (جنس الرجال وجنس التمر) أو سُبِقت بلام الابتداء، نحو قوله تعالى: "**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**"[6] أو أُضيفت إلى نكرة، نحو قول النب(ص): "**خمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللهُ**"[7] أو كانت (كم) الاستفهامية نحو (كم رجلاً في الدار؟) أو كانت مصدراً عَمِلَ

---

(1) عبس: 17.
(2) البقرة: 221.
(3) الروم: 32.
(4) ارتشاف الضرب: ج1100/3.
(5) ارتشاف الضرب: ج1101/3.
(6) البقرة: 221.
(7) الموطأ : (117).

عَمَلَ الفعلِ، نحو (إطعامٌ مسكيناً طاعةٌ) أو أُريد بها الجنس بعد (إذا) الفجائية نحو (خرجتُ فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب) لأن العادة لا تُوجب أن يُفاجئك شيء عند خروجك[1].

ويجوز تنكير اسم (كان) إذا خُصِّص بالوصف أو بغيره؛ لأن التخصيص يرفع عن النكرة شيئاً من إبهامها وعمومها، ويجعلها صالحة للإخبار عنها والإسناد إليها، نحو (كان رجلٌ من بني فلان فارساً، وكان رجلٌ من أهل البصرة شجاعاً) فالذي سوّغ وقوع النكرة (رجلٌ) اسماً لـ (كان) تخصيصُها بالصفة المحذوفة، ويجوز تنكيره إذا دلّ على العموم في سياق النفي؛ لأن العموم أكسبه معنى نحو (ماكان أحدٌ مثلَك) و (ما كان أحدٌ مجترئاً عليك) وكقوله تعالى: "**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوَاً أَحَدٌ**"[2] فدلّت كلمة (أحدٌ) في المثالين على الناس، ودلّت في الآية الكريمة على المخلوقات، وهذه الدّلالة على العموم أكسبتها معنى أجاز لها أن تكون اسماً لـ (كان)[3]. والحقيقة أن المعنى الجديد الذي تكتسبه النكرة الواقعة في المواقع النحوية السابقة، هو الذي يُجيز استخدامها في موضع من التركيب ليس لها في الأصل، فإذا سُبِقت بلام الابتداء، دخلها معنى التوكيد، وإذا سُبِقت بـ (إذا) الفجائيّة، دخلها معنى المفاجأة، وإذا سُبِقت بـ (لولا) الشرطية دخلها معنى الوجود، والتصغيرُ يُكسبها معنى التحبّب أو التحقير، ودلالتُها على الجنس لا على فرد من أفراده يُكسبها معنى العموم والشمول لأفراده، وهذه معان جديدة لا يؤدّيها المبتدأ إذا جِيء به معرفة في هذه المواضع النحوية. وفي هذا دلالة واضحة على أن المعنى يختلف من تعبير إلى تعبير، فإذا قلت: (التمرةُ أفضلُ من الجرادة) احتمل كلامُك معنيين، الأول أن كلَّ تمرة أفضل من كلّ جرادة، والثاني أن التمرة الواحدة أفضل من الجرادة الواحدة، وقد يحتملهما، أمّا إذا قلت: (تمرةٌ أفضلُ من جرادةٍ) فابتدأت بالنكرة، فإنّ المعنى واحد، ودلالة التركيب قطعية، وهي أن جنس التمر أفضل من جنس الجراد، وإذا قلت: (الرجلُ عندنا) أخبرت عن وجود الرجل، وإذا قلت: (رُجيلٌ عندنا) فصغّرت، وابتدأت بالنكرة، اختلف المعنى؛ لأنك أخبرت، واحتقرت، وإذا قلت: (خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب) كنت قد أخبرت أنك تفاجأت بوجود أسد معروف معهود، وليس للمفاجأة أثر قويّ في نفسك أو في نفس المتلقي؛ لأنك تتوقّع ذلك، وإذا نكّرت، وقلت: (خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب) أخبرت عن تفاجئك الشديد؛ لأنك لم تنتظر ذلك، ولم تتوقّعه.

---

(1) ينظر: الكتاب: ج330/1، والأصول في النحو: ج59/1، 84، والخصائص: ج317/1، وشرح المفصل: ج76/1-87، ج204/5، وارتشاف الضرب: ج1100/3 - 1101، ومغني اللبيب: 608 - 613، وجامع الدروس العربية: ج65/1، ج258/2-261.
(2) الإخلاص: 4.
(3) ينظر: المقتضب: ج88/4 - 90.

- تنكير صاحب الحال:

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ويجوز تنكيره إذا تقدّمت الحال عليه، وتأخر عنها، نحو (في الدار جالساً رجلٌ) وكقول كُثيّر عزّة[1]:

لِميّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ[2]

فنكّر صاحب الحال (طللٌ) لأنه تأخَّر، وتقدّمت الحال (موحشاً) عليه، وكقول الآخر[3]:

وتَحْتَ الْعَوَالِي بالْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ[4]

فصاحب الحال (ظباءٌ) نكرة، وحقُّه التعريف، وجاز تنكيره لِتأخُّره، وتقدُّم الحال (مستظلّةً) عليه، وثمّة سببٌ آخر حسّن تنكيرَه في هذا الموضع، وهو أنّ الحال المتقدّمة، هي في الأصل صفةٌ له، فلمّا تقدّمت، حسُن تنكيره، وجاز. ويجوز تنكيره إذا سُبِق بنفي أو نهي أو استفهام، فالأوّل كقوله تعالى: "**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**"[5] فجاز تنكير صاحب الحال (قريةٍ) لأنه سُبِق بنفي، والثاني كقول ابن مالك في الألفيّة[6]:

لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا

فالذي سوّغ مجيء صاحب الحال (امرؤٌ) نكرةً وقوعُه في سياق النهي، والثالثُ نحوُ (أجاءك أحدٌ راكباً؟) وقول الشاعر[7]:

يا صَاحِ هلْ حُمَّ عَيْشٌ باقياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ في إبْعادِهَا الأمَلا

والذي سوّغ مجيء صاحب الحال (عيشٌ) نكرة، وقوعُه بعد الاستفهام، أو إذا خُصِّصت النكرة بوصف، أو بإضافة إلى نكرة، فالتخصيصُ بالوصف كقوله تعالى: "**فِيْهَا يُفْرَقُ كُلُّ**

---

(1) الديوان: 536.
(2) عَفاهُ: مَحاهُ، اَسْحَم: أَسْوَد.
(3) شرح المفصل: ج46/2.
(1) العوالي: مفردها العالية، القسم الذي يلي السنان من قناة الرمح، والجآذر: مفردها الجؤذر، ولد البقرة الوحشية.
(5) الحجر: 4.
(6) أوضح المسالك: 350.
(7) جامع الدروس العربية: ج84/3.

أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا"[1] والتخصيصُ بالإضافة كقوله تعالى: "**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**"[2] فصاحب الحال (أربعةٍ) نكرة، والذي سوّغ جواز تنكيره أنه خُصِّص بالإضافة إلى النكرة (أيامٍ) أو كانت الحال جملة مقرونة بالواو كقوله تعالى: "**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**"[3] والذي سوّغ مجيء صاحب الحال (قرية) نكرة، وقوعُ الحال جملة مسبوقة بالواو الحالية[4]

والحقيقة أن المعنى يختلف إذا تقدّمت الحال على صاحبها النكرة، فإذا قلت: (أقبل حافظاً رجلٌ) أفدت أن صاحب الحال (رجلٌ) جاءك في حالة حفظ دون أن يتّصف بها قبل أن يأتيك، وإذا قلت:(أقبل رجلٌ حافظٌ)أفدت أن الرجل قد اتّصف بصفة الحفظ قبل أن يأتيك، ومازال متّصفاً بها، وظهر هذا الفرقُ في المعنى من اختلاف معنيي الحال والصفة، وكذلك إذا سبق صاحب الحال النكرة بنفي أو نهي أو استفهام، أوتخصّص بالوصف أوبالإضافة إلى النكرة[5].

3- تعريف ما حقُّه التنكير:

التنكير لا يدلّ على شيء معيّن أو معنى مخصّص، وإنّما شاع في جنسه، وشمل كلّ ما اندرج تحته. وثمّة عناصر لغويّة حقُّها التنكيرُ في الموضع النحوي الذي تُستخدَم فيه كالخبر ومعمولَي (لا) النافية للجنس، والحال، والتمييز، وصفة النكرة، ومجرور (ربّ)[6]. فالخبرُ الأصلُ فيه أن يكون نكرة، قال ابن يعيش:" والفعل نكرة، لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معرفة، لم يكن فيه للمخاطب فائدة، لأن حدّ الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه لِيستفيده"[7] وقال: "وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة"[8] ويجوز تعريف الخبر إذا كان المخاطب يعرف المبتدأ، ولا يعرف صلته بالخبر، نحو (زيدٌ أخوك) فجئت بالخبر

---

(1) الدخان، 4-5.
(2) فصلت: 10.
(3) البقرة: 259.
[4] ينظر: شرح المفصل: ج62/2 - 64، وأوضح المسالك: 348 - 350، وجامع الدروس العربية: ج83/3 – 84.
(5) ينظر: معاني النحو: ج253/2 - 256.
(6) ينظر: المصطلح النحوي: 122.
(7) شرح المفصل: ج24/1.
(8) شرح المفصل: ج25/1.

(أخوك) معرفة؛ لأن مَنْ تحدّثه يعرف المبتدأ، ويجهل صلة الأخوّة بينه وبين زيد، أو أراد المتكلم أن يُعلم المخاطب أنه يعرف الصلة بين المبتدأ والخبر كما يعرفه المخاطب، وذلك إذا لاحظ عليه أمارات الشكّ والظنّ، نحو (زيدٌ المنطلقُ) فعرّفت الخبر (المنطلقُ) لِتؤكّد للسامع أنك تعلم أن الانطلاق كان من زيدٍ دون غيره كما يعلمه هو، ويجوز تعريفه ردّاً على مَنْ يُنكر الصلة بينه وبين المبتدأ، نحو (اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا) فلمّا رأيت مَنْ تحدِّثه يُنكِر عليك دعوى ربوبيّة الله ونبوّة محمد (ص) جئت بالخبرين (ربُّنا، ونبيُّنا) معرفتين، وإذا شكَّلت الجملة، ولم يكن أحدٌ يُنكر ذلك، كان كلامك على وجه التسبيح والتعظيم، ويجوز تعريفه إذا قصد المتكلم قصره على المبتدأ دون غيره، وتخصيصه به على سبيل الحقيقة أو الادّعاء والمبالغة، فالأول كقوله تعالى: "**وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**"(1) فلمّا قصد قصْرَ معنيَي التوبة والرحمة على ذاته تعالى، وتخصيصهما به، جاء بهما معرفتين، وكقوله تعالى: "**وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ**"(2) فقد قصر صفتي العلُوّ والعظمة على ذاته تعالى، ونفاهما عن غيره؛ ولهذا المعنى أورد الخبرين (العليُّ، والعظيمُ) معرفتين، والثاني نحو (زيدٌ الأميرُ) فقصرتَ صفة الإمارة على زيد، ونفيتها عن غيره على سبيل الادّعاء والمبالغة، ونحو (عمروٌ الشجاعُ) فقصرت صفة الشجاعة على عمروٍ دون غيره ادّعاء ومبالغة، فعرّفت الخبر (الشجاعُ) وأخرجته في صورة تُوهِمُ أن الشجاعة لم توجَد إلّا فيه لِعدم الاعتداد بشجاعة غيره؛ لِقُصورها عن رتبة الكمال، وكقول الأعشى(7):

هُوَ الْوَاهِبُ المائةَ الْمُصْطَفا ةَ إِمّا مَخَاضاً وإِمّا عِشَارا(3)

فلمّا أراد أن يقصر صفة الوهب على المبتدأ (هو) ويخصّه بها، ويحصرها فيه، وينفيها عن غيره، ويبالغ في ذلك حتى تنصرف الأنظار إلى إعطائه وجوده، جاء بالخبر (الواهب) معرفة، وقد يكون الغرض من تعريفه الدلالةَ على الكمال، أي إن المبتدأ قد بلغ في اتّصافه بالخبر مبلغ الكمال والغاية في ذلك كقوله تعالى:"**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ**"(4) أي الكتاب الكامل، وكقوله تعالى: "**وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ**"(5) أي الكامل فيهما، وكقول ابن الرومي(6):

---

(1) البقرة: 160.
(2) البقرة: 255.
(7) الديوان: 110.
(3) مخاضاً: الإبل التي دنت ولادتها،والعشار:الإبل الحوامل.
(4) البقرة: 2.
(5) الأنعام: 18.
(6) ابن الرومي، الديوان، تح: حسين نصّار، بلا ذكر للطبعة والمطبعة والتاريخ، ج589/2.

هُوَ الرَّجلُ الْمَشْرُوكُ في جُلّ مَالِهِ   ولَكِنَّهُ بالمجدِ والحَمْدِ مُفْرَدُ

والقصدُ أن الممدوح (هو) قد بلغ الكمال في صفات الرجولة، وكأنه قال: (اجتمعت فيه كلُّ صفات الرجولة) فلم يدع صفة من صفاتها أو شيئاً من محامدها إلّا وقد جمعها، وحصّلها، وكقول الفرزدق يهجو الحجّاج(1):

زَمانَ هُوَ الْعَبْدُ الْمُقِرُّ بِذِلَّةٍ   يُراوِحُ أبْناءَ الْقُرَى ويُغادِي

فلمّا أراد أن يُفيد أن المذموم المبتدأ (هو) قد بلغ الكمال في صفة العبودية والرّقة، جاء بالخبر (العبدُ) معرفة، وكأنه قال: (اجتمعت فيه كلُّ صفات العبودية) وقد يُعرَّف الخبر إذا قصد المتكلم تقريره للمبتدأ وتخصيصه به وبيان ثبوته له دون غيره، وأن ذلك لا يُشَكّ فيه كقول حسان بن ثابت(2):

وإنَّ سَنامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ   بَنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ ووالدُك الْعَبْدُ

فالخبر (العبدُ) ورد معرفة؛ لأن الغاية منه تقريره للمبتدأ (والدُك)(3).

والحقيقةُ على ما يبدو أنّ تعريف الخبر يزيد اهتمام كلّ من المتكلم والسامع بالتركيب، و يجعل

المعنى يسير في اتّجاه واحد بدل الاتّجاهات المتعدّدة، وليس للسامع أن يختار المعنى الذي يريد، أو أنْ يفهم الفهم الذي يهتدي إليه، فالمتكلمُ يريد أن يسيطر على فهم المتلقي، وقد يريد المتكلم كلّ المعاني السابقة في تركيب واحد أورد فيه الخبر معرفة. وإذا قصد المتكلم من تعريف الخبر أنْ يقصره على المبتدأ، أو يخصّه به دون غيره، أو يدلّ على كماله فيه، امتنع العطفُ على المبتدأ؛ لأنه يتنافى مع غرض تعريف الخبر؛ لأن العطف إشراك المعطوف مع المبتدأ في الاتّصاف بالخبر، والمتكلم لا يريد أن يُشاركه أحدٌ فيه؛ لذلك لا يجوز (زيدٌ الشجاعُ وعمروٌ) إذا أردت أن تقصر صفة الشجاعة عليه دون غيره(4).

---

(1) الديوان: ج212/1.
(2) الديوان: 48.
(3) ينظر: الأصول في النحو: ج65/1 - 66، وشرح المفصل: ج99/1، والإيضاح في علوم البلاغة: 58 - 59، وجامع الدروس العربية: ج78/1، والمفصل في علوم البلاغة: 201، ومعاني النحو: ج103/1، 109، 155 - 165.
(4) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 59، ومعاني النحو: ج161/1.

والأصل في **اسم (لا) النافية للجنس** العاملة عمل (إنّ) أن يكون نكرة، قال الزمخشري: "وحقُّه أن يكون نكرة"، وقال سيبويه: "واعلم أن كلّ شيء حسُن لك أن تعمل فيه (ربّ) حسن لك أن تعمل فيه (لا)"[(1)] ويجوز أن يأتي معرفة إذا أمكن تأويلها بنكرة يُقصَد بها الجنسُ، وذلك إذا كان علماً مشتهراً بصفة؛ لأن المعنى لا يكون على نفي اسم العلم المعرفة، وإنّما على نفي جنس مَنْ اتّصف بصفاتهم، قال ابن يعيش: "فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل بمنزلة الجنس الدّالّ على ذلك المعنى"[(2)] كقول ابن الزَّبير الأسديّ[(3)]:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ولاأُمَيَّةَ في الْبِلادِ

والمعنى (ولا أمثالَ أمية) ونحو (قضيةٌ ولاأبا حسن لها) والمعنى (لافيصل لها)[(4)].

والمتكلم يستعمل هذا التعبير إذا كان في ظرف يحتاج فيه إلى مثل هذا الشخص، ولا يجد مَنْ يُعينه في حلّ مشكلته، فينفي وجود شخص مثلِه نفياً عامّاً، والنفي ليس على سبيل الخصوص كما هو ظاهر العبارة، وإنّما على سبيل العموم، فابنُ الزَّبير قصد عبد الله بن الزُّبير، وطلب منه زاداً وراحلة، فلمّا لم يُعطه، قال ذلك مُظهراً افتقارَه إلى رجل مثل أميّة في قضاء الحاجات. وهذا التغيير لم يستخدمه الشعراء الخمسة في أشعارهم، ولعل فيه دلالةً على أنهم لا يتركون القاعدة النحوية الأصل إلى القاعدة الفرعية الجائزة إذا لم يكن المعنى يُحيجهم إلى ذلك. ممّا يعني أن التغيير النحوي الجائز في أساليبهم وتراكيبهم، إنّما صدر عنهم عن وعي وإدراك، ولم يأت عفو الخاطر.

والأصل في **الحال أن تكون نكرة** : "وفي باب الحال يصرِّح النحاةُ باشتراط تنكيرها، وتأويل ما جاء مُعرَّفاً منها بالنكرة، ويقررون أنّ الحال، ومن أحكامها التنكيرُ، تجيء في صور المشتق أوالمؤوّل به ..."[(5)] ويجوز أن تأتي الحال معرفة تُؤَوَّل بنكرة خلافاً لأصل وضعها،

---

(1) المفصل: 97.
(2) شرح المفصل: ج104/2.
(3) ابن الزَّبيرالأسديّ، عبدالله، الديوان، تح: يحيى الجبوري، العراق، وزارة الإعلام، 1494هـ - 1974م، 147.
(4) ينظر: الكتاب، ج297/2، والمقتضب: ج362/4 - 363، والأصول في النحو: ج382/1 - 383، والمفصل: 97 - 99، وشرح المفصل: ج103/2 - 104، وجامع الدروس العربية: ج355/2، ومعاني النحو: ج336/1 - 338.
(5) المصطلح النحوي: 136.

وذلك إذا كانت مصدراً مُعرَّفاً بـ (ال) أو مضافاً أو معدولاً إلى وزن (فعالِ)، فالأول كقول لبيد بن ربيعة[1]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ولم يَذُدْهَا   ولم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[2]

والتقدير: (فأرسلها معتركةً) فلما قصد هذا المعنى، جاز أن يورد الحال (العِراك) معرفةً. والثاني

نحو: (فعل ذلك جَهدَه) والمعنى: (فعل ذلك مجتهداً) والثالث كقول حسان ابن ثابت[3]:

كُنَّا ثَمَانِيَةً وكانُوا جَحْفَلاً   لَجَباً فَشُلُّوا بالرِّمَاحِ بَدادِ

والمعنى: (متبدّدين) وقد تكون معرفة في غير ذلك، نحو (جاؤوا الجمّاءَ الغفير) أي (جميعاً) و (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ) أي (مرتّبين)[4].

والأصل في مجرور (ربّ) أن يكون نكرة، ويجوز تعريفُه إذا كان مشتقّاً مضافاً إلى معموله؛ لأن الإضافة شكليّة لا تُكسبه التعريف المعنوي كقول جرير[5]:

يا رُبَّ غَابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ   لاقَى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وحِرْمَانَا

فـ (غابطنا) مجرور بـ (ربّ) وهو معرفة، وجاز أن يقع في موقع النكرة؛ لأنه اسمُ فاعل أُضِيف إلى فاعله (نا) دون أن يَفقد معنى التنكير، فمحافظته على معناه الأصليّ مكّنته من الحلول في موضع نحويّ، هو في الأصل للنكرة دون المعرفة، ويجوز أن تدخل (ربّ) على المعرفة إذا كانت من الألفاظ الموغلة في التنكير، وكانت مضافة؛ لأن الإضافة لا تُفقدها معنى التنكير كقول أبي محجن الثقفيّ[6]:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النّساءِ غَرِيْرَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعتُهَا بِطَلَاقِ

---

(1) الديوان: 108.
(2) العراك: أوردها جماعة معتركة، ولم يُشفق: لم يبال أن ينغّص عليها الشرب.
(3) الديوان: 52.
(4) ينظر: المقتضب: ج237/3، والإيضاح العضدي: 200، والمفصل: 81، وشرح المفصل: ج62/2 - 63، ج54/4 - 55، وشرح جمل الزجاجي: ج343/1 - 344، وأوضح المسالك: 247، وجامع الدروس العربية: ج78/3 - 79، والنحو الوافي: ج269/2 - 297.
(5) الديوان: 595.
(6) غير موجود في الديوان. ينظر: الكتاب: ج427/1، والمقتضب: ج289/4، والمفصل: 110.

فالذي أجاز وقوع المعرفة (مثلِكِ) في موضع الجرّ بـ (ربَّ) الذي هو للنكرة، أنّها مُوغلة في معنى التنكير، وأنّ الإضافة لم تَسلبها هذا المعنى، ويجوز أن يأتي مجرور (ربّ) معرفة إذا كان ضميراً، ويُشترَط فيه أن يكون هاء الغائب للمفرد المذكَّر ملتزماً هذه الحالة، وأن يُفسَّر بتمييز يُطابق معناه، نحو (رُبّه رجلاً أكرمتُ، وربّه رجلين أكرمتُ، ورُبّه رجالاً أكرمتُ، ورُبّه نساءً أكرمتُ) ويكون هذا في موضع التفخيم والتعظيم.(1)

4- عطف الشيء على مرادفه:

الأصل في العطف أن يُغاير المعطوفُ ما عُطِف عليه، ويجوز عطف الشيء على مرادفه في المعنى أو ما كان قريباً منه في المعنى خلافاً لأصل الوضع في باب العطف، ويكون هذا في الأسماء والأفعال والجمل، فالأوّل كقوله تعالى: "**قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ**"(2) وكقوله تعالى: "**لَا تَرَى فِيهَا عِوَجَاً وَلَا أَمْتَاً**"(3) فعطف الأمت على العوج، ومعناهما واحد، وكقول الشاعر(4):

ألا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ والْبُعْدُ

فعطف (البعد) على (النأي) ومعناهما واحد، والثاني كقوله تعالى: "**لَا تَخَافُ دَرَكَاً وَلَا تَخْشَى**"(5) فعطف الفعل (تخشى) على الفعل (تخاف) ومعناهما واحد، والثالثُ كقوله تعالىَ: "**أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى*ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى**"(6) فعطف جملة (أولى لك فأولى) على جملة (أولى لك فأولى) ومعناهما واحد. وإذا عُطِف الشيء على مرادفه، لَزِم أن يكون العاطف بينهما الواو، ويجوز على قِلّة أن تحلّ (أو) محلّها كقوله تعالى: "**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيْئَةً أَوْ إِثْمَاً**"(7) فعطف (إثماً) على مرادفه في المعنى (خطيئة) بـ (أو) بدل الواو، والذي أجاز العطف هنا اختلافُ لفظيهما.

---

(1) ينظر: المقتضب: ج150/4، والأصول في النحو: ج419/1، والمفصل: 109 - 110، وشرح المفصل: ج126/2، ج118/3، ج28/8، وأوضح المسالك: 404، وجامع الدروس العربية: ج188/3، ومعاني النحو: ج34/3 - 35.
(2) يوسف: 86.
(3) طه: 107.
(4) شرح المفصل: ج10/1.
(5) طه: 77.
(6) القيامة: 34 - 35.
(7) النساء: 112.

والحقيقة أن عطف الشيء على مرادفه تغيير نحويّ جائز واستعمالٌ جديد يقف وراءه المعنى؛ لأن الغرض منه إفادة معنى جديد، وإلّا امتنع؛ لأن العطف يكون زيادةً لامعنى ولافائدة فيه، فالمتكلمُ يعطف الشيء على مرادفه في المعنى توكيداً واحتياطاً له بغية تثبيته وتوكيده في النفس[1]. فقد عُطِف الفعل (لا تخشى) على الفعل (لا تخاف) للزيادة في تطمين موسى عليه السلام، وعطف الشاعر (البعد) على (النأي) لِيؤكِّد أن ذلك قد وقع بينه وبين هند، وهو من باب المبالغة في الحكم والمعنى.

5- استخدام (على، وعَنْ) اسماً:

الأصل في (على، وعن) أن يستعملا في التركيب النحوي حرفَي جرٍّ، يجرّان الظاهر والمضمر، ويجوز أن يتركا معنى الحرفية إلى الاسمية إذا دخل عليهما حرف جرّ، فينتقلان من باب الحروف العاملة إلى باب الأسماء، فيصيران معمولين يدلّان على مكان الحدث بعد أن كانا عاملين كقول مزاحم العقيليّ[2]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ[3]

فأدخل (من) الجارّة على (على) الذي غدا اسماً بمعنى (فوق) وكأنه قال: (غدت من فوقه) و كقول يزيد بن الطِّثْرِيَّة[4]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعَا

فتحوَّلَ (على) من الحرفية إلى الاسمية لدخول (من) الجارّة عليه، ومعناه الظرفُ، فكأنه قال: (غدتْ من عند فرخها) وهو يعني القطاة، ومثال استخدام (عن) اسماً قول قطريّ بن الفُجاءة[5]:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي

---

(1) ينظر: شرح المفصل: ج10/1، والبرهان في علوم القرآن: ج290/2 - 291، ج74/4، والنحو الوافي: ج457/3، 493، ومعاني النحو: ج199/3 - 201، وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، 54، والجملة العربية والمعنى: 130، 190.

(2) المتبع في شرح اللمع: ج375/1، وشرح المفصل: ج38/8، والأزهية: 194.

(3) تصلّ: تصوِّت من شدّة العطش، والقَيْضُ: قشرالبيضة الأعلى، والزِّيزاء: الفلاة، ومَجْهَل: لاعلم لها بها.

(4) ابن الطثرية، يزيد، شعره، تح: ناصرالسيّد، دارالوثبة، دمشق، بلا تاريخ، 87.

(5)الخوارج، الديوان، تح: نايف معروف، ط 1، دار المسيرة، بيروت، 1403هـ - 1983م، 171.

فعبّر بـ (عن) عن معنى الظرف (جانب، أو جهة، أو ناحية) وكأنه قال: (من جانب يميني) وبذلك هجر (عن) حرفيّته إلى الاسميّة الظرفية؛ ولذلك جازت إضافته إلى (يميني) وقول القَطَاميّ[1]:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبْلُ[2]

فأدخل (من) الجارّة على (عن) فغدا اسماً بمعنى ظرف المكان (جانب) ومن هنا جازت إضافته إلى (يمين) لأن انتقاله إلى باب الاسمية غيّر علاقاته النحوية مع عناصر التركيب وكقول الشاعر[3]:

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً وكَيْفَ سُنُوحٌ والْيَمِينُ قَطِيعُ[4]

إن استخدام (على، وعن) اسمين ضَرْبٌ من الاتّساع في استخدام اللغة، والذي حملهم على ذلك كثرةُ استعمالهما[5]، وهو من باب الجواز النحوي في استخدام العنصر اللغوي في موضع من التركيب ليس له في الأصل، ويبدو أنّ التعبير عن الظرف بـ (على، وعن) أقوى من التعبير عنه بلفظه المعتاد، وإلّا كان التغييرُ ضرباً من التزيّد الذي لا معنى وراءه، فإذا قلت: (جئتُ عن يمينه) قصدت أنّ مجيئك منحرف عن يمينه، وإذا قلت: (جئت من عن يمينه) عنيتَ أن مجيئك كان منحرفاً عن يمينه منذ البداية[6].

6- الخبر من لفظ المبتدأ:

الأصل في الخبر أن يُغاير لفظَ المبتدأ، ويجوز أن يُخبر عن المبتدأ بخبر من لفظه ومعناه إذا قامت قرينة معنوية تدلّ على إرادة معنى زائد فيه، نحو (والدُ محمدٍ والدٌ) فاتّفق لفظ الخبر (والدٌ) مع لفظ المبتدأ (والدُ) للدلالة على معنى العظمة، وقد يكون الغرضُ الدلالةَ على شهرة المبتدأ، أو عدم تغيّره وثبوته على الحال المعهودة له، أو بلوغه الغاية التامّة في الخبر، فالأوّلُ نحو (زيدٌ زيدٌ) بمعنى أنه لم يتغيّر، وهذه هي حالته المعهودة المعروفة

---

(1)القطامي، الديوان، تح:إبراهيم السامرّائيّ وأحمد مطلوب، ط 1، دار الثقافة، 1960م، 28.
(2) الحُبيّا: اسم موضع.
(3) ارتشاف الضرب: ج1729/4.
(4) السّنوح: مفرده السّانح، وهو الذي يأتي من اليمين، والعرب يتيّمنون به.
(5) ينظر: معاني الحروف: 107 - 108، وارتشاف الضرب: ج1729/4، ومعاني النحو: ج41/3، 45 - 46.
(6) ينظر: معاني النحو: ج46/3 - 49.

المشهورة من رفعة أو دناءة أو كرم أو اجتهاد أو كسل أو بخل، وكقوله تعالى: "**وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ**"[1] فاتّفق لفظ الخبر (السابقون) مع لفظ المبتدأ (السابقون) للدلالة على ثبوتهم على هذه الحالة، ومثله قول أبي النجم[2]:

أنا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي

فجاء بالخبر (شعري) من لفظ المبتدأ (شعري) لِيدلّ على أن شعره على حالته المشهورة المعهودة، ولم يتغير، وأنه قد بلغ الكمال والغاية في الشعرية والشهرة والفصاحة والمكانة و البلاغة، ويُضاف إلى ذلك ما يريده المتكلم من معاني المبالغة والفخر والتوكيد[3].

7- رفع جواب الشرط الجازم:

الأصل في جواب الشرط الجازم إذا كان مضارعاً أن يُجزم، ويجوز رفعه خلافاً للأصل إذا كان فعل الشرط ماضياً نحو (إن جئتني أزورُك) وكقول زهير[4]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ   يَقُولُ لاغَائِبٌ مَالِي ولاحَرِمُ[5]

فرفع جواب الشرط (يقولُ) لأن فعل الشرط (أتى) ماض، وكأنه قال: (يقولُ إن أتاه خليلٌ) وهو عند سيبويه من باب التقديم والتأخير[6]. ويبدو أنّ المعنى مختلف بين التعبيرين، فإذا رفعت الفعل، كان أقوى وأدلَّ على الحدوث والإمضاء من جزمه؛ لأن الكلام يكون مبنيّاً على حدوث جواب الشرط ثمّ يُبنَى على الشرط، وإذا جزمت جواب الشرط، كان الكلام مبنيّاً على وقوع الشرط قبل جواب الشرط، وتوضيحُ ذلك أنك إذا قلت: (إنْ جئتني أزرْكَ) وجزمت جواب الشرط (أزرْك) كنت قد ربطت وقوع زيارتك له بمجيئه إليك، فالزيارةُ منك له شرطُها المجيءُ منه إليك، وإذا قلت: (إنْ جئتني أزورُك) كنت قد أمضيت الزيارة منك إليه قبل أن تشترط المجيء منه إليك؛ لأن التركيب على نيّة التقديم والتأخير، وكأنك قلت: (أزورُك إن جئتني) ورَفْعُ جواب الشرط الجازم في بيت (زهير) أقوى وأدلّ على المعنى معنى القول من

---

(1) الواقعة: 10.
(2) الديوان: 99.
(3) ينظر: شرح المفصل: ج99/1، والبرهان في علوم القرآن: ج141/2، والنحو الوافي: ج402/1، ومعاني النحو: ج167/1-169.
(4) الديوان: 105.
(5) المسغبة: الجوع، ولا حرِمٌ: غير ممنوع عنك.
(6) ينظر: الكتاب: ج66/3 - 67، والمفصل: 415 - 416، وارتشاف الضرب: ج1876/4، والنحو الوافي: ج352/4 - 354.

جزمه، لأنه على تقدير (يقول إنْ أتاه خليلٌ) فقد أمضى القول من الممدوح، وأكّد وقوعه قبل إتيان الخليل إليه، وكأن جواب الشرط واقع لامحالة، وهذا يدفع الشّكَّ في وقوعه[1].

(1) ينظر: معاني النحو: ج4/100- 101.

خاتمة البحث ونتائجه

ويحسن في نهاية الكتاب إجمالُ أبرز الفكر التي وردت فيه؛ لتكون له خاتمة ونتائج في آنٍ واحد.

فالتغيير النحوي الجائز أحدُ أنماط الأسلوبيّة؛ لأنه يخرج من دائرة اللغة النمطيّة، ويسعى وراء دلالات وإيحاءات ومعانٍ جديدة، وهو قائم على الاختيار والانتقاء.

وهو وسيلةٌ من وسائل التمايُز بين الأساليب إذا اقتضته دواعٍ بلاغيّة، ومعانٍ إضافيّة، ليس للتعبير الأصلِ تأديتُها، فيكون عندها أداةً مُعينة على تمييز الأسلوب العالي الرَّفيع من الأسلوب المُهلهَل الضَّعيف.

وهو في بعض الأحيان تسلُّط من المتكلم على المتلقي، وذلك إذا أراد فرضَ قناعته عليه دون أن يترك له حريّة الاختيار كتقديم أحد العناصر النحوية في مواضع الفخر والاعتزاز والمبالغة في ادِّعاء صفات محمودة له، أو نفي صفات سيِّئة عنه، أو عمَّن يمدحُه.

وهو صدى لثقافة المجتمع العربي وفكره، وهذا الصَّدى قد بدأ في تلك المرحلة الزَّمنيَّة البعيدة التي تشكَّلت فيها اللغة على ألسنة العرب الذين تحدَّثوا بها.

وإنّ للنفس نفس كلٍّ من المتلقي والمبدع دوراً أساسيّاً في استخدام عنصر نحويّ ما في غير موضعه الأصل، فالقُوى العاطفيّة والانفعاليّة التي تُحيط بالمبدع تدفعه باتِّجاه التغيير والانحراف بالتعبير عن نمطه المألوف، دون أن يخرج على القاعدة المقرَّرة، وعلى الثروة اللغوية المختزنة في ذهنه، وإنّما تتطلَّب منه أن يُعيد تأليف العناصر اللغوية المختزنة، ويستخدم القاعدة النحوية البديلة بدل القاعدة النحوية الأصل التي تأتي في الصَّفِّ الأوَّل من الاستخدام.

فالقاعدةُ النحوية الجائزة حالةٌ من حالات تطوُّر اللغة العربية، ودَفْعٌ لجمودها، وهي حصيلة موافقة الجماعة اللغوية في تلك العصور، وليست نتاج فرد أو أفراد محصورين، وهو يقوم على فكرتَي الاختيار والتنسيق.

ويكون التغيير الذي طرأ على بنية الكلمة أو التركيب في بعض الأحيان سبباً في الجواز النحوي، بمعنى أنّه تغييرٌ أجازه تغييرٌ قبله، ومن ذلك تركُ المطابقة بين الفعل وفاعله الملحق بالجمع السالم، أو بين فاعله المؤنَّث الذي لم يأت بعده مباشرة.

وهو وسيلةٌ لتداخل الأزمان بعضها في بعض تداخلاً منطقيّاً منظَّماً يقوم على الحقيقة و الإقناع، ولاسيَّما في سياق العطف، واستخدام فعل في موضع فعل آخر في الشَّرط وغيره.

فالجواز النحويُّ الشَّائع يكاد يكون أغلبُه اتِّساعاً في استخدام اللغة، وقد لُوحظ هذا في معظم أنماطه، نحو التقديم والتأخير، وترك المطابقة، والزيادة، والحذف...

وليس الجواز النحوي الشائع من عمل النحاة، وإنّما من عمل العربيّ المتكلّم الذي استعمله على فطرته مع إدراك معناه، وانحصرت وظيفةُ النحوي في تقعيده، وتصنيفه، وتنظيمه، ونقله.

فالتغييرُ النحويُّ الجائز دليلٌ على أنّ القاعدة النحوية الأصل التي وضعها النحاةُ بناء على ما استقرؤوه من كلام العرب نثره وشعره – على العموم – ليست لها صفةُ التقديس، وقد تعدَّدت مستويات القاعدة النحويّة بين الأصل والجائز بغرض الحفاظ على اللغة من الفوضى التي قد تأتي إليها بذريعة الإبداع، وحاجة المبدع إلى خرق القاعدة – أيّة قاعدة – خرقاً مطلقاً. ورفْعُ صفة التقديس عن القاعدة الأصل لا يُجيز للمبدع في عصرنا خرقَها، بل لا يُجيز له خرقَ القاعدة الجائزة، أو النادرة، أو الشّاذّة؛ لأنه لا ينظم بلغة ابتكرها، أو بلغة نشأت، ونضجت في عصره، فهو يبدع بلغة أقوام تحدَّثوا هذه اللغة التي وصلت إلينا عنهم، ولذا يلزم عليه أن يتقيّد بقواعدها، وتقيُّدُه بقواعدها لا يُعيق إبداعه، ودليلُ ذلك كلُّ المبدعين الذين برزت شاعريَّتُهم، وطارت شهرتُهم، واستمرَّ ما قالوه بها عبر العُصور المتعاقبة إلى يومنا هذا.

فبعضُ التغيير النحويّ الجائز خروجٌ على مقتضى الظاهر؛ لأنّ الكلمة تُستخدَم في غير سياقها وموضعها النحوي الأصل، نحو التعبير بالاستفهام عن غير معناه، والتمنّي بـ (هل) الاستفهاميّة، و(لو) الشرطية بدل (ليت) وتنزيل كلّ من العاقل، وغير العاقل بمنزلة بعضهما بعض، وهذا الخروجُ تستسيغه البلاغة، ويقبلُه الذَّوق العربيّ السّليم بعد أن أجازته قواعدُ اللغة والنحو.

والتغييرُ النحويّ الجائز مستوى من مستويات التعبير، وهو ذو قيمة تعبيرية؛ لأنّه يُكسب اللغة أنماطاً مختلفة من التعبير، ويُتيح للمتكلم – ولاسيّما المبدع – استخدامَ هذه الأنماط، فتزداد خياراتُه لانتقاء التعبير الأدقّ لإبراز معانيه، وهو ذو قيمة تأثيريّة؛ لأنّ المبدع يختار هذه الأنماط والتراكيب الجائزة من التعبير؛ لِيزيد تأثيره في المتلقي، وتزداد سيطرتُه عليه، وتتضاعفُ قوَّةُ الإقناع التي يحملُها التركيبُ.

ويَبرزُ دورُ السِّياقِ بُروزاً واضحاً في تحديد قيمة التغيير النحويّ الجائز وأهميّته؛ إذِ الاهتمامُ به يقود الدارسَ إلى تبيُّن الأسلوبيَّة التعبيريّة الجديدة للمبدع، ويُسعفُه في إبراز الأسلوبيّة البلاغيّة في التعبيرات والتراكيب المُغيَّرة بإرادة المبدع وقصده عن اتِّجاهها الأساس.

ولقد أخضع النحاةُ التغيير النحويّ الجائز للقواعد والضَّوابط التي تقرَّرت، وثبتت في عُرْف اللغة والنحو، وفي المخزون اللغويّ والنحويّ للمتكلّم، وأجازوه في ضوء قرائن، ودلائل تُبعد التعبير المغيَّر عن الغموض.

فبعضُ التغيير النَّحويّ الجائز يستدعيه زمنُ الحدث والمعنى أو مكانُهما، ومنه زيادةُ لام البعد، وكاف الخطاب بعد اسم الإشارة، للتمييز بين أزمنة الحاضر والمستقبل القريب والبعيد، و بين المكان الحاضر والمتوسِّط البُعد والبعيد، ومنه زيادةُ (ها) التنبيه قبل أسماء الإشارة؛ للدلالة على أنّ الحدث يدور في المكان الذي يتشكَّلُ فيه الخطاب، وهذا يدفعُ عنه زمنَي الماضي والمستقبل، ويحصرُه في الحاضر، إلّا إذا كان في الكلام ما يُشير إلى خلاف هذا من أغراضٍ بلاغيّة.

وبعضُ الجواز النحويّ ينقل الحدَثَ المجرَّد من الزَّمن إلى إطار الزَّمن، ومنه تحويلُ الجملة الاسميّة إلى جملة فعليّة، وبعضُه يجعلُ الحدثَ المقيَّدَ بزمن محرَّراً منه، ومنه تأديةُ معنى الأمر باسم فعل الأمر؛ لأنّ اسم الفعل محرَّرٌ من الزَّمن، وفعلَ الأمر مقيَّدٌ به، ومنه الإخبارُ والحال، والوصفُ بالجامد بدل المشتقِّ؛ لأنّ الجامد محرَّرٌ من الزَّمن، بينما يحمل المشتقُّ زمنَ الفعل الذي صِيغ منه.

إنّ بعض التغيير النحويّ الجائز اقتصادٌ لغويٌّ؛ لأنّه يُمكِّن المتكلِّم من التعبير عن معنيين أو أكثر بتركيب واحد، وهذا يُوفِّر الجهد والزّمن عليه وعلى المتلقِّي، ومنه تركُ

المطابقة بين الموصوف والصِّفة في باب (لا) النافية للجنس، وزيادة (من) الاستغراقيّة التي تُثبت، وتَنفي بآن واحد، وزيادةُ ضمير الفصل الذي يُثبت علاقة الإسناد الاسميّ، وينفي علاقة التبعيّة، وتقديمُ الخبر والمفعول والظرف، إذا قُصِد بها التخصيصُ والتعيينُ، وزيادة (ما) بعد الأحرف المشبّهة بالفعل، إذا أُريد بها التقييدُ، ومنه الحذفُ؛ لأنه يُمكِّن المتكلّم من تأدية المعنى الأساسيّ، والمعاني الإضافيّة بتعبيرات فَرعيّة، ألفاظُها أقلُّ من التعبيرات الأصل، نحو حذف المبتدأ والخبر والفعل والمفعول به، والمصدر، والظرف. ومنه تحويلُ الجملة الاسميّة إلى فعليّة؛ لأنه يجعل الدَّلالة الثابتة ذات الزّمن الشَّامل المفتوح على الماضي والحاضر والمستقبل دلالةً محصورة في الزّمان الماضي، ومنه تحويلُ الفعل المتصرِّف إلى الجامد في أساليب المدح والذّمّ والتعجّب؛ لأنه ينقل الجملة الخبريّة المحتملة للتصديق والتكذيب إلى جملة إنشائيّة لا تحتملهما، وهذا يُغني المتكلّم عن توكيد كلامه، أو الإتيان بكلام آخر يدعم كلامه إذا كذّب المتلقّي مدحَه أو ذمّه أو تعجّبه في حال إظهارها في صورة الخبر، وهو في المدح يمدح الممدوح مرّتين، الأولى مدحٌ عامٌّ مع فاعله الذي هو أحدُ أفراده، والثانيةُ خاصٌّ حين يُفرده، وكذلك الأمرُ في الذّمّ، وهو يُمكِّن المتكلم في نحو (فقُهَ عمْرٌو) من تأدية ثلاثة معانٍ دفعةً واحدة، هي المدحُ والمبالغةُ والتعجّب، ومنه تحويلُ الفعل المعلوم إلى المجهول؛ لأنّ ما ناب عن الفاعل في هذا السّياق والمقام يُؤدّي معناه الأصلَ، والمعنى الجديد الذي صار له بعد نيابته عن الفاعل المحذوف، ومنه التحويلُ إلى اسم فعل الأمر؛ لأنه يدلّ على الأمر والمبالغة والتوكيد، وهذا يُغني المتكلّم عن إعادة الكلام، أو رفع صوته تقويةً للمعنى، ومنه التحويلُ إلى التمييز؛ لأنه يغني المتكلّم عن ذكر عبارات وكلمات أخرى للتعبير عن المعنى، ومنه تحويلُ العدد إلى (فُعال ومَفْعَل) لأنه يدلّ على العدد المطلق الكثير والترتيب والمبالغة، يُضافُ إليها معنى الخبر، أو الحال، أو الصّفة، وهذا يغني المتكلّم عن ذكر ألفاظ تدلّ على كثرة العدد وترتيبه والمبالغة فيه، ومنه التركيبُ الإضافيُّ الذي يُقصَد به التّشبيهُ، أو الظرفُ، أو المُلْكُ، أو الاختصاص؛ لأنه يغني المتكلّم عن ذكر الكلمات التي تدلّ على هذه المعاني نحو (يُشبهُ، ومُلْك، ويمتلك، ويخصّ...) ومنه التعبيرُ بالمصدر عن الحال بدل المشتقّ؛ لأنه قد يؤدّي معاني الحاليّة والمصدريّة والتعليليّة دفعة واحدة، وهذا يغني المتكلم عن إيراد كلمات مستقلة تدلّ على كلّ معنى على حِدة، ومنه تشبيهُ الاسم الموصول، والنكرة إذا وردا مبتدأين باسم الشّرط بإدخال الفاء في الخبر؛ لأنه يؤدّي معنيين دفعة واحدة، ويغني المتكلم عن النّفي، ومنه التعبيرُ بالاستفهام عن معان أُخرى كالتعجُّب والاستخفاف والاستنكار؛ لأنه يغني المتكلّم عن إيراد

تراكيب أُخرى للتعبير عن هذه المعاني، ومنه التنازعُ؛ لأنّ المعمول المذكور يغني المتكلم عن ذكر معمول آخر، ومنه تنكيرُ المبتدأ إذا أُريد به التّفضيلُ، ومنه إيراد الخبر من لفظ المبتدأ؛ لأنه يؤدّي معاني الإخبار والمبالغة والتوكيد والفخر والمدح أو الهجاء بتركيب واحد، ويغني المتكلم عن إيراد تركيب مستقلٍّ لكلّ معنى.

إنّ بعض أنماط التغيير النحويّ الجائز وسيلة لفتح التركيب أمام القراءات المتعدّدة؛ لأنه يفتح الباب أمام التأويلات المعنويّة لا النحويّة، فتتوسّع مساحةُ المعنى، وتتشعّب طرقه، وتكثُرُ قراءاتُه فيتعدَّد معنى التركيب، ودلالاتُه بعد أن كان له معنى واحد، ودلالةٌ واحدة، ومنها حذفُ جواب الشرط، وحذف الخبر في مقامي الفخر والهجاء، وحذف المصدر والظرف وإنابة الصفة عنهما، وحذف المفعول به، حتّى لا يُقيَّد الفعلُ به في مقامات الفخر والهجاء والمديح والمبالغة، وحذف التمييز إذا قُصِد به الإبهامُ على المتلقّي، وحذفُ جملة الصِّلة لِقصدِ المبالغة في مقامات الفخر والتهديد والتعظيم، ومنها تحويلُ الفعل المعلوم إلى المجهول، ولاسيّما إذا كان الفاعلُ في الأصل مجهولاً، أو قُصِد بالتحويل المبالغةُ في التعظيم والتهويل والمدح والذّمّ وغير ذلك، ومنها التعبير عن الحال بالمصدر؛ لأنه يجعل المعنى قائماً بين الحاليّة والمصدريّة والتعليليّة، وقد يُريدها جميعاً، ومنها التعبير بأداة الاستفهام عن معنى التعجّب أو غيره؛ لأنه قد يحتمل معانيَ أخرى كالاستنكار والاستخفاف والتحدّي وغيرها إلى جانب المعنى الأصل، وهو الاستفهام، ومنها تنكيرُ المبتدأ في مقامات التهويل والتحذير والدّعاء والمدح والشّكر والتكثير.

وبعضُ التغيير النحويّ الجائز يُغلق الباب أمام التأويل، وذلك إذا نقل الدّلالة والمعنى إلى القطعيّة، وسيَّرَه في اتِّجاه واحد، ومنه تقديمُ الخبر لغرض القصر والتخصيص، والمفعول به للغرض ذاته، وزيادة (من) الاستغراقيّة لجميع أفراد جنس مجرورها، وزيادة ضمير الفصل الذي يؤكّد معنى الإسناد، وينفي معنيي الوصفيّة والبدليّة، ومنه تحويلُ الجملة الاسميّة إلى جملة فعليّة؛ لأنه يُفيد أنّ زمن تشكيل الجملة غيرُ زمن حدوثها، فالفعلُ الناقصُ إذا كان ماضياً يُحوّل الدلالة الثابتة في الجملة الاسميّة إلى دلالة منقطعة، وتحويلُ الفعل المتصرّف إلى فعل جامد؛ لأنه يجعل الجملة الخبريّة التي كانت تحتمل التصديق والتكذيب، جملة إنشائيّة، ليس للمتلقّي أن يحكم بصدقها أو كذِبها، وهذا يعني أنّه لا يستطيع تأويل معناها بغير ما أراده المتكلّم، ومنه التركيب الإضافيّ؛ لأنه ينقل معنى النكرة من الشّيوع والعموم

إلى الخصوص، ومنه تنكيرُ المبتدأ إذا أُريد به التفضيلُ في نحو (تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ) ومنه تعريفُ الحال في نحو (يرقص عاري القدمين).

فبعضُ التغيير النحويّ الجائز يُغيِّر العلاقات النحويّة الشكليّة بين عناصر التركيب، فيُلغي علاقة نحويّة، ويُنشىءُ علاقةً جديدة، إذْ تتغيَّر علاقة العنصر النحويّ من حيثُ الشَّكلُ ببقيّة العناصر النَّحويَّة، فتقديمُ الصِّفة النّكرة على موصوفها يُلغي العلاقة الوصفيّة بينهما، ويجعلها علاقة حاليّة، وتقديمُ الصّفة المعرفة على موصوفها يجعل العلاقة بينهما بدليّة، ويُغيِّر علاقتهما ببقيّة عناصر التركيب، وزيادةُ (ما) بعد الأحرف المشبّهة بالفعل تلغي عملها في طرفي الإسناد ما عدا (ليت) وزيادتُها بعد الفعل المعلوم تلغي علاقة الإسناد بينه وبين فاعله، وزيادتُها بعد (ربّ) تلغي عمل الجرّ، وحذف الفاعل في حالة البناء للمجهول يلغي علاقته بفعله الذي يُسنَد إلى المفعول به أو المصدر أو الجارّ والمجرور بعد إلغاء عمله الأصل فيه، وحذفُ الموصوف يلغي علاقته بالصّفة التي تحلّ محلّه، وكذلك حذفُ المصدر والظرف إذا أُنيب عنهما، وحذفُ المضاف الذي يتركُ محلّه للمضاف إليه، وحذفُ التمييز يلغي علاقة نحويّة في التركيب، هي علاقتُه بالمميَّز، وحذفُ المبتدأ المخصوص بالمدح إذا كان موصوفاً وإقامة صفته مقامه، وحذفُ المفعول به يلغي علاقته بعامله، وحذفُ الظرف الموصوف أو المضاف يلغي علاقته بعامله وبصفته أو بالمضاف إليه، ويجعل العلاقة قائمة بين العامل والموصوف، أو بين العامل والمضاف إليه، وحذفُ المضاف إليه يلغي علاقة الإضافة بينه وبين المضاف، وتخفيفُ (إنّ) إذا وَلِيَتْها جملةٌ فعليّة، يلغي عملها، وإذا وليتها جملة اسميّة، فالأغلبُ إهمالها، وتخفيفُ (لكنّ)، وتخفيف (كأنّ) إذا أُهملت، وتحويلُ الجملة الاسميّة إلى فعليّة، وتحويل الفعل المتصرّف إلى جامد يُنشِيء علاقات نحويّة جديدة في أساليب المدح أو الذّمّ أو التعجّب، وتحويلُ الجملة والفعل إلى اسم العلم يُفقدهما علاقاتهما النحويّة السّابقة، ويُكسبهما علاقات نحويّة جديدة، وتحويلُ الظرف والجارّ والمجرور إلى اسم فعل الأمر يُفقدهما علاقاتهما الأصل، ويُكسبهما علاقات نحويّة جديدة مع عناصر التركيب؛ لأنّهما صارا عاملين بعد أن كانا معمولين، والتحويلُ إلى التمييز يُلغي علاقات الابتداء والفاعليّة والمفعوليّة والوصفيَّة، ويُنشىء علاقات نحوية جديدة، والتحويل بالقطع يلغي علاقة الوصفيّة أو البدليّة أو العطفيّة، وينشىء علاقة إسناد خبريّ، أو فعليّ، وعلاقة تعدية، وتحويل الفعل اللازم إلى متعدٍّ ينشىء علاقة تعدية في التركيب.

وبعضُ التغيير النحويّ الجائز ليس له دورٌ، أو أثرٌ في تغيير العلاقات النحويّة الشكليّة القائمة في التركيب قبل التغيير، ومنه معظمُ حالات التقديم والتأخير، وزيادةُ (ها) التنبيه، و (من) الجارّة، و(ما) بين المتضايفين إذا كان المضاف غيرَ ظرف، وزيادة (كان) في أسلوب التعجّب، وبين طرفي الإسناد، وبين الموصوف والصّفة، وبين المتعاطفين، وزيادة الباء الجارّة في المبتدأ والخبر المنفيّ، والحال المنفيّة، وزيادةُ الفاء في خبر المبتدأ الدّالّ على العموم، وزيادة الكاف بعد اسم الإشارة، والفعل (أرأيْتُكَ) وزيادة (ما) بعد حروف الجرّ الأصليّة، وحذفُ المبتدأ والخبر والفعل و الفاعل في غير البناء للمجهول، وحذفُ المعطوف إذا كان العطف بـ (حتّى) وتخفيفُ (أنّ) و (كأنّ) إذا لم تُهمَل، وتركُ المطابقة في أحواله وأبوابه المختلفة.

وقد جاء بعضُ الجواز النحويّ قياساً على جواز نحويّ آخر، ومنه زيادةُ (إنْ) بعد (ما) الموصولة، و (ما) المصدريّة، حملاً على زيادتها بعد (ما) النّافية، لِشبههما اللفظيّ بها.

وأقترح في نهاية البحث أن تتخذ الكتبُ النحوية تصنيفاً جديداً غير الذي هي عليه الآن، فيضمُّ القسمُ الأوّل القواعدَ الواجبة، سواء أكانت أصلَ الوضع، أم خروجاً عليه، ويضمّ القسم الثاني القواعد الجائزة المشهورة إلى جانب أغراضها البلاغيّة، ويضمّ القسم الثّالث القواعد القليلة، والنّادرة، ويضمّ القسم الرّابع القواعد الشّاذّة، والممتنعة، وهذا يُسهّل على الدّارس فهمَ هذه القواعد التي سيتدرّج في تناولها؛ لأنّها صارت على مستويات، فإذا أتقن منها مستوىً، صار جاهزاً لتلقّي المستوى التّالي فيها.

وأذهب إلى أنَّ دراسة الجواز النحويّ يمكن أن تتّخذ أشكالاً متنوعة، وذلك بحسب النتائج التي توصّل الكتاب إليها؛ إذ يمكن دراسة العلاقة بين الجواز النحوي والاقتصاد اللغوي على حِدة، والعلاقة بين الجواز النحوي والتأويل المعنوي على حدة، وغير ذلك من العناوين التي يمكن أن يختارها الدّارس.

المصادر والمراجع

– ابن الأبرص، عبيد، الديوان، تح:حسين نصّار، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1377هـ – 1957م.

– ابن أحمر الباهليّ، عمرو، الديوان، تح:حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، بلا تاريخ.

– ابن الأحنف، العبّاس، الديوان، تح: عاتكة الخزرجي، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1397هـ – 1977م.

– الأحوص الأنصاري، الديوان، تح: إبراهيم السّامرّائي، مطبعة النعمان، النجف،1388 هـ – 1969م.

– الأخطل، الديوان، نشره: أنطوان اليسوعيّ، ط2، دار المشرق، بيروت، 1986م.

– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1358هـ – 1939م.

– الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب، الأصمعيّات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، مصر، 1964م.

– الأعشى الكبير، الديوان، تح: محمد محمد حسين، ط 2، مؤسسة الرسالة، الإسكندرية، 1388هـ – 1968م.

– إلياس، منى، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1405هـ – 1985م.

– امرؤ القيس، الديوان، تح: حسن السندوبي، ط3، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1373هـ – 1953م.

– الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد عبد الحميد، منشورات جامعة البعث، حمص، 1988 – 1989م.

– الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، تح: رمضان عبد التوّاب، ورجب عثمان أحمد، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1418هـ – 1998م.

– ابن أنس، مالك، الموطأ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1421هـ– 2001م.

– أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، ط 2، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997م.

– الأيوبي، هاشم وآخرون، مبادئ تحليل النصوص الأدبية، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 2002م.

– البجّة، عبد الفتّاح، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ط1، دار الفكر، عمّان، 1419هـ – 1998م.

– البحتري، الديوان، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، 1964 – 1965م.

– تأبّط شرّاً، الديوان، تح: علي ذو الفقار شاكر، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1404هـ – 1984م.

– أبو تمّام، الديوان، تح: محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، 1957م.

– ديوان الحماسة، تح: عبد المنعم صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1400هـ – 1980م

– ابن ثابت، حسّان، الديوان، تح: بدر الدّين الحاضري، ومحمد حمّامي، ط1، دار الشرق العربيّ، بيروت، 1411هـ – 1991م.

– الجاسم، محمود، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، ط1، دار الفكر، دمشق، 1428هـ – 2007م.

– تعدّد الأوجه في التحليل النحوي، ط 1، دار النمير، دمشق، 2007م.

– جبل، عبد الكريم، في علم الدّلالة، دار المعرفة الجامعيّة، جامعة طنطا، 1997م.

– الجرجاني، الشريف، كتاب التعريفات، ط3، دار الكتب العلميّة، بيروت،1308 هـ – 1988م.

– الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ط 3، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1965م.

– الجرجاني، محمد بن علي، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، بلا تاريخ.

– جرير، الديوان، تح: محمد إسماعيل الصّاوي، دار الأندلس، بيروت، 1353هـ.

– جطل، مصطفى، نظام الجملة عنداللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1978 – 1979م.

– الجعديّ، النابغة، الديوان، تح: عبد العزيز رباح، ط 1، المكتب الإسلامي، دمشق، 1384هـ – 1964م.

– جميل بثينة، الديوان، تح: حسين نصّار، ط 2، دار مصر للطباعة، 1967م.

– ابن جنّي، عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجّار، ط 2، دار الهدى، بيروت، 1372هـ – 1952م.

– الجويني، مصطفى الصّاوي، المعاني علم الأسلوب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، 1993م.

– الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ – 1974م.

– حسّان، تمّام، الأصول في النحو، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ – 2000م.

– حسن، عبّاس، النحو الوافي، ط 3، دار المعارف، القاهرة، 1966م.

– الحسن، محمود، التعدية واللزوم في شعر جرير، رسالة دكتوراة، كليّة الآداب، جامعة حلب، 1430هـ – 2009م.

– حسين، عبد القادر، أثرالنحاة في البحث البلاغي، ط 2، دار قطريّ بن الفجاءة، الدوحة، 1986م.

– حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة العربية، المكتبة السّلفية، القاهرة، 1353هـ.

– الحطيئة، الديوان، تح: نعمان طه، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1407هـ – 1987م.

– الحمّوز، أحمد عبد الفتّاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ – 1984م.

– المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، ط1، دار عمّار، عمّان، 1406هـ – 1986م.

– ابن خالَويه، المختصرفي شواذّ القرآن، نشر: برجشتراسّر، المطبعة المدنيّة، مصر، 1934م.

– ابن الخشرم، هدبة، الديوان، تح: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م.– ابن خفاجة الأندلسيّ، الديوان، تح: مصطفى غازي، دار المعارف، مصر،1960 م.

– خفاجي، عبد المنعم وآخران، الأسلوبية والبيان العربي، ط1، الدارالمصرية اللبنانية، القاهرة، 1412هـ –1991م.

– الخنساء، الديوان، تح: عبد السلام الحوفيّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1405هـ – 1985م.

– الخوارج، الديوان، تح: نايف معروف، ط1، دارالمسيرة، بيروت، 1403هـ – 1983م.

– الخولي، محمد علي، التراكيب الشائعة في اللغة العربية، دراسة إحصائيّة، دار الفلاح، عمّان، 1998م.

– الدّجنّي، عبد الفتّاح، ظاهرة الشّذوذ في النحو العربيّ، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.

– درويش، أحمد، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب، القاهرة، 1998م.

– الذبياني، النابغة، الديوان، تح: عبّاس عبد السّاتر، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1406هـ – 1986م.

– ابن ذريل، عدنان، النقد والأسلوبيّة بين النظريّة والتطبيق، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1989م.

– ذو الرّمّة، الديوان، تح: مطيع ببيلي، ط 2 ، المكتب الإسلامي،دمشق، 1384هـ – 1964م.

– ابن ربَاح، نصيب،الديوان، تقديم: داوود سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967م.

– ابن أبي ربيعة، عمر، الديوان، تح: بشير يموت، ط 1، المطبعة الوطنيّة، بيروت، 1353هـ – 1934م.

– ابن ربيعة، لبيد، الديوان، دار صادر، بيروت، 1386هـ – 1966م

– ابن ربيعة، مهلهل، الديوان، تقديم: طلال حرب، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1413هـ – 1993م.

– الرّضيّ، الشريف، الديوان، دارا صادر وبيروت، 1380هـ – 1961م.

– الرّفايعة، حسن عبّاس، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة، ط 1، دار جرير، عمّان، 1426هـ – 2006م.

– الرّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تح: عبد الفتّاح شلبي، دار نهضة مصر القاهرة، بلا تاريخ.

– ابن رواحة، عبدالله، الديوان، تح: حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1972م.

– ابن الرّومي، الديوان، تح: حسين نصّار، وسيدة نصّار الحامد، ومنير المدني، 1974م.

– الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ط 1، دار الشروق، عمّان، 1997م.

- ابن الزَّبير الأسدي، عبدالله، الديوان، تح: يحيى الجبوري، وزارة الإعلام، العراق، 1394هـ - 1974م.

- الزَّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، ط 1، دار الحديث، القاهرة، 1414هـ - 1994م

- الزّجّاجي، ابن إسحاق، الجمل في النحو، تح: علي الحمد، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ - 1986م.

- الزِّركشي، بدرالدّين، البرهان في علوم القرأن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ - 2004م.

- الزمخشريّ، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط 1، دار الجيل، 1424هـ - 2003م.

- ابن زيد الأسديّ، الكميت، الديوان، تح: داوود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969م.

- ابن زيد العبادي، عديّ، الديوان، تح: محمد المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، 1965م.

- السّامرّائيّ، فاضل، الجملة العربية والمعنى، ط 1، دار الفكر،عمّان، 1428هـ-2007م.

- الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ط 2، عمّان، 1427هـ - 2007م.

- معاني النحو، ط 3، دار الفكر، عمّان، 1429هـ - 2008م.

- التعبير القرآني، ط 1، دار الفجر، بغداد، 1429هـ - 2008م.

- سحيم، عبد بني الحسحاس، الديوان، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1369هـ - 1950م.

- ابن السّرّاج، أبو بكر،الأصول في النحو، تح: عبد الجليل الفتلي، ط 3، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1408هـ - 1988م.

– سعد، محمود، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م

– السّكّاكيّ، مفتاح العلوم، بلا تاريخ.

78– ابن أبي سُلمى، زهير،الديوان، تح: فخر الدّين قباوة، ط 3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1400هـ – 1980م.

– سليمان، أحمد عطيّة، الدلالة اللغوية والاجتماعية للعبارة، مكتبة الشرق، عُمَان، 1995م.

– سليمان، فتح الله أحمد، الأسلوبيّة مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، 1990م.

– ابن شدّاد، عنترة، الديوان، تح: عبد المنعم شلبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بلا تاريخ.

– الشّمسان، أبو أوس إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه، ذات السّلاسل للطباعة والنّشر، الكويت، 1406هـ – 1986م.

– الشَّنفرى، لاميّة العرب، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1985م.

– الشّيرازي، الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تص:مصطفى عناني، المطبعة الحسينيّة المصريّة، 1343هـ.

– ابن أبي الصَّلت، أميّة، الديوان، تح: محمد المرزوقيّ، دار الكتب الشّرقيّة، تونس ،1973م.

– الضّبعيّ، المتلمّس، الدّيوان، تح: حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، مصر، 1390هـ – 1970م.

– الضّبّيّ، المفضّل، المفضّليّات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط 3، دار المعارف، القاهرة، 1964م.

– الطائيّ، حاتم، الديوان، عادل، سليمان جمال، مطبعة المدنيّ، القاهرة، بلا تاريخ.

- طبل، حسن، المعنى في البلاغة العربية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة ،1418هـ - 1998م.

- ابن الطبيب، عبدة، الديوان، تح: يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، 1971-1972م.

- ابن الطّثريّة، يزيد، الديوان، تح:ناصر السّيّد، دار الوثبة، دمشق، بلا تاريخ.

- العاكوب، عيسى، المفصل في علوم البلاغة،منشورات جامعة حلب، 1421هـ-2000م.

- ابن العبد، طرفة، الديوان، تح: دريّة الخطيب، ولطفي الصّقّال، مطبوعات مجمَع اللغة العربية، دمشق، 1395هـ - 1975م.

- عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية، دارالثقافة، القاهرة، 1410هـ - 1990م.

- المصطلح النحوي، دراسة نقديّة تحليلية، دار الثّقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1410هـ - 1990م.

- عبد المطّلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 1994م.

- عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ - 1985م.

- العكبري، أبو البقاء، المتّبع في شرح اللمع، تح: عبد الحميد الزّوّي، ط 1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م.

- العجّاج، الديوان، تح: عزّة الحسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1416هـ - 1995م.

- العجليّ، أبو النجم، الديوان، تح: علاء الدّين الآغا، النّادي الأدبيّ، الرّياض، 1401هـ - 1981م.

- ابن عصفور، شرح جمل الزَّجّاجي، تح: صاحب أبو جناح، ط 1، مطبعة عالم الكتب، بيروت، 1419هـ - 1999م.

– ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: حنّا الفاخوري، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1409هـ – 1989م.

– العكبريّ، أبو البقاء، إعراب القراءات الشّواذّ، تح: محمّد السّيّد أحمد عزّوز، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1417هـ – 1996م .

– العلّولا، منيرة بنت سليمان، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1993م.

– عيّاد، شكري محمد، اتّجاهات البحث الأسلوبي، ط 1، دار العلوم، الرّياض، 1985م.

– عيد، رجاء، البحث الأسلوبي، معاصرة وتراث، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993م.

– غراتشيان، غابوتشيان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، تر: جعفر دكّ الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1401هـ – 1980م.

– الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ط 10، المطبعة العصرية، بيروت، 1388هـ – 1968م.

– الغنويّ، طفيل، الديوان، تح: محمد عبد القادر أحمد، ط 1، دار الكتاب الجديد، 1968م.

– الفارسي، أبوعلي، الإيضاح العضدي، تح: حسن فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، 1389هـ – 1969م.

– كتاب الشعر، محمود الطنّاجي، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1408هـ – 1988م.

– التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض القوزي، ط1، مطابع دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.

– أبوالفتوح، محمد حسين، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 1995م.

- الفرزدق، الديوان، تح: عبدالله الصّاوي، ط 1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1354هـ - 1936م.

- فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، دارالكتاب المصريّ، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 2004م.

- الفقّي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النّصّي بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار قباء، القاهرة، 2000م.

- القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

- القطاميّ، الديوان، تح: إبراهيم السّامرّائي، وأحمد مطلوب، ط 1، دار الثقافة، بيروت، 1960م.

- ابن قيس الرّقيّات، عبيد الله، الديوان، تح: محمد يوسف نجم، دارا بيروت وصادر، بيروت، 1378هـ - 1958م.

- كثيّر عزّة، الديوان، تح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، 1391هـ -1971م.

- ابن كلثوم، عمرو، الديوان، تح: طلال حرب، ط 1، الدار العالمية، بيروت، 1413هـ - 1993م.

- ابن كمال باشا، أسرار النحو، تح: أحمد حسن حامد، عمّان، بلا تاريخ.

- اللّبدي، محمد سميرنجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط 2، دارالفرقان، بيروت، 1406هـ - 1986م.

- المالقيّ، أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ.

- ابن مالك، كعب، الديوان، تح: سامي مكّي العاني، ط 1، مطبعة المعارف، بغداد 1386هـ - 1966م.

– المتنبي، أبو الطّيّب، الديوان، تح: مصطفى السّقّا وآخرون، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1376هـ – 1956م.

– مجاهد، عبد الكريم، الدّلالة اللغوية عند العرب، دار الضّياء، عمّان، بلا تاريخ.

– ابن مرداس، العبّاس، الدّيوان، تح: يحيى الجبوري، ط 1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1412هـ – 1991م.

– المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط 1، مطبعة التأليف و النشر والترجمة، 1371هـ – 1951م.

– مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف: عبد السلام هارون، ط 3، مكتبة النُّوري، دمشق ، 1392هـ – 1972م.

– ابن معد يكرب، عمرو، الديوان، تح: مطاع الطرابيشي، ط 2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ – 1985م.

– المعرّي، أبو العلاء، الديوان، تح: شاكر شقير اللبناني، المطبعة المدنيّة، بيروت، 1884م.

– ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف خيّاط، ونديم مرعشلي، ط 6، دار لسان العرب، بيروت، 1389هـ – 1970م.

– النّووي، يحيى بن شرف، رياض الصالحين، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقّاق، ط 14، دار المأمون، دمشق، 1415هـ – 1994م .

– الهذليّون، الديوان، تح: أحمد الزّين، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1364هـ – 1945م.

– الهرويّ، علي بن محمد النحويّ، كتاب الأزهيّة في علم الحروف، تح: عبد المعين الملّوحي، ط 2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1401هـ –1981م.

– ابن هشام الأنصاريّ، شرح جمل الزّجّاجي، تح: علي محسن مال الله، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ –1985م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد عزّ الدّين السّعيدي، ط 1، دار إحياء العلوم، بيروت، 1419هـ – 1999م

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح:مازن المبارك، منشورات جامعة حلب، بلا تاريخ.

– شرح شذور الذّهب، تح:محمد عبد الحميد، طبعة دار الفكر، 1355هـ.

– هلال عبد الله الحسيني، تذكير المؤنث بين القياس والسّماع، ط 1، مطبعة السّعادة، القاهرة، 1410هـ – 1990م.

– الهلالي، هادي عطيّة مطر، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، ط 1، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 1406هـ – 1986م.

140– ويس، أحمد محمد، الانزياح في التراث النقديّ والبلاغي، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، بلا تاريخ.

– ويس، أحمد محمد، الانزياح من منظورالدراسات الأسلوبية، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2005م.

– ياقوت، محمود سليمان، علم الجمال اللغوي، دارالمعرفة الجامعيّة، جامعة طنطا، مصر، 1995م.

– ابن يعيش، شرح المفصّل، المجلس الأعلى للأزهر، عالم الكتب، بيروت، مطبعة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ

فهرس الموضوعات